

حاشية الخضر

على شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك

دار الفكر

للمطبعة والنشر والتوزيع

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوالت على نسخة المؤلف ﴾

تعلمو العربية وعاموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاضافة)

هي افة مطلق اسناد شيء الى ما قبله أو نسبته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجراً بدواً وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنبون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجراً بدواً ويسمى الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أي فأصلها ضيف ككرام فعل بهما مفعول باقامة واجازة وسيأتي في ابنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بسايتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتناع عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفيها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة بقولاً مبنيصة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجوداً والا فلا تحذف في نحو لبيك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشاكلة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود ال في الثالث الآن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا وانما وجب حذفهما لانهما على تمام الكلمة وانفصالهما عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانومن أرفى) أي معناهما وهو بيان الجنس المشروب بتبعيض والظرفية وليس المنوي لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذ لم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض في مصارع مصر وقوله لمساوى ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان الظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكاه أفاده يس وبهذا يعلم ان

(ص)

(الاضافة)

نونا تلي الاعراب أو تنويناً * مما تضيف احذف كطور سيناً والثاني اجور وانومن أرفى اذا * لم يصلح الا اذا كان واللام خذنا لمساوى ذينك واخصص أولاً * أو أعطه التعريف بالنون

ولا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذفت ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجو المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أرفى وقيل هو مجرور

بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف وإلى هذا أشار بقوله وانومن أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصاح الاتقدير من أوفى فالإضافة بمعنى مانعين تقديره والا فلاضافة بمعنى في اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبتني ضرب اليسوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تر بصر أربع أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فالإضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمر وأى غلام لزيد ويد عمرو وأشار بقوله واخصص أولا الخ إلى ان الإضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله كما سيند كرم بهد وهذه لا تقيد الاسم الأول تخصيصا ولا تعريفا

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الإرادة وعلى الثاني لا يكون يجوز اعقابا كما أطلقوه بل ان أراد اختصاص الظرفية فلا يجوز أصلا واختصاص الفاعلية يجعل الليل ما كرا كان فيه مجازة على في النسبة الإضافية كما يكون في الاسنادية كهمز الامبراجند وفي الايقاعية كنومت الليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الأمر وهي لا مرفقأمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعه ابن درستويه ان الإضافة ليست على تقدير حرف أصلا والالزم أن غلام زيدا يساوي غلام زيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النسكرة وأوجب بأن قولنا غلام زيدا ليس تفسيره امطابقا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختيار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أروهم معنى في محمول على اللام توسعا فمضى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من إلى اللام كقوله به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن تجعل قسمها مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت إلى اللام تقديلا للاقسام فتحصل ان الأقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجمله شرطانها بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فنحو يزد يدو بعض القوم على معنى اللام لان من اعدم صحة الاخبار ما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف إضافة الاعداد إلى المعدادات كثلثه دراهم والمقادير إلى المقدرات كسبعة ارض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما إضافة عدد إلى عدد كثلثه ففقدانها على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج إلى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كذكر الليل يا صاحبي السجن (قوله بمعنى اللام) أي ان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيسكن في افادة مدلولها وهو الاختصاص وهذا يرتفع الاشكال عن مواد الإضافة اللامية كما في الجاهلي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمزاد أو مقاربه كذى مال وعند يزدوع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية لإضافة اللفظية كما صرح به ابن سبني والشالو بين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل لاول ظهورها في فعال لما يربد حافظات للغيبة لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التعريف بل فلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسميه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في الفان الإضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا لخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يعرف الشيء في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده لان رب وكم لا يجبران المعارف فهماني تأويل أسخله وفصيل لها وقيل معرفتان للباسح في التابع وأما وحده فخال وهو واجب التذكير وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها والتخصيص لان الجمل نسكرة استظهر الروداني الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنسكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه ذكره نحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التأويل والا كانت التخصيص
 (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاقتناع من قوله واخصص أو لا الخ وكفى بفعل من المضارع مطلقا (قوله
 وصفا) حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه بفعل الاحيائه (قوله كبر راجينا) استغنى عن أن رب
 تصرف ما بعده بالضي وإضافة الوصف الماضي محضة وبه نظر لأن الذي يجب منه عندنا لا كثير هو العامل
 في محل الجرور لا الجرور نفسه وقال في السبيل لا يلزم ضي عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر (قوله وذى
 الإضافة الخ) ذى اسم إشارة مبتدأ والإضافة نعت أو بدل منه والمراد إضافة الوصف لمعموله رجلا اسمها
 لغظية خبره وكان يسمى بذلك رجوع فأنتم اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لأنها في تقدير
 الانفصال بالضمير المستتر في الوصف وبجارية لأنها الغير الغرض الأصلي من الإضافة وهو التخصيص أو
 التعريف (قوله محضة ومعنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في
 التسهيل ثالثا وهي تشبيهة بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها إضافة الموصوف لمصنفه والمسمى إلى اسمه
 وعكسهما كما بينه الاشموني (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى
 الحال الخ) أى لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به والفعل لا يعرف فكأنما هو
 بمعناه فإضافته لمعموله لا تنبذ إلا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل
 المفعول به بعده عن المضارع فهو مضاف لغیره معموله فيتعرف به فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى
 هو كالحال وقال السعدى في شرح الكشف دافعا للتناهي بين كلاميه في مالك يوم الدين وجعل الليل سكنا
 الاستمرار محتوي على الأزمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالإضافة كمالك يوم
 الدين بدليل وصف المعرفة وتارة يعبر بجانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكنا
 وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بحذف أى يجعله
 سكنا والتعويل على القرآن والمقامات اه وفي الساماني وغيره ما يوافق واخبار السعيد في دفع التناهي
 أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جعل الليل تجددى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا وإضافته
 لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي حواشى السعدى انما وصف بمالك المعرفة لأن إضافة الوصف
 إلى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لأن الليل
 مفعول جاعل لا ظرف بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك اذا معنى مالك الامم والنهي في يوم الدين بدليل قراءة
 ملك فتدبر (قوله أوصفة مشبهة) هى مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وازنت المضارع أم لا
 واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدث فإن أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما في
 التوضيح وغيره وقال الزمخشري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما رزاه
 كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم
 يقيد بها الشارح بغير الماضي كسابقها لأنها الدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان
 إضافتها لفظية أبدا وهو ما في الرضى والتبصر يحق قيل لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد
 الاستمرار وقال الرضى لأنها جائزة العمل أبدا امارفعا أو منصوبا أو ماسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع
 جائز مطلقا لأن أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى
 مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه وسود وجهه وأما عملهما النصب فيحتاج إلى شرط الحال أو
 الاستقبال أو الاستمرار ايشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب وإضافتهما حينئذ لفظية
 دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغير معموله فتعرف به
 وهذا ظاهران قلنا ان الوصف الاستمراري إضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر إطلاق الرضى أفعال ما مضى

وان يشابه المضاف بفعل *
 وصفا فعن تكبره لا يعزل
 كبر راجينا عظيم الامل *
 مروع القلب قليل الحيل
 وذى الإضافة اسمها لفظية *
 وتلك محضة ومعنوية
 (ش) هذا هو القسم الثانى
 من قسمي الإضافة وهو غير
 المحضة وضبطها المصنف بما
 كان المضاف فيه وصفا يشبه
 يفعل أى الفعل المضارع
 وهو كل اسم فاعل أو مفعول
 بمعنى الحال أو الاستقبال
 أو صفة مشبهة ولا تكون
 إلا بمعنى الحال فمثال اسم
 الفاعل هذا ضارب زيد
 الآن أو غدا وهذا راجينا
 ومثال اسم المفعول هذا
 مضروب الأب وهذا مروع
 القلب ومثال الصفة المشبهة
 هذا حسن الوجه وقليل
 الحيل وعظيم الامل فان
 كان المضاف غير وصف
 أو وصفا غير عامل فلا إضافة
 محضة

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فمن تنكيره لا يعزل إلى أن هذا
 التثنية من الإضافة أعني غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل ربه عليه وإن كان مضافا لصفة نحو ربه راجيا لتوصيفه بالنكرة
 تعريفا لقوله تعالى هذا يا أيها السكينة وإنما تفيد التخفيف ففائدته ترجع إلى (5) اللفظ فذلك سميت الإضافة فيه

لفظية وأما القسم الأول
 فيفيد تخصيصا أو تعريفا
 كما تقدم فذلك سميت
 لإضافة فيه معنوية وسميت
 محضة أيضا لأنها خالصة
 من نية الانفصال بخلاف
 غير المحضة فإنها على تقدير
 الانفصال تقول هذا ضارب
 زيد الآن على تقدير هذا
 ضارب زيد ومعناها
 متحد وإنما أضيف طلبا
 للتخفيف (ص)

ورصد اللفظ المضاف
 مفقود
 إن وصلت بالثاني كالجهد
 الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني *
 كزيد الضارب رأس الجاني
 (ش) لا يجوز دخول
 الألف واللام على المضاف
 الذي أضافته محضة فلا
 تقول هذا الغلام رجلا
 لأن الإضافة معاقبة للألف
 واللام فلا يجتمع بينهما
 وأما كانت أضافته غير
 محضة وهو المراد بقوله
 بهذا المضاف أي بهذا
 المضاف الذي تقدم الكلام
 فيه قبل هذا البيت
 فكان القياس أيضا
 يقتضي أن لا تدخل الألف
 واللام على المضاف فيسهل

من أن فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحق بها على
 التعريف ودفعه في حواشي السمع بأن اسم الفاعل قد يمتدحض للماضى في بعض أحواله فتكون أضافته
 معنوية فلما اعتبر بجانبه في الاستمرار رأى والصفة لا تمتدحض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى
 ما مر عن السيد من أن الاستمرار في الثبوت لا يعمل وأضافته معنوية إن الصفة كذلك دائما لأن
 استمرارها ثبوتى أبدا والأشكال الفرق بينهما فتأمل فإن في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال لغیر
 الوصف وقيل أضافته لفظية لأنه عامل في محل مجرور رفعا أو نصبا فأشبهه الصفة ورد بعمته بالمعرفة في قوله
 إن وجدى بك الشديدا رانى * عاذرافيك من عهدت عنولا

وبان في الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
 للوصف غير العامل ومنه أفعال التفضيل لأنه لا يعمل في المفعول به فإضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل
 نعتة بالمعرنة (قوله لا يفيد تخصيصا) أي لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه (قوله التخفيف) أي
 بخلاف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
 المثني والجمع وحصر فائدتها في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع التعجب أيضا
 كما في الحسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نسبة تشبيه بالمفعول به قبح
 اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخاصص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لأنه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)
 أي بالضمير المستتر في الوصف كما في (قوله بهذا المضاف) أي المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة
 أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف فيلزم من دخول ال
 تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الإضافة وأل (قوله بشرط الخ)
 اعترض بأنه لا فائدة للإضافة حيث لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لأن الوصف متمم فلا قبح في
 نصبه للمفعول به فكان القياس منع الإضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر
 وأجيب بأن هذا الشرط بحسب الإضافة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة للمحالة بال كالحسن الوجه لأن
 رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط كما في فعل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا شرا كما في
 تعريف الجزأين كما جازها عليه في جواز النصب وإن كان قيمها فيها وأيضاً ليسكون دخول ال على المضاف
 الذي هو خلاف الأصل كالشكاكة (قوله أو على ما أضيف إليه) أي لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء
 الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه ال أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبده
 الجاني وبقي من صور الجواز الإضافة إلى مضاف لضمير ما فيه ال كقوله * الودانت المستحقة صفوه *
 وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله
 امتنعت المسئلة) أي مسألة الإضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد
 والضارب هذا والضارب في جواز نصب الثلاثة أوجها بالإضافة بخلاف الضارب رجلا فيمتنع النصب
 لامتناع إضافة المعرفة للنكرة ووافقه المبرد والمانى في الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب
 سيبويه أن الضمير كالظاهر الخالي من ال يمتنع فيه المفعولية إن كان الوصف محلي بها كالضارب بك لفقد

لما تقدم من أنهما متعاقبان لكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه
 كالجهد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كزيد الضارب رأس الجاني فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على
 ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسئلة

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر
 ويدخل في هذا المفعول كمثل وجمع التكسير نحو الضارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام
 الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة لمذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)
 وكونها في الوصف كان ان وشع (١) * مثنى أو جمعاً سبيله اتبع (ش) أى وجود الالف واللام في الوصف المضاف

شرط الاضافة ويتدبر فيه الجران كان مجرداً كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضارب بود فالجرف فيه
 جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعاً وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لانها قد
 تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارقوا الحق للبل به * والمستقلو كثير ما ذهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يدل عنه الا اذا تعين غيره
 بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر منه سببويه تعين النصب في نحو الرجل أنت
 الضارب به وان عاد الضمير لما فيه ال ولينظر الفرق بينهما وبين الودأنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها
 افر به من المضاف فتأمل (قوله) فلا تقول هذا الضارب رجل) أى لا تنفاه فائدة الاضافة وليس له ما يحمل
 عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله) وكونها في الوصف
 الخ الجار يتعلق بالكون ان كان تاماً وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصاً وكان خبره من حيث
 الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أى وجوده في المضاف يكفي
 في اغتفاره وقوعه مثنى الخ وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذفت رابطها أى في
 اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذفت جوابها للدلالة ما قبلها عليه وعليه حل
 الشارح أى ان وقع الوصف مثنى أو جمعاً فوجوده في مفعول فيه مفعول عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن
 الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها في
 المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكاة كونها في المضاف اليه كاسر أو وقوعه مثنى أو جمعاً
 لانه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه أعاده الصبان (قوله) ولا يضاف
 اسم الخ في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه مما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله) لما به انحد مثنى
 أى فقط كقمة برأومعنى ولفظاً كزيد مراداً به ما ذات واحدة فيجب فيها الاتباع على التوكيد
 اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفظياً كان كمين العين وزيد مراداً بهما
 ذاتان أو معنوياب كالباب وابن الابن فان ذلك صحيح سائق (قوله) وما ورد الخ مقتضاه كالتن
 يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخرج المسموع على وجه صحيح لا مسوغ
 لارتكابها مثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله وان يكونا فردين فاضف لان معناه أبقى الاضافة
 الواردة مؤولاً لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله) مؤولا) أجازة السكوفيون بالتأويل بشرط اختلاف
 اللفظين (قوله) فيؤول الاول بالمسمى الخ) أى اذا كان الحسب مناسباً للمسمى فان ناسب الاسم
 ككتبت سعيد كرز عكس التأويل أى كتبت اسم هذا المسمى (قوله) كيوم الخميس) فيه أنه ليس من
 المترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فمستنع (قوله) حبة
 الحقاء بالمسمى الرجل ووصفت بالحق لانها تنبت في مجرى الماء فتثمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام
 وفي القاموس بقلة الحقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقاء ولا شك أن الحبة التي هي بزر

اذا كان مثنى أو جمع
 سلامة اتبع سبيل المثنى
 على حذف المثنى وهو جمع
 المذكر السالم مفعول عن
 وجودها في المضاف اليه
 فتقول هذان الضاربا
 زيد وهو لاء الضارب بوزيد
 وتحذف للاضافة النون
 (ص)

ولا يضاف اسم لما به اتحد *
 معنى وأول موها اذا ورد
 (ش) المضاف يتخصص
 بالمضاف اليه أو يتعرف
 به فلا بد من كونه غيره اذ لا
 يتخصص الشيء أو يتعرف
 بنفسه ولا يضاف اسم لما
 اتحد به في المعنى كالمترادفين
 وكالموصوف وصفته فلا
 يقال قبحر ولا رجل قائم
 وما ورد موها لذلك مؤول
 كقوله سعيدي كرز
 فظاهر هذا أنه من اضافة
 الشيء الى نفسه لان المراد
 بسعيد كرز فيه واحد
 فيؤول الاول بالمسمى
 والثاني بالاسم فكانه قال
 جاءني مسمى كرز أى مسمى
 هذا الاسم وعلى ذلك يؤول
 ما أشبهه هنا من اضافة
 المترادفين كيوم الخميس

وأما ما ظاهراً اضافة الموصوف الى صفته فيؤول على حذف
 مضاف اليه موصوف بذلك الصفة كقوله حبة الحقاء وصلاة الأولى والاصل حبة القلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى فالحقاء صفة للقلة
 لا للحبة والأولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذفت المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحقاء وصلاة
 الأولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

(ص) ورمبما اكسب نان أولا * تأنيثا ان كان الحذف موهلا (٧) (ش) قديكتسب المضاف المذكر من

المؤنث المضاف إليه التأنيث
بشرط أن يكون المضاف
صالحا للحذف وإقامة
المضاف إليه مقامه ويفهم
منه ذلك المعنى نحو قطعت
بعض أصابعه فصيح تأنيث
بعض لإضافته الى أصابع
وهو مؤنث لصحة الاستغناء
بأصابع عنه فتقول قطعت
أصابعه ومنه قوله

مشین کا امتز رماح
تسفت

أعاليها من الرياح النواجم
فانت المرء لا ضافته الى
الرياح و جاز ذلك لصحة
الاستغناء عن المرء بالرياح

نحو تسفہت الريح وربما
كان المضاف مؤنثا

فاكتسب التذكير من
المذكور المضاف اليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى
ان رحمة الله قريب من
العرش العظيم

والتدبير الكبير

لم يصلح المضاف للحذف
والاستغناء بالمضاف والمرفوع

عنه لم يحز التأنيث فلا تقول
سحت غلام هـ - اذ لا

يقال خرجت هندو يفهم
منه خروج الغلام (ص)

وبعض الاسماء يضاف أبدا
وبعض ذاقديات لفظا

مفردا
(ش) من الاسماء ما يلزم

والاضافة وهو قسمان أحدهما
وذلك نحو عند ولدي وسوي

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجلـة لانها من جملة ما ينبت في المجاري فشكل من العبارتين موهوم
لاضافة الصفة للوصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعمص فلا يحتاج لتأويل باعتبار أن الحقاء
صار كما علم على تلك البقلة وان كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصبر الاضافة حقيقية
على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الهاء من أو هله لسكناء بمعنى أهله أى جعله أهلا له والمراد
لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا في نفسه للحنف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وارادة سببه وهو
كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده تفسير اصلاحية للحنف وليس شرط ما مستقلا
أى معنى كونه صالحا للحنف أنه يستغنى عنه في افادة المعنى المراد بالمضاف اليه و يشترط أيضا كونه بعضا
من المضاف اليه أو كبعضه بالأول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرفت صدر القنادة
من الدم * والثاني كمر الرياح الآتى وكقوله

أتى الفواشع عندهم معرفة * ولديهم ترك الجليل جليل
 زاد الدمايني أو كونه كل المضاف إليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لأن المضاف ليس
 كالأول بضم لا كيهض وإن كان صالحا لا حذف (قوله مشين) أى النسوة كما هتزت أى مشيا كاهتزت
 رماح تستنبت أى أماتت وصر الرياح أى مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكسب التذكير) أى
 بالشروط المذكورة فى كلام المتن اكتفاء وما يكتسبه المضاف أيضا مما من التعريف والتخصيص
 والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدير كغلام
 من عندك والجمع كقوله

فأحسب الديار شغفن قايي * ولكن حب من سكن الديار
أو البناء بالاضافة الى مبنى كإسماً أى قبيل والاعراب كهنه خمسة عشر زيد برفع عشر لاضافته للعرب
وفيه أن اعرابه انما هو لمعارضة الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف اليه بدليل أن من يعربه
لا يخصه باضافة العرب بل مع المبنى أيضاً كهنه خمسة عشر كقوله اللماميني (قوله) واكتسب التذكير
الح) أى بدليل قوله قريب والالقال قرية ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه
أن التذكير فى الآيتين لا جواز فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول فى أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل
بل هو بمعنى مفعول أى مقربة وقيل انهم التزموا تذكير قريب فى غير النسب للهرق بينهما وقيل الرحلة
بمعنى الغفران أو المطر بقى ان فى كلام الشرح اطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن
التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا لعناء فلا ضرر فيه صبان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت
له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالذكر وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب
التذكير نفسه اذا لاضافة لا تصير المؤنث مذكرة حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر
فتدبر (قوله وبعض الاسماء الح) يشعر بان الاصل والغالب فى الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها
وقوله وبعض ذا الح يشعر بأن الاصل فى ملازم الاضافة أن لا يقطع عنها * واعلم أن أقسام الاسم
بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافته وهو الغالب وما تنفع كالمضمرات والاشارات وغير أى
من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تنجب اضافته للجملة فالماخضوص الفعلية وهو اذا ولما
احينية عنده من جعلها اسماً ولطلق الجلة ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث أرى قطع وهو اذ وما تنجب اضافته
للمرد مطلقاً فالما لفظاً أو نية وهو غير ومع والجهات ونحوها كسكل اذ لم يقع توكيداً ولا نعتاً وألفاظ فقط
كسكلا وكذا وعند وما عطف عليه فى الشرح أو لفرد الظاهر وهو أولو وأولات وذورات وفروعها
كذو وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كزبد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقاً كوحدة لكل فى التوكيد

ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بشرط البيت وذلك نحو عند ولدى وسوى

وقصارى الشيء وحجاده بمعنى غايته والثاني ما لازم الاضافة بمعنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلاضافة وهو المراد بقوله وبعض
ذاقديات أى وبعض ما لازم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتما متنع

ايلاؤه اسماء ظاهر حيث وقع
كوحدي لى ودولى سعى
وشدا يلاء يلى لى
(ش) من اللازم للاضافة
لفظا ما لا يضاف الا الى
المصدر وهو المراد هنا نحو
وحده أى منفردا وليك
أى اقامة على اجابتك بعد
اقامة ودوايك أى ادالة بعد
ادالة سعديك أى اسعادا
بعد اسعاد وشداضافة لى
الى ضمير الغيبة رة منه قوله
انك لودعوتنى ودونى *
زوراء ذات مترع بيونى
لقلت لبيبه لمن يبعونى *
وشداضافة لى الى ظاهر
أنشد سيبويه
دعوت لما نانى مسورا *
فلبى فلبى يدى مسورا
كذا ذكره المصنف ويفهم
من كلام سيبويه أن ذلك
غير شاذ فى أبى سعى
ومذهب سيبويه أن لبيك
وما ذكر بعده حشنى وأنه
منصوب على المصدرية
بفعل محذوف وأن تشنيت
المقصود بها التكثير فهو
على هذا ملحق بالثنى
كقوله تعالى ثم ارجع
البصر كرتين أى كرات
فسكرتين ليس المراد به
مرتين فقط لقوله تعالى

أو خصوص ضمير مخاطب كليك وأخواته (قوله وقصارى) بضم القاف مقصورا وحجاده بحاء مهملة
بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة
(قوله ايلاؤه) مصدر أى المتعدى بالهمزة بمعنى اتباعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء
مفعوله الثانى واسم مفعوله الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتى وشدا يلاء يلى مصدر
مضاف لمفعوله الاول وللى مفعوله الثانى ولزامه للتقوية هـ هنا هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر
ما لازم للأفراد والتشديد كبر والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخطوة وقيل لفظ به
حكى الاصمعى وحده وحدا كوعده وعددا اذا انفرد وقيل أصله ايجاد مصدر أى وحده بمعنى أفرد
حذفت زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على ما مر فى باب وقديجر يعلى كجلس على وحده
أو باضافة كمنسبج وحده بوزن كرم أى لا نظيره فى الخير وكذا افرع وحده بالقاف والراء والعين المهملة
وهو السيد ويقال يجيش وحده وعير وحده مصغر يجش وعبر وهو الجارأى لا نظيره فى الشر (قوله
ليبك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به خفف
الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار وأضيف للمصدر كل ذلك ليسر
الجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال فى الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون
محذوف الزوائد قاله الرضى (قوله ادالة) الانسب تداول بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هى
الغلبة ولا تناسب هذا بخلاف التداول فانه التناوب أى تداول لطاعتك ومداولة فيها (قوله وسعديك)
لا تستعمل الا بعد لبيك لانها توكيدها (قوله ودونى زوراء) بالزاي ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة
حال من يادعوتنى والمترع البحر من قوهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى تمتلى وبيون بفتح
الموحدة وضم المثناة التحتية أى راسعة بعيدة الاطراف وفى قوله لبيبه الثفات من الخطاب الى الغيبة على
حدا اذا كنتم فى الغلك وجر بن بهم (قوله دعوت الخ) قائله لزمه تدية فدعا مسورا لجلها فللباه أى أجابه بقوله
ليبك فقوله فلبى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد
اجابة اذا سألتنى فى أمر نابه وخص يديه لانه أعطاهم ما فقيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كالقول (قوله مثنى)
أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانساخ عن التثنية والحق بهم فى الاعراب نظر الاصله (قوله على
المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لاسماء مصادر وقوله بفعل محذوف
أى من ألفاظها الا لبيك وهذا ذيك بذالين معجمتين فمن معناهما فبقدرى سعديك أسعداى أعاون وفى
دوايك أداول وفى حنانيك أتحنن وأحن وفى هذا ذيك أسرع لان معناه الاسراع وفى لبيك أقيم لانه لا فعل
لهمامن لفظها كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله
فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مشمل لسعديك ودوايك فى ذلك نعم ذكر
جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى
أجيب انه صبان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لى كفى البيت المار فان معناه
أجاب كما مر لانا نقول بدلول لى انه قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم الدور فتأمل (قوله ثم ارجع
البصر) أى رده فى نواحي السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطوراى من خلل بصدع

ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى من دج وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجرا

كلام من كرتين فقط فيمتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط
وكذا باقى أخواتها على ما تقدم فى تفسيرها ومذهب يونس

انه ليس بمثنى وان اصله لى وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألفه لى وعلى مع الضمير فقليل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألفه لى وعلى فكما تقول على زيد ولدى زيد فكذلك كان ينبغي أن يقال لى زيد لكم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا لى يى مسور فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصود كزعم بونس (ص) وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذا وان ينون يحتمل افراد اذا وما كاذم معنى كاذ * أضف جواز نحو حين جانبك (ش) من اللازم لا اضافة ما لا يضاف الى جملته وهو حيث واذا اذا فاما (٩) حيث فنضاف الى الجملته الاسمية نحو

اجلس حيث زيد جالس
والى الجملته الفعلية نحو
اجلس حيث جالس زيد
أوحى حيث يجلس زيد وشذ
اضافتها الى مفرد كقوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
وأما اذا فتضاف أيضا الى
الجملته الاسمية نحو جئتكم
اذ زيد قائم والى الجملته
الفعلية نحو جئتكم اذا قام
زيد ويجوز حذف الجملته
المضاف اليها ويؤتى بالتنوين
عوضا عنها كقوله تعالى
وأنت حينئذ تنظرون
وهذه معنى قوله وان ينون
يحتمل افراد اذا أى وان
ينون اذ يحتمل افرادها
أى عدم اضافتها لفظا
لوقوع التنوين عوضا
عن الجملته المضاف اليها وأما
اذا فلا تضاف الى جملته
فعلية فتقول آتيك اذا قام
زيد ولا يجوز اضافتها
الى جملته اسمية فلا تقول
آتيك اذ ازيد قائم خلافا
لقوم وسيد كرها المصنف
وأشار بقوله وما كاذ
معنى كاذ الى أن ما كان

أوغره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبيك بخلاف بونس فى خصوصه وغلط ابن الناطم فى اجرائه فى أخواته أيضا
(قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذا ولم يقل افرادها ايضا
لثلايتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثانى ومعنى
منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا ماضيا مثله فى الاضافة الى
الجمل وقوله أضف جوازا كالا يستدرك على قوله كاذين به أنه مثله فى مطلق الاضافة لافى وجوبها
ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرباط محذوف وكاذ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل
اذا ضفه اضافة كاضافة اذنى كونها للجمل حال كونها جازئة (قوله وهو حيث واذا) الاول ظرف مكان
لا يخرج عن الظرفية الاندرا وقد راد بها الزمان وثاؤها مثله وقد تبدل باؤه واوا قيل وألفا بنو فقهس
يعربونها ولا يضاف الى الجملته من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى
الاصح بدليل فسوف يعلمون اذا غلال فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضاف اليها زمان
كيو مئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجهور وأما نحو واذا كروا اذا تم
قليل واذا كرى الكتاب مريم اذا فبنت فتؤىل بانها ظرف لمحذوف أى واذا كروا نعمة الله عليكم اذا تم
واذا كرى قصة مريم اذا فبنت وتردد لتعليل نحو ولئن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم الخ أى لأجل ظلمكم وهل هى
حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للفتاوى بعد بينا وبيننا كقوله
* فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو زائد
أقوال (قوله الى الجملته الاسمية) قال فى التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا ولا بعد اذ
أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المعنى
أن نصب زيد فى جملست حيث زيد أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر
اه وفى الجمع يقبح اضافة الى اسمية محجزها فعل ماض كجئت اذ اذ يدقام دون اذ زيد يقوم لان اذ الماضى
فيه قبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجما يضى كالشهاب لامعا * وترى بصرية مفعولها طالع
وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه
طالعافيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معربة
لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجمله قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر
طالعافلا شاهديه (قوله اذ قام زيد) يشعر باشتراط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو
واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الجملته الخ) مثل اذنى ذلك اذا كقوله تعالى وأئن
أطعمتم بشرامثلكم انكم اذا الخماسرون وقد يحذف جزء الجمله بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا *
أى اذ ذاك كذلك وليست مضافة لمفرد كانواهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه

مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه (٣ - خضرى) - ثانى)

اذ من الجملته وهو الجملته الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول جئتكم حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر ويوم
خرج خالد وكذلك تقول جئتكم حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مشبها اذنى المعنى
يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجملته جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدود لم يجرى اذ بل يعامل ضمير الماضى وهو
المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملته الاسمية

بل الى الفعلية فتقول أجبك حين (١٠) بجي مزيديلا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو

شهر كذا وحول كذا
(ص)

وابن أو اعراب ما كاذ قد
اجريا

واختر بنا متلو فعل ببناء
وقبل فعل معرباً ومبتداً *

أعرب ومن بني فلن بفندا
(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجملة على قسمين
أحدهما ما يضاف الى الجملة

لنوما والثاني ما يضاف اليها
جوازاً وأشار في هذين

البيتين الى أن ما يضاف
الى الجملة جوازاً يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء
أضيف الى جملة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جملة
فعلية صدرت بمضارع أو

جملة اسمية نحو هذا يوم جاء
زيد ويوم يقدم بكر ويوم

عمرو قائم وهذا مذهب
السكوفيين وتبعهم الفارسي

والمصنف امكن المختار فيما
أضيف الى جملة فعلية

صدرت بماض البناء وقد
روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب
على الصبا

بفتح نون حين على البناء
وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرب أو قبل
مبتداً فاختار فيه الاعراب

وبجوز البناء وهذا معنى
قوله * ومن بني فلن بفندا

أي فلن يغلط وقد قرئ
في السبعة هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال مارأيت يوماً وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل
ولانهاراً وله اختصاص من بعض الوجوه كخداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فشكل هذا يضاف للجملة
بخلاف المحدود وهو مادل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله
بل الى الفعلية) هذا مذهب سيبويه من ان مشبه اذا دأبها عمل معاملة ما يضاف الاول الى الجملتين والثاني
الى الفعلية فقط مثلها ووافقه الناطم في مشبه اذا دل ذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا جاوز اضافته للاسمية
بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة * بمن فتيلا عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كذا وأوجب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذلا
لاذا وقد صرح الشاطبي بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبه اذ اه (قوله نحو شهر
وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والداميني وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر
الصبان (قوله أو اعراب) بنقل فتحة الهزمة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله
متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في السكافية بما دالم يكن مثني فقال
وما كاذ أجرى ثم نئي * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة بجوز بنائه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ
وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد
مبنى جاز أن تنكسب من بنائه كما تنكسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له
شدة تعاقب ما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم
تنطقون لقد قطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل
تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجملة واضافته الى
مفرد مبنى واضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناطم الأخير بن قائل لا يجوز أن تكون الاضافة
الى المفرد المبنى سبب البناء لا في الظرف ولا غيره لأنها تنكسب سبب البناء لا اختصاصها بالأسماء فكيف تكون
سبباً فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وينكسب حال من فاعل تقطع وهو
ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ
فنصب على الظرفية لا مبنى (تنبيه) عدى الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الا أنه
جعل نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثاني الاصل المبهم زمنياً وغيره المضاف لمبنى فبناء
الأول لا اضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزاً بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف اليه
كما مر وبنياً على حركة اسماء اعراب البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصاً بالفتح
تحقيقاً لثقل الاضافة للجملة والمبنى حتى أتروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز
بناء المذكورات على غير الفتح لا قياساً ولا سماعاً لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبنى
على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عمل الآتية بان البناء الجائر بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم
فكنا الاضافة الى الجملة لأنهما من واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى المام بالعلم وأهله لكنه خفي على
متعصب زمني حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف لشمولة
المضارع مع احدي التونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي لما مر أن على الجارة للظروف
بمعنى في ونعامة * فقلت ألما أصبح والشيب وازرع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز فيها أضمة الحركات
فألمية صدرت عن سائر أو إلى
جملة اسمية إلا بالضرورة ولا
يجوز البناء إليها أضمة
إلى جملة فعلية صدرت عن
حدا حكم ما يضاف إلى الجملة
جوازاً وأما ما يضاف إليها
وجوباً فلازم للبناء لشبهه
بالحرف في الافتقار إلى الجملة
كثيلاً وإذا (ص)
وألزموا إذا إضافة إلى *
جعل الأفعال كهن إذا اعتلى
(ش) أشار في هذا البيت
إلى ما تقدم ذكره من أن إذا
تألف الأضافة إلى الجمل الفعلية
ولا تضاف إلى الجملة الاسمية
خلافًا للاختلاف والكوفيين
فلا تقول أجيئك إذا زيد
قام وأما جيتك إذا زيد
قام فزيد مرفوع بفعل
محدوف وليس مرفوعاً
على الابتداء هذا مذهب
سبويه وخالفه الاخفش
بأنه يجوز كونه مبتدأ خبره
الفعل الذي بعده وزعم
السيرافي أنه لا خلاف بين
سبويه والاخفش في جواز
وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما
الخلافا بينهما في خبره
فسبويه يوجب أن يكون
فعلاً والاخفش يجوز أن
يكون اسماً فيجوز في أجيئك
إذا زيد قام جعل زيد مبتدأ
عند سبويه والاخفش
ويجوز أجيئك إذا زيد قام
عند الاخفش فقط (ص)

ومذهب البصريين الخ) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكاة فلا وجه له مع الاسم والفعل المصرب
وأجابوا عن الآية بان اسم الإشارة عائد للمذكور قبله ويوم ظرف متعلق بمحدوف خبره وفيه أنه يلزم عليه
مخالفة معنى هذه القراءة لرفع والاصل عدمها وإضافتها كانهما تطلب بين المضاف والمضاف إليه
وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقاً لا الفعل وحده إلا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكاته
وان كانت الاضافة إلى مجموع الجملة وعمله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط
في جعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره بعد أن كانت كالاماناً وذلك عام في كل جملة (قوله جل الأفعال)
بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون إذا سهل أي تواضع إذا اعتلى أي
تسكب غيرك (قوله إلى الجمل الفعلية) أي الماضية غالباً ونقل المضارعة وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب
والنفس رغبة إذا رغبتها * وإذا ترد إلى قليل تقنع

وانما ألزمها التضمنها معنى الشرط غالباً وان خالفت الشرط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن
والمتظنون بخلاف باقي الأدوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولدوا مانحوأفان مت
فالتنزيل منزلة المشكوك لاجتماع زمن الموت وقتيجرد عن الشرط نحو إذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو
جملة هم يغفرون من الفاعل ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى وهي ظرف
للمستقبل وقد تجسسى الماضي كآية وإذا زاروا وتجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل
القسم وهو حاله ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لا علم إذا
كنت عن راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحدوف لا مفعول كاتوهم أي لا علم شأنك إذا كنت الخ
وقوله تعالى حتى إذا جاوزها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لأزاهي منصوبة بحواها عند الاكثر لا بشرطها
لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاعل وإذا الفجائية لا يمنع عمله فيها التوسيع في الظروف
وان لم تستحق التصدير فظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها إذا لم يقترب بها والا كان عاملها
محدوفاً يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها
كما يقول الجميع فيها إذا جزممت كافي المغنى وحيثك فالفرق بينهما وبين أذو حيث أنها يحصل الربط فيها بين
جاني الجواب والشرط بكونها شرطاً كافي أبين ومتى وأما أذو حيث فلو لا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند
تجردا عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بخلاف فيما يظهر لي حصل بها الربط فتدبر ومثل إذا لما
الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى
الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بحواها كافي القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي
فلا يكون شرطها وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغنى كونها بمعنى إذا بمعنى حين كما قيل
وأما نحو فلما انجأهم إلى البر ففهم مقتصد وفلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يبادلنا فالجواب
فيهما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يبادلنا ولا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كأذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم

فعلى حدوان أحد من المشركين استجارك لأن سقاونا فاعل بمحدوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل
أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب سبويه أنهما حرف وجود ولوجود فلا محل لها (قوله بفعل محذوف) أي
يفسره المذكور ومثله إذا السماء انشقت وأما قوله

إذا باهلي تحته حظلية * له ولد منها فذلك المدرع

فعلى اضممار كان أي إذا كان باهلي نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحظلية نسبة إلى حظلة أكرم قبيلة
من تميم والمدرع بذال محجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعاً للكوفيين كما جازوا

لفهم اثنين معرف بلا * تفرق اضيف كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المرأتين او معنى دون لفظ نحو جاء في كلاهما كاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجهه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه كلا وكاتا فلا تقول كاتا زيد وعمر وبنو قيس بن ابي شابة كاتا افعى وخيلى واجدى عضدا * في الثابتات والمهام الملهات (ص) ولا تضاف للفرد معرفة * اياران كررتها فاضف او تنو الاجزاء او اخصص بالمعرفة * موصولة ايا او بالعكس المصغره وان تكن شرطا او استفهاما * فطلقا لكل بها الكلاما (ن) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الانسألون الناس أبى وأبكم
غداة التقينا كان خيرا
وأكرما
أو قصبت الاجزاء كقولك
أى زيد أحسن أى أى
أجزاء بدأ أحسن ولذلك
يجاب بالاجزاء فيقال عينه
أو نفيه وهذا انما يكون
فيما اذا قصد بها الاستفهام
وأى تكون استفهامية
وشرطية وموصولة وصفة
فاما الموصولة فذكر المصنف
انها لا تضاف الا الى المعرفة
فتقول يجبنى أيهم قائم
وذكر غيره أنها تضاف
أيضاً الى نكرة لكنه قليل
نحو يجبنى أى رجلين
قاما أو اما الصفة فالمراد بها
ما كان صفة لنكرة أو
حالا من معرفة فلا تضاف
الا الى نكرة نحو مررت
برجل أى رجل ومررت
بزيد أى فتى ومنه قول
الشاعر
فأومات أيعاء خفيا الحبير
فله عينا حية أعافى

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتأ كيد المثنى فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المسمى القاية والوجه والقيل بفتحيتين الجهة أى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر وجهه يصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حدعوان بين ذلك أى المذكور من الغرض أى المسنة والمبكر أى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر الدال خبر عن كاتا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واجدى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثانى (قوله أيا) أى شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لاي لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزاء) مجزوم بحذف الياء لفظه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يردان تقديم الجواب على الشرط وهو تنو منع لانه يغتفر في الشواقي أفاده بس (قوله واخصص بالمعرفة) أى غير ما سبق منعه وهو المفرد المعروف غير المنوى به الاجزاء والباء داخل على المقصور عليه وأيام مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة (قوله بالعكس) عطف على المعرفة فهو متعاق باخصص والصفة عطف على أيا فبنى مفعوله أى واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالاضد لان العكس لغة تبديل أول الشئ آخره وليس مراد هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فطلقا) اما صفة المصدر محذوف أى تكميلا مطلقا أو حال من الهاء فى بها أى سواء أضيفت لنكرة أو معرفة ضمير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها في التأنيث الآن يجعل مصدرا ميميا أى ذات اطلاق لاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما للضمير المنكح خلافا لبعضهم (قوله أو قصبت الاجزاء) مثله قصد الجنس كاي الديار دينارك وأى الكسب أطيّب وكذا العطف بالواو كاي زيد وعمر وقام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) اخصص ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتين في الموصولة والشرطية يضادون الحالية والوصفية وهما وان شملها عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أهمها لا يضافان لمعرفة أصلاً فاده سم فالشرطية المنكرة كاي وأيك جاء يكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبنى والموصولة أضرب أى زيد وأى عمر وهو قائم واقطع أى زيد وهو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أى مماثلة للوصف لفظا ومعنى كالتمثال الاول او معنى فقط كالذى بعده وكررت برجل أى فتى وهى حية تدل على الكمال أى رجل كامل (قوله حبت) هو اسم رجل وأيمافنى بنصب أى حال منه ومازائدة فتى مضاف اليه (قوله فانهم لا يضافان اليه الخ)

قد

والا ان شابهوا الالف في اضافة اليه الى المعرفة والى النكرة مطلقا أى سواء كانا مثنى أو مجموعين

أو مفردين الا المفرد المعرف فانهم لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما قسم ذكره واعلم ان ايا ان كانت صفة أو حالا فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أى رجل وزيد أى فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهى ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو أى رجل عندك وأى رجل تضرب أو أيا تضرب أو يجبنى أيهم عندك وأى عندك ونحو أى الرجلين تضرب أو تضرب أى رجلين تضرب أى الرجل تضرب أو أى رجل تضرب أى الرجلين تضرب أى الرجلين عندك وأى الرجل عندك وأى رجل

والزمو اضافة لدن جر *
 ونصب غدوة بها عنهم نذر
 ومع مع فيها قليل ونقل
 فتح وكسر اسكون يتصل
 (ش) من الاسماء المألزمة
 للاضافة لدن ومع فاما لدن
 فلا ابتداء غاية زمان أو مكان
 وهي مبنية عند أكثر
 العرب لشبهها بالحرف في
 لزوم استعمال واحد وهو
 الظرفية وابتداء الغاية وعدم
 جواز الاخبار بها ولا تخرج
 عن الظرفية لا بحرفها من
 وهو الكثير فيها ولذلك لم
 ترد في القرآن الكريم
 الا بـ كقوله تعالى وعلمناه
 من لدنا علما وقوله تعالى
 لينذر بأسا شديدا من لدنه
 وقيل تعريها ومنه قراءة
 أي بكر عن عاصم لينذر
 بأسا شديدا من لدنه لكنه
 أسكن الدال وأشبعها الضم
 قال المصنف ويحتمل أن
 يكون منه قوله تنقض
 الرعدة في ظهري * من
 لدن الظهر الى العنبري
 ويجوز ما ولي لدن بالاضافة
 الاغدة فانهم نصبوها بعد
 لدن كقوله وما زال مهري
 من جبال الكلب منهم *
 لدن غدوة حتى دنت لغروب
 وهي منصوبة على التمييز وهو
 اختيار المصنف ولهذا قال
 ونصب غدوة بها عنهم نذر
 وقيل هي خبر لكان
 المحذوفة والتقدير

قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كبير ولدن كبير ولدن كقلت
 بكسر التاء ولدكفل ولدكفل ولد بفتح فضم وغـ بذلك واذا أضيفت المنقوصة النون الى مصدر وجب
 رد النون فلا يقال لدن سم (قوله جر) فائدته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
 المقدر لان لم يصرح بذلك في هذا الكتاب كتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال المصنف
 * وبعد جره الذي أضيف له * وفي اسم الفاعل * وانصب بهذا الاعمال تاو واخفض * وفي الصفة
 المشبهة * فارفع بها وانصب وجز * وفي أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله
 ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول الزمو كما اشار له الشارح والثانية بالسكون
 مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لا لا يفيد لزومها الاضافة مع انه
 المقصود (قوله المألزمة للاضافة) أي لفظا فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أي الظرفية فهي المألزمة
 للاضافة بخلاف المفردة في نحو جأوا ما افلازمة للحالية على ماسيأتي (قوله فلا ابتداء الخ) عبارة خبره
 لمبتدأ غاية زمان الخ قال الدماميني فسمها نفس المبدأ لا ابتداء ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومنه (قوله
 وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أي ان الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد بخلاف عند فانها وان
 لزمت الظرفية أو شبهها كادن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز حيث
 من عنده ومن لدنه وجلست عنده لانه لعدم الابتداء فيه وأيضا في جواز وقوع عند فصلة كما مثل وعمدة
 كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز في لدن الا كونها فصلة فبنيت لشبهها
 الحرف في الجود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بل لزوم الظرفية أو شبهها كاقيل لان عند
 كذلك وقيل بنيت لشبهها بوضع الحرف في بعض لغاتها وحمل الباقي عليه ومما لها في أسباب البناء صلة أخرى
 عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الاكثر
 ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا في ان الغالب جرهما من ويجوز افرادها قبل غدوة
 كما سيأتي وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعماء لدن أنت يا فجع * وقوله

صريع غوان راقهن ورفقته * لدن شب حتى شاب سود الدواب

وهي حينئذ تنقض للزمان كما صرح به الرضي اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن
 برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما الذي فتل عند مطامع حتى في الاعراب كما صرح به في المغني الا أنها بمنع
 جرها بالحرف وقد مر الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن
 شب ولدن أنت يا فجع (قوله وقيل تعريها) أي تشبهها به عند واعرابها عندهم مخصوص بلبنتها المشهورة
 وهي كعضد فتمحرك النون بالاعراب كما في التسهيل والجمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أي وكسر
 النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتعفيف
 بدليل اشباعها الضم كما صرح به في الجمع ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال
 لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أي كما يحتمل أن الكسر للسكانين (قوله من جبال الكلب) ظرف
 مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كزجورا كان قياسا والافساحي كما مر (قوله على
 التمييز) أي لدن لانها اسم لاول زمن مبهم فمصر بغدوة فهو تمييز للفرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة
 لمطاوع معنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المبتدأ رمنه ان الباء لا دلالة فيفيد انها هي الناصبة لغدوة وفيه أنه
 يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى
 ويضعفه جماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بالانوين الامع أل فان جعلت الباء

لأن كانت الساعة غدوة ويجوز في غيرة الجبر وهو القياس وأصبها نادري القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعدل لن جاز النصب عطفا على اللفظ والجبر مراعاة للاصل لفتقوله لن (١٤) غدوة وعشية وعشية ذلك الاخفش وحكي الكوفيون

رفع غدوة بعدل لن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فلم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي مربة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريش منكم وهو أي معكم وإن كانت زيارتكم لما ما وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فان واهي ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيتها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

للساحبة صدق باضمار كان (قوله لن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلمة لن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجمله (قوله الجبر) أي باضافة لن اليها (قوله للاصل) أي الغالب في نالي لن من الجبر فالمتضي للجركون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالبا كمنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافغدوة ليس في محل جوا صلا فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كز يدع عمرو والله معكم ولما صح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتملها كما كل أو جلس زيد مع عمر وفاته محتمل زمان الاجتماع في الأكل أو الجاوس ولمكانه ولما شمل به الشارح للمكان وقد تأني لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العصر يسرا ان مع اليوم أخاه غدا وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد ترادف عند فتح جبر عن حكي س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بقونين ذكر أي من عندي وقد ترادف عن الاضافة فتدلا مهاد تنصب على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقبل كثيرا ويقل كونها ظر فاضربا به كالزيدان أو الزيدون معا فاصلة هي فعل به كفتي واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه ذهب الخليل أن فتحته اعراب وليس مقصورا واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيها وغالب الاسماء تام فيها فلاقسام أربعة وما ذكر من ان معا بمعنى جميعا هو ما قاله المصنف ومال اليه في المغنى وفرق بينهما تلعب بان معا بدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا يراد عليه قول امرئ القيس

* مكر مفر مقبل مسد بر معا * اذ وقت السكر والاقبال غير وقت الفر والادبار الآن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج اعلة ولوسلم فالتعليل يلزم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريش الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولما باب كسر اللام أي وقتا بعد وقت والبيت الجري يمدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجودها يلزم الظرفية وقبل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله والذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيد أن الوجهين لساكنة فالفتح طلبا للخفض والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة ولان فتح اعراب مرذ كره في قوله ومع مع فذكره ثانيا تكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل واضمم وعليه فيتنزع هو واضمم في غير لانه بمعنى بانها وكذا يقال في قوله وأعر بوا نصاب الخ ولو قال وغير واضممها اذا عدت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لن الآن يقال راعى جواز قطعها لفظا ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لخالفة المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها ما يوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي اما عطف على قبل بحذف الهاء في بعضها أو مبتدآت حنف خبرها لئلا لما قبلها (قوله وأعر بوا نصابا) أي أوجرا بن واقتصر على النصب لانه أصل الظرف (قوله وما من بعده قد ذكر) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير فيجوز اعرابها نصب كما سيأتي لكنها ليست ظرفا فينبغي أن يراد بقوله نصبها ما يعصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي اذا

واضمم بناء غير ان عدت ما * له أضيف ناو ياما عدما قبل كغير بعد حسب أول وودون والجهات أيضا وصل وأعر بوا نصابا اذا ما تكررا * قبل او ما من بعده قد ذكر (ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعده

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربع عشرة بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لأنها كقبول في الأبهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الإضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الإضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لأنها حينئذ مفتحة بناء لا ضافتها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحنا بسماحه في قوله

جوابه نذجو اعتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتنبي على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لا ضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أولفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الإضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما في التوضيح وغيره أحدهما اضافتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة فتارة تعطى حكما المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وتحوالا من معرفة كررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكما الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وجهدين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا الثاني قطعها عن الإضافة لفظا فتشرب معنى الذي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبنى على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهنا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة حسب فالغناء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فذلك حسبى وهذا أولى لأنها نكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقدان قوله وأعرابوا نصب الخ يقتضى أن يقال فيها حسبيا بالتنوين لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرامع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكر لا يقتضى بفهمه انها عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما للمعاملات إلا أن يحمل قوله وبما من بعده قد ذكر على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أو أل بواو بين همزتين بدليل جمه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واو أو أدغم وقيل أصله ووأل بهمزة بعد واو بن قلبت الهمزة واو أو الواو الأولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثنوا واو بن أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرداسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاملا وبلا تنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كاسيأتى وتارة بمعنى أسبق فتليه من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلوم له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبنى على الضم لقطعها عن الإضافة قاله يساه صبان بز يادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى أي الأقرب من مكان المضاف اليه كجاست دون زيدا أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها للمقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيدا لا كرام دون الاهانة وأكرمته زيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون
والجهاات الست وهى
خلفك وأمامك ونحتك
وفوقك

ويمينك وشمالك) مثله في التوضيح والمجمع وغيرهما وخالف الرضى فضع قطعهما عن الاضافة مبينين على الضم أو معر بين بالتدوين (قوله وعمل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كشال الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلاً بان أريد بها اعراباً مجعولة كقوله * كجاءه ودصخر حطه السيل من عمل * بكسر اللام أى من شئ عال خفها التنوين لئلا يترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كجاءه وهنا ليس كذلك اذ المراد من أى شئ عال لا هو شئ بخصوصه وتخالفاً في انها لا تستعمل الا بحرورة بن ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظاً أصلاً وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلمه * أرخص من تحت وأصحى من عليه

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافاً ولا يقال بنى لضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كجاءه وهذا مضموم وحينئذ فيا يقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظاً وأنه يجوز نصبها قال الموضح ما ظن شيئاً منها واقعاً وأما قول الصحاح يقال أتيت من عمل الديار بالاضافة فهو كافى في شرح الشذور وبجواب جمل من المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بالتدوين أى ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولى بالتنوين أو مجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أى نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثانى مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بالامور المقتضية للعطف من المروءة والصادقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والتين المحجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصته متعدياً بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنياً للمفعول والفراغ العنب وروى بدله الجيم أى البارد ويطلق أيضاً على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلاً وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايقين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يحظر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذفه يوم اذا أضيف للجمله ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علتته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلاً لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سيأتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبراً عنه بأى عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجباً للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايقين لكن خص بها الثاني لانه العمدة في افادتها أنك اذا قلت بعد وسكت كانت البعدية كاية تشمل بعدية زيد وغيره فجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فهو لم ينوى معناه أى المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لا تدنى ملازمة وانما خص بشاؤم هذه الحالة لانه معنى جزئى لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف

ويمينك وشمالك وعملها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظاً نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى في هذه الحالة

كالمضاف لفظاً ولا تنون الا

اذا حذف ما تضاف اليه ولم

ينوى لفظه ولا معناه فتكون

حينئذ نكرة ومنه قراءة

من قرأ الله الأمر من قبل

ومن بعد بجر قبل وبعد

وتنوينهما وقوله

فساغ لي الشراب وكنت

قبلاً

أكاد أغص بالماء

الفراغ

وهذه الأحوال الثلاثة التي

تعرب فيها وأما الحالة

الرابعة التي تبني فيها فهي

اذا حذف ما تضاف اليه

ونوى معناه دون لفظه

فانها تبني حينئذ على الضم نحو قوله الاصر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عريض من عل * وحكى الفارسي ابدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧) الاعراب لعدم نية المضاف اليه

لفظا ومعنى واعرابها اعراب
مالا ينصرف للصفة ووزن
الفعل والكسر على نية
المضاف اليه لفظا فقول
المصنف واضمم بناء البيت
اشارة الى الحالة التي تبني
فيها وهي الرابعة وقوله
ناو ياماعد ما مر ادها نك
تبنيها على الضم اذا حذف
ما تضاف اليه ونو يشه معنى
للفظا وأشار بقسوله
وأعربوا نصبا الى الحالة
الثالثة وهي ما اذا حذف
المضاف اليه ولم ينو لفظه
ولامعناه فانها تكون
حينئذ معربة وقوله نصبا
معناه انها تنصب اذا لم يدخل
عليها جار فان دخل عليها
جرت نحو من قبل ومن
بعد ولم تعرض للحالتين
الباقيتين أعني الاولى
والثانية لان حكمهما
ظاهر معلوم من أول الباب
وهو الاعراب وسقوط
التنوين كما تقدم (ص)
وما يلي المضاف يأتي خلفا
* عنه في الاعراب اذا ما
حذف (ش) بحذف
المضاف لقيام قرينة تدل
عليه ويقام المضاف اليه
مقامه فيعرب بأعرابه
كقوله تعالى وأشر بوا
في قلوبهم الجبل بكفرهم

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم اتضمنه معنى الاضافة أي لا فادته
معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلام تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء
العارض يكفيه أدنى سبباً ولانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها للحرف
الجواب في الاستغناء به عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أي آخر في النطق بعد الحذف
وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبين ويقال
الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتجج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه
الحرف تصحيحا للقواعد كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله مباعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى
ان في ذلك مقعنا يكفي في التفرقة بين حالتي البناء والاعراب وأما الافتصا على حالة واحدة يجوز فيها
الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكاف لكنه مخالف لاجماعهم فيما علم على تعدد الحالتين وان
حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبني) أي لما مر من تضمنها معنى
الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أول شبهها بالحرف في الجود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا
وعدم التننية والجمع أو لا فتقارها بالمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف
البناء الاصل فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها
اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرؤ البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى
الحركات أو لتستوفي باقي الحركات اذ في حالة اعرابها الاتصاف بل تنصب أو تجوز عن فقط لكن نقل المصري
على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان
كذا والمسوخ للابتداء بالذكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابط محذوف أي اما من تال للزمن السابق
فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جويه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو ورقة
الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من عل أي من علوه وهو ظهره (قوله من أول)
أي من أول غيره أي من قبله (قوله اعراب ما لا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى
قبل لاني التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى
حينئذ بدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا الخ) أي غالبا بدليل قوله ورجعوا الخ
(قوله لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز جاء في زيد تريد غلام زيد للحصول اللبس بخلاف أمثلة
الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف
المضاف للجملة لانها لا تصح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير بمقام الاول نحو
وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أي
فكان مقدار مسافة قر به قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدرفان فسر بما بين
مقبض القوس وطر فيها احتيج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل
قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله
بأعرابه) مثله باقي أحكامه لانه خلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكثير وغير ذلك كما بينه
الاشموني (قوله ورجعوا) أي استداموا جره (قوله كما قد كان) أي كالجز الذي قد كان والمغايرة
بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب بالافات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

(٣ -) (خضري) - ثاني)

أي حب الجبل وقوله تعالى وجاء ربك أي أمر ربك بحذف

المضاف وهو حب وأمر وأعراب المضاف اليه وهو الجبل ورجعوا بك بأعرابه (ص) ورجعوا الذي أبقوا كما * فكان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مما لا لما عليه قد عطف (ش) فبالحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا لما عليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توفد بالليل نارا والتقدير وكل نار تحذف كل ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها الشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جزمه والمحذوف ليس مما لا لما لفظ بل مقابل له كقوله تعالى ترى يدون عرض الدنيا والله يرد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يرد الآخرة فيكون المحذوف على هذا مما لا لما لفظ به والاول أولى ولذا قدسره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للايضاح (ص) وبالحذف الثاني فيبقى الاول * كقوله اذابه يتصل بشرط عطف

واضافة الى * مثل الذي
له أضافت الاولا

كون كل من الجرين أثر المضاف ودفع بذلك توهم انه جرح جديد بغیر المضاف (قوله لکن بشرط الخ) أي لیکون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله حذف كل الخ) وإنما لم يطف نار الأول على امرئ الأول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسین لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عندنا أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسین (قوله في قراءة من جراً الآخرة) هي مخالفة للاقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف واحد مقل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغیر لامع أن شرط الحذف اتصاله به كاليبت أو فصله منه بلا كقوله

(ش) يحذف المضاف اليه
ويبقى المضاف كحاله لو كان
مضافا فيه حذف تنوينه
وأكثر ما يكون ذلك اذا
عطف على المضاف اسم
مضاف الى مثل المحذوف

ولم أر مثل الخبر يتركه الفنى * ولا الشر يأتى به امرؤ وهوطائع
 أى ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أى ولا كل بيضاء لكن فقل سم عن
 الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أى تقدير باقى فيكون مقابلا للأعطوف عليه
 والشئ كثير ما يحمل على مقابله (قوله كحاله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أى فيبقى الاول كأنما
 كحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطى الخ) أى ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المخذوف)
 أى أو عامل فى مثله بغير الاضافة كقوله

من الاسم الاول كقولهم
قطع الله يد رجل من
قالها التقدير قطع الله يد
من قالها ورجل من قالها
خفف ما أضيف اليه يد
وهو من قالها دلالة ما أضيف
اليه رجل وعطف عليه

مه عاذلى فهأئما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى
 وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزو نامع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلاتنوين أى ثمانى غزوات (قوله سهل
 وحزنها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيط أى تعلقت وفى عرى
 الآمال استعارة بالكناية وتخجيل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبلى فحذفت
 الياؤه وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله
 فلا خوف عليهم) أى بالضم بلاتنوين مع كسر الهاء وهى قراءة ابن محيصن ولا مهملة أو عاملة كليس
 وقرا يعقوب بالفتح بلاتنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد
 أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابها فى الذ كر كاليد والرجل
 والنصف والربع وقبل وبعد فكان العامل فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارده عاملين على معمول

ومنه قوله سقى الارضين
الغيث سهل وحزنها *
فنيط عرى الآمال بالزرع
والضرع التقدير سهلها
وحزنها حذف ماضيف
اليه سهل للدلالة ماضيف
اليه حزن عليه هذا تقرير
كلام المصنف وقد يفعل ذلك
وان لم يعطف مضاف الى
مثل المحذوف الى الاول

واحد

کہ قولہ ومن قبل نادى کل مولی فراہ * فاعطفت مولی علیہ العواطف

الخذف مأخوذ من الضيف اليه قبل وأبناه على حاله لو كان مضافاً لم يعطف عليه مضاف الى مثل الخذف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ
شبهوا فلا تخوف عليهم أى فلا تخوف شئ عليهم وهذا الذى ذكره المصنف من ان الخذف من الاول وان الثانى هو المضاف الى المثل كور هو
منذهب المبرد ومنذهب سيئوبه ان الاصل قطع الله يدمن قاطها ورجل من قاطها الخذف مأخوذ من الضيف اليه رجل فصار قطع الله يدمن قاطها ورجل
ثم أقمهم قوله ورجل بين المضاف الذى هو يدمن والمضاف اليه الذى هو من قاطها فصار قطع الله يدمن قاطها فاعلى هذا يكون الخذف
من الثانى لامن الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قاطها ولا حذف
البيكلام لامن الاول ولا من الثانى (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أو جزاء لم يعب فصل بين واضطرار او جدا * بأجنبي او بنت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه مثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكذا لك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم في قراءة ابن عاصم بنصب أولاد جرح الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بتأريف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعريته ترك يوما فسك وهو اها سعى لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تخاف من الله تخلف وعده رساله بنصب وعده وجرح رساله ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث في الدرداء هل أتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل بضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى السكاسي هذا غلام وابنه يدور لهذا قال المصنف ولم يعب فصل بين وأشار بقوله واضطرار او جدا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغا لمز يد في ممتنع لعدم الإصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجز وهو مصدر مضاف للمفعول وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أورد من ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل بين) نائب فاعل يعب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير جدي أي وجد المضاف مفعولا بأجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد دلي رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عنده من قاله الابارزا وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تبنا لسكوفين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لما تبعهم الزنجشيري ردقراءة ابن عاصم الآية مع تواترها وشرط الفصل مطاقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يحجبني قول زيد بد منطلق عمر وجر عمر ورفيع زيد وتردد هم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منه للطول مع أن المتضايين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايين وحسن ذلك كونه فضلا غير أجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا استكره الفصل بالمرفوع اختيار التمكن في وضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظام يوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل انه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمختلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رساله (قوله تاركولي صاحبي) أي فتاركوك مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال اللسانيني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا لإضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقولهم

هما خطتا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالحرأ جدر

أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسرا وقتل والخطاة بالضم الموصلة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس شبه الفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله ومفعولا كقول جرير

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها * كما تضمن ماء الزنة الرصف

أي تسقى المسواك ندى ريقها والامتياح الاستياح فهو ما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي مما تحاة والرصف حجارة صر صوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيرها وأفاعلا لغيره كقوله

أحجب أيام والداه به * اذ بجلاء فنعم ما بجلا

أي أحجب والداه به أيام اذ بجلاء ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما صر لأنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله

نرى أسهما للوت نصبي ولانمي * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم

وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدونا قهر وجد صب

برفع أهواؤنا ووجد وجع العزم وبمنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف بنعت المضاف وبالنسبة مثال الأجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل فصل يومين كنف ويهودى وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الاباطح طالب
 وأن حلفت على يدك لا حلفن * بين أصدق من عينك مقسم الاصل عين مقسم أصدق من عينك ومثال النداء
 قوله (٣٠)

وقاق كعب بجبر من ذلك من
 تجيل تهلكة والخلد في
 سقرا وقوله
 كأن برزون أبا عصام
 زيد جاردق بالاحكام
 الاصل وفاق بجبر يا كعب
 وكان برزون زيدا أبا عصام
 (ص)
 (المضاف الى ياء المتكلم)
 آخر ما ضيف للياء كسر اذا
 لم يك معتلا كرام وقد
 أريك كابنين وزيد بن قدي
 جميعها الياء بعد فتحها
 احتذى

وتدغم الياء في الواو وان
 ما قبلها ووضم فا كسره ين
 والفاسم في المقصور عن
 هذيل انقلابا ياء حسن
 (ش) يكسر آخر المضاف
 الى ياء المتكلم ان لم يكن
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشن
 ولا مجموعا جع سلامة لم ذكر
 كالمفرد وجى التكسير
 الصحيحين وجع السلامة
 للوئث والمعتل الجارى
 مجرى الصحيح نحو غلامى
 وغلامى وفتيانى وظبى
 ودلوى وان كان معتلا فاما
 أن يكون مقصورا
 أو منقوصا ان كان منقوصا
 أدغمت ياءه في ياء المتكلم
 وفتحت ياء المتكلم فتقول
 قاضى رفعا ونصبا وجرا

بما عهد بينها والجملة صفته يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من
 الخوارج على قتله وقتل على وجهه من العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة
 ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد
 بضم الميم قبيلة باليمن على صاعه ثم حل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها
 عليه وضرب به الارض فبسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأمام معاوية فصر به صاحبه فأصاب
 أورا كده وكان سمي نافق طع منه عرق النسا كحل فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
 للصلاة وأتاب رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فصر به الرجل فقتله فله أخدمه معهم يخاطبون عمر بالامارة
 قال وما قتلت عمر اقالوا بل خارجة قال أردت عمر أو أباد الله خارجة فقتله عمرو وفى ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فتت همرا بخارجة * فتت عليا بن شامت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى ففصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ
 الاباطح وفيه انه ليس نعم لنفس المضاف بل لمجموع المتضامين لان العلم مركب منهما المكن لما كانت تبعيته
 فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجبر بالجيم مصغرا أخوكعب
 ابن زهير صاحب بانت سعاد بحر ض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن برزون الخ) قال ابن
 هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف وز يد بدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم
 (المضاف الى ياء المتكلم)

أفرد به بالذ كر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور
 بقرينة تمثيله لا نحو ظى فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) فى خبر النقي
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فدى) مبتدأ أول وجميعها نان والياء ثالث
 وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات وأتملق باحتذى بضم التاء ماض مجهول
 أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرباط
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق
 المقابلة أن يقول فدى جميعها سكون آخرها احتذى لان كلامه أو لا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وأنفاسم لاستلزام ذلك السكون (قوله تدغم الياء) أى التى فى آخر
 الاسم المضاف ر قوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء ذكره هنالتا ولها باللفظ (قوله
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المشايين ولا شعاع به من قوله
 وان ما قبل ووضم فا كسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يهن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع
 سكون الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياءا كتفاء بالكسر قبلها وقلبها ألفا بعد
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف كتفاء بالفتحة فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها ككرمى فلا تحذف ولا قلب لانها فى نية
 الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أن أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما
 يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتدغمه مع سكون الادغام
 وان كان قبل ذلك نفيا لفظ (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وز يدى بكسر الدال وكنى ما بعده (قوله

فحذفت

وكذلك تفعل بالثنى وجع المذكور السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى
 ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدى لى

حذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكور السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضاً جازي يدي كاتقول في حالة الجر والنصب والاصل زيدي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدي وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده فتقول زيدي غلاماي عند جمع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالثني المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذيل تقاب ألفه ياء (٢١) وتدغم ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم

بعده فتقول عصي ومنه قوله

سبقوا هوى وأعنعوا

لهوام

فتعزموا واسكل جنب

مصرع

فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح

مع المنقوص كقاضي

والمقصور كعصاي والمثني

كغلاماي رفعا وغلماي جوا

ونصباً وجمع المذكور السالم

كزيدي رفعا ونصباً وجوا

وهذا معنى قوله

فدي جميعها ليا بهد فحقها

احتدي

وأشار بقوله وتدغم الياء

الى أن الواو في جمع المذكور

السالم والياء في المنقوص

وجمع المذكور السالم والمثني

تدغم في ياء المتكلم وأشار

بقوله وان ما قبل واو ضم

الى أن ما قبل واو الجع ان

انضم عند وجود الواو ويجب

كسره عند قلبها ياء لتسلم

الياء فان لم يضم لم يفتح

بقي على فتحه نحو مصطفون

فتقول مصطفى وأشار بقوله

وألفاسلم الى ان ما كان

آخره ألفا كالثني والمقصور

لا تقاب ألفه ياء بل تسلم

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان حذفت اللام للتحفة والنون للاضافة فليس في الشارح نسمي خلافاً لنوعه اه ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي للاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سبويه كما مر في باب لا (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة عن الواو (قوله زيدي) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذر هاء مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر في باب الاعراب (قوله تقاب ألفه ياء) أي جوازاً عوضاً عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح وانفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدي مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة برئ بها بنو الحسة هل كوا جيعا في طاعون وأعنعوا أي أسرعوامن العنق بفتحين نوع من السبر ونحرموا ماض مجهول أي خومتهم المنية أي أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أي في الكثير الشائع وتكسر قليلاً اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كسلي وقاضي وبها قرأ حجة بمصر حتى وكسر الحسن والاعمش ياء عصاي وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني بروج وأما التسين محياي لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فشكل هذه يجوز فيها التسين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو اصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر (تنبيه) اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرمى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون نوال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فاما أن يسبق كسر ما قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانها بدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

(اعمال المصدر)

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بانه يقتضي ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه اصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه اصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فاعلة الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أي لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالشرط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل بخلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجهت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ماضية وجلة يحمل خبرها (قوله نائباً عن الفاعل) قيل عمله سماعى وقيل بنقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعد نحو

فتقول غلاماي وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذيل لا تقاب ألف المقصور خاصة فتقول عصي وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز

(اعمال المصدر)

(ص)

ان كان فعل مع أن أو ما يحمل

بفعله المصدر الحق في العمل

(ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائباً عن الفاعل نحو ضرب باز يدافن يدان منصوب بضرب بالنيا بته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني

أن يكون المصدر مقدرًا
بان والفعل أو بما والفعل
وهو المراد بهذا الفصل
فيقدر بان إذا أريد الماضي
أو الاستقبال نحو عجبت
من ضربك زيدًا أمس
أو غدًا والتقدير من أن
ضربت زيدًا أمس أو من
أن تضرب زيدًا غدًا ويقدر
بما إذا أريد به الحال نحو
عجبت من ضربك زيدًا
الآن التقدير بما تضرب
زيدًا الآن وهذا المصدر
المقدر يعمل في ثلاثة
أحوال مضافًا نحو عجبت من
ضربك زيدًا ومجردًا عن
الإضافة وأل وهو المنون
نحو عجبت من ضرب
زيدًا ومحلى بالالف واللام
نحو عجبت من الضرب
زيدًا وأعمال المضاف
أكثر من أعمال المنون
وأعمال المنون أكثر من
أعمال المحلى بال ولهذا بدأ
المصنف بذكر المضاف
ثم المجرد ثم المحلى ومن
أعمال المنون قوله تعالى
وأطعم في يوم ذي مسغبة
يتيمًا فيتيما منه وباطعام
وقول الشاعر

بضرب بالسيوف رؤس قو
أزلهامهم عن المقيل
فرؤس منصوب بضرب
ومن أعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم وبلغا بنية ومنى * والتوبيخ كقوله * رفاقني الأهواء وانني والهوى * اه صبان
وأما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطلق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدرًا الخ) في التسهيل
أن ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أذن أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف
لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سمعت مسدا الخبر على حد ضرب في العبد مسيئًا أي سمع أذن أخاك حاصل
إذا كان يقول ذلك ونحو أن ضربك زيدًا قبيح وكان أكرامك بكر احسنًا ولا اعراض عن أحد فهذه
المصادر عامة مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب بعدم وقوعه في هذه المواضع لأنهم كافي السماء يني
لا يقولون أن ضرب العبد مسيئًا ولا يوقعون أن وصلتها بعدان وكان الانفصولة بالخبر نحو أن لك أن لا
نحوج فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الأول بأنه لا يصح تقديره بما
ولأن الخفة لا شرط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لأنهم انحصار المضارع للاستقبال
والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يستعمل اه ونظر فيه بأنه يصح تقديره مع الماضي فالأول أدنى
لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطًا بأن التقدير سائق بحسب الأصل وإن امتنع لهذا العارض وهو الوقوع
في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا بأخر صحة النطق به مكانه فالخاصل أن الشرط كون
المصدر بمعنى الفعل وإن لم يصح حوله محله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن السندوري
مررت فاذله صوت صوت جاز من أن العامل في صوت الثاني محذوف لأن الأول لم يرد به الحدوث حتى
يؤول بالفعل و يعمل بل أنك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يراد
بالصوت الأول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لأن
تأويل الثاني يفوت العدد وتأويل الأول يجعله نوعيًا باستناد الفعل إلى فاعله والقصد أنه مجرد التوكيد أما
النوعى فيعمل ولو في حالة كونه مفعولًا مطلقًا كضربت زيدًا ضرب عمرو بكرًا أي مثل ضرب عمرو
بكرًا فتأمل وفي الاستقامي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط أن المحلى بال لا يحل محله فعلم مع أنه
يعمل والجواب أنه يحل وأل كجزء منه اه (تنبيه) يشترط أيضًا أن لا يكون مضمرا خلافاً للكوقيين
ولامصغرا ولا بناء الوحدة كضربت أمالتي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا مفعولا من مفعوله بتابع
أو غيره فلا يجوز أن يحل محله ضربك المبرح زيدًا بخلاف ضربك زيدًا المبرح لأن معموله كالعلة من الموصول
فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى أنه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لرجعه
للفصل بينهما بخبر أن ولا محذوف وهذا ضعف تقديره متعلق بالسجدة اسمًا كابتدأني كما مر مع جوابه هناك ولا
مؤخرًا عن معموله لكن يجوز الرضى بتقديم معموله الظرف واختاره السعد وغيره وتسعهم فيه ومنه فلما بلغ
معه السبي ولا تأخذكم بهما رافة لا يبعثون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف
متعلقًا محذوف حالًا من المصدر فكاف وأن يكون مفردًا وشذ أعمال غيره كقوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أباقامة الالهجر والغنما

بالفاء والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لأغناء ما ذكره عنها إذ المضمرة
لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرًا أصلاً وتأويل المصغر وذو التاء والمجرع يعنون المقصود منها وأما المفعول
والمؤخر فلأن معمول الأصل لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا في ذلك للاحتياج إليه فتدبره
والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه أن لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي
صالحة للزمنة الثلاثة الآن يقال إنما خصوصها بذكر الحال لتعديده مع أن دلالة أن مع الماضي على
الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستقبال
والأفاننون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويلييه المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الاتصال (قوله بضرب)

ضعيف النكابة أعداءه * بخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأين عروبة بعدما * دعاك وأهذنا اليه شوارع وقوله
لقد علمت أولى المغيرة أننى * كرت فلم أنكسل عن الضرب مسعرا فاعدا منصوب بالنكابة وعروبة منصوب بالتأين ومسمعاً منصوب
ببضرب وأشار بقوله ولا سم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما سوى المصدر في الدلالة على معناه
وخالفه بخالوه اعطاء تقدير من بعض ما في فعله دون تعويض كمطاء فانه مسا ولا عطاء معنى وخالفه بخالوه

(٢٣)

من الهمزة الموجودة
في فعله وهو خال منها لفظا
وتقديرًا ولم يعوض عنها
شيء واحتز بذلك بما خلا
من بعض ما في فعله لفظا
ولم يخل منه تقديرًا فانه
لا يكون اسم مصدر بل
يكون مصدرًا وذلك نحو
قتال فانه مصدر قاتل وقد
خلا من الالف التي قبل
التاء في الفعل لكن خلا
منها لفظا ولم يخلص منها
تقديرًا ولذلك نطق بها
في بعض المواضع نحو قاتل
قيمة الارضارب ضربا بالكن
انقلب الالف ياء لكسر
ما قبلها واحتز بقوله دون
تعويض مما خلا من بعض
ما في فعله لفظا وتقديرًا
ولكن عوض عنه شيء
فانه لا يكون اسم مصدر
بل هو مصدر وذلك نحو
عدة فانه مصدر وعد وقد
خلا من الواو التي في فعله
لفظًا وتقديرًا ولكن
عوض عنها التاء وزعم ابن
المصنف ان عطاء مصدر
وان همزته حذفت تخفيفًا
وهو خلاف ما صرح به
غيره من النحويين ومن

متعل على بالزنا والهام جمع هامة وهي الرأس كلها وتطابق على ججمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس
للتأ كيد على الاول وسماه اختلافاً للفظين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق
لانه محل اقالة الرأس أي استفرارها (قوله بخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب بمنع الموت (قوله
فانك والتأين) هو مصدر أبنت الرجل شاة الموحدة واسكان النون اذا بكيتها وأثبتت عليه بعد الموت
ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلام مناسبة هذا في بعض نسخ العيني والتأنيب
بنون فتحتية في وحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفًا على اسم ان وعروبة مفعوله
وخبر ان في بيت بعده دعاك أي طلبك لنصرته ويروي عماك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله
أولى المنبرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكسل أي أعجز مشاة الكف وماضيه بالفتح والكسر
ومصدره الكول كافي القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه)
أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوب به بعضهم ان مدلول اسم المصدر
مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل
والدهن بضم أولهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر
المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن
حروف فعله اما بما واوله كتبكم تسكلم أو بزيادة ككرم اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم
مصدر كتوضأ وضو أو تسكلم كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخالوه (قوله ولكن عوض عنه)
أي سواء كان عوض في آخره كاذ كره أو لا كأم تعلميا وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدي اللامين
المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لالمدة قبل آخره لوجودها الغير تعويض في نحو اكراما (قوله
وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفر دبه بل تبع والده وجري عليه الساميني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن
يتقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما في هذه المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام
والعرف والعون والكبر لعدما بينهما وبين أفعالها أي توضأ واغتسل وتسكلم واعترف وأعان وتكبر وأما
نحو العطاء والثواب فمصدران لقرينهما من الفعل اذا اصل اعطاء واثنوا بخذف زائد هما وهو الهمزة
وحرك ما بعده اليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطاءك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله
أي المائة من الابل والزناغ بالفوقية جمع رانعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته
مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الموضوع (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

اذا كان عون الله للعباد مسعرا * نهياله في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله لافنى * فاول ما يجنى عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوف بالفتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان
الخلا في مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعلة بالعلم فلا يعمل اتفاقا
كيسار وخار وبرة ان كانا من أخرج وأبرأى صيره ذا الجور وبر والافهم مصدران لفجرو بر ولا يرد ذلك

اعمال اسم المصدر قوله أكفرا بعدد الموت عني * وبعد عطاءك المائة الزناغا فالمائة منصوب بعطاءك ومنه حديث الموطأ من قبله
الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبله وقوله اذا صح عون الخالق المرء لم يجد * عسيرا من الآمال الاميسرا وقوله
بمشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوف واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز اعماله ففسدوهم فان
الخلا في مشهور

وقال الصيمري اعماله شاذوا نشد أكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العالج في البسيط ولا يبعد ان مقام المصدر يعمل عمله وتقبل عن بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضيف له * كمل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب (٢٤) زيد العسل الى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيدومته

على قوله ولا م مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لا هدى كقعدت جلوسا وحال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعري هنا وذكروا غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجوز عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالجهم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي ان أردته والافه وغير لازم فبزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أي ربه وعكسه نحو ولا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي بداها) أي الناقاة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار وفي الدراهم مفعول مطلق أي نفيا كنفها وهو جمع درهم لغته في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للشباع بخلاف ياء صيارف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبين فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حج المستطيع ليس الا على نفسه لا غيره والالزم تأنيهم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرد مبني على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذي كرى صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دن رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فمن بدل من الناس) أي بدل بعض والرابط محذوف أي منهم كما أشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجزم ما تبع الخ) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر محذوف أي فراه حسن وانما يجزى التابع اذا عدم المانع لاني نحو أعجبتني كرامك وزيد الامتناع العطف بلاعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الجار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أي أثارأ نثاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طاج على حذقت جلوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الغريم الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبة بجذ وحقه مفعول طلب والمظالم صفة للمعقب على محله أي هاجها هي جانا كطلب المظالم حقها (قوله قد كنت دايفت) بتقديم التحية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه واللبان بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتى التكبر والتأنيث المفيدة لعنى المضارع أو الماضي نخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بعينه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفريح وغير الجارية على فعل ككريم

قوله تنفي يداها الخ مضافي كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصياريف وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا لبعدهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج وردبانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا الى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيدهمرا (ص) وجزما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن (ش) اذا أضيف المصدر الى الفاعل ففاعل يكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما سرعاة اللفظ فيجرر سرعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرع المظالم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايفت بها حسانا بخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرع المظالم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت دايفت بها حسانا بخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

وبالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هي فاعله وانه أومعنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لانه لا دوام كما خرج بمقابلته فهذه الخبريات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كاسيائي وإن شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في قاعدة الحدث فخرج بالاول اسم المفعول والثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أي لافي غيره فانه يضاف للمعمول ويطرد جزمه معوله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدي فعله والزم ان لم يجاز متعلق بما تعلقت به الكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل (قوله بمعزل) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتنفاه الظرف براءة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أي ابعاده عن مضى حدثه والمكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أي ان كان ملتبسا بانزال لانه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كاسيائي (قوله ان كان مستقبلا وأحالا) مثله الدال على الاستمرار على ماضى في الاضافة يشترط أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانها من خواص الاسماء فيبعدها عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانها لا يغربان صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما بطلا عمل المصدر بعده عن الفعل بضعف دلالة على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أي الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب بعمره أمس اصححة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبهة) أي للماضى معنى لكونه بمعناه لالفاظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكن ذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اهـ ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل ونقلهم دون وقبلناهم والمعنى ببسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال أن يقدر الماضى واقعا من التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الله تعالى عنده كالحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أي ليقر به من الفعل وأشار الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به مجموع الامرين والا فلا اعتماد بشرط عمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمخى أفاده الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذا التقدير يارجل طالعنا جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا وابه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أي ولولا ولا نحو انما ضارب زيد

(٤ - خضري) ثاني () زيد عمرا أو يقع فقعا نحو مررت برجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاز يذرا كبا فرسا ويشمل

هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسند معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه

بأل أو مجردا فان كان مجردا عمل عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أو هذا وانما عمل لجر يانه على ال عمل الذي هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة ضارب ليضرب فهو مشبهة للفعل الذي هو بمعناه لالفاظا ومعنى وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبهة له معنى لالفاظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيدا أمس وأجاز الكسائي عمله وجعل منه قوله تعالى وكأبهم باسط ذراعيه بالوصيد فنراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص)

دولى استنهما أو حرف ندا أو نفيًا أو جافة أو مسندا (ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد على شيء قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أو ضارب زيد عمرا أو حرف ندا نحو ياطالعا جبلا والنفي نحو ماضارب

أو مفعوله نحو كان زيد ضارب عمر أو ظننت زيداً ضارباً بعمر وأعلنت زيداً ضارباً بكر (ص)
وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأولاء على
مذكور ومنه قوله وكما مالى عيني من شئ غيره * إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى فعيته منصوب بمالى صفة لموصوف محذوف
تقديره وكما شخص مالى ومثله قوله كفاطح صخرة يوماً ليوهياً * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)
وان يكن صلة آل ففي المضى * (٢٦) وغيره أعماله قد ارتضى (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل

ماضي أو مستقبل أو حالا
لوقوعه حيثما وقع
الفعل إذا حق الصلة ان
تكون جملة فتقول هذا
الضارب زيد الآن أو غدا
أو أمس هذا هو المشهور
من قول النحويين وزعم
جماعة من النحويين
منهم الرماني أنه إذا وقع صلة
لأل لا يعمل الماضي ولا
يعمل مستقبل ولا حالا
وزعم بعضهم أنه لا يعمل
مطلقاً وان المنصوب بعده
منصوب بأضمار فعل والحجب
أن هذين المذهبين ذكرهما
المصنف في التسهيل
وزعم ابنه بدر الدين في
شرحه ان اسم الفاعل إذا
وقع صلة للألف واللام
عمل ماضياً ومستقبلاً
وحالاً باتفاق وقال بعد هذا
أيضاً ارتضى جميع النحويين
أعماله يعني إذا كان صلة
لأل (ص)

فعال أو مفعول أو فاعل
في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ماله من عمل
وفي فاعل قل ذاو فعل

عمر أو غير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أي بقرينة حالية
كاختصاص الصفة بنحو مررت بعاقل أو مقالية كيتي الشارح بدليل بقيتها وكالبناء لانه ظاهر في العاقل
بخلاف مررت بقائم (قوله وكما مالى الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أي لا يفيد نظره شيئاً ومالى
اسم فاعل من ملاء ملاءمكم مجرور بأضافتها اليه وعينه مفعوله ومن شئ غيره أي ملك غيره متعلق
به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أي النساء الحسنات فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دميمة
كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
نحو الجرة أي صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضاً والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهياً)
بالياء التحيية بعد الهاء يقال أوهى الشئ يوهيه أي أضعفه ويرى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف
وذهب التيس الجبلى (قوله قد ارتضى) أي بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما
في ألفية ابن معطى والسيوطى (قوله لا يعمل مطلقاً) أي وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ)
هو ما في شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حذف
واللائكة بعد ذلك ظهر أولان العطف بالواو التي للأحد الدائر أي كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ
الابتداء بها كونها أعلاماً على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما أوكيفاً وأما فاعل
فمحمول لها وللقلة (قوله يصاغ لكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه انما
يجبى عن الثلاثي فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الاما شمن قولهم دراك وسار من أدرك وأسأرى أبقى في
الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهى (قوله
فتعمل عمل الفعل) أي كمالها على الصحيح حلا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون أعمالها
لن يادتها بالمبالغة على معاني أفعالها ولزوال شبه الصورى والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر
أكثر البصريين والآخرين والجزمى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أي بشرطه وفاقا وخلافاً
(قوله أما العسل فأنشرب) فيعرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها انما هو مع غير ما كما مر وسبأني (قوله أخال حرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد
بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو
الدخول والظوالف بالظاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بمجمة
ففاف من أعقل الرجل إذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان ليس (قوله لمنحار بوائكها)
جمع بائكة وهي النافقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره
الجملة الشرطية أي لو تراءت الخ والجملة في محل جر بإضافة عشية إليها على ما في الصبان فهي ظرف لشيء غير
مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل انها

ظرف

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعول وفعل فتعمل عمل

الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال الثلاثة الأولى أكثر من أعمال فعيل وفعل وأعمال فاعل أكثر من أعمال فعل فن أعمال فعال ما سمعه
سبويه من قول بعضهم أما العسل فأنشرب وقول الشاعر

أخال حرب لباساً إليها جلالها * وليس بولاج الظوالف أعقلا

فالعسل منصوب بشراب وجلالها منصوب بلباس ومن أعمال

مفعول قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن أعمال فعول قول الشاعر

عشية سعدى لو تراءت لراهب

ظرف لترات فلان تكون مضافة ولم تنون حينئذ لا ضرورة وألمنع صرفها بأن أراد بها عينية أي لو
 تراءت سعدى لراهب وقت العتشية فلا تخو بدوئة صفة لراهب وهي بضم الهمزة فريه بين الشام والعراق
 تسمى دوئة الجندل ونجر وحجيج مرفوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما اسمان جمع لتاجر
 وحاج لاجمان لان الصحيح ان فعلا وفيه لا يسامن صيغ الجوع قيل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه
 انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا
 لمخدوف أي قوم تجر مثلا على حدم مؤمن خير من كافرا والوصف المقدرا أي تجر كثيرا لان المقام للبالغة الثاني
 مثله في ذلك ولا حاجة للعطف ولا بالقاف أي أبغض جواب لو واهتاج أي نارواخوان العزاء أي الملازمين
 للتصبر مفعول مقدم طيوج لانه من حاج المتعدي لا اللازم يقال حاج الشيء بنفسه وهجته أي أثره (قوله)
 أتاني انهم الخ) ان ومعه ولا هاء فاعل أتى ومن قون بفتح فكسر جمع من ق كذا ذلك من من قون الثوب قطعته
 والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طي تشرب منه
 الجحاش والفديد بقاء ودالين مهماتين التصويت أي هم مثل جحاش الخ (قوله فأمر من منصوب بخدر) أي
 لاعتماده على المبتدأ المقدرا أي هو خدر وكذا ما ليس بنجيه منصوب بآمن (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ
 خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف إليها حيث أو ان حيثما شرطية
 وعمل فعل الشرط وجوابه مخدوف أي جعل مثله (قوله وهو المثنى والجمع) أي من اسم الفاعل وأمثله
 للبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أوالفا) جمع ألفة من الالف وهي الحبة وهو حال من القاطنات في قوله
 * القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدة التحية جمع رائة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو الفاء والورق
 جمع ورقاء وهي الحمامة التي يضرب بياضها الى سواد والحي بفتح فكسر أصله الحمام حذف الميم الاخيرة
 وقلبت الالف ياء والغتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا أنهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير الياء أي زادوا
 على غيرهم بأنهم الخ أو بكسر هاء على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا للامموم وكذا عند
 تقدير اللام مع الفتح وغفر وغفر بضم غين جمع غفور ونفور بالخاء المعجمة أي غير مفتخرين أو الجيم من
 الفيجور وهو الكذب وذنهم مفعول غفروا ضافته لادنى ملاسة أي ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)
 أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للتحفة وقيل سواء أفاد أيضا ان العامل لا يضاف للفاعل
 لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للمحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر في أنا كائن أخيك أشبه به
 وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب وحمل جواز الوجهين في الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين
 جوهه بالاضافة لعدم التنوين كنهنا مكرمك وجعله الأخفش وهشام في محل نصب كاهن في درهم زيد
 معطية كاهن في الاضافة (قوله وهو لنصب ما سواه) أي ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفصل
 ولو غير مضاف اليه نحو اني جاعل في الارض خليفة وانما ينصب ما سواه اذا لم يكن فاعلا والواجب رفعه كنهنا
 ضارب زيدا بوجه ولم يكن التلو مما يفصل به بين المتضايين والاجازة كنهنا معطى درهم زيد وخلف وعده
 رساله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فمتجب اضافته لتاليه ونصب ما سواه
 ولوا كثيرا من واحد لا متتابع الاضافة لشبهتين كنهنا معطى زيد أمس درهم ما عمل بكر أمس عمر قائما ونصبه
 بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافي بالوصف وان كان ماضيا أشبهه المحلى بال في عدم
 التنوين بسبب الاضافة واطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما علرت الاضافة تعين النصب
 للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

منصوب بهيوج ومن
 اعمال فاعل قول بعض
 العرب ان الله سميع دعاء
 من دعاء فدعاء منصوب
 بسميع ومن اعمال فعل
 ما أنشده سيبويه

خندرا مورالا اضربواكم *
 ما ليس بنجيه من الاقدار
 وقوله أثنائي أنهم من قون
 عرضي * جحاش الكرملين
 طم فديد * فأمر
 منصوب بخدر وعرضي
 منصوب بمنزق (ص)

وما سوى المفرد مثله جعل
 * في الحكم والشروط
 حينئذ عمل

(ش) ما سوى المفرد
 وهو المثنى والجمع نحو
 الضاربين والضاربين
 والضاربين والضاربين
 حكمها حكم المفرد في
 العمل وسائر ما تقدم
 ذكره من الشروط فتقول
 هذان الضاربان زيدا
 وهؤلاء القاتلون بكرا
 وكذلك الباقي ومنه قوله
 أوالفامكة من ورق الحى *

أصله الحمام وقوله
 ثم زادوا أنهم في قومهم *
 غفر ذنبهم غير غفر (ص)
 وانصب بذى الاهمال
 تلووا وخفض
 وهو لنصب ما سواه مقتضى

(ش) يجوز في اسم الفاعل العامل اضافته الى ما يليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان وأضفته الى
 أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهم ما معطى درهم زيد (ص)

واجزراً وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاء وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجزور بالاضافة الجبر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمرو وعمر فالجبر مرعاة للفظ والنصب على اضماع فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مرعاة لحمل المخفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله (٢٨) * الواهب المائة الهجان وعبيدها * عوداً تزجي بينها

أطفالها بنصب عبد وجزه وقال الآخر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد درب أخاعون بن خرق

بنصب عبد عطف على محل دينار أو على اضماع فعل

التقدير أو تبعث عبد درب (ص)

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا

تفاضل فهو كفعل صبغ للفعل في معناه كالعطى كفاً فابتنى

(ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل من انه ان كان

مجرداً حمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط

الاعتقاد وان كان بالانف واللام حمل مطلقاً يثبت

لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن

أو غداً أو جاء المضروب أبوها الآن أو غداً أو أمس

وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول

فرفع المفعول كما يرفعه فعلة فسكاً تقول ضرب

الزيدان تقول أمضروب الزيدان وان كان له

وبالوجهين قرئ ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جزه خلافاً للبعداديين لان شرط الاتباع على الحمل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أخرجيته ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو اضارب الرجل وزيداً لا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وجوز سيبويه لانه يغتفر في التابع (قوله على اضماع فعل) الأرجح اضماع وصف ممنون لطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجلة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكيناً والشمس أي ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيبويه لفقد الطالب للحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منوناً أو بال أو مضافاً الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض السكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوداً بضم المهملة وآخره مجمة حال منها وهو جمع عائذ أي النافعة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي تخيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالاً يلزم على جوهه اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وهو جائز عند سيبويه لاغتفارهم في التابع كما مر أو يخرج على مذهبه المبرد من انه يضاف الى مضاف اضمير مافيه ال (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبد درب وأخاعون بدل من عبد درب وابن خرق صفة لاخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولاً ثانياً يعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جلة يعطى لاسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيداً كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم لم يعلم من السكينة السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحادث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة المسبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود الى آل هو نائب فاعله وكفاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقير ويكتفي خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجزاء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعول ومن غيره كضارعه المجهول فان حول الى فاعل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا يضاف الى ما كان له قبل فأعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعة معني اذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

كالعبد

مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً فابتنى فالفعل الاول ضمير مستتر عائذ

على الافعال اللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفاً فالفعل الثاني (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرفوع *

معنى كحمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبد زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجهله هو المضروب والمحمود مثالا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلا والوصف منقون فينصبه تمييزا ونشيبها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفع القبح اجزاء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينصب المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرع ولانها أكثر منه ونحوه لا كثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كشال الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جازوا لا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله ما لراحم القلب ظلاما وان ظلمها * ولا الكريم غناع وان حوما أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أراده الدوام كضامر البطن لانه يصبر صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على ما سرى في الاضافة والله أعلم

(أبنية المصادر)

قدم اعمال البابين على صيغتهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أى موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبعيض أى حال كون ذلك المتعدي بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كحا كحيا كة وخاطه خياطة وحجمه حجمة قيل وعبر الرؤى بعبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا نك تقيس مع السماع خلافا للفرع (قوله فتقول الخ) عدد المثل اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفا ومفتوح العين أو مكسورا امام ضمومها ان خاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضرب بأو معتل الفاء كوعود وعدا ووطئ وطئاً والعين كباع يبعأ وخاف خوفاً واللام كرمى رميا ورتى بالسكر أى صعد السلم رقيار وورد فيه أيضاً رقيبا بضم فكسر على فعل كفى الصالح أو مهموزا كأكأ كلأ وأمنأ منا (قوله لا ينقاس) أى لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسمع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أم مفتوحها ففي البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتح تحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسر سمره وشبه شبهة ودهم دهمه (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللازم ومنه عجمى وعجمى وبقى والجرى حرقه العنق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجعوا والعين كعور عوروا والمهموز كاسف أسفا (قوله وشلت يده) أى فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شلت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان الا أن يجعل قعدا مثالا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرمى وروا المعتل اما باللام كغدا غدا وعما عتوا وعلا علوا والفاء كوصل وصولا امام معتل السين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما أو فعال كصام صيما ونام قياما أو فعالة كناح نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أى مستحقا فعلا بكسر الفاء أو فعلا بفتح حات أو فعلا بالضم أى أو فعلا كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كآبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضا للمتعدى بمعنى كره في القاموس أبى الشئ بأباهو يأبيه اباء واباء بكسرهما كرهه اه (قوله لدا) بالقصر للضرورة (قوله أولصوت) هو مع قوله وشمل الخ يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعل

ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل
فلا تقول صررت برجل
ضارب الابزيدا تريد
ضارب أبوه زيدا (ص)
(أبنية المصادر)

فعل قياس مصدر المتعدي
* من ذى ثلاثة كرردا
(ش) الفعل الثلاثى
المتعدي يجى مصدره على
فعل قياسا مطردا نص
على ذلك سيبويه في مواضع
فتقول ردردا وضرب
ضربا وفهم فهم فهاوزع
بعضهم أنه لا ينقاس وهو
غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل *
كفرح وكجوى وكشال
(ش) أى يجى مصدره فعل
اللازم على فعل قياسا
كفرح فرحا وجوى جوى
وشلت يده شلا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا
له فعول باطراد كغدا
مالم يكن مستوجبا فعلا
أو فعلا قادرا أو فعلا
فاول لئى امتناع كآبى
والثان للذى اقتضى تقلبا
للافعال أولصوت

وشمل * سيراوصونا الفعيل كصهل (ش) يأتي مصدره فعل اللازم على فاعول قياسا فتقول قعد قعودا وغدا غداوا بكر بكورا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فعلا لاخ الى أنه انشأ يأتي مصدره على فاعول اذ لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعلان أو فعال فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل (٣٠) دل على امتناع كافي أباه ونفر نغارا وشردا شردا وهو المراد بقوله قاول

فإذا سمعنا فيه فذلك كمنع نعتا نعتا أو أحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه والاختصاص كمنع الظبي بغاما وسهل الفرس صهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعيا في غيره وكذا يقال في قوله الآتي فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض صم بأنه ان أراد التخيير فبمعين واللام الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرهما (قوله كصهل) من بابي ضرب ومنع كافي القاموس (قوله اذ لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فاعول الا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية فصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر إمارة ونقب نقابة أي صار نقيباً أي عرف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو تجر تجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما اتباعها لفعل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فنادر كولي عاينهم ولاية (قوله وشردا الخ) بمعنى نفر من الامتناع أيضا جمع جاسا وأبقا بقا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد قعودا ومشي مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون والزاى يقال نزا الفحل على أنشاء أي وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم) هو من الافعال اللازمة للبناء للجهول فالتثنية به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر ورجعوا به من المفتوح ايشار للاختصاص على النظائر وما في القاموس من أنه يقال زكم كمنى وأزكمه فهو من كرم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا في زكم بلا عزم لا المهموز لكن في نسخ منه زكمه وأزكمه فهو من كرم لا يقال أصله متعدي بدليل بناءه للفعول والسكلام في اللازم لا ناقول اللازم يبنى للجهول سماعا كمن فيجعل هذا منه أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لانه نائبه ومثله نتجت الشاعرة عنى بحاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فيه الخمسة أفعال مبنية للفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهمة فو حدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاى أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمجمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعيبا الخ) أقاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فاعيل وفعال ومنه صرخ صرخا وصري يحاقد ينفر فاعيل كصهل صهيلا وصعدا الطائر صخيدا بمهمة فمهمة ولم يثبت لانفراد فعال كمن الظبي بغاما بالموحدة فمهمة وضبح الثعلب ضباحا بمهمة فوحدة فمهمة كل ذلك بمعنى صوت أو ألهاء فيختص به فعال وبالسير فاعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناطم ضابطا لسكل منهما فقال في شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضوم على فاعيل كليلج وظريف وشجيع فقياسه فعالة كالأحبة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أغلبي فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار ما له مصدره مألوفة وليس وصفه على فعل ولا فاعيل (قوله فبابه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضى) قال الاشمونى بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتح تين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كسفرج ورد بان تعديهما توسع بخلاف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف

فأما امتناع والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على تغلب نحو طاف وطوفانا وجال جولانا وزازنا وهذا معنى قوله * والثاني الذي اقتضى تغلبا والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على داع أو صوت فثال الاول سعل سعالا وزكم زكما ومشي بطنه مشاء ومثال الثاني نعب الغراب نعايا ونعق الراعي نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للادفعال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيراوصونا الفعيل الى أن فعلا يأتي مصدر الما دل على سير ولما دل على صوت فثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحلا ومثال الثاني نعب نعيبا ونعق نعيقا وأزت القدر أزرا وصهلت الخيل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعل * كسهل الامر وزيد جزلا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون اللازما يكون مصدره على فعولة أو فعالة فثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

أصلا

أفعال فثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط ورضى رضا وذهب

ذها باب وشكر شكرانا وعظم عظمة (ص) وغير ذى ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس وزكاة تزكية وأجلا *
 اجال من تجملا تجملا واستعداستعاذة ثم أقم * اقامة وغالباذا التالزم وما إلى الآخر مدوافتها * مع كسر تالوا الثان عما افتتحا
 به مزو صل كاصطفي وضم ما * يربح في أمثال قد تلها (ش) ذكر في هذه الايات (٣١) مصادر غير الثلاثي وهي مقبسة

كاهنا كان على وزن فعل
 فاما أن يكون صحيحا أو
 معقلا فان كان صحيحا
 فمصدره على تفعيل نحو
 قدس تقديسا ومنه قوله
 تعالى وكام الله موسى نكاحا
 ويأتي أيضا على وزن فعال
 كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا
 كذبا ويأتي على فعال
 بتخفيف العين وقرئ
 وكذبوا بآياتنا كذبا
 بتخفيف الذال وان كان
 معقلا فمصدره كذلك
 لكن يحدف ياء التفعيل
 ويعوض عنها التاء فيصير
 مصدره على تفعلة نحو زكي
 تزكية ونذر يحيشه على
 تفعيل كقوله

باتت تنزى دلوها تنزيا

كأنزى شهلة صبا
 وان كان مهموزا لم يذكره
 المصنف هنا فمصدره على
 تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ
 تخطيئا وتخطئة وجزأ تجزأ
 وتجزئة ونباأ تنبأ وتنبئة
 وان كان على أفعال فقياس
 مصدره على أفعال نحو
 أكرم اكرا ما وأجل اجالا
 وأعطى اعطاء هذا ان لم
 يكن معتل العين فان
 كان معتل العين نقلت

أصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالا للالزم أو المتعدي كما لا يخفى
 خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفتح حزن ونحل بالضم مصدر اخزن ونحل بالكسر (قوله
 ذهابا) قياسه ذهيبا لانه على السبيل لذهوبا كقيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب لتعديه
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله قبح فبحا وحسن
 حسنا والله أعلم (قوله وغير ذى ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ أو قياسه حال كونه
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس أمم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر
 لمحدف أي وذلك كقدس الخ كافي المعرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك
 بدليل قوله وغير ما صر السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسره
 الاشمونى بذلك (قوله اجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله
 وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلته أي اجال من تجملا وقوله الآتي
 وضم ما يربع الخ يعم ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله
 مقدم أو هي مبتدأ ثان خبر لزم والجملة خبر ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ ثان خبر لزم
 غالبا أي صحبته اثلا ينافي الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليسكون لذكر الاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء والا
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله وما إلى الخ) الآخر فاعل يلى ومفعوله محدوف أي ومد الحرف الذي يليه
 الآخر وافتتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد وما افتتحه حال من تلو (قوله ما يربع) من ربت القوم
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المائلة في الحركات والسكنات وعدد
 الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابها وذلك عشرة أبنية تفعل كتجعل تجملا وتفاعل
 كتغافل تفاعلا وتفعّل كتألم وتحدج تحدجوا وتفعّل كتيبطن تبطنوا وتفعّل كتمسكن تمسكنا
 وتفعّل كتهجورب تهجوربا وتفعّل كتهللس تهللسا وتفعّل كتهول تهولا وتفعّل كتهفرت
 تهفرتا والاشترتفعلى كتنلى تدليا وتدنى تدنيا وتسلق تسلقيا فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة
 الاخير كسر قلنا سبب الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت
 تنزى) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاى مكسورة أي تحرك والشهلة المجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب
 من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فلما
 التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين
 قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا لتحرك ما بعدهما كجسيأتي في قول المصنف ان حرك التالى وان سكن
 كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صححت العين في نحو بيان وطوبى وخورنى لسكون ما بعدها قلت أجاب
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق اعلال لانه كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فيا لعل عليه
 وهو جواب سيد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسندا للاثنيين
 فلا يخفى خلاله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصرح الشارح أن المحدوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء الكامة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف
 وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان
 تعويض التاء غالب

وقد جاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجمل ولا تعلم تعلم وتكرم تكرم وان كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعّل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلقا واصطفي اصطفا واستخرج استخرجا وهذا معنى قوله * وما يلي الآخر مد واقتحا * فان كان استفعل معتل العين قلت حركة عينه الى فاء السكامة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذ والاصل استعوا اذا فقلت حركة الواو الى العين وهي فاء السكامة وحذفت وعوض عنها التاء فصار استعاذ وهذا معنى قوله واستعاذ استعاذ ومعنى قوله (٣٢)

وضم ما يربع في امثال قد تعلم

ان ما كان على وزن تفعل فان مصدره يكون على تفعل بضم رابعه نحو تعلم تعلم وتخرج تخرج

فعلال او فعلة لفعلا * واجعل مقبسا ثانيا لا أولا (ش) يأتي مصدر فعل على فعلال كدحرج دحرجا ومرفه مرفها وعلى فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرفه سرفهة (ص)

لفاعل الفاعل والمفاعله * وغير ما مر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفاعل والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ما مر الى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا

كفائدة واجازة وإعادة فوزنها الفاعلة وهو مذهب الفراء والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن الحذوف الالف الزائدة فوزنها أفعلة (قوله) وقد جاء حذفها هو مقصور على السماع (قوله) وان كان في أوله همزة وصل أي ثابتة اتصاله فخرج ما أصله تفاعل أو تفاعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزداد قبل آخره الالف كطابر وطابر بشطاط فان أصلهما طابروا وطابروا دغمت التاء في الطاء وأتى بهمزة وصل فيقال طابروا بطابروا بطابروا (قوله) بفتح الفاء وجوبا في المضاعف وهو ما فاءه ولا مة الاولى من جنس وعينه ولا مة الثانية من جنس فيعجز فيه الفتح كزلال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الوسواس وليس في العربية فعلال بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفاعل بالكسر الاتقاء وتبيان وماعدا هما بالفتح كشد كار ومعداد وتنفاد ورجع المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالنفعيل كذ كرتذ كيرا ونذ كارا أو سماعى قولان (قوله) وسرفه يقال سرفهت الصبي أحسنت غذاءه (قوله) وهو المقيس فيه أي الفعلة هو المقيس في فعل كمثل وكذا فيما ألحق به كجلب جلبية اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وفلس فلسا وأما الفعلال فسماعى كسرفه قال في التوضيح وشرحه الالف المضاعف كزلال فقياسي ولم يسمع في دحرج دحرجا كما قاله الصيمري وغيره ولا في المصحح بفعل الالف حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فعلال او فعلة لفعلا اه فقول الشارح دحرجا مجرد مثال وليس مسموعا وقيل انه قياسي مطلقا (قوله) وبرهم باليم أي نظر مع سكون طرفه وفي نسخ بهرج بالجم أي أتى بالباطل والردى من الشيء (قوله) لفاعل الفاعل الخ قال اللسانى والمطر دأما عند سيبويه المفاعلة وأما الفعل فقد يترك كجالس مجالسة ولم يقولوا جالسا وتعين المفاعلة فيما فاءه كياسره مياسرة ويأمنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المسكورة رشتني يومه يوما لا ميامنة (قوله) عادله فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود لغير فقيه قلب وعكس الضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله) بثبت بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت قلب (قوله) ومرفه حيقال الذي في الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله) علاقا بكسر التاء والميم وشذ اللام يقال تعلقه وتعلق له تعلقا وتعلقا توذداليه وتلطفه قال

ثلاثة أحباب فب علاقة * وحب تلاق وحب هو القتل

صاح (قوله) وفعله مرة أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الاصلى على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس ثم فعله التي للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كالمثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة

كالحسن

فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تفعل لا نحو *

بانت تزي دلوهات تزي * والقياس تنزبة وقولهم في مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله يا قوم قد حوقلت أو دنوت * وشرح حيقال الرجال الموت وقولهم في مصدر تفعل تفعلا نحو تلتقى تلتقا (ص) وفعله مرة كجلسه * وفعله طيئة كجلسه (ش) اذا أر يدبيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته وضربته وقتلته وقتلته هذا اذا لم يبين المصدر على تاء التأنيث

فان بنى عليه لوصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا أراد المارة وصف بواحدة وان أراد بيان الهيئته منه قيل فذلة بكسر الفاء نحو
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالثالثة (٣٣) * وشذ فيه هيئة كالنحو

(ش) اذا أراد بيان المرة
 من مصدر المزيد على
 ثلاثة أحرف زيد على
 المصدر تاء التأنيث نحو
 أكرمتها إكرامة ودحرجته
 دحرجة وشذ بناء فذلة
 للهيئة من غير الثلاثي
 كذولهم هي حسنة الخيرة
 فبنوا فذلة من اختمر وهو
 حسن العمة فبنوا فذلة من

تعمم (ص)
 (أ) بنية أسماء الفاعلين
 والمفعولين والصفات
 المشبهة بها

كفاعل صغ اسم فاعل اذا
 من ذي ثلاثة يكون
 كذا

(ش) اذا أراد بناء اسم
 الفاعل من الفعل الثلاثي
 جى به على مثال فاعل
 وذلك مقيس في كل فعل
 كان على وزن فعل بفتح
 العين متعديا كان أو لازما
 نحو ضرب فهو ضارب
 وذهب فهو ذاهب وغدا
 فهو وغذا فان كان الفعل
 على وزن فعل بكسر العين
 فاما أن يكون متعديا أو
 لازما فان كان متعديا فقياسه
 أيضا أن يأتي اسم فاعله
 على فاعل نحو ركب فهو
 راكب وعلم فهو عالم وان
 كان لازما أو كان الثلاثي

كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أي لهيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بنى عليها) أي مع الفتح لامع
 الضم ككسرة ولا الكسر كشد فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أي ما لم يكن المصدر المطلق عليها
 كشد وذو به وهي الحدة في الشيء والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كشد عظمة ودخل في ذلك فعلة
 بالضم أو الفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالتالمره) أي في غير ما بنى عليها كقائمة والادل عليها بالوصف
 (قوله كالنحو) بكسر الخاء المججمة من اختمرت المرأة غطت رأسها (خاتمة) يصاغ من الثلاثي
 مفعول بفتح العين الزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لامة مطلقا وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل
 ومنه بفتح فان صحت مع كسر العين كضرب ففتح في المصدر وكسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح
 اللام بفتح صلبه المذكور بين كونه راوي الفاء كوعدا ولا عند طي أو ما غيرهم فيكسرون واوهم الثلاث
 مطلقا كسرت عين مضارعه ولا عندا كثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزى ومراه ومرقاه من رقى
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أناك بغير الكسر فاعلم وحققا
 والافتتح للمراد المصدر * وفي غيره كسر فقل فيه منطقا
 وراوى فاعصم بالكسر مطلقا * لدى غير طي جاء فاجعله موثقا
 وان رمت من غير الثلاثي هذه * فجي باسم مفعول كجري ومراقى
 وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسمع معلقا

والله أعلم (أ) بنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

إضافة بنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لان الالامية
 لا تصح فيها أي بنية هي أسماء للدوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الدوات على غيره فجمعه بالياء
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهي لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة عجبية لان الفاعلين
 ليس وصف الالفاظ بل للدوات وقوله بها أي بأسماء الفاعلين كطاهر القلب أو المفعولين كحمود المقاصد كما
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيده ما سر من ان اسم المفعول اذا أراد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة
 ومرفوعة فاعل لاثباته لكن الموافق لقوله الآتي الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للدوام وهو
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح ان يكون صفة مشبهة اذا أراد به الدوام وأما
 الترجمة الآتية فلاحكامها كما فردد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) امحال من اسم فاعل أي
 صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر محذوف
 أي صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها للدلالة
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كذا) بمجتمعين يستعمل لازما كذا الماء أي سال
 ومتعديا كذا نوت الصبي باللبن أي ربتة وكلاهما صحيح في تشبيهه به إشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به
 أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أي ان دل على
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرط بطر فهو أشرط وطر أي لا يحمد النعمة وشذ مريض
 وكهل اذ قياسهما كفرح لانهما عرضان وقوله وأفعلى أي ان دل على لون كحمر فهو أحر وأخلقة أي حال

(٥ - (خضري) - ثاني) على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منها فاعل الاسماغا وهذا هو المراد بقوله
 (ص) وهو قابل في فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل وأفعلى فعلا ن نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر

(ش) أي إتيان اسم الفاعل على فاعل فليقل في فعل بضم العين كقولهم حض فهو حاض وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهي عاقر بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فعل بكسر العين نحو نصر فهو ونصر وطر فهو وطر وأشر فهو وأشر وأعلى فعلاً نحو عطاش فهو عطشان وصدى فهو صديان وأعلى أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل أولى وفعل بفعل * كالضخم والجيل والفعل جل وأفعل فيه قليل وفعل * وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ش) إذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كترجيح اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو وضخم وشهم فهو وشهم وعلى فعيل نحو جل فهو وجيل وشرف فهو وشرف يقلل بحج اسم الفاعل على أفعل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقسيم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين (٣٤) أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو

طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله * وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ص) وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالواصل مع كسر متلوا لاخير طلقا * وضم ميم زائد قد سبقا وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضبوطة ويكسر ما قبل آخره طلقاً أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فمفعول قاتل يقتل فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج

ظاهرة في البدن كمور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس وقوله فعلاً أي أن دل على الاتساع كدرى فهو ريان أو حرارة لباطن كصدى فهو صديان أي عطشان (قوله نحو آمن) أي اللازم كأمن البلد أي اطمان أهله وقديته مدى كأميت العبد (قوله وفعل أولى الخ) لعلمه لم يصرح بالقياس لأنهم لم يكثر في المضوم كثرة تقطع بقياسهم ما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياساً في فعل لا فعل (قوله والفعل جل) ليس حشواً بل يخرج به جيل من جمل الشحيم بالفتح أي أذنته فجعل هو بالبناء للمجهول فهو جيل أي مجبول قاله الشاطبي ويرده أن كون الفعل جل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضوم فالأولى أنه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قد يغني) مضارع غني يعني كفرح يفرح أي يستغني (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضاد المجعنين أي أحر إلى الكدرة (تنبيه) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تضطر فوعها وإطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز في الاصطلاح الشائع فان قصد به الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسم فإني أنه إذا أريد بها النص على الحدوث حوت إلى فاعل فيقال حاسن لـ... وأما وزن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل الا إذا دل على الثبوت وأضيف لرفعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقاً بها على ما مر وبقيّة الأوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي بغيره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أي بدل حرف المضارعة لا معه كما ينه المثل (قوله ويكسر ما قبل آخره) أي ولو تفديراً كمثل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الكسر وشنن بضم الشاء اتباعاً للميم اسم فاعل من أنن كما شئت الفتح في ألفاظ كاحصن فهو محصن وألغى بالفاء والخاء المهملة فهو ملغح أي فقير مقلد وأسهب فهو سهب إذا تكلم بما لا يعقل أمافي المفعول فيكسر على القياس (قوله ولكن تفتح منه) أي ولو تقديراً كمثل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات من قصد) أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضاً مبيع ومفعول ومسمى إلا أنها غبرت إذا أصلها مبيع ومفعول ومسمى نقلت حركة الياء والواو في الأولين إلى الساكن قبلهما خذفت وأومض مفعول لاسا كنين وقلبت ضمة الأول كسرة انقلب الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) مراده بالثلاثي فيهما

وواصل بواصل وتدحرج يدحرج فهو مدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم المتصرف فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنه تار (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده * زنة مفعول كات من قصد (ش) إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جى به على زنة مفعول قياساً مطرده نحو قصدت فهو مقصود ضررته فهو مضررب وصرت به فهو ممروربه (ص) وناب نقله عنه ذو فعيل * نحو فتاة وفتي كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو صرت برجل جريح وامرأة جريح وبفتاة كحيل وفتي كحيل وبامرأة قتيل ورجل قتيل فناناب جريح وكحيل وفتي كحيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا يتقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله * وناب نقله عنه ذو فعيل * وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

ولست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسة خلافا لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فاعيل فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب فياسا كهليم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فاعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس تجزم بأصح القوانين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي في الخلاف وقد يعتد عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فاعلا لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

فاعيل بمعنى فاعل ونسبه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على أن فاعلا بمعنى مفعول يستوي فيه الذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لافي العمل فعلى هذا لا نقول

مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسنت جرح فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلا) أي سماعا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما له ذلك فيليس بالفاعل (قوله كهليم) أي وقدير ورحيم فالخاصل ان كل فعل سمع له فاعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منى لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به معناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجعول والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبوطها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالمتعدى لواحد لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً لزمه الافراد والتذكير وافادته الدوام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسنت الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا في المعنى والمراد استحسان الجر بنوعها لا بشخصها لا يرد صوراً متناع الجر وضعفه الآية قيل استحسان الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور دور يمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعليها بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم عامس (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدى لواحد يتمتع بضافته لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب قائماً يتمتع بضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جرى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

جر فاعليها بما نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب همراة زيد ضارب أبوه همراة لان بدقائم الاب بدقائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص) وصوغها من لازم الحاضر * كطاهر القلب جليل الظاهر (ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد ضارب الاب بكر اتر بدقائم أبوه بكر ابل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجليل الظاهر ولا تكون

الالاحال وهو المراد بقوله لحاضر فلا نقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونبه بقوله * كظاهر القلب جميل الظاهر * على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين (٣٦) أحدهما موازن المضارع نحو مظهر القلب وهذا قليل فيهما والثاني ما لم

يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الابن كان من غير ثلاثي وجب موازنها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحذف الذي قد حذا

(ش) أي ثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسنا شبيهه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحذف الذي قد حذا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحذف الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كانه لا بد من اعتمادها (ص) وسبق ما تعمل فيه مجتبى وكونه ذاتيية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا نقول زيد الوجه حسن كما نقول زيد عمر ضارب ولا نعمل إلا في سببي نحو

زيد حسن وجهه ولا نعمل في أجنبي فلا نقول زيد حسن عمر واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الالاحال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلالة عن الآخر وأما أنها الدوام عقلية كما نقله يس لأرضية لانها لما اتقى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلان الأصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع والطلاقة على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومنه ذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً ونحو مظهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدى) أي لواحد والمراد العمل صورة والافضوية مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيهه أوتيه بن (قوله على الحذف) حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكروا كونها للحال ولا الاستقبال لازمه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وإنما يشترط الاعتماد لعلها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدى أما جعل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحذف كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما يخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتيية أي ذاتيها وارتباط بوصفها لاشتماله على ضميره كاسيئين وتقدم منه نصير مجازي يوحا أربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جرهما على المضارع ويؤخذوا أحده من قوله الآتي وما اتصل به الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمر أبق أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجز تقديم معمولها) أي التشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفرقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيدك وائق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لأنه يجوز تقديم مفعوله إذا كان هو بال أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كزيد غلام فائق زيد امررت بضارب زيداً فيمتنع تقديم زيد لاني نحو است بضارب زيداً لزيادة الجار (قوله فلا نقول زيد الخ) أي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الافي سببي) أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لأنه فرعه فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيه ما ذلك لأن عملها فيهما بالحل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونها أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيدك فرح نعم بحب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقدير كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كافي التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً وصورة ثلاثة لأنه إما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجيلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفر

فاعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما مفعول منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فأرفع بها وانصب وجمع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل بهما مضافا أو مجردا ولا * تجر بهما مع أل سماعا من أل خلا
 من إضافة التانيه أو ما * لم يخل فهو بالجواز وسما (ش) الصفة المشبهة إما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنها نحو
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الأول أن يكون المعمول بأل نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون
 معناه أل فيه أل نحو الحسن وجه الأب وحسن وجه الأب الثالث أن يكون مضافا (٣٧) إلى ضمير الموصوف نحو مرت

بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الرابع أن يكون مضافا
 إلى مضاف إلى ضمير
 الموصوف نحو مرت
 بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الخامس أن يكون المعمول
 مجردا من أل دون
 الإضافة نحو الحسن وجهه
 أب وحسن وجهه أب
 السادس أن يكون المعمول
 مجردا من أل والإضافة
 نحو الحسن وجهه وحسن
 وجهه فهذه ثلث عشرة
 مسألة والمعمول في كل
 واحدة من هذه المسائل
 المذكورة إما أن يرفع
 أو ينصب أو يجز فيتصل
 حينئذ ست وثلاثون
 صورة وإلى هذا أشار بقوله
 فأرفع بها أي بالصفة المشبهة
 وانصب وجمع أل أي إذا
 كانت الصفة بأل نحو الحسن
 ودون أل أي إذا كانت
 بغير أل نحو حسن مصحوب
 أل أي المعمول المصاحب
 لأل نحو حسن الوجه وما
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وذكر أمثلة من محال الضمير في الثانية لظهور الصفة من أل مع مباشرتها وانصب على التشبيه بالمفعول به في
 اليقين وأما اتصال الضمير بها مع قرنهما بأل فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع أل) حال من الضمير
 المجزور بالباء ودون أل عطف عليه ومصحوب أل بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير وحذف ضميره
 عما قبله لكونه فضلا (قوله من أحوال ستة) بقي ستة أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ماتحت نقابه
 أو موصوفا بشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال أو عطاه أو مضافا إلى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه
 وكل نوال أعطاه أو مضافا إلى ضمير يعود على مضاف لمضاف الموصوف كمرت بامرأة حسن وجهه
 جاريتها فلهذا أنفقه في جملة الأوجه المضاف للجارية المضافة لضمير الموصوف أو مضافا إلى ضمير معمول
 صفة أخرى كمرت برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى
 كون مرجع الضمير معمول لا صفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي
 ثني عشر وكما تدخل في كلام المصنف لأن قوله مصحوب أل واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح
 أنها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه
 الاثنا عشر في كون الصفة بأل أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين
 وسبعين ضيفا مذكور الشارح وهي التي جدولها الاشمونى ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا
 تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسيرا مذكورة أو مؤنثة فتلك
 ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنتان وتسعون
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعدى منها مائة وأربعة وأربعون لأن الصور
 الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تعدد في جبي التصحيح والتكسيرا بل مطلق جمع فقط فيسقط
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكروا مؤنثا بـ في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية
 وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهي المتعددة والباقي منه الجائز والمتنوع وستة
 ضابطه هذا مذكور المصريح وغيره وعند التأمل تزداد الصور على ذلك كثيرا لأن أنواع السببي الاثني عشر
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير إما بأل أو لا ويختلف الحكم
 في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بأل أربعة وخمسين في كون الصفة
 بأل أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا إما مرفعا بأل أو لا بـ فبالجملة مائة وأربعة عشر تضرب
 في المائة والاثنتين والتسعين المارة تبلغ أحدى وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية ويتعدى منها نصف
 ما صلا بـ بضرب في كون المرجع بأل أو لا فتأمل والله أعلم (قوله أما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة
 وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيها
 بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحت ثلاث صور الموصول
 والموصوف بغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذلك يدخل تحت المضاف للموصول أو

أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة إذا كان المعمول مضافا أو مجردا من الالف واللام والإضافة ويدخل تحت قوله مضافا المعمول
 المضاف إلى ما قبله أل نحو وجه الأب والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف إلى ماضيف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه غلامه
 والمضاف إلى المجرد من أل والإضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجر بهما مع أل الخ إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع
 منها إذا كانت الصفة بأل

للموصوف أراضير عائد على مضاف مضاف لضمير الموصوف أراضير معمول مسفة أخرى فتحت ثمان صور كما سي (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الاشمو في مضافها كل ما لم يزم عليه إضافة الصفة المحلاة بال إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها وضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للسكر في نحو الحسن وجهه ووجه أب لأن في الصفة المشبهة معرفة على الأصح ولأن هذه الإضافة لا تقيم تخفيفاً في نحو الحسن وجهه أو وجه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال إعطائه كما مر في بابها وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة ولا جاز لحصول التخفيف بخلاف الون كما مر وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فرفع بها الخ أي وما لم يخل من أل رلان الإضافة لتاليها ولو بواسطة ضمير فهو يجوز الجزر وما فهذه ثلاث صور تقيم للرفع والنصب في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تقيم للسته والثلاثين التي في خلوا الصفة من أل فاجلة ثلاث وستون كما جازة لكن فيها الضعيف وغيره ثم زيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان الموصوف بنبرأل كزيد والجار الجزر كزرت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حيث أنه مضاف لضمير ما فيه أل كما مر عن التسهيل ومنه قوله

سبقي الفتاة البضة المتجر دال على لطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

بحر كشحه لا ضافته لضمير ما فيه أل وهو المنجر دأى البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشدة الضاد المجمعة رقيقة الجملة مثناة والكشع ما بين الخاصرة والضلع ومرفى الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه جازيتها الجيلة أنفه فحل منع جرها إذا كان الموصوف خالياً من أل كزيد وهند والجار اه وفيه نظر ظاهر لما صر في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذى أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير الخلى بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به وألى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه الفبيح وضابطه أن ترفع الصفة بأل أو لا تكرة وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجه أب وحسن وجهه أو وجه أب خلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف وإنما جازت لتقدير لضمير فيها ودونها في الفبيح رفع معمول بأل أو مضافاً لما هي فيه وهو أربعة أيضاً الحسن الوجهه أو وجهه الأب أو حسن الوجهه أو وجه الأب لأن أل خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبيح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الأب أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو تجر هاسوى المعارف بأل والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت نقابه وجهه الضعيف في الأولى أنه لا تقوى قوة المصوغ من المتعدى وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو أفعال في النفس عند شعورها بما يخفى شبيهه ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ردد منه في الشرع فاما مصروف إلى الخاطئين نحو فما أصبرهم على النار أي يجب أن يتعجب من ذلك وأما مراد لازمته وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادرون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤبأ أمرهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) مفعول لا جـ له كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب أحوال من فاعل أنطق أي ذان تعجب

أربع مسائل الأولى جر معمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جر معمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه غلامه الثالثة جر معمول المضاف إلى المجرد من أل والإضافة نحو الحسن وجهه أب الرابعة جر معمول المجرد من أل والإضافة نحو الحسن وجهه ولا تجر بها أي في كلامه ولا تجر بها أي بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع أل أم لا خلا من أل أو خلا من الإضافة لما فيه أل وذلك كالمسائل الأربع وما لم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهه والحسن وجهه الأب وكما يجوز جر معمول ونصبه ورفعها إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال (ص)

(التعجب)

بأفعل انطق بعد ما تعجبا أو جئ بأفعل قبل مجرور بها

وتأفعل أنصبه كما أو في خاليينا وأصدقهما (ش)

للتعجب صيغتان احدهما ما فعله والثانية فعل به واليهما أشار المصنف بالبيت الاول أى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد وما أوفى خليلينا وأجى بأفعل قبل مجرور بباء نحو وأحسن بالزبدن وأصدق بهم نعماً مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيديويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائداً على ما وزيد ما فعل أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ

(٣٩)

وذلك ما أوفى خليلينا وأما فعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وقاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له اذا اتصلت به باء التكلم نحو ما أفقرنى الى عفواً الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه في قوله ومستبدل من بعد غضي صريفة

فأحر به من طول فقر وأحريا أراد وأحرين بنون التوكيد الخفية فبأفعلها ألفا في الوقف وأشار بقوله وتلوأفعل الى أن تالى أفعل ينصب احسن منه ولا نحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قسمناه من أن ما نكرة تامة وهو الصحيح والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيد أى جعله حسناً وحسناً وذهب الاخفش الى انها موصولة والجملة التي بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذى أحسن زيد شئ عظيم وذهب بعضهم الى انها استفهامية

أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى الموقب لهما عند النحاة والافعال صيغ كثير فلم يقب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحانه الله ان المؤمن لا ينحس لله دره فارسا وغـ بذلك وسيأتى في باب نعم وبئس صيغة وهي فعل بالضم كشر فوظرف (قوله فامبتدأ) ويجب تقديمه اجاءا لجر يانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعد لان التعجب انما يكون فيما يحتمل سببه فينبأ به التذكير والمسوق للابتداء قصـ الابهام كفى التسهيل (قوله ضمنية مستتر) أى وجوب ما عائد الى ما ولذا أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا مذكرا غالبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحي عنه معنى الجمل فجوز استعماله في التعجب ما يستحيل كونه جمعا ولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجعـ اعـ نحو ما أفقر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء كان مجمولا وله سبب أولا كقوله الرضى فلا بد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعلا لا يحماء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على أنه لو كان منظورا اليه لقلنا ما شئ عظيم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عليه ما هو مصنوع عانه أو ذاته أى انه تعالى عظيم لذاته لا شئ جعله عظيما والتعجب دلي هذا حقيقة كقوله عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا لان ذلك التقدير بيان لما حقيق التركيب أن يكون مفيد له والافعال لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا فى أصل قال قول أى ما حقيق التركيب أن يكون عليه وان لم ينفى عنه فاستعمله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيره افتأمل أما اذا أريد به في جانبه تعالى الاخبار بأنه في غاية العظمة وان عظمتها محارفها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فيجوز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد به مزة الصبر ورة أى اراد احسن فهو فى الأصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير واللفظ من الماضى الى الامر ليسكون صورة لانشاء فقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزادت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر من يدرفعا للفتح فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحب البنات أن تكون المفسما به أى بالان تكون لاطراد الخلف مع ما صار فى حكم الفضلة فلم يؤثرت الفعل له وجاز حذفه لانه كمالا فى فاعله كفى فلا تلزم كقوله

* كفى الشيب والاسلام للرنا هيا * فلذا انصبره كالفضلة الا فى عدم التأنيث له دون الخذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانه لا تلزم الا الفعل كما مر أول السكتاب وأما زوده بصغر فى قوله * يامأميلج غزلانا شدين لنا * فشاذا لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بوارب والغضي بمجمعتين فوحدة بوزن ساسى المائة من الابل كفى الصبحا وقعبه فى القاء وسببه تصغير والصواب انه بالمشناة التحتية بدل الموحدة وصريفة تصغير صريفة وهي نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحر بابالمشناة التحتية أى به خذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحرى بذلك المستبدل وما أسقـ بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الا لتبديل لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة كذا فاعل الفعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا له قول ثالث كقول سيديويه وهو الصحيح المار (قوله يضح) بكسر المعجمة أى يتضح والمراد به مطلق الفاء ولانه لا يطرط الوضوح الحقيقى قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيد ما ذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شئ أحسن زيد عظيم (ص)

وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الخلف معناه يضح (نر)

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والمجرور بالباء بعد الفعل إذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله
أرى أم عمر يدعها فتجهدا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا خذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما
تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم خذف بهم لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر
فذلك ان يلقى المنية يلقها * حميدا وان يستغن يوما فاجدر أي فاجدر به خذف المتعجب منه بعد الفعل وان لم يكن معطوفا على أفعل مثله
وهو شاذ (ص) وفي كاد الفعلين (٤٠) قد مالزما * منع تصرف بحكم حنا (ش) لا يتصرف فعلا

المتعجب بل يلزم كل منهما
طريقة واحدة فلا يستعمل
من أفعل غير الماضي ولا
من أفعل غير الامر قال
المصنف وهذا مخالف
فيه (ص)

وصفها من ذي ثلاث
صرفا
قابل فضل ثم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي
أشبهلا

وغير سالك سبيل فعلا
(ش) يشترط في الفعل
الذي يصاغ منه فعلا
المتعجب سبعة شروط
أحدها أن يكون ثلاثيا
فلا يبينان مما زاد عليه
نحو دحرج وانطاق
واستخرج الثاني أن يكون
متصرفا فلا يبينان من
فعل غير متصرف كنعم
وإيس وعسى وليس
الثالث أن يكون معناه
قابلا للفاضلة فلا يبينان
من مات وفني ونحوهما إذا
حزبه فيها لشيء على شيء
الرابع أن يكون تاما واحترز

بالمهالة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو من ذلك لامن
ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا لا في نحو ما أحسن زيدا أو أحسن زيدا لعدم الدليل عليه ولا في
نحو زيدا ما أحسن زيدا لانه لا نفوت نسكته الاظهار في مقام الاضمار وهي التخييم (قوله خذف بهم) أي
لان لزوم جزم كساد صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان
يلقى المنية يلقها) التمثيل به لجواز الحذف في أفعل به يقتضي أن الشرط وجوده مطابق لدليل على المحذوف وهو
الوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر
فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدرا وحال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع
الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار وقيل والجمل فلا يقال ما أجره وما أجاله لكن في القاموس جلف
جلفا كفتح فرح وجلافة صار جافيا غليظا فأثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ
ما أتاه وما أملا القرية من اتق وامتلأ واختاف في أفعل ككرم وأظلم فأجازه سبويه مطلقا واختاره في
التسهيل وقيل ان كان همزة لغير النقل نحو ما ظلم الليل وقيل بال منع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما
ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث
ان مطلق العلم والقدرة مثالا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا نقبله (قوله منفيا) أي لا لتباسبه بالثبت
(قوله ما عاج الخ) مضارعه يعييج أن ينتفع اما عاج يعوج بمعنى مال يعيل فيعجيء في الاثبات أيضا ويجيء
الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم أرسيا بعد ليلى ألد * ولا مشر بأروى به فاعيج

أي فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لا لتباسب أفعل التفضيل بوصفه فهو هو
والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا
الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أجره هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر
أي الحديث ابلأصفر الطائر ويبيض الحمامة وتنفم الفرس جازا سقاطي أي لانه يقال جرابه ذون بالكسر
يحمجر جرابا كفتح فرح فرحا إذا أنتن فوه من أكل السمير وإذا عبر أحد بالبحر يقال له يا فارس جرابه
في الصحاح (قوله لا يلتبس) فان أمن اللبس جاز كفي التسهيل بأن كان الفعل ملازما للبناء للجهول
فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشد)
بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهزاة والشين وفعله ما شدد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العدة لا شدد
حتى يردا نهما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرابعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح
والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة وبه ان يبنى منه نحو ما شداستخرجه (قوله يخالف ما

الخ

بذلك من الافعال الناقصة نحو كان وأخوانها فلا تقول ما أكون زيدا قائما

وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منفيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ما عاج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضربت
زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الافعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجروا والعيوب
كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجروه ولا ما أعوربه ولا أحولبه السابع أن لا يكون مبنيا
للفعل نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيد اتر يد التعجب من ضرب أو وقع به لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أو وقع (ص)

وأشد وأشد أو شبيههما * يخالف ما بعض الشروط عديدا

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد فعل جره بالباب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه ينتصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعولا ويجر بعد فعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخراجه وأشد بدحرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشد حرجته وأشد بدحرجته (ص)

وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها حكم بندوره ولا يناس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنو فاعل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للفعل وكقولهم ما أحقه فبنوا فاعل من قول الوصف منه على أفعال نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا فاعل وأفعال من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب لن يقدم

معموله ووصله به الزما وفصله بظرف أو بحرف جر

مستعمل والخلاف في ذلك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما ما بجنبى فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره تقول ما أحسن يزيد ما زيدا

الخ) وكذا يخالف ما استكمل الشروط كما أشد ضرب به ولا يرد هذا عليه لان مراده بالخلاف وجوب (قوله ومصدر العادم) أى مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل لأنفى والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لاصريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشد دهمهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يوجب منهما البتة اهـ لكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر بابه وما أشد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام السامع بى خلافه اهـ صيان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول فى ما أحسن زيد أو غير الفاعل فى أفعال به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالس زيدا ولا أحسن جالس يزيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أى المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن يزيد ما زيدا فان الجار متعلق بما را لا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتى (قوله والمشهدور الخ) محل الخلاف ما لم يكن فى المعمول ضمير يعود على الجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبى حيان في تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الآن يقال هو وتمثيل لجرى الفصل بل انظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهجاء) بالمر والفصر أى الحرب والازبات بفتح اللام وسكون الزاى جمع لربة وهى الشدة والقسط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أى الكرم (قوله أعز على) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعز بأن أراك كذا على أى ما أعز ذلك وأشد على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقطين فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أى ما أحق الرؤية بصور ابصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لكان الضمير فى يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * وممن القرع للابواب أن يابجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوب بالاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أى ما أحق الفوز بالمطوب بالصابر وما أحق الولوج أى الدخول للممن قرع الابواب أى الملازمه والله تعالى أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

أى فى افادة المدح والذم كحديثاوساء ومجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثى ولو قال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضرى) - ثاى) ولما أحسن عندك جالس تريدا أحسن جالس عندك فان كان الظرف أو الجرور معمول لفعل التعجب فى جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهدور المنصور جوازه خلافا لالاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمرى المنع الى سيبويه وما ورد فيه الفصل فى النثر قول عمرو بن معد يكرب لله در بنى سليم ما أحسن فى الهجاء لقاءها كرم فى اللزبات عطاءها وأثبت فى المكرمات بقاءها وقول على كرم الله وجهه وقدمر بعمار فسمع التراب عن وجهه أعز على باليقطين ان أراك صر يعاجلا وما ورد منه فى النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبي السائين تقدموا * وأحب الينا أن يكون المقدما * وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم وبش رافعان اسمين مقارنى آل أو مضافين لما * قارنها كنعم عقي السكرما ويرفعان مضمر افسره * غير كنهم (٤٢) قوما معشره (ش) مذهب جمهور النحويين أن نعم وبش فعلان

لوجب ضمها وأعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيمتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبش زيد يديأس فهو بائس وأخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سمي في وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبش وغير صفته ورافعان خبر محذوف أى هما رافعان لانعتان فعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارنى آل صفة لاسمين أى آل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق خرج لفظ الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبهة (قوله الى انهما اسمان) أى معنى الممدوح والمنعوم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معاني الحروف ولا يردان المفيدة لجلالة جملتها لانها العمدية في افادته فهما مبتدآن وما كان فاعلا على القول الاول يدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سم ويبقى النظر في نحو نعم رجالا زيد فيحتمل أن رجلا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلو به لانه تابع للجرور أى ما هو بالممدوح الولد فان كان مراد بالرفع فلعله مقطوع عما قبله (قوله على بش العير) بفتح العين المهمة وسكون التحتية هو الحار وجعه أعيار كيت وأبيات والاني عيرة (قوله ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصر أباهما مثلا على أعدائهن لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تنصرخ لتستغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أى اذا أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء بالزاي بمعنى السلب والاخذ فهورا ومنه قولهم من عز برأى من غلب أخذ السلب أى انها لا تقدر على لاخذ قهر اجهارا كالرجل بل سرقة خفية (قوله لا يتصرفان) أى خروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومه ما أنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معاني الحروف وهى لا تتصرف فكذلك اشبهها (قوله للجنس) أى فى ضمن جميع الافراد فهى آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه لا يدخلها جميع افراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله مدح تبعالز يد والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل مدح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الصدق لا يتوهم كون ذلك المدح طارعا على زيد وان جنسه نافض بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبش الرجل عمر ولان الجنس الواحد صرحا وحملا ومعاما واجب باختلاف جهتي المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى مرسل من اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقدر يدلها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكلمات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاطاعة في كل فغير هذا الفرد ليس مدحا لا قصدا ولا تبعا (قوله للعهد) أى الذهن لان مدخولها فرد منهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد ايهامه بز يد مثلا تفخيم للمدح والتم وقيل للعهد الخارجى والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتمخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكذا ان آخر وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقدم مرتبة لان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافي بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى ما فيه آل) أى أو مضافا لمضاف لما فيه آل كقوله * فتم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليها نحو نعمت المرأة هندو وبشت المرأة دعدو ذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بش العير وقول الآخر والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وخرج على جعل نعم وبش معمولين اقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لانهم وبش والتقدير نعم السير على غير مقول فيه وبش العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد محذوف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم وبش على فعليتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضى ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف في هذه اللام فقال قوم هى للجنس حقيقة فحدث

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيد بالذكر فتكون قد مدحته من تين وقيل هى للجنس مجازا وكانك جعلت زيد الجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقي السكرما ومنه قوله تعالى وانعم دار المتقين الثالث

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره في نعم ضمير مستتر يفسر قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم
ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان (٤٣)

نعم قوما معشره قوله تعالى
بئس للظالمين بدلا وقول

الشاعر

لهم موثلا مولى اذا حذرت
بأساء ذى البغي واستيلاء

ذى الاحن

وقول الآخر تقول عرسى

دهلى فى عومره

* بئس امرأ أو انى بئس

المره (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر *

فيه خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختاف النحويون

فى جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر فى نعم

وأخوانها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن

سيبويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى

الجواز واستدلوا بقوله

والتغليبون بئس الفحل

خلافه

فلا وامهموزاء منطبق

وقول الآخر

تزد مثل زاد أبيك فينا

* فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد

التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما

نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا ونحو نعم الرجل رجلا

زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينهما وبين التمييز

انما قال نحو نعم رجلا زيد

(ص)

ماهى فيه كقول * فنعم أخوا طيحا ونعم شبابها * فالصحيح لا يقاس عليه واصله للنكرة ضرورة
عند الجمهور كقوله * فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما
للأفراد فلا يبرز فى تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذزه بالباء الزائدة فى
نعمهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما صر
ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذنا كيد فى نعمهم قوما أتم ومثله فى كل
ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤث لتحقه التام وجوبا كنعمت امرأ هند أو جوازا أو تمنع أقوال
(قوله مفسرا بنكرة) أى عامة متكررة الأفراد فلا يجوز نعم شمساه هذه الشمس اذ لا تانى لها امانم
شمس شمس هذا اليوم فيجوز لتعدد عددها بالأيام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيرها عن العامل
وتقديمه على المخصوص وشذ نم زيد رجلا ومطابقة للخصوص أفرادا وتذكيرا وغيرهما وقوله أله
المعرفة لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعته بصلاحيته لما فرج مثل وغير وفاعل من وجوز
المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك
الفعلة وهى الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أى خبره الجلة قبله على ماسيا تى والرابط إعادة المبتدا
بمعناه ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو
الفاعل) أى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم
معشره فحول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله
بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه بما قبله أى البئس وذو بته (قوله
لنعم موثلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع
احنة بكسر فسكون وهى الخقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح
والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ أو المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية
لانها بال وحنف المخصوص من كل منهما لا لشعار به أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل)
بالجر عطف على تمييز أو جلة تظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم إيهام الظاهر حتى يميزونا ولوا ما ورد
بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الإبهام غير لازم للتمييز فقد بذر الجرد التأكيد كقوله

وان قد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا

فكنا ما ورد من هذا (قوله والتغليبون) نسبة لتغلب بالغين المحجمة كتضرب لكن تفتح لانه فى
المنسوب لثقل كسرتين مع باء النسبة وقد تكسر كقوله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب
الروم منهم الاخطل وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وخلا تمييز مؤكده
وخلافهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف
الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاى وشذ اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من
النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازاءها قاله العيني وفى
القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأثرة بحشية تعظمها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذ من النطاق وهو
شقة تحترق عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزودا الخ) الشاهد فى زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل
نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زادا مفعول تزود ومثل حال منه ان كان نكرة لتأخره فلا شاهد
فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلا دغام ونعما أى بادغام اليمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهى اما

وما يميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعده نعم وبئس فتقول نعم ما أو نعما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا
الصادقات فنعما هى وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف فى ماهذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعدمبتدا * أو خبر اسم ليس يبدأ بها (ش) يذكر مبتداً فاعلها اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجعله مبتداً وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه نحو نعم الرجل زيدو بنس الرجل عمر وروى غلام القوم زيدو بنس غلام القوم عمر وروى رجلان زيدو بنس رجل عمر وروى

نافعة والفعل بعدهما صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شيء بقوله الفاضل ذلك الشيء أو نامة لا تحتاج لصيغة والجملة بعدهما ماصفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيئاً شيء بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص أي نعم شيئاً الذي يقوله الخ ولا يردان التامة تساوي الضمير ابهاماً فكيف تميزه لانه يراد به شيء له عظمة أو حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيـد (قوله هي الفاعل) أي فهي مستثناة من وجوب قرينه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي امانة لا تحتاج لصيغة والجملة ماصفة لمخصوص محذوف أي نعم الشيء شيء بقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي ذكرة تامة أو موصوفة بالجملة على قياس ماسر وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هي فهي امانة ذكرة تامة تمييز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كجاءوا ما بعدها فاعل فان لم يلهام مفرد ولا جملة كدققت دقنا فاعل امانة معرفة تامة تمييز والمخصوص على كل محذوف أي نعم الشيء أو شيئاً ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوباً على ظاهر كلامه هنا في الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب أيضاً كونه بتميز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثلاً القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة أو قريناً بها وأخص من الفاعل لا مساوياً له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجال فيكون أو وقع في النفس ولذا وجب تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل أو تكرير المبتدا بعمناه كما مر (قوله وقيل هو مبتداً الخ) لم يحتملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم لم نجد خبراً يلزم حذفه الا ومجمله مشغول بما يسد مسده وبقى قول رابع انه بدل من الفاعل ويرد ان البديل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يغتفر في التابع كافي انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صالوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لسكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا كالأمر تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنا في الكافية توهم منع تقديم المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولاً ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لسكونه مخصوصاً اذا أخر لان العلم مبتداً خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص لا المشعر به الا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح العلم أو هكذا وجملة نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخير لكونه من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وقوله وان يقدم مشعر به أي بعمناه كفي عن ذكره مؤخرأ أعم من كون المتقدم مخصوصاً بصلح أو غير ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتداً خبره بالجملة بعده قولاً واحداً ولا يأتي فيه اختلاف المتقدم (قوله مسجلاً) أي مطلقاً عن التقييم بحكم دون آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ما فان أصلها سواً بالفتح فحول الى فعل بالضم لياتحق بافعال الغرائز أي الطباع ولا يصير قاصراً كبئس وانما أفرد بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه ببئس من نحو حق ولأنه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن بشرط

اعرابه وجهان مشهوران أحدهما انه مبتداً بالجملة قبله خبر عنه والثاني انه خبر مبتداً محذوف وجوبا والتقدير هو زيد وهو عمرو أي الممدوح زيد والمندوم عمرو ومنع بعضهم الوجه الثاني وأوجب الاول وقيل هو مبتداً خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح

(ص)

وان يقدم مشعر به كفي كالعالم نعم المقتنى والمقتنى (ش) اذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخر كقوله تعالى في أيوب عليه السلام انا وجدناه صابراً نعم العبد انا وأب أي نعم العبد أيوب حذف المخصوص بالمدح وهو أيوب للدلالة ما قبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساعداً وجعل فعلا

من ذي ثلاثة كنعيم مسجلاً

(ش) نستعمل ساء في الذم استعمال بئس فلا يكون فاعلها الا ما يكون فاعلاً لشيء من المسمى بالالف واللام نحو ساء الرجل زيد والمضاف الى ما فيه

الالف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بذكره بعده نحو ساء رجلان زيد ومنه قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلاً الى ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

معاملة نعم و يئس في جميع ما تقدم لهما من الاحكام فتقول شرف الرجل زيد ولؤم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجل زيد ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقدمثل هو وابنه به وصرح غيره انه لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعمالها هذا الاستعمال ابقتهما على كسرة عينهما لم تحويلها الى الضم فلا يجوز انما تحويلها بل نبقها على حالها كما بقوها فتقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ويشمل نعم حبذا الفاعل ذا * وان ترد ما قل لا حبذا (ش) يقال في المدح حبذا زيد وفي الذم لا حبذا زيد كقوله لا حبذا اهل الملا غير انه * اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا واختلاف في اعرابها فذهب أبو على الفارسي في البغداديات وابن

(٤٥)

سبويه وان من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذا فاعله وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة التي قبله خبره ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد أي الممدوح أو المذموم زيد وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور الى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلنا اسما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبذا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلنا فعلا وهذا أضعف المذهب (ص)

وأول ذا المخصوص أيا كان لا

بشرط صالوحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه اشرايه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه من النحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جزمه بالباء الزائدة تشبيها بأسمعهم كقولهم حب بالزور الذي لا يرى * منه الاصفحة أو لم

واثنان في فاعله المضمرة جواز عوده ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا كما في نعم والى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الزيدون كرم رجلا على الاول وكرمو رجلا على الثاني فقول المصنف كنهم مسجلا ليس على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أما هي فتلازم احكام يئس كما يشير له الشرح واستظهره السامعي قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فرادها بالذكر (قوله لان العرب الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحولها فيصح التمثيل بعلم (قوله ومثل نعم حبذا) أي حب من حبذا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضى والجود وتزيد باشعارها بان الحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وتمازقها في جواز دخول لاعليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لاتباع لاسم الاشارة (قوله أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله وجعلنا اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبها من الشرفها (قوله وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا اتبعه لا بمعنى أعطى كما قيل وذا مفعوله الثاني والمخصوص الاول أي اجعل المخصوص والياء أي تابعه والاسم شرط منصوب خبرا لكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بذا حذف فآؤه للضرورة (قوله بعدذا) فلا يجوز تقديمه على حبذا وان قسم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا فلا بد من خصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر (قوله الصيغ الخ) مثل لمن يطلب الشيء بعد تفريطه فيه والصيغ بالنصب ظرف اضيغت بكسر التاء خطا بالموث وأصله ان امرأة طلقت زوجها غنيا لكبره وأخذت شابا فقيرا فامساجاه الشتاء أرسلت الاول تطالب منه لبنا فقال ماذا كراي ضيغت اللبن في زمن الصيف فكيف تطالبينه الآن فقالت هذا ومذقه خيرا أي هذا الشاب ولينه المحالط بالماء خيرا من ذلك الشيخ الغني (قوله أو غير) الفاء زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي وان شئت غير (قوله ودون ذا) حال من محذوف العلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر

تعدل بذا فهو يضاهي المتلا (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير هذا التغير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لا يغير فكما تقول الصيغ ضيغت اللبن لا مندكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا تفرقه تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان والهندان والزيدون والهندات فلا تخرج ذاهن الافراد والتذكير ولو خرجت لقليل حبذا هند وحبذا هندان الزيدان وحبذا هندان وحبذا اولئك الزيدون وألهندات (ص) وماسوى ذا ارفع بحب أو غير * بالباودون ذا انضمام الحاء كثر

(ش) يعني اذا وقع بعد حب غير ذامن الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد

والجر بباء زائدة نحو حب زيد وأصل حب حبب ثم أُدغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حببا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيد وحب زيد وروى بالوجهين قوله فقلت اقتلواها عنكمو بزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل (ص) ﴿ أفعال التفضيل ﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعال للتفضيل وأب الدأبى (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعال فتقول زيد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيد أو ما أكرم خالد إذا امتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعال التفضيل منه فلا يبنى من فعل

(قوله وجزه بباء زائدة) كافي فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذاتكون من بابه بخلاف فاعل نهم كامر (قوله وجب فتح الحاء) أى ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقي على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كافي التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أى بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أى صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالنقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول الى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاني الفاء كحب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كافي التوضيح (قوله فقلت اقتلواها الخ) أى اخلطوا الخمر بزاجها وهو الماء من قتلت الشراب إذا من جتبه به لانه يكسر حسنة والشاهد في وحب بها مقتولة أى بمنزلة فالحاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعال التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل مادل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعال تكبير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أى فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعال التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعال أى ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفعال مخرج له - برة من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقديرنا لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذف هزنتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لأفعال لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ الى الانسان مامعا * وهو قيل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بناءه من أفعال الخلاف المار في التعجب ومما سمع منه هو أعطاهم للراهم وأولاهم بالمعروف ومما شاذ ان عندهم يمنع مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان هزنتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان هزنته ليست للنقل (قوله مبنى للفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لزوما فيجوز كأنت أزهى من ديك وأعنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات التعجبين أى أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالنون بدلتا وهو منقاره يقال أسود حالك وحالك أى شديد السواد اه صحاح (قوله وما به الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لان حلة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتى فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصل والخرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) اسكن أشد ونحوه في

زائد على ثلاثة أحرف كدسج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ولا من فعل لا يقبل المقابلة كات وفنى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفى نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتى الوصف منه على أفعال نحو جرو عور ولا من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب وجن وشد منه قولهم هو أخضر من كذا فبنوا أفعسل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وابيض من اللبث فبنوا أفعال التفضيل شذوذ من فعل الوصف منه على أفعال (ص)

وما به الى تعجب وصل

لما منع به الى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب انه يتوصل الى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوها

وأشارنا الى انه يتوصل الى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط

بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حزنه تقول هو أشد حزنه من زيد اسكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهما ينتصب تمييزا (ص)

وأفعال التفضيل صلة أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان مجردا (ش) لا يخلو أفعال التفضيل عن أحده ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثانى أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

التعجب

فلا بد ان تتصل به من لفظا أو تقدير اجارة للفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجروها للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منكم مالا وأعز نفرا أي وأعز نفرا منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بأل أو مضافا لاتصحبه من فلا تقول زيد أفضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبرا كآية الكريمة ونحو هادوك كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد خلناك كالبدراء جلا *

فأجل فؤادي في هو الك مضلا
فأجل أفعل التفضيل وهو
منصوب على الحال من
التاء في دنوت وحذفت
منه من والتقدير دنوت
أجل من البدراء وقد خلناك

كالبدراء يلزم أفعل التفضيل
المجرد الافراد والتذكير
وكذلك المضاف الى
نكرة والى هذا أشار
بقوله (ص)

وان لم يذكور يضاف
أو جردا

ألزم تذكيرا وأن يوحدا
(ش) فتقول زيد أفضل
من عمرو وأفضل رجل
وهذا أفضل من عمرو
وأفضل امرأة والزيدان

أفضل من عمرو
وأفضل رجلين والهندان
أفضل من عمرو وأفضل
امرأتين والزيدون أفضل
من عمرو وأفضل رجال
والهندات أفضل من عمرو
وأفضل نساء فيكون
أفضل في هاتين الحالتين
مذكرا مفردا ولا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع (ص)

التعجب فعل وهما اسم ويستثنى المجهول والمنفى فلا يتوصل اليهما هنا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤنثا
كما مر فيكون معرفة بالسند اليه فلا يصح نصبه تمييزا لاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر المنفى نظر
لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول بلا
قرينة فصدره الصريح ملتبس بالعام فقام (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بمفعول
أفعل نحو النبي أولى بالؤمنين من أنفسهم أو بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خير

والموهبة نكرة يستغنى فيها الماء ليبرد وكذا ابتداء كصر به الدما ميني لا يغير ذلك قال المبرد ومن هذه
لا ابتداء الغاية في الارتفاع في الخبر أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للجائزة فعني زيد أفضل من عمرو انه
جاء زعمرا في الفضل لا لا ابتداء والاجاز ان يقع بعدها الى لا انتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به
لجهل غايته أو عدم قصده وذلك بلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيدا في الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له
واذا بنى أفعل على ما يتهدى عن جاز تقديرها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب
من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليها) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لاتصحبه من) أي التي الكلام
فيها وهي الجارة للمفعول لانها انما تذكر توصلا لمعرفته مع المجرى وهو مذكور في المضاف صريحا وفي المحلى
بال حكم لانها عديمة لتقدم ذكر مدخولها لفظا أو حكما وذلك يشعر بالمفعول (قوله وأكثر ما يكون
ذلك) أي حذفت من ومجروها من المجرى للقرينة (قوله خبرا) أي ولو منسوخا (قوله دنوت
أجل الخ) اشارة الى أن كالبدر مفعول ثان خلناك أي ظنناك (قوله ألزم تذكيرا الخ) أي لان
المجرى يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله

كان صغرى وكبرى من فقا قعها * حصبا در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر له مجردة وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالجرى في التنكير فاعطى حكمه
من امتناع مطابقة لوصف لكتنها تعجب في المضاف اليه كالمثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا
أول كافر به فتعديده أول فريق وكافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعل
التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله
وتأول طبق) أي وتالي المطابق لما قبله لان قرينه بها أضعف شبهة بأفعل التعجب (قوله عن ذي معرفة)
تعريض بقول ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى
لها بل لأفعل وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرى
لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون
والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو
محترز قوله أولا ان جرد حقه أن يذكر هناك كافي نسخ (قوله ولست بالاكثر الخ) بناء الخطاب وحصى

وتأول طبق والمعرفة * أضيف ذور وجهين عن ذي معرفه هنا اذا نوبت معنى من وان * لم تنوفه وطبق ما به قرن (ش) اذا كان أفعل
التفضيل بال لزم مطابقة لما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد افضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذه الفضلى
والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقة لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند
الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكثر منهم حصى *

دخلت عليه الاف والالام والتقدير واستبالا كثيرا كثر منهم وأشار بقوله ولا المعرفة أضيف الى معرفة وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالمفروق بالالف واللام فتجب مطابقة ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندات أفضل النساء

(٣٨)

الزيدان أفضل القوم والزيدون

أى عدد اثنين لا كثر والكثير بالثلاثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أى على المضاف اليه خاصة (قوله أحوص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدهم مفعول أول ولوطا بقرينة كسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للإضافة وبأوه للساكنين وبقية الكسرة قبلها (قوله وكذلك ج. المالح) الأولى تفسيرا لجعل التامكين كافي البياض أى كابر بجر مجربها مفعوله وفي كل قرية ظرف لغو متعاقبه وأما كونها بمعنى صيرنا كابر بجر مجربها مفعوله الأول وفي كل قرية الثاني ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد إضافة كابر بجر مجربها مع مطابقة موصوفه المقدر أى قوما كابر الخ وهذا ما يرد قول ابن السراج ردوا ضحافان أجاب بأن كابر ليس مضافا لمفعولا ثانيا وبجر مجربها مفعول أول لزمه المطابقة في المجرى من أوال والإضافة وهي ممنوعة فان قال إن كابر منوى اضافته للمعرفة أى كابر هار وقع فيها فمنه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزخشرى انما جمع أحسن لانه قصده زيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة المفعول من وطأ بشد الطاء المهملة اذ مده وسهله والاكتاف الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فان لم يقصد التفضيل) أى على المضاف اليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أى عليه وعلى غير ما ولم يقصد تفضيل أصلا بان أول باسم فاعل أو صفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما المشبه بالمعروف بأل في التعريف وخلو من لفظ من ومعناها وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرين أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم وأحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لان إضافة الاخوة للضمير تمنع أن يرادهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم لحاز فتأمل والمراد بكونه بعضه ان موصوفه داخل في المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة وان كان خارجا عنه بعدا بحسب الإرادة لئلا يلزم تنهين الشيء على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند والاشج بالجمع هو عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه سمي به لشجته كانت في وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهم منهم لا للتفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ما تقدم في المضاف الى معرفة ولا خلاف في جواز عروده عن التفضيل مع وجوب مطابقة حيثئذ وأما هذا في المجرى من أوال والإضافة ومن وفيه الخلاف الآتي واذا عرى المجرى عن التفضيل فلا كثر فيه عدم المطابقة حلا على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من انما ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبي نواس المار وقول العرويين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لنا (قوله أى هين) أى لان جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله اذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

أو الهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الأول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان في القرآن فن استعماله غير مطابق لقوله تعالى ولتجدنهم أخص الناس على حياة ومن استعماله مطابقا لقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرمها وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقا الموطون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فالذين أجزا الوجوهين قالوا فصح لمطابقة وطندا يب على صاحب الفصح في قوله فاخترنا أفصحهم قالوا وكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول فصحا هن فان لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقوله الناقص والاشج أعدا بنى مروان أى عاد لابنى

مروان وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا اذا نويت

على

معنى من البيت أى جواز الوجهين أعنى المطابقة وعدمها مشروط بما اذا نوى بالاضافة معنى من أى اذا نوى التفضيل وأما اذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبقا ما قرئ به قبل ومن استعمال صيغة أفعال التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وان مدت الايدى الى الزاد لم كن * باعجلهم اذا جشع القوم أمجل أى ألم أكن

بجملهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتداعى أعز وأطول أى عزيزة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال فى قوله تعالى وهو أهون عليه انه بمعنى هين وفى بيت الفرزدق وهو الثانى ان المعنى عزيزة طويلة وان النحويين ردوا على أى عبيدة ذلك وقالوا لا يحسن ذلك له (ص) وان تكن بتلوه من مستفهما * فلهما كن أبدا مقسما كمثل من أنت خير لى * اخبار التقديم زراوردا (ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا حتى بعده بمن جارة للفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن وجرورها معه بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان مجردا بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من وجرورها نحو من أنت خير ومن أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا فى غير الاستفهام واليه أشار بقوله

لدى اخبار التقديم زراوردا - من ذلك قوله فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت جنى النحل بل مازودت منه أطيب التقدير بل مازودت أطيب منه وقول ذى الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل ولا عيب فيها غسيران مريها قطوف وان لاشئ منهن أكسل

على الاكل (قوله بجملهم) أى فالنقى أصل الجملة لاز يادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أمجل الثانى فلا مانع من كونه على يابه كإشبهه اقتضاه على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كاهنا ومصدره سمكا كضربا ولازمه معنى ارتفع ومصدره سموكا كقعودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالسكس وهى الاسطوانة أى العمود (قوله عزيزة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده فى المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس فى ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أى عز وجل مجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أى يتمتع قياسا وسماعا قال فى شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لاجبة فى ذلك) أى لتأويله فاهون وأرد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما علم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى فى علمه وأما أمجل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من وجرورها) أى على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هى بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ولازم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خبر والمعمول وهو من باجنبي لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خبر لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوب بان محذوف أى أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على ان منه متعلق بأطيب لازودت (قوله غير ان الخ) من تأكيد المدح بما يشبهه القم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الطودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأما الخ أى أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد بما قبل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو وروى يعمل أفعل فى تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا فى مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فى فاعل ما مفعول به الا فى مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أى عاقبه فعل أى صح أن يعقبه ويقع فى مكانه فعل (قوله الا فى لغة ضعيفة) أى فتجعل أفضل نعتا لرجل مجردا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدنى) أى ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فى يلهوا بيقى مع النفى معنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى اقتفت زيادة حسن الكحل فى عين أى رجل على حسنه فى عين زيد فبقى فى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثانى فاذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضرى) - ثانى) التقدير وأن لاشئ أكسل منهن وقوله اذا سايرت أسماء بوماظعينة * فاسماء من تلك الظعينة أملح التقدير فاسماء أملح من تلك الظعينة (ص) ورفع الظاهر زراومى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى فى الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بعينه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بعينه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو وفى أفضل ضميره مستتر عائدا على زيد فلا تقول مريرت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا فى لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بعينه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا طردا وذلك فى كل موضع وقع فيه أفعل بعدنى

الكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعال ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتنتفى المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فكون أفعال مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد المسمى المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كذا يكن أحد أحب اليه الخبير منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عين قال في شرح التسهيل ولم يرد بهذين معاً لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبي) أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وان خرج أيضاً بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محليين كعين زيد والعين الأخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يعني عما قبله لان غير الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف أفعال بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجها أيضاً الى معنى الفعل حتى يعمل عملها بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعال حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعال صفة لا اسم بنفس ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان جعلت بصريه فاحسن صفة رجلاً أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين أو لهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافاً أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المثل اذا أصله لن ترى رفيقاً أولى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الاصل من ولاية الفضل الصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لان المناظرة انما هي بين الفضل ورفقه باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيهما الكحل فال حاصل ان الضميرين قد يندكران معاً وقد يحذفان معاً وقد يندكر أحدهما دون الآخر (قوله مامن أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما لحزبه وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب رفيقها حال من الموصوف وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شدو ذل بمنااته من المجهول الاعند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثل الناظم (قوله مررت الخ) جملة ولا يرى حاله ورواية مفعول أول لارى وكوادي مفعوله الثاني ان جعلت علمية والافه وحال من وادى مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة وادى وركب فاعل أقل وفيه الشاهد رجلة أتوه صفة ركب وتشية بمشاة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكشاة وهو تمييز لأقل فيما يظهر لاصفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى وادياً أقل به ركب أتوه من جهة المكش منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركبا يقل مكش في واد كقلته في وادي السباع وأخوف عطف على أقل وفاعل ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم

أو شبهه وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فال كحل مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعل بعينه موقعه نحو ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد ومنه قوله صلى الله عليه وسلم مامن أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر أنشد له سيبويه مررت على وادي السباع ولا أرى

كوادي السباع حين يظلم وادياً

أقل به ركب أتوه تنية وأخوف الاما وقى الله سارياً

فركب مرفوع بأقل فقول المصنف ورفعه الظاهر نزل إشارة الى الحالة الأولى وقوله رمى عاقب فعلاً إشارة الى الحالة الثانية (ص)

﴿ الذمت ﴾

﴿ الذمت ﴾

فقبله في اعرابه مطلقا
فيدخل في قولك الاسم
المشارك لما قبله في اعرابه
سائر التوابع وخبر المبتدأ
نحو زيد قائم وحال المنصوب
نحو ضربت زيدا مجردا
ويخرج بقولك مطلقا
الخبر وحال المنصوب فانهما
لا يشاركان ما قبلهما في
اعرابه مطلقا بل في بعض
أحواله بخلاف التابع فانه
يشارك ما قبله في سائر
أحواله من الاعراب نحو
مررت بزيد الكريم
ورأيت زيدا الكريم وجه
زيد الكريم والتابع على
خمس أنواع النعت
والتوكيد وعطف البيان
وعطف النسق والبدل

(ص)

هـ نعت تابع متم ماسبق *
بوسمه أو رسمه ما به اعتاق
(ش) عرف النعت بأنه
التابع المكمل متبوعه
ببيان صفة من صفاته نحو
مررت برجل كريم أو من
صفات ما يتعلق به وهو
سببيه نحو مررت برجل
كريم أبوه فقوله التابع
يشمل التوابع كلها وقوله
المكمل الى آخره يخرج
للماعدا النعت من التوابع
والنعت يكون للتخصيص
نحو مررت بزيد الخياط
والبدل نحو مررت بزيدا

يراد فيه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين (قوله الاسماء) خصها
بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يراد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم
وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم
ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت للمتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه * أبي ذاك عماسى الاكرمان وغاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط ثانى * واعلم انه يتنوع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض
عن كل منهما كررت برجل على فرض عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا
يسيرا والمتبوع كيجبى ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضربت القائم ومنه غير الله أخذ
وليأفاطر السموات وعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما
آتيتهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيدا والله العاقل وجوابه نحو بلى ربى
لنأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه تقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير
ذلك مما ناله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أى وجودا وعدمه ما يداخل نحو قام قام ولا لا ما ليس
بمع بالكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييده والمراد الاعراب
وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيد الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشترك
في شبه الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته مجرد اتباع لفظا
زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أى الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في
غيره وزاد ابن الناطم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حاو حامض فانه مشترك في
الاعراب الحاصل والمتجدد بالنسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو
العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للبدل وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت
والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره
واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه
حذف مضاف أى متم متبوعه بسبب بيان علامته أى صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها
من وسمته بالسمه ومما علمته بالعلامة أى متم متبوعه بسبب تعليمه أى دلالاته على معنى فيه ان كان نعنا
حقيقية وفيما يتعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أى أصل وضعه التكميل ببيان الصفة
للايضاح بها والتخصيص وأما كونه للندح ونحوه فجواز كفاي الصبان أو المراد بالمكمل المقيد ما يطلبه
المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر
(قوله لماعدا النعت) أى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما يتعلق به سوى النعت
ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليسدل على الذات والمعنى القائم بما يخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد
بهما وضع التكميل بايضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كلاهما لا يوضح
ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا
عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي في المعارف
وهو المسمى بالايضاح كشاله وتقليل الاشتراك المعنوي في التكررات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وللمن نحو مررت بزيد الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وللمن نحو
مررت بزيد المسكين وللتأكيده نحو أمس الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتكبير * لما تلا كاهن بقوم كراما (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في اعرابه وتعريفه
أو تنكيره نحو صررت بقوم كرامه وصررت بزيدا الكريم فلا تذهب المعرفة بالنكرة فلا تقول صررت بزيدا كريمة ولا تذهب المعرفة
فلا تقول صررت برجل الكريم (ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفاعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لابد من
مطابقته للمنعوت في الاعراب والتعريف أو التنكير وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث
لحكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضمير استمر اطلاق المنعوت مطابقة نحو يزدرجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون
وهنا امرأة حسنة والهند أن حستنان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق
الفعل لوجئت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وامرأة حسنت وامن أن حستنان ونساء

حسن وان رفع ظاهرا
كان بالنسبة الى التذكير
والتأنيث على حسب ذلك
الظاهر وأما في التثنية
والجمع فيكون مفردا
فيجزي مجرى الفعل اذا
رفع ظاهرا فتقول صررت
برجل حسنة أمه كما تقول
حسنت أمه وبامرأتين
حسن أبواهما ورجال
حسن أبواهم كما تقول
حسن أبواهما وحسن
أبواهم فالخاصل ان النعت
اذا رفع ضمير اطلاق المنعوت
في أربعة من عشرة واحدة
من ألقاب الاعراب وهي
الرفع والنصب والجر
وواحد من التعريف
والتكبير وواحد من
التذكير والتأنيث وواحد
من الافراد والتثنية والجمع
واذا رفع ظاهرا طابقه في
اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك ان واحدة للتأنيث لان المرة مستفادة من تحويل المصدر
الاصلي وهو نفخة الى فعلة وليس هذا كرجمة وبغمة مما بني على التاء حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيدا
كقيل فتأمل (قوله في التعريف والتكبير) في معنى من البيانية لما الاولى لا الثانية لانها واقعة على
المنعوت والواو بمعنى أولان الثابت للمنعوت أحدهما وقوله بلاصلة أو وصفة للثانية جرت على غير ما هي له ولم
يبرز لمن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مفعوله الثاني أي وليعط
النعت مائت للمنعوت الذي تلاه هو من التعريف أو التنكير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أي
في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مفعوله وتجرده من علامة التثنية والجمع على الافة الفصحى سواء كان
منعونه مفردا مؤنثا أم لا نعم يجوز على هذه الافة تنكير الوصف اذا كان مفعوله جمعا كمررت برجل كرام
أبواهم هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يخرج بجره ومقتضى كونه كالفاعل جواز
تثنيته وجمعه تصحيحا على لغة كلوني البراغيت كالفاعل فيقال صررت برجل كريمين أبواه وحسنيين
غامانه وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نغمته
لجوازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون
الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجرح وكونه فعل تفضيل مجردا أو مضافا لنكرة فانه يلزم التذكير
والافراد (قوله وذرب) بالذال المجهمة هو الحاد اللسان مطلقا أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو
بالمهمل الخبير بالاشياء المعتاد (قوله لا يشتق الخ) أي عند الاكثرين رذهب جمع محققون كابن
الحاجب الى انه لا يشترط في النعت كونه مشتقيا للضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على
الرجولية دما ميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بالبداسم الإشارة كونه نعتا ككونه بدلا
أو بياننا نحو هذا الرجل قائم أو على الاول فلا يجوز كونه نعتا لا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم
الفاعل الخ) أفاد بالخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا يدل على
صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة اما تفسير الصرفين له بما أخذ من المصدر
للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم
المفعول ما بعناه من نحو قتل وصبور (قوله كاسماء الإشارة) أي غير المسكانية اما هي فظرف يتعلق
بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كأن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة)

ألقاب الاعراب وواحد من التعريف والتكبير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
لحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا فان أسند الى مؤنث أو أن كان المنعوت مذكرا أو أن أسند الى مذكرا وان كان المنعوت مؤنثا
وان أسند الى مفرد أو معنى أو مجموع أو فرد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذو والمنسوب
(ش) لا ينعى لا يشتق لفظا أو تاء ولا والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل والمثول بالمشتق كاسماء الإشارة نحو صررت بزيدا هذا أي المشار اليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة
نحو صررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذوقام أي القائم والنسوب نحو صررت برجل قرشي أي منسوب الى قریش (ص)
ونعتوا بجملة منكرة * فاعطيت ما أعطيت خبرا

(ش) تقع الجلة نعمتا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعى بها إلا النكرة نحو مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعى بها المعرفة فلا تقول مرت برجل قام أبوه وأبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة باللام الجنسية بالجلة وجعل منه قوله تعالى وآية طم الليل نسلخ منه النهار وقول الشاعر ولقد أصر على اللثيم يسنى * فخصيت ثمت قلت لا يعننى فنسلخ صفة الليل ويسنى صفة اللثيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسنى حالين وأشار بقوله فأعطيت ما أعطيته خبرا * إلى أنه لا بد للجلة الواقعة صفة من ضمير ربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدرى أغبرهم نداء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه حذف هاء كقوله عز وجل واتقوا بما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى لا تجزى فيه حذف فيه وفي كيفية حذفه قولان أحدهما أنه حذف بجملته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدرج فحذفت في أولها فصل الضمير بالفعل (٥٣) فصارت تجزى ثم حذف هذا الضمير المتصل فصارت تجزى (ص)

(و) يمنع هنا إيقاع ذات الطالب وان أنت فالقول أضمر نصب (ش) لا تقع الجلة الطلبيه صفة فلا تقول مرت برجل أضربه وتقع خبرا خلافا لابن الأنباري فتقول زيد أضرب به ولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم أن ككل جلة وقعت خبرا يجوز أن تقع صفة قال * وامنح هنا إيقاع ذات الطالب * أى امنع وقوع الجلة الطلبيه في باب النعت وان كان لا يمتنع في باب الخبر ثم قال فان جاء مظهره أنه نعت فيه بالجلة الطلبيه فيخرج على اضمار القول ويكون المضمرة صفة والجلة الطلبيه معمول القول المضمرة وذلك كقوله

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الاعلى لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبسوة بال وأل نفسها بخلاف من وماوى (قوله مؤولة بالنكرة) أى بالنكرة حقيقة وان جرى على الاسنة قال الرضى لان التعريف والنسكبر من خواص الاسم والجلة من حيث هي جلة ليست اسما وان أوقات به فنحوجاء رجل قام أبوه وأبوه قائم فى تأويل جامع رجل قام أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيدا تأويل كائن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فردمهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني العهد الحقيقة في الذهن (قوله وآية طم الليل) أى حقيقة في ضمن أى فرد في اللبالي لان السليخ من الافراد لا الحقيقة (قوله حالين) أى نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تغيب تقييد السبب بحال المروم مع ان المراد أنه دأبه وعادته أبدا وان لم يبر عليه لأنه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فخصيت الخ يدل على انه مر عليه حال السبب وتوافل عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير ربطها) أى فهمى كالخبر في أصل الربط وان لم يتبين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكنتى فيه بأدري بط بخلاف النعت لم يقل ما أعطيته حالا للإشارة إلى أن جلة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافا للزمنى (قوله وما أدرى الخ) قبله كتبت اليهم كتباصارا * فلم يرجع إلى لها جواب وما أدرى الخ (قوله وامنح هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح في البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتى آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أى لان النعت يعين منعوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكره والانشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لمدلولها اذ لا يحصل الا بالتلفظ بها والمالم يكن الخبر معروفا للمبتدأ ولا يخصه جاز كونه انشائية (قوله جازا بنقى) أى بلين مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه وأشبه لون القالب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت وقد يشترط في قوله ونعتوا وشروط المصدر كونه مفرا من كرا كما في المتن ومنسكرا ومنسكرا وهو مؤولا وثلاثيا أو بزيته وان لا يبدأ بجم زائدة كزارومسير قيل والامتنع النعت به رأسا فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أى لان المصدر من حيث هو مصدر لا يبنى

جاءا بنقى هل رأيت الذئب قط فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذئب قط صفة لائق وهي جلة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب فمعمول لقول مضمرة وهو صفة لائق والتقدير بمنى مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجلة الطلبيه اذ وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد أضرب به فأجواب ان فيه خلافا فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ومنه لا كثرين هم التزامه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتد كبرا (ش) يكثر استعماله المصدر نعتا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتد كبر فتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجلا عدل وباصرة عادل وبامرائين عدل وبساعة عدل والنعت به على خلاف الاصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عادل وبامرائين عدل والاصل مرت برجل ذى عدل ثم حذف ذى وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى عادل أو على حذف مضاف والاصل مرت برجل عدل ثم حذف ذى وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى

ولا يجمع فاجزوه على أصله تنبيه على أن حقه أن لا يثبت به لجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصصا
 للبالغة (قوله مجازا) أي من سلامة اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فن اطلاق اللزوم
 وهو المصدر على الملزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي
 نفس المعنى لا غيره مبالغة في انصافها به بلا احتياج الى تأويل أصله كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
 غير واحد) بالرفع مبتدأ أخبره جملة اذا اختلف الخ لانصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء
 لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدده مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح
 أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاء يذو عمر والطويل والقصير
 لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أي النعت لفظا
 ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الارض
 أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهب والمنطلق فكل ذلك تفرقه واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص
 الواو اجاعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتحرك قيل لانعت اسم
 الاشارة فلا يفرق بمررت بهذين الطويل والقصير لان نعت لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء
 لانه لا يجوز نعته بمتخلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثل على البديل لانعت وما اختص به نعت
 اسم الاشارة كونه محلي بال فلا يثبت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير اجنبي وأما كونه جنسا لا مشتقا
 فغالبا دما ميني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة
 لاختلافهما تأنيثا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفة اذا عدم مانعه والا فيمتنع
 أعطيت زيدا أخاه الكريمين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أو لا تأنيثا بل يفرد
 كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله
 ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لا تبع ووحيدى صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيدى الخ
 ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيدى اليه ما قوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعين
 فعاملين أو خبرين مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين خلافا لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله
 لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجميع في لفظ واحد فكان
 قائلا قال وهل اذا جعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عامل المنعوتين معنى
 وعمل كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت
 معمولي عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليه ما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان جاز الاتباع
 والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل
 كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد وعمر اوجب
 القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فليل يتبع بالرفع تغليباً وقيل بأيهما
 شئت لان كلاهما مخصص ومخصص (قوله متحدى المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المنعوتين
 تعريفاً لتكثير التعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثاً وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم
 اشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجا لعدم
 الفصل لكن مر أن نعت لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو
 بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلافهما خبرا وانشاء وان اتحد معنهما أما

مجازا أو ادعاء (ص)
 ونعت غير واحد اذا
 اختلف

فما ظفره لا اذا اختلف
 (ش) اذا نعت غير الواحد
 فاما أن يختلف النعت أو
 يتفق فان اختلف وجب
 التفرق بالعطف فتقول
 مررت بالزيدين الكريم
 والبخيل ورجال فقيه
 وكاتب وشاعر وان اتفق
 جمعا به مثنى أو مجرعا نحو
 مررت برجلين كريمين
 ورجال كريماء (ص)
 ونعت معمولي ووحيدى

معنى

وعمل أتبع بغير استثناء
 (ش) اذا نعت معمولان
 عاملين متحدى المعنى
 والعمل أتبع النعت المنعوت
 رفعاً وانصاوجر نحو ذهب
 زيدوا نطلق عمر والعاقلان
 وحدثت زيدا وكنت عمرا
 الكريمين ومررت بزيد
 وجرت على عمر والعاقلين
 فان اختلف معنى العاملين
 أو عملهما

وجوب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقِلين بالنصب على اضمار فعل أى أعنى العاقلين وبالرفع على اضمار مبتدا أى هما العاقلان وتقول انطلق زيد وتلك عمرا الظرفين أى أعنى الظرفين (٥٥) أو الظرفان أى هما الظرفان

ومررت بزيد وجاوزت

خالد الكاتبين أو الكاتبان

(ص)

وان نعوت كثر وقد تلت

مفتقر الذ كرهن أتبع

(ش) اذا تكررت النعوت

وكان المنعوت لا يتضح

الابها جميعها وجب اتباعها

كأها فتقول مررت بزيد

الفقيه الشاعر الكاتب

(ص)

واقطع او اتبع ان يكن

معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا

(ش) اذا كان المنعوت

متضحا بدونها كأها جاز

فيها جميعها الاتباع والقطع

وان كان معينا ببعضها دون

بعض وجب فيما لا يتعين

الابه الاتباع وجاز فيما يتعين

بدونه الاتباع والقطع

(ص)

وارفع أو انصب ان قطعت

مضمرا

مبتدأ أو ناصبا ان يظهر

(ش) أى اذا قطع النعت

عن المنعوت رفع على

اضمار مبتدأ أو نصب على

اضمار فعل نحو مررت

بزيد الكريم أو الكريم

أى هو الكريم أو أعنى

الكريم وقول المصنف

ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا أو انشاء مع كون أحدهما منوعين مجعولا ولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضى اذا المعالوم لا يخطأ بالمجهول ويجوز ان كشي واحد (قوله وجب القطع) أى بالقسمة لا بمتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان فى شئ واحد اذا العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لان الشئ الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا فى آن واحدا ما اتحداهما معنى وعملا فيجعلهما كالشئ الواحد وفى ذلك بحث قدمناه فى باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلفت لفظها ومعناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عملهما ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتكبرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتفقت شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر وعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فيبينها متناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله فى البيت الآتى وانصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثى فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أى وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء فى دونها على منذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض أى وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما ففعل اول اقطع محذوف أى اقطع ما سواء على الاول واقطعه وحده على الثانى ويكون المثنى مصرحا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضا بالنصب ففعل اول اقطع كقوله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايضة (قوله الاتباع والقطع) أى بشرط تقديم المتبوع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو الهذين اثنين والماتزم الذى كره نحو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفعة أما النكرة فبتعيين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز فى الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان الفساد من نعتها تخصيصها قد حصل بالاول فان كان نعتا واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا فى الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر لادالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمرا ونصب عطف عليه والالف فى ان يظهر للتثنية كما حل عليه الشارح لان أو التنوين لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أى ليسكون حذفه الماتزم أمارة على قصد الانشاء للبدح ونحوه ولو صرح بذلك لطفى ذلك القصد ونوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله فاما اذا كان لتخصيص) مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طاماتوقفت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز اظهار وهذا صحيح اذا كان النعت بالبح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بعمر والحيث أو ترحم نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مررت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعنى الخياط والمراد بالرفع والناصب لفظة هو وأعنى (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل

(ش) أي يجوز حذف

المنعوت واقامة النعت

مقامه اذا دل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل

ساعات أي دروعا ساعات

وكذلك يحذف النعت اذا

دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن

جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى انه ليس من أهلك

أي الناجين (ص)

(التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم

أ كذا

مع ضمير مطابق المؤ كذا

واجهما بأفعل ان تبعما

ماليس واحدا نكن متبعما

(ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي

وسبأني والثاني التوكيد

المعنوي وهو على ضربين

أحدهما ما يرفع توهـم

مضاف الى المؤكد وهو

المراد بهذين البيتين وله

لفظان النفس والعين

وذلك نحو جاء زيد نفسه

فنفسه توكيد زيد وهو

يرفع توهـم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله

وكذلك جاء زيد عينه

ولا بد من اضافة النفس

أو العين الى ضمير مطابق

المؤ كذا نحو جاء زيد نفسه

أو عينه وهذا نفسا أو عينها ثم ان كان المؤ كذا بهما مشئ أو مجموعا جمعتهما

المنعوت بدون النعت كما في فكيف يتأني في نعت التخصيص مع ان المنعوت يقتقر اليه في تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من المنعوت المتعددة لنسكرة والشرط موجود فيه لتعيين النسكرة تعيينا بمنعوتها الاول فيصدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه للتخصيص لكونه نعت نسكرة وأما التعيين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعني الا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو مدح مثلا كما نقله الساماني عن المحققين والله أعلم (قوله وبامن المنعوت الخ) يشمل حذفهما مع النحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أي بشرط صاوحه لمباشرة العامل بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ اذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهافي غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفي نحو مناظرة ومنما أقام وفيما نسل وفيما هلك أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقلت ما في قومها لم نثبم * بفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد بفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله * برمي بكفي كان من أرمي البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما بصاحبة ما يبينه نحو أن أعمل ساعات بعد وألناله الحديد واما باختصاص الصفة به كررت بكتاب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

(التوكيد)

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال كدرو وكدتا كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جازة الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم والعين الجارحة كسفت كزيد نفسه وفقات زيد عينه لم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وأولم منع الخلو فتجوز الجمع واذا جمعوا وجب تقديم النفس لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمره بعينه بخلاف باقي لفاظ التوكيد وأما جازا بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجمعها تهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد والواجب تجر يده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا في المعنى لكن نقل الساماني وغيره فتح الميم (قوله مطابق المؤ كذا) أي افراد أو تذكرا أو غيرهما (قوله مافعل) أي جمع ما تبسبوزن أفعـل أو على أفعال وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة لان عيننا تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الاشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفسهما وجوب المختار أنفسهما لان المثنى جمع في المعنى وكذا كل مثنى في المعنى أضيف الى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأسي الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاز زيد نفسه) اضافتها للضمير من اضافة العام للخاص لا الشيء الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهـم أن يكون الخ) أي فهو رافع لتوهـم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلي باسناد الجسيء لغير من هوله لتعلقه به كضرب الامير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الشكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باسنادا لبعض السكاه ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهـم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط فانما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالسكاه كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولوصار نسا بالاول لم يؤكدا نيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أنقل فتقول جاء الزيدان أنفسهم أو أعينهما أو ألهندان أنفسهم أو أعينهما والزيدان أنفسهم وأعينهم والهدات أنفسهم أو أعينهم (ص) وكلا إذ كرف الشمول وكلا * كاتاجيعا بالضمير موصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتاجيع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها ووقوعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهدات كلهن أو جميعهن ولا نقول جاء زيد كله يؤكد بكلا المثنى المذكور نحو جاء الزيدان كلاهما وبكنا المثنى المؤنث نحو جاء الهمدان كاتاهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص) واستعمالوا أيضا كمثل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أي استعمال العرب للدلالة على

الشمول كمثل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عددها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عددها سيديويه وانما قال مثل النافله لان عددها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله أي الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

و بعد كل أ كد و أبا جعاً جمعاء أجمعين ثم جمعاً (ش) أي بجاء بعد كل با جمع ربما بعددها لنقوية قصد الشمول فيؤتى با جمع بعد كد نحو جاء الركب كله أجمع و بجمعاء بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء و بأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون و بجمع بعد كلهن نحو جاءت الهمدان كلهن جمع (ص) ودون كل قد يجيء ما جمع * جمعاء أجمعون ثم جمع (ش) أي قد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسوهم لا توهم جاء بهضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيتهم جميعا لصحة شتر يت نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لان المحيى لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكد بكلا وكاتاجيعا المثنى) أي الدال على اثنين ولو بالهطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب همر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلها عند الجمهور خلافا للاخفش والفراف فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لان التوكيد قد يكون للنقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتها مالح) أي لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير موصلا فلا يكتفى بغيرتها خلافا للزحشري ولا حجة في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا لاني قراءه انا كلا فيها على أن المعنى جميعه وكنا لان يعاقل من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض السكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل في فلك يسبحون (قوله فاعله) أي موازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأني في الشعر وقوله مثل النافله حال من فاعله (قوله مضافا الى الضمير) أي لفظا كمثل ولا يؤكده الا ذوا أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيديويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا لجميع لم يذكره الجمهور ولم يذبه عليه فلعله أراد مثل النافله في لزوم التاء لها مع المذكور وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه ابراهيم (قوله با جمع) وقد يجيء بعد أجمع با كتم ثم باصع زاد السكوفيون ثم باتمع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقد تمت كل نصها على الاحاطة ثم أجمع لصراحتهم في الجمعية على الباقي ثم أكتع لانه من تكتمع الجلاء اذا انقبض واجتمع ثم اصبع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من التبع وهو الشدة والارول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد اعضاءه مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يتنوع اضافتها للضمير لانها معارف اما ببيتها أو بالعامية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعامية والوزن وجمع لها ولا عدل لانه جمع لجمعاء فقه جمع بسكون الميم كحمراء وجر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الساماني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا ألف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الدلفاء) بالدال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطابق على المرأة الحسناء والشاهد في أجمع حيث أ كد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكد والمؤكد بجملة أبكى ومثله في التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فبالزم نحو لهما تاريفات كثيرة وهو ممنوع عندهم

(٨ - (خضري) ثاني)

في التوكيد غير مسبوقه بكاه نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جمعاء أجمعين غير مسبوقه بكاهم نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بكاهن نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتني كنت صبيا مرضعا * تخماني الدلفاء حولاً أكتعا اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا طالت الدهر أبكى أجماء (ص) وان يفد توكيد من كور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل (ش) مذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب السكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صحت شهرها كانه ومنه قوله **نحملنى الذلفاء حولاً** كنعما * وقوله قد صرّت انبكرة يوماً **أجمعا (ص)** واغن بكتافى مشى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا (ش) قد تقدم أن المثني يؤكّد بالنفس أو العين وبكلا وكنا ومنهيب البصريين أنه لا يؤكّد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان أجمعا ولا جاء القبيضان جمعا وإن استغناء بكلا وكنا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون (ص) وإن تؤكّد الضمير المتصل (٥٨) * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكيدوا بما * سواهما والقيدين يلزم

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فإذا أكيدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كالكم أو قوموا أنتم كالكم وكذا إذا كان المؤكّد غير ضمير رفع بان كان ضمير نصب أوجر فتقول صررت بك نفسك أو عينك وصررت بكم كالكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كالكم (ص)

ومامن التوكيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرجى ادرجى (ش) هذا هو القسم الثانى من قسمى التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو ادرجى ادرجى ر قوله فأين الى أين النجاة ببغلى أنك أنك الا حنون احبس احبس وقوله تعالى كلا إذا دكت

(قوله المحدودة) أى الموضوع لمدتها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد الشكرة مع شمولية التوكيد كمثل راجع وعامة لا المطابقة ثم يفاد تنكير لم يشترط الرضى والشايطى سوى حصول الفائدة ومثلا هذا أسد نفسه وعندي درهم عينه (قوله حولاً كنعما) أى قولنا نكرة محدودة بالبدء والنهاية وتأكيده من أنماط الشمول من قولهم حول كنعما أى تام وفيه شاهد أيضا لأفراد كنعما عن أجمع (قوله قد صرّت) من الصير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغو والمراد بكرة البرأى لم ينقطع الاستقاء من البرطوط اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كفتح بمعنى استغنى (قوله فى مشى) أى فى تأكيده ما دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو كلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أى عن ثنية موازن فعلاء من الالفاظ المارة فى قوله وبعد كل أكيدوا بجمع الخ وكان الاولى ذكر هذا بعد هالائه من تعلقاتها أو أشد مناسبتها بهامان توكيد النكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أى مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مندهم جوازها فى توابع أجمع كما كتعان وكتعنا وان (قوله فبعد المنفصل) أى فأكيدهما بعد المنفصل لثلايقع اللبس فى نحو هذ ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينيها التبادر أنهما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هى نفسها اندفع ذلك وطرد الباب فى غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما فى غير التوكيد كعلقت مافى نفسك بخلاف باقى الالفاظ (قوله المرفوع المتصل) أى بارزا كان كما مثله أو مستترا كن قام هو نفسه (قوله بضمير منفصل) الشرط مطابق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا فى الدار أنفسكم كالكم كما يقتضيه كلام التسهيل (قوله ومامن التوكيد الخ) ما موصول مبتدأ ولفظى خبر لخبروف والجملة صلاتا ومن التوكيد حال من الضمير فى لفظى لانه فى تأويل المشتق وجلة يجي خبر ما أى والذى هو لفظى حال كونه من التوكيد يجي مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف (قوله وهو تكرار اللفظ الاول) أى اما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافر بن أهلهم كما قاله السيوطى أو بمرادفه كقوله أنت بالخبر حقيقى قن عده ومنه تأكيده الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لا اتفاق الادباء على انتفاء أكثر منافى كلام العرب وأما مافى سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيده لانه لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التأكيد بما ذكر فيها (قوله دكا دكا) منع بعضهم كونه تأكيده لان الثانى غير الاول والمراد دكا بعددك وإنما هو حال لتأويله بمراد كذا أول ادخلوا رجلا رجلا بقتلار بين وعلمته الحساب بابا بابا بجموع أبوابه ومثله صفا صفا أى صفوف مختلفة والحال فى ذلك مجموع السكمتين ولما لم يكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهرا عرابه فى كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضى بأن ذلك فى القيامة مرة واحدة بدليل فكما دكا واحدة فيتمين كون الثانى تأكيده كذا صفا صفا فلما ان الملائكة تكون يوم القيامة صفا واحدا لا يعلم طوله الا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات لا تؤكّد إلا بعادة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر وبوعده الطالب ومثلهافى

الارض دكا دكا (ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذى به وصل (ش) أى إذا آر بد تكرير لفظ ذلك الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد نحو صررت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول صررت بك بك (ص) كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى (ش) أى كذلك إذا آر بد توكيد الحرف الذى ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما اتصل بالمؤكّد نحو ان زيدا قائم وفى الدار فى الدار زيد ولا يجوز ان زيدا قائم ولا فى الدار زيد فان كانت الحرف هو ايا كنعم وبلى وجبر وأجل واى ولا جازعاده مر حده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أولا لا والم يقم زيد فتقول بلى بلى (ص)

ومضمرة الرفع الذي قد انفصل * أكديه كل ضمير اتصل (ش) أي يجوز (٥٩) أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

ضمير متصل مرفوعا كان
تحوط أنت أرمضوا بنحو
أكرمني أنا أو مجرورا بنحو
مررت به هو والله أعلم
(ص)

(العطف)

العطف اما ذو بيان أو
نسق * والفرض الآن
بيان ما سبق * فلو
البيان تابع شبه الصفة *
حقيقة القصد به منكشفه
(ش) العطف كاذ كر

ضربان أحدهما عطف
النسق وسيأتي والثاني
عطف البيان وهو المقصود
بهذا الباب وعطف البيان
«والتابع الجامد المشبه
للصفة في ايضاح متبوعه
وعدم استغلاله نحو أقسم
بالله أبو حفص عمر فعمر
عطف بيان لأنه موضع
لأنه حقت فخرج بقوله
الجامد الصفة لأنها مشتقة
أو مؤولة به وخروج بما بعده
ذلك التوكيد وعطف
النسق لأنها لا يوضحان
متبوعهما والبدل الجامد
لأنه مستقل (ص)
فأوليه من وفاق الأول *
ما من وفاق الأول النعت وله
(ش) لما كانت عطف
البيان مشبها للصفة لزم فيه
موافقة المتبوع كالنعت
في وفاقه في اعرابه
وتمريفه أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء راجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام وای
بكسر الهمزة كافي المغني فشكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب ونفي وأما لا بطلان الايجاب خاصة فلا يوجب
بهانفي أصلا عكس بل فانها لا يوجب بها الا النفي لتبطله وهو ما مجرد كرمه الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بل
أومع استفهام حقيقي كبل في جواب أليس زيد قائما أي لم يمتف قياسه أو تو بيخه نحو أم يحسبون أنا
لا نسمع سرهم ونجولهم بل أو تقرر يرى كآية الست بر بكم قالوا بل وكان القياس أن الايجاب بها هـ لانه
اثبات معنى لان همزة التقرر للنفي ونفي النفي ايجاب ولهذا يمنع ادخال أحد بعده للازمته للنفي لستهم راعوا
لفظ النفي وحده فردوه ببلي في الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكيده ويجوز اجابته بنعم نظرا
لمعنى الايجاب بشرط أن من اللبس بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة
كالسهمي فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم الكفر والعدم صراحتهم في الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق
للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أثار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن
الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل في الاسلام بالاله الا الله
يرفع الله لاحتماله نفي الوحدة فأداه في المغني والله أعلم

(العطف)

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شره معه في
الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بيان كان صفة فصار علمها بالصفة كالصق والرحمن الرحيم
(قوله في ايضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح في الكشف
ان البيت الحرام عطف بيان للكمة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله
* يا نصر نصر نصر * لكن اختار المصنف جعل هذان كيد اللفظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة)
وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة القصد به منكشفه يصلح كونه بيان الوجه شبه
ان نظرا الى مطلق انكشاف وكونه بيان الوجه الفرق بينهما وبين الصفة ان نظرا لقوله به أي ان عطف البيان
يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول
بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما
ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل يخرج بعدم الاستقلال دون مقابلة
وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف
بيان يصح بدلا لا الاستثنى كاسيأتي لان جواز الامر من منزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله
فأوليه) تفرع على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من
عشرة فاشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان المحذوف مضاف
الى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرر فيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو
المبين مثل ما تولا النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو
عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعرفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفًا وتنكيرًا أو ما قول
الزخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جماعهم ولا يصح تخريجهم على مختار الرضى من
جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افرادا وتذكيرا أيضا وهو متعمم وكذا لا يصح اعتدال المغني عنه بان
مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف
البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جعله مبتدأ حذفت خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله)

وتد كبره أو تأنيته وأمراده أو تشيته أو جهه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حينئذ
يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيًا بجميع افراد المجل اه منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهب كثير النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيقال ومن تنكيرهما قوله تعالى وقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد فيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالح البدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر ونحو بشر تابع البكرى * (٦٥) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جاز أن يكون

بدلاً نحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسألتين يتبع فيهما أن يكون التابع عطف بيان الأولى أن يكون التابع مفرداً معرفة معرفة معرفة والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر فيمتنع أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لأنه لو لفظ بياصمه لكان كذلك الثانية أن يكون التابع خالياً من ال والمتبوع بال وقد أضيف إليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتمين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل لأن البديل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بال لا تضاف إلا إلى ما فيه ال أو ما أضيف إلى ما فيه ال ومثلاً أنا الضارب

فقد يكونان (تفريع على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأوليه أي إذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعته مع منعوته فقد يكونان الخ) وأتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله ذهب كثير النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسم والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها وورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقبيح والمخالف يجعل ذلك كاه بدلاً (قوله وصالح البدلية) أي لبدل الشكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبنى ويعمر اضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر ويعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسألتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البديل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولاً يصح حمله على الأول اه والشق الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراده ان تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كنهذ قامز يبدأ أخوها فلأولاً عراب أخوها بدلاً لخلت جملة الخبر عن الرابط لأنه من جملة أخرى تقدير اوكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل قامز يبدأ أخوه والحال كنهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسألتان لأن المنع فيهما لعدم صحة أحلاله محل الأول كما بينه الشارح ومن أفراده أيضاً كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بال كياز يده هذا أو الحرث وأن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الإشارة بالخالي من ال كيازها الرجل زيد أو ياد الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وان يتبع ما أضيف إليه كالا وكلتا بفرق كجاء كالا أخو بك زيد وعمرو وذهبت كلاً أخيتك هند ودعد فيمتنع البديل في كل ذلك لا متناع أحلاله محل الأول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من ال ولا تضاف كالا وكلتا لفرق كما يعلم من أبوابها ومن أفراده أيضاً أن يضاف أفعال التفضيل الى عام أتبع بقسميه كز بدأ فضل الناس الرجال والنساء لأن أفضل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذه الصور كصورتي المتن مبنى على أن البديل لا بد من صحة حمله على الأول ومنعه بعضهم لأنه يفتقر في الثواني وقد جوزوا في أنك أنت ز يدكون أنت بدلاً مع امتناع أن أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكرى) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكرى وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكرى بشر حال كون الطير كاتبة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعها بخلاف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لثلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشحناً بالجراح بعالج طالع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتزول تأكل منه لأنها لا تقع عليه مادام حياً والله أعلم ﴿عطف النسق﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر نسق بالسكون قيل وبالفتح أيضاً ويقال نسقت البر نظمته ونسقت الشيء بالشئ إذا أتبعته إياه والمراد هنا المنسوق إطلاقاً للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

الرجل زيد قوله أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً اذ لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضى * الى ان تجوز كون بشر بدلاً غير مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب القراء والفارسي (ص) ﴿عطف النسق﴾ تال بحرف متبوع عطف النسق * كاخصص بود وثناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر * كاخصص بود وثناء من صدق * فخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو كفيك صدق روظا (ش) حروف العطف على قسمين أسد هما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو وثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتى نحو قدم الحاج حتى المشاة وأم نحو أريد عندك أم عمرو وأونحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو (٦١) المراد بقوله (ص)

وأنتبهت لفظا بحسب بل ولا لكن كلم يبدأ أصلا لكن طلبا (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد وعمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فالعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا وافتقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو المطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة الجعي إليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيدا وجاء قبله أو جاء مصاحبا وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ورد بقوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص)

واختص بها عطف الذي لا ينفي

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تنقيد بالان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متبع أي مشرك للثاني بالاول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت فضنه رأيت أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلي لا نسق وإن كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس للعطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصريح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فان إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيبويه ومن ضمنه في الخبر على مذهب الاخش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الحمزة ليم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأوران قال الاكثر بعسم تشير إليهما في المعنى لان ما بعدهما مشارك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا نعم اذا اقتضيا اضرايا كلفظا فقط كبل ولم ينبذ عليه هنا لقلته واختلاف لفظي لان نظرا لاكثر الى عدم تشير إليهما في معنى العامل اذا القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لاهما معا والثاني نظرا الى معناهما المتعاطفين من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما (قوله بحسب) الغاء زائدة لتز بين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي حسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الفطمية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر معدودا فالخر وأما المضموم فمعدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاء كأي القاموس (قوله لطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بجمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر في سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا ينفي متبوعه) أي لكون الحكم لا يقوم بالاعتداد كالاختصاص ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو وترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف ما اختصت به ثلاثة أحكام هذا عطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها الى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبيان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كات كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكريرا وجها ووجهه قوله تعالى حتى اذا جاءوها فتمتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسماوت له للجبين ونادى بهن فالاولى فيهما أو الثانية زائدة وما يبعها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزائدة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وينوي من سفاخته كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغيهني

فان ما بعده اذا الفجائية لا يقرن بالواو ووجه ينوي حال من من وهو مضارع مثبت لا يقرن بالواو الا أن يقدر

متبوعه كاصطف هذا ابني (ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها بعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجوز مثله اصطف هذا ابني وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو (ص)

والغاء للترتيب بانصال
 ثم للترتيب بانفصال
 (ش) أى تدل الغاء على
 تأخير المعطوف عن
 المعطوف عليه متصلاً به
 ثم على تأخيره عنه منفصلاً
 أى مترخياً نحو جاء زيد
 فعمرو ومنه قوله تعالى الذى
 خلق فسوى وجازى يدم
 عمرو ومنه قوله تعالى والله
 خلقكم من تراب ثم من
 نطفة (ص)
 واخص بقاء عطف ما
 ليس صله
 على الذى استقر أنه الصلة
 (ش) اختصت الغاء بأنها
 تعطف ما لا يصلح أن يكون
 صلة لخلوه عن ضمير
 الموصول على ما يصلح أن
 يكون صلة لاشتراكه على
 الضمير نحو الذى يطير
 فيغضب زيد الباب ولو
 قلت ويغضب زيد أو ثم
 يغضب زيد لم يجز لأن الغاء
 تدل على السببية فاستغنى
 بها عن الرابط ولو قلت الذى
 يطير ويغضب منه زيد
 الباب جاز لأنك أتيت
 بالضمير الرابط (ص)
 بعضاً حتى اعطف على كل ولا
 * يكون الاغاية الذى تلا
 (ش) يشترط فى المعطوف
 بحى أن يكون بعضاً ما قبله
 وغاية فى زيادة أو نقص
 نحو مات الناس حتى
 الانبياء وقدم الحاج حتى
 المشاة (ص)

له مبتدأ أى وهو ذوى أفاده للمنى (قوله بانصال) المراد به التعقيب وهو فى كل شئ بحسبه كترجى زيد
 قوله اذ لم يكن بينهما الامدة الجمل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكتماها فجاءها بأسداه من
 حيث ان الاهلاك بهما البأس لا قبل له لان المعنى أردنا أهلاً كما جاءها وكذا يقال فى حديث توفى ففسل
 وجهه الخ ولا يرد على الثانى قوله تعالى أخرج المرحى فجعله غشاء ولا قوله فتصبيح الارض مخضرة من حيث
 ان جملة غشاء أى أى أسود من شدة اليبس لا يعقب استراحه واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان
 التقدير فضت مدة فجعله غشاء وفتصبيح الارض لا يقال مضى المدة بتمامها لا يعقب الاخراج والانزال لانه
 يكفى تعقيب أو طار قيل الغاء فيه مانعة عن ثم وهو من باب تزجج فولده (قوله أى تدل الغاء الخ) والغالب
 اذ اولها جلة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا كاون
 منها فالثون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ الى أهله فجاء بجمل سمين فقر به لقد كنت فى غفلة
 من هذا فكشفنا فقبلت امرأته فى صرة فصكت فالزجرات زجراً فالتاليات ذكر اولاً يرد على كون السببية
 فميد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذ السبب التام للجنة
 وحدها هو الاسلام ولستمراره الى الموت بالاموجب لتطهيره بالنار ولا قاله الدمامى (قوله) ثم على تأخيره
 الخ اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بنى آدم متأخر من خلق
 زوجته حواء وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو ان ثم بمعنى
 الواو وزعم الاخفش والكوفون انها زائدة كما فى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذ قبله ورد
 بان الجواب محذوف أى حتى اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كبت وكبت ثم تاب الخ (قوله اختصت
 الغاء بأنها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للثقل بالافتخاض بعكسه أيضاً وهو عطف الصلة على ما ليس صلة
 كجاء الذى تقوم منه فيغضب هو كذا تختص بعطف جلة لا تصلح للخبر أو الوصف والحال على ما تصلح له
 وعكسه كزيد يقوم فيقوم فمعد عمرو وصيرت برجل أو يزيد يقوم فيقوم فمعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد
 الغاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبراً وحال لكان أولى وفى
 التسهيل تختص أيضاً بعطف مفصل على مجمل متعدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب فى مثله
 ذكرى لا معنوى لانها مدعاهما ويمكن أن يجعل من ذلك توفراً ففسل وجهه الخ (قوله الذى يطير الخ)
 جلة يطير صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يطير وجلة يغضب زيد عطف عليها خات من العائدات عليها بالغاء
 السببية والذباب خبر الذى (قوله بهضا) أى جزأ كات السمكة حتى رأسها أو فردا ككرمات القوم
 حتى زيدا أو نوعاً كامثله وكذا ما هو مثل البعض فى شدة الاتصال كالعجبة فى الجارية حتى حديثها بخلاف
 حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نهـ له ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقي ما مثله والنعل بعنه فصح عطفه وألقاها على هذا كيداً أو ان حتى ابتدائية
 ونعله نصب بمحذوف يفسره ألقاها كما اذ ارفع على الابتداء والخبر وبرى بالجر على جمعها جارة فيكون
 الغاء النعل آخر (قوله فى زيادة ونقص) أى معنى بين كماله ويهز عنهما بالشرف والخسة أو حسين
 كوهبت الاعداد الكثيرة حتى الاولوف المؤمن يجرى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه
 مفرداً لاجلة صريحاً لا مؤولاً قليل وظاهر الاضمير كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا فيجوز قام الناس
 حتى أنا فشرط معطوفها أو بهـ فقط سواء كان آخر أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهراً
 وأخراً أو متصلاً به سواء كان صريحاً كخنى مطلع الفجر أو مؤولاً كخنى يرجع اليه موسى وسواء كان غاية
 فى خمسة أو شرف أم لا فلكل منهما محمول وخصوص فى كات السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان

الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقدارها غالباً في حتى يرجع تتعين للجرح لا اتصال الرجوع بأثر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بعضاً ولا غاية في زيادة أرفق قص وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخراً ما ان وقع بعدها جملة اسمية كخني ماء دجلة أشكل أراضوية كخني عفو أو مضارع مرفوع ليكونه حالاً وماضياً كخني بقوله الرسول فهي ابتدائية لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ويسمى في ذلك من بد (تنبية) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالاول لا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تفيده ترتيب أجزاء ما قبلها اذ هنا أي تدبر يجها من الأضعف الى الاقوى وعكسه واذا كان معطوفاً آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل اعادة الجار لا تلتبس بالجاره كاعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله اثرهم التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء ما بالي كما اقتضى عليه الرضى وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كذا أعلم وليت شعري فطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المعنى بل مال بعضهم الى أنها بعدما بالي كذلك بدليل تعليقها بالفعل عن لفظ جزأى الجملة بعده مع أنه متعد بنفسه ويقل بالباء فني ما بالي أز يدقائم أم عمر ولا أكثر جواب هذا الاستفهام أي لا أعنيه ولا أفكر فيه از دراء به و بما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحد هـ لان التسوية في النوع الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعدد ونسجى أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كافي الطمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقيم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأويلها بمصدر رأى جزأى عنا وصبرنا سواء علينا وعكسه لان الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعله من مواضع سبك الجملة بلا سبب كنهنا يوم ينفع مما أضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يراد أن سواء لاقتضائهما التعدد تنافي أم التي لاحد الشيئين لا تسلاخ أم عن ذلك ونحو ردها للعطف والتشريك كما انما اخذت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخار كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم انساخها عن الاحد كأم ولذا الخ في المعنى قوا الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيراني أن اولاً يمتنع في ذلك الامع ذكر الهمزة لامع حذفها قال وهو اندانص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيمتخلص منه بما اختاره الرضى من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الامرين أي ان قت أو قدمت فالامر ان سواء قام للاحد كأم وأوالجملة غير مسبوبة ونقل عن السيراني في مثله اه واذا تأملت ذلك علمت أنه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً المنافاة التسوية الا ان يدعى انساخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضى تصح مطلقاً فلا وجه لتقصير جوازها على عدم الهمزة اذ المقدور كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها وحيث لا يشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنية الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني ونحو الهمزة التسوية بأمرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف اثرهمز
التسوية

أو همزة عن لفظ أي مغنية

(ش) أم على قسمين

منقطعة وستأتي ومتصلة

وهي التي تقع بعدها همز

التسوية نحو سواء على

أقت أم قدمت ومنه قوله

تعالى سواء علينا أجزعنا

أم صبرنا والتي تقع بعدها همزة

مغنية عن أي نحو عندك

زيد أم عمر وأي ايهما

عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة ان

* كان خفا المعنى بخونها

أمن

(ش) أي قد تحذف الهمزة

يعني همزة التسوية والهمزة

المغنية عن أي عندك أمن

اللبس وتكون أم متصلة

كما كانت والهمزة موجودة

ومنه قراءة ابن محيصن

سواء عليهم أنذرتهم أم لم

تنذرهم بأسقاط الهمزة من

أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وان كنت

داريا

بسمع رمين الجرام ثمان

أي أسمع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشئيين لا بنعم أولا لأنك إذا قلت أزيد قام أم عمرو كنت عالما بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجواب بتعيينه وقد يجاب بلاخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة ذي اليمين وقباسة جواز نعم لا ثباتهما مع الخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صيان وفيه ان تعميم النفي في حديث ذي اليمين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأر بدلهما كان السؤال عن الثبوت للأحد وعن النفي أصلا كانت قلت أثبت القيام لأحدهما ولا فيجواب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة * الثاني أن الغالب دخوله على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أتم أشد خلقا السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقرب أم بعيدا متوعدون وقد تدخل على فليتين كقوله

فقلت لا طيف مننا عافرتني * فقلت أهي سرت أم عاذني حلم

إذا لارجح أن هي فاعل محذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدري أزيد قام أم هو قاعد ومفرد درجة نحو قل ان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له رب أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الاعلى جلتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مروى في نقل على مفرد درجة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر

(قوله و بمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رقيدت وخت لام في قوله وأمرها عطف فالتقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لا تقطاع الجلة بعدها عما قبلها فلا تعلق لأحدهما بالأخرى (قوله ان تلك مما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراء أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات النور أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي كالنقر يرأى جعل الشئ مقررا تابعا نحو في فلو بهم مرض أم ارتابوا فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كافي السماء يني لأنه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة إذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كإن يدعئك أم لا لأنه لا يقتصر على الأول لا يجب بنعم أولا فلم يقتصر السؤال إلى الثاني وإنما يدكر ليبيان أنه عرض له ظن الاتقاء فاستفهم عنه ضاربا عن الثبوت ولولا ذلك اضاع قوله أم لا بل فائدة كإفص عليه سيوي به وأما إذا لم يكن نقيضا كإزيد قام أم عمرو فتحتملهما فان كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فتصلا وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيد فاستفهم عن الثاني ضاربا عن الأول فخطئة كإفص على ذلك سيوي به (قوله وتفيد الاضراب) أي لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد مع استفهاما حقيقيا كأنها لا بل أم شاء أي بل أي شاء فاضرب عن الاخبار بكونها لا بل إلى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذي هو جندلكم إذا لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراء كما يفيد تقدير الشارح لعدم احتياج المقام إلى الاستفهام وجعل السماء يني هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) إنما قدر هي لأن أم المنقطعة ليست عاطفة كإفص عليه الرضى وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجل وعلى هذا فقد كرها هنا استطرادى لتسميم أقسام أم وقيل تعطف الجمل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لا بل أم شاء وأول بأن شاء نصب باري محذوفا (قوله للتخيير لا باحة) قال الشمني أي بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا إلا الشرعيين لأن الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعي الشرعيين كزوج هنذا أو أخنها وضيرهما كمثل الشارح فان امتناع الجمع وابطاحته فيهما إنما يؤخذان من قرائن الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الإباحة والتخيير

وبانقطاع و بمعنى بل وقت
* ان تلك مما قيدت به خلت
(ش) أي إذا لم تتقدم على
أم همزة التسوية ولا همزة
مغنية عن أي فهي منقطعة
وتفيد الاضراب كبل كقوله
تعالى لا ريب فيه من رب
العالمين أم يقولون افتراء
أي بل يقولون افتراء ومثله
انها لا بل أم شاء أي بل أي
شاء (ص)

خبر أيج قسم بأروأهم
واشكك واضراب بها
أيضاني
(ش) أي تستعمل أو للتخيير
نحو خذ من مالي درهما أو
دينارا أو لا باحة نحو
جالس الحسن أو ابن سيرين
والفرق بين الإباحة
والتخيير أن الإباحة لا تمنع
الجمع والتخيير عنه ولا تقسيم
نحو الكلمة اسم أو فعل
أو حرف ولا بهام على
السامع نحو جاء زيد أو
عمرو إذا كنت عالما بالجائي
منهما وقصدت الإبهام على
السامع ومنه قوله تعالى وأنا
أولياكم على هدى أو في
ضلال مبين وللشك نحو
جاء زيد أو عمرو إذا كنت
شاكا في الجائي منهما

أى بل زادوا (ص)

وربما عاقبت الواو اذا *

لم يلف ذوالالطوق للبس متغذا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى

الوار عند أمن اللبس

كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

* كقضى ربه موسى على قدر

أى وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو فى القصد اما الثانية

* فى نحو واماذى واما الثانية

(ش) يعنى أن اما المسبوقه

بمثلها تفيد ما تفيد أو من

التخيير نحو خذ من مالى

اما درهما واما دينار

والاباحه نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين

والتقسيم نحو والكامة اما

اسم واما فعل واما حرف

والاهتمام والشك نحو جاء

امازيد واما عمرو وليست

اماده عاطفه خلافا لبعضهم

وذلك لدخول الواو عليها

وحرف العطف لا يدخل

على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفيا أو نهيا ولا

* نداء أو أمرا أو اثباتا تلا

(ش) أى انما يعطف

بلسكن بعد النسفى نحو

ما ضربت زيد لكن همرا

و بعد النهى نحو لا تضرب

زيدا لكن عمرو يعطف

بلا بعد النداء نحو يا زيد

لصبغة أفعول ومثلوهما بهذين المثالين ثم ذكر وهما لأو وثلهما بذلك لكن فى ابن يعقوب على التامخيص
أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن فى الاحوال الدائر وما وراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن
القرائن فالفرق الذى فى الشارح ليس راجعا لافظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير
والاباحه انما يكونان بعد الطلب وبقية المعانى بعد الخبر كفى التوضيح لكن صرح الشاطبى بان المختص
بالخبر هو الشك والاهتمام فقط وأما الباقي كالتقسيم والاضراب فى الموضعين وكلام المعنى يشعر به (قوله
ولا يضرب) أى بشرط تقدم نفي أو نهى واعادة العامل عند سيبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد
أولا يقم عمرو ولم يشترط السكونيون وأبو على ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبى السمال أو كلما
عاهدا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فيه ما معنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لمجد الملك بن مروان
وقوله قد بليت يروى قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أى ضجرت وسمعت (قوله عاقبت الواو) أى
جاءت بمنها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويرى اذ كانت
بدل أو لا شاهد فيه حيث ندد (تنبيه) أو بعد النفي أو النهى لانسى الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم
آثما أو كفورا الا احدث فقط (قوله فى القصد) أى المعنى لافى العطف ففیه إشارة لرد القول باها عاطفة
(قوله اما الثانية) أى ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغنى عنها كما أن تتسكلم بخير والا
فاست وقوله

فاما ان تكون أخى بصدق * فأعرف منك غنى من سمينى

والافطر حسنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتقمينى

(قوله ما تفيد ما) أى من المعانى المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلأتأتى لهما اما ولم
ينبه عليهما القائلتهما والاختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أى الثانية ولا خلاف فى ان الاولى غير عاطفة
لانها تعرض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أى اجعلها واليسه أى
تابعة لذلك فلا تعطف فى الاثبات خلافا للسكونيين فى العطف بها فيه فتثقل الحكم الى ما بعدهما وتصبح الاول
مسكوت عنه كبل فى الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجل كقام زيد
لكن عمرو ولم يقم وبتنوع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تترن
بالواو والا كانت كذا لك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله
وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما ايجابا سلبا وذلك بمنع فى عطف المفرد بالواو بل المعطوف
سها الجمله ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفا مفردا فلا تعطف بالجل سواء كانت بعد نفي أو نهى أو
أمرا أو اثبات بل تمنع للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ)
لامبتدأ خبره جملة تلا ونداء الخ مفعول تلا أى شرط العطف بلا أن تلا ونداء أو أمرا أو اثباتا وكذا النداء
والضميض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد معطوفيهما على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد وعكسه كفى
التسهيل بخلاف لامرأة وأن يكون ما بعدهما مفرد ليس صفة لما قبلها ولا خبرا لاحالا والا خرجت عن
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا
باكيا وأن لا تترن بعطف والا كان العطف به وتمحضت هى للنفي تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو
تأ كيدا كجاء زيد لا عمرو كفى المعنى (قوله وبل لكن) أى فى المعنى وبعد حال من بل أى اذا قلت
بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن فى المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه
لما بعده كاذ كره الشارح فهى اقصر القاب لا غير مثلها فى هذا المعنى وان لم يذكر المصنف لكن الا انه

لا عمرو وبعد الأمر نحو اضرب زيد الامروا بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو

(٩ - (خضرى) - ثانى)

ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بلسكن فى الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) وبل لكن بدمصحو بها

كأن كان في صريح بل تبها وانقلها لثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي (ش) يعطف ببل في الثاني والاسم فتكون كأن في أنها تقر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النسبي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأمر بضربه ويعطف بهما في الخبر المثبت والامر فتفيد الاضرباب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يقرب الاول كأنه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وان على ضمير رفع متصل * فطقت فافضل بالضم المنفصل أو متصل ثانيا وبالفصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينهما بين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآبؤكم في ضلال مبين فقوله وآبؤكم معطوف على الضمير في كنتم وفصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاصل ما وذلك كالمعول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جنت عدن يدخلونها ومن صلح فن معطوف على الواو في

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت ايجابا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونقياً وهي حيث ندف عطف واضرباب انتقالي كما في المغنى فلا تعطف الا بهذه الاربعة لكن يختلف منها كما رأيت وبشرط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت خرفا بشيء للأضرباب الاطالي نحو بل عباد مكرهون أي بل هم عباد أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق أو لا انتقالي من غرض الى آخر نحو فدا فلح من تركي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في صريح) كمنع من نزل القوم في البيع خاصة والتميهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقوف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتخصيص والغنى لان الامر قد يراد به مافيه معنى الطلب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاصل ما) بالجر عطفا على ما قبله وما نكرة صفة لفواصل المقصد التعميم أي أي فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترا أو بارزا وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عاملة لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل الحصول الطول به (قوله فزوجه معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع والتأويل انه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أي ولا يسكن زوجك كاسيأتي لانه يغتفر في الثواني ورب شئ يصبح تبعا لاستقلال (قوله قلت اذا قبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادى أصله تهادى أي تبحر ختر حذفت احدى التاءين والمراد بالنعاج بقر الوحش والغلاباء اسم جنس جمع للفلاة أي الصحراء وتفسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلك ويرد لانصب بنزع الخافض أي في ردل وقيد بتفسفن الخ لانه أقوى في التبحر ختر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستوهو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفا أو اسما لا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لثبوت الانفصال في الجر بالا لاستعارة لعمل إعادة الجار عوضا عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جر العامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملا بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمنفصل به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أثر كنار لا آباءنا فآبؤنا معطوف على ما وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمعطوف نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قلت اذا أقبلت وزهر تهادى *

كنعاج الفلاة تغفر رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبلت وقد ورد ذلك في التثنية لا حكي سيبويه رحمه الله صرحت بجرل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرا أو أياك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا بإعادة الجار له نحو صررت بك وزيد ولا يجوز صررت بك وزيد هذا من ذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص) وعود خافض لذي عطف على ضمير خفض لازم ما قد جعله وليس عندى لازما اذ قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتا

(ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض فن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام

بحر الارحام عطفا على اطاء المجردة بالباء ومن النظم ما أشده سيبويه رحمه الله تعالى
 فاذهب فإليك والايام من عجب بحر الايام عطفا على الكاف المجردة بالباء (ص)
 والواو اذ لا بس هي انفردت بعطف عامل هنال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتقى (٦٧) (ش) قد عطف الفاء مع معطوفها

للدلالة عليه - ما رزق قوله
 تعالى فمن كان منكم مريضا
 أو على سفر فعدة من أيام
 أخر أي فافطر فعليه عدة
 من أيام أخر فحذف فافطر
 والفاء الداخلة عليه وكذلك
 الواو ومنه قولهم راكب
 الناقة طليحان أي راكب
 الناقة والناقة طليحان
 وانفردت الواو من بين
 حروف العطف بأنها تعطف
 على ما لا محذوف باق معموله
 ومنه قوله
 إذا ما الغنائم برزن يوما
 وزججن الخواجب والعيونا
 فأيون مفعول بفعل
 محذوف والتقدير وكحلن
 العيون فالفعل المحذوف
 موقوف على زججن (ص)
 وحذف متبوع بها هنا
 استبح
 وعطفك الفعل على الفعل
 يصح
 (ش) قد يحذف المعطوف
 عليه للدلالة عليه وجعل
 منه قوله تعالى أفلم تكن
 آياتي تتلى عليكم قال
 الزخشرى التقدير ألم تأتكم
 آياتي فلم تكن تتلى عليكم
 فحذف المعطوف عليه وهو
 ألم تأتكم وأشار بقوله

لا تضاف إلا لمتعدد أو بالثاني وهو لمجرد التأكيده كالباء في كفي بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام
 عليكم كما قولان أحدهما الثاني (قوله بحر الارحام) أي وتخفيف نساء لون وجعل الجمهور الواو للقسمة على
 عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجلة ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء
 قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعاقب بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان
 على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون به مدفولة واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق
 بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في
 تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واذ ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جلة لا لبس
 أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دلي (قوله وهي) أي الواو ومن ار بضم الميم
 زمت لامل أي محذوف وجلة قد بقي معموله نمت ثانه ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن
 أنت وزوجك أو منصوبا كيتبرؤا الدار والايان وكييت الشارح أو محذورا كما كل بضاء شحمة ولا سوداء
 خفمة فالله معطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله
 دفعا لامليل المحذوف أي وانما يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذوف من تسلط
 فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعا أي مسكونا في الثاني وانما يتبعوا المنزل والعطف على
 معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بضاء وشحمة (قوله وكذا الواو)
 وتشاركها أم كقوله * فما أدري أرشد طلابها * أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)
 بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب
 بمحذوف) أي لان التزجج هو تريق الخواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك
 لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب
 المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوؤا معنى استحسنا أو أنروا (قوله وحذف متبوع) هو
 المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع
 الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكرا صفحا أولم يسيروا ونحو ذلك
 فالهمزة في ذلك كله محلها الاصل والفاء والواو عطفا على جلة بعدهما على جلة مقدرة بينهما وبين الهمزة
 أي أنهم لم يركبوا فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه انه تكاف ولا يطرد في نحو أفن هو قائم على كل
 نفس بما كسبت مع أن الزخشرى جزم في مواضع بل ذهب الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على
 صدرها والاصل قائم تكن فالله معطوف جلة الاشتغال بتمامها (قوله وفي الافعال) أي بشرط اتحادها زمتنا
 سواء اتحدت أو أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قوم يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه
 نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل
 بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفواصل ظهور النصب والجزم في نحو
 يجعني أن تقوم تخرج ولم تقوم ونخرج (قوله فالغيرات) أي فالحيل للاتي أغرن صبحا على العذر فآثرن
 به أي بذلك الوقت أو بكان الاغارة نفع أي غبارا بشدة حركتهن فظهر ان آثرن لا محله لعطفه على

وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون في افعال نحو يقوم زيد ويقعد جازي يسور كيب واضرب زيدا وقم
 (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كالسم
 الفاعل ونحوه ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحا فآثرن به نفعها
 وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

صلة آل وهي كذلك وأما جوهرا فبالعارية من آل (قوله فألفيته) أي وجدته ويبيِّن بضم التثنية وكسر
الموحدة آخره أي هلك والشاهد في قوله وبحر أمم فاعل من الاجراء حيث عطاه على جملته لا نهائي
تأويل الاسم اذهى مفعول ثانٍ لآلفيته فبحر نصب بفحصة مقسرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعولة
والعابر جمع معبر وهو المركب (قوله بات به شيها الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعصب اليأس
أي السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة بقصد من القصد ضد الجور في محل جو صفة ثانية لعصب
في تأويل قاصد لان الاصل في الوصف الافراد لاجل بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس جمع سابق
والله أعلم

(البديل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلا)
أي عند البصريين أما الكوفيون فقبيل يسمونه ترجمة وتبيننا وقيل تذكيرا (قوله المقصود بالنسبة)
أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والافعال بدل من
الجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا
لاولنا وآخرنا (قوله مكمل المقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف
بيل) أي بعد الاثبات كأمثله وكذا المعطوف بالكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلا منهما هو
المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن
أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له
نقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة
فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج
بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه
مقصودا والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودا
أصلا وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من
قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الآن يقال معنى كونه في نية الطرح ان تعلم بقصد بحكم العامل ومعناه
فلا يثنى في قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكذا نيت الخبر في قوله

ان السيوف غدوهار وواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملا في البديل وقال الزمخشري معنى طرحه أن البديل مستقل بنفسه لا متمم له
(قوله مطابقا) مفعول ثانٍ ليلقي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)
ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للبديل منه المشعوره من لفظ
البديل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتتمل هو البديل اما على انه المبدل
منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليها عيب السناد
وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه
نائب فاعله ليس منهما ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب
ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما ما الآن يراد بالاشتغال مطلق
الملابسة والتعلق بغير السكينة والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتتمل هو
العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البديل أي بدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيهم
انه مرتبط بشئ آخر كاعجبني زيد علمه أو حسنه اذا لا تعجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها
كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقه بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا ايسر لولئك

قاله مبدل ما يعود اليه
وغير عطاه يستحق المعبرا
وقوله بات به شيها بعصب باثر
يقصد في أسوقها وجأثر
فبحر عطاه معطوف على
يبير وجأثر معطوف على
يقصد (ص)

(البديل)

التابع المقصود بالحكم بلا
* واسطة هو المسمى بدلا
(ش) البديل هو التابع
المقصود بالنسبة بلا واسطة
فالتابع جنس والمقصود
بالنسبة فصل أخرج
الذمت والتوكيد وعطف
البيان لان كل واحد منها
مكمل للمقصود بالنسبة
لا مقصود بها وبلا واسطة
أخرج المعطوف بيل نحو
جاء زيد بل عمرو فان عمرا
هو المقصود بالنسبة ولكن
بواسطة وهي بل وأخرج
المعطوف بالوار ونحوها فان
كل واحد منهما مقصود
بالنسبة ولكن بواسطة
(ص)

مطابقا وبعضها ما يشتمل
عليه يلقى أو كعطوف بيل

وذا للاضرار اعزان قصد المحجب * وذن قصد غلط به سلب كثره خالفه وقبله الينا * واعرفه حقه وخذن بلامدى (ش) البديل
 من اربعة اقسام الاول بديل الشكل من الشكل وهو البديل المطابق (٦٩) للبديل منه المساوى له فى المعنى نحو صمرت

بأخيك زيد ووزره خالدا
 الثانى بديل البعض من
 الشكل نحواً كانت الرغبة
 ثلثه وقبله اليد الثالث بديل
 الاشتغال وهو الدال على
 معنى فى متبوعه نحو
 أعجبت زيد علمه واعرفه
 حقه الرابع البديل المبين
 للبديل منه وهو المراد بقوله
 أو كمطوف بيل وهو على
 قسمين أحدهما ما يقصد
 متبوعه كما يقصد هو وسمى
 بديل الاضراب وبديل
 البداء نحواً كانت خبر الجا
 قصدت أو لا اخبار بانك
 أ كانت خبراً ثم بدالك أنك
 تخبر أنك أ كانت لجأ أيضاً
 وهو المراد بقوله
 وذا للاضرار اعزان قصدا
 صعب
 أى البديل الذى هو كمطوف
 بيل انسبه للاضراب ان
 قصد متبوعه كما يقصد هو
 الثانى ما لا يقصد متبوعه
 بل يكون المقصود البديل فقط
 وانما غلط المتكلم فقد كثر
 البديل منه وسمى بديل الغلط
 والنسيان نحو رأيت رجلاً
 حماراً أردت أنك تخبراً ولا
 أنك رأيت حماراً فغلطت
 بذكر الرجل وهو المراد
 بقوله
 ودون قصد غلط به سلب

من البديل الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع فى الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم
 فبذلك انما سلب معنى البديل اسجلاً وهو معنى اشتغاله عليه وفيه أنه لا يطرده فى نحو زيد ماله كثيره ما عمله
 انما سلبه لانه يتعالى بالاول حقيقة فلا يبدل على البديل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل فى المبتدا
 انما سلبه أيضاً لانه عليه قتل أصحاب الأندلس النار فان أصحاب ينسب للأخوة حقيقة فلا يبدل على البديل ولا
 يبدل عليه ولذا قال ابن غازى معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبديل وان تعلق فى اللفظ بغيره ولا يردان
 بديل البعض من الشكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتغال فى كل من الأقوال
 الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير السكابة والجزئية واللام يطرده فى شئ منها (قوله وذا) أى الذى
 كالمطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسبه للاضراب بان تقول هو بديل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله
 ودون قصد ظرف لمخوف بديل عليه صاحب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع
 أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يقين فساد كقوله سم وهو المسمى ببديل النسيان وغلط خبر مبتدا
 مخدوف على حذف مضاف أى هو بديل غلط ووجه به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود له حكم المفهوم من
 السياق أى سلب بديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثانى فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب
 المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط معنى الخطأ بعرجوع هاء به بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أى
 وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ فى نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة
 أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كقيمته غدوة يوم الجمعة ينصب يوم اذا يصح جعله ظرفاً ثانياً لان
 ظرف الزمان لا يتعدى لا عطف قال السبوطى ووجدت له شاهداً فى التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة
 ولا يظلمون شيئاً جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بديل كل من كل يجعل آل فى الجنة للجنس (قوله بديل الشكل)
 سماه المصنف بديل مطابق لوقوعه فى أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله الجبار وانما يطابق الشكل على
 ذى أجزأ تعالى الله عن ذلك (قوله المساوى له فى المعنى) أى بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات
 واحدة فيتعقان ماصداقاً وان اختلفا مفهوماً كزيد أخوك (قوله بديل البعض) أى قليلاً كان أو مسارياً أو
 أكثر كذا كانت الرغبة ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفى بديل الاشتغال من ضمير يعود للبديل منه عند
 الجمهور خلافاً لما فى شرح الكافية وهو امامد كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بديلاً من
 الناس أى منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ألعوض عن الضمير ما بديل الشكل فلا يحتاج
 لربط لانه عين المبدل منه فى المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخل آل على كل وبعض خطأ
 لازمه لهما الاضافة لفظاً ونية كقبل وبعد وأى لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلاً (قوله وهو
 الدال الخ) أى فتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أى الاتقالية لا الاطالى (قوله وبديل البداء)
 بفتح الموحدة والدال المهملة مع المدأى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأول قصداً بدأ أى ظهر له ذكر الثانى
 وبعضهم نفاء وجعل التابع معطوفاً بحذف الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أى
 بديل شئ ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسياناً بان قصد أو لاثم تبين فساد قصده لأن البديل نفسه هو الغلط
 أو النسيان بل هو لفظه ما فتبين أن اللفظ متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح
 لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لكل من القسمين) أى وللثالث أيضاً ان
 كان أراداً ولا الأمر بأخذ النبل نسائاً وهو امم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب أخذ
 المدى فدكره (قوله وهى الشفرة) بفتح الشين المحجمة هى السكين العربية والجمع شفاك كسكبة وكلاب

أى اذا لم يكن البديل منه مقصوداً فيسمى البديل بديل الغلط لانه من بديل الغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذن بلامدى يصح
 أن يكون مثلاً لكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بديل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهى الشفرة

كانك ابتهاجك استهلا
(ش) أي لا يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر إلا أن
ن البدل بدل كل من كل
فقتضى الاحاطة والشمول
كان بدل اشتمال أو بدل
من كل فالأول كقول
نالى تكون لنا عيدا
ولنا وآخرنا فالأول بدل
من الضمير المجزور باللام
فونان لم يبدل على
حاطة امتنع نحو رأيتك
بدل الثاني كقوله

بني أن أمرك أن يطاعا
وما ألقىني حلمي مضاعفا
لمى بدل اشتمال من
بني في ألقىني والثالث
قوله

عدني بالسجن والاداهم
جلى فرجلى شدة المناسم
يجلى بدل بعض من
بني في أوعدني وفهم
ن كلامه أنه يبدل
ظاهر من الظاهر مطلقا
قدم تمثيله وان ضمير
مبية يبدل منه الظاهر
القا نحو زره خالدا

(ح)

دل المضمّن الهمز على
هزّا كن ذا أسعيد

على

(ج) إذا بديل من اسم
ستفهام وجب دخول
زة الاستفهام على البدل
ومن ذا أسعيد أم على وما

ل أخيرا أم شر أو متى فأيضا غدا أم بعد غد
باليانية من بناء من

وشفرات كسجدة وسجدات والمضى بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متكاملا
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أي الاما أي بدلا جلا
احاطة أي أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكونه عن بدل الاضراب
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي بجوازه (قوله كانك) بكسر الهمزة أي كنهذه الجملة وابتهاجك
أي فرحك بدل اشتمال من الكاف وجلة استهلا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أول الصيغة
أي ان ابتهاجك أمالي الغلوب أو صبرها مائلة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير
الابتهاج والالاقال استعملت (قوله لأولنا الخ) أي لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة
الجميع كسبحان الله بكرة وأصيل أي كل وقت وفي إعادة اللام دلائل على ان البدل على نية تكرار العامل كما
هو قول الأكر (قوله امتنع) أي عند جهور البصريين وأجازوا الأخفش (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو قبيح الحدي يدو شدة بشين مججمة فثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر
السين المهملة أصله خف البعير استهلا بفتح السين لانسان بجمع الغلظ (قوله فرجلى) أي الأولى بدل من الباء
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله بان ضمير الغيبة الخ) قال
الصبيان أي البارز وان لم يحضرنى الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هندأ أعجبتني جالها كما لا يجوز
أعجبتني جالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يسند للذكر بناء على
وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبني مضارع مبسوود بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما في نحو
ز بدأ أعجبتني جاله فلا مانع من جعل جاله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مرفى عطف البيان عن السمايين
ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل
مضمّن من مضمّن ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أعاد اضرايا وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله
وبدل المضمّن الهمز) أي بدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام بلى الخ وكذا بدل المضمّن معنى
الشرط بلى ان الشرطية كن يقيم ان زيد وان عمرو أقم معه وما صنع ان خير وان شر انجز به ومتى
تسافر ان ليلا وان نهرا أتبعك وخرج بالمضمّن ماض صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يبدل بذلك
نحو هل أحجاءك زيدا وعمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى
الله عليه وسلم أعمامة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع أنه لم يبدل حرف الشرط
والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب في الكشف أن يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو
البقاء ولذلك يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبيان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان
البدل إنما يبدل حرف الشرط اذا وقع بعده فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع
أنه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط إنما يذكر في بدل
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم
استفهام مبتدأ أخبره ذا أسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل
الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز ان جئتني تمش الى أكرمك قاله ابن
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محيى الاقسام كما فيسهل قبل الكل كنهذا المثال فان المجي هو نفس المشي وبدل
الاشتمال كآية البيت الذين في الشارح فان لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل

والمباينة

(ص) ويبدل الفعل من الفعل كن *

(ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعمل بنابدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل

والمباينة تستلزم الاخذ كرها أو طوعا ومنه مثال المتن فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو بوسيلة بناء على أن البديل هو المشتبه وانما ترتب قوله بمن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لا دعاء المالك كالم أن من السكرام فلا يخيب قاصده وبديل اليه ض نحو ان اصل تسجد لله برحلك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعدهما من ان المراد الاشتمال بغير السكاية والحزنية والا كان كل بديل بعض كذلك أفاده المتن وبديل الغلط جوزه سيديو به وجاعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيدا فكسبه جبة يشكره اهـ (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباداة الملك أى الاتقياد اليه وعلى بشد الباء خبر ان مقبدا والله نصب بنزع الخافض وهو وار القسم وان تبايعا بكسر الباء اسم ان وقوخذ بديل اشتمال من تبايعا كرها فاعول مطلق بتقديره ضاف أى أخذ كرها أو جال أى كرها وهو أنسب بقوله طائعا (تنبيه) الدليل على ان البديل فى هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عراب الاول من نصب أو جزم على الثانى فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أممكم بما آتاكمون أممكم بأنعام وبنين لان الاولى صلة الذى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

(النداء)

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفوها أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود صدر قياسى لان قياس فاعل كندادى الفعال وغيره مما عاى لكن وجه الضم مع المدانة لما انتفت المشاركة فى نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كافى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا أو واحد أى أخوانها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا لله ولا تناقض فى يازيد لا قبل لان بالطلب اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا لالميز لانه الذى تتأنى اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكينة حيث شبهها بالمميز فى النفس وباتخيل (قوله وللندادى) الاظهر فتح داله وان صح السكسر أيضا والنداء صفة من الندأى وهو البعد والكاف فى كائنات بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخيل أى الموصولة ويا وهما محذوفان للضرورة أى وللندادى الذى هو نداء ومماثلة بالخ وانما قد بهالانها أهم الادوات اذا تدخل كل نداء ولا يقدر عند الخذف غيرها وتعين فى الجلالة والمستغاث وأما هاتين بعدم معاهها بغيرها لبعدها حقيقة أو تزيلا فاه غير لازم فى ياه (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تمد كافى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للندادى أى القريب (فائدة) ذهب بعض هم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المندادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حروف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الودع وامم فعل بمعنى أدعو ولكنها فى الثانى مكسورة ولها فى ذلك نظائر صرت كعلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج للنداء الصوت لسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومنه المبردان أى أبوهما للبعيد وأى والهمزة للقريب ر يا للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد استئذنه منزلة كما اشار له الشارح بقوله وفى حكمه وكذا مجرد التأكيدهما بما يتلوا النداء وعلى منع تكسبه للتأكيدهما عدم تأنيبه ولا مانع منه للتأنيل ميم (قوله واز بداه) واحرف نداء ونديوز بدم نادى مضموم تقدير المناسبة ألف الندبة والهاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الباء وشدة الراء أى يجرد من حرف

ذلك يلقى أثاما يضاعف له
العذاب فيضاعف بدل من
يلقى فأعرب بأعرابه وهو
الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها وتجبى عطائعا
فتؤخذ بدل من تبايع
ولذلك نصب (ص)
(النداء)

وللندادى النداء أو كائنات
وأى وآ كندا أيانهم هيا
والهمز للندادى والنداء
أر يا وغير والنداء اللبس
الجب

(ش) لا يخالو المندادى من
أن يكون مندوبا أو غيره
فان كان غير مندوب فاما
أن يكون بعيدا أو فى حكم
البعيد كالنائم والساهى
أقرب ريبا فان كان بعيدا
أو فى حكمه فله من حروف
النداء يارأى وأو يا وهما
وان كان قريبا فله الهمزة
نحو أزيد أقبل وان كان
مندوبا وهو المتفجع عليه
أو المتوجع منه فله ونحو
وازيد واظهر راء ويا
أيضا عند عدم التباسه بغير
المندوب فان التباس تعينت
واو امتنع (يا ص)

وغير مندوب ومضمر وما
جامستغاثا قد يعرى فاعلم

(ش) لا يجوز حذف حرف النداء مع المنسوب نحو وازيداه ولا مع الضمير نحو اياك قد كفيتمك ولا مع المستغاث نحو يا زيدا وأما خبره فمذموم في حذف معها الحرف جواز افتقار في يازيد اقبل زيدا قبل وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى ان أكثر النحويين منعه ولكن أجازوه طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن منعه فانصر عاذله أي انصر من يعذله على منعه لورود السماع به فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي ياهؤلاء وقول الشاعر ذا أرعواء فليس بعد اشتعال الرأس * من شيب إلى الصبا من سبيل أي ياذوا وما ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي بالليل وأطرق كرا أي ياكرا (ص)

وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه فنعهدا (ش) لا يخلو المنادى من أن يكون مفردا أو مضافا أو مشبها به فان كان مفردا فلما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير

النداء لفظا (قوله وذاك) أي التعري المفهوم من يعري (قوله والمشار له) حقه أن يقول والمشار به أي اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم الإشارة أي الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادي مطلقا وقيد الشاطبي بغير المنصل بكاف الخطاب فلا يقال ياهذاك (قوله لا يجوز حذف الخ) أي لأن الحذف يناقض مد الصوت المطلوب في المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المصغر لكونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيتمك وقوله

يا أبحر بن أبحر يا أنت أنت الذي طلعت عام جمعة

أبان يافيه للتنبيه وإياك مفعول المحذوف يفسره كفيتمك وأنت مبتدأ مؤكداً بات الثانية والذي خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب ما خبره فلا ينادي اتفاقا وأما حديث ياهو يامن لاهو الا هو فلفظ هو في مثله اسم الذات العلمية لا ضمير وقولك يا ناخن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التفسير بالبنى للنداء وهو النكرة المقصودة ما خبر المقصودة كيار جلا اخذ بيدي فبإزمه الحرف كافي شرح الكافية وظاهر الاشموني بلا خلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم أجاز الحذف معه أي صار له لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لا تنفوت الدلالة على النداء لكونه بال والمندادى البعيد لا احتياجه لمد الصوت للمد في الحذف والمتعجب منه لأنه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للماء والعشب تعجبان أكثرهما فالجلة سبعة وفي الإشارة راسم الجنس المميز الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى ان أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيهما هو ذهب البصريين وحلوا المسحوق على ضرورة أو شد وذو لحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما ما راد الانصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظاما ونثرا وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصبح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بان هؤلاء بمعنى الذين خبر أنهم وقتلون صلته أره واسم إشارة خبر أنهم أو عكسه وقتلون حال (قوله ذا أرعواء) مصدر نائب عن فعله أي ياهذا انكسف عن دراعي الصبا انكفا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي أنت بالصبح بالليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها استعطفه ليخلصها مما هي فيه بمعنى الصبح (قوله أطرق كرا) أي ياكروان فرخم يحذف النون على لغة من لا يفتقر فتبعتها الانفصال كونهما لينازلنداسا كمناربا كياسا أي ثم قلت الواو ألغا التحركها وانفتاح ما قبلها وأكله حلال اجماعا كافي حياة الحيوان وهذا مثل تيمانه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سواه سبق أمر برفع النداء كالعلم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على أمر برفع العلمية ويزيد بالنداء وضوحا لأنه ينكر قبل النداء اذا المنادى قد لا يقبل التكبير كالجلالة واسم الإشارة وانما انكر عند اضافته لان مقصوده الاصلى التعريف أو التخصص بلو بقيت العلمية لفت الاضافة وأما النداء فقصد الاصلى طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتكبير سم وانما لم يجتمع النداء مع ال لا لاجتماع بين أداتي تعريه ظاهرتين بخلاف العلمية فانها تعرياً أداة ظاهرة فتدبر (قوله بنى الخ) قيل حلة بناء شبهه بكاف ذلك خطابا فراداه من الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعراها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو أدعوك خطايا وافرادو تعريها هي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف النكرة تدبر على حركة ابدالنا بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذا انكسر يلبس بالمضاف لبيان المتكلم بعد حذفها والفتح مقصودة فان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

مقصودة فان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

و يارجياون و يكون في محل
نصب على المفعولية لان
المنادى مفعول به في المنى
ونصبه فعل مضمرة ثابت
يا منابه فاصل ياز بدعو
زيد الخذف ادعو وثابت
يا منابه (ص)

وانواضمام ما بنوا قبل
النداء

وليجر مجرى ذى بناء
جدا

(ش) أى اذا كان الاسم

المنادى مبنيًا قبل النداء

قد رجع النداء بناؤه على

الضم نحو يا هذا ويجرى

مجرى ما يجرد بناؤه بالنداء

كزيد فى أنه يرفع بالرفع

مراعاة للضم المقدر فيه

وبالنصب مراعاة للمحل

فتقول يا هذا العاقل

والعاقل بالرفع والنصب كما

تقول يازيد الظريف

والظريف (ص)

والفرد المنكور والمضاف

وشبهه انصب عادما خلافا

(ش) تقدم أن المنادى

اذا كان مفردا معرفة أو

نكرة مقصودة يبنى على

ما كان يرفع به وذكروا هنا

أنه اذا كان مفردا نكرة

أى غير مقصودة أو مضافا

أو مشبها به نصب فقال

الاول قول الأعشى يارجلا

خديدي وقول الشاعر

يا بس به صند قلبها الفارحند فيها وأما ضمة بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة
أو مقصورة فيجب تقديرها فى ياموسى ويا قاضى ويحذف تنوين قاضى لتفارق البنية وتثبت ياؤه عند الخليل
اذ لم يبق موجب لحذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منوناً محذوف الياء خذف تنوينه للبناء وبقى
حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف فى يافنى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة
المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابهة تنكيره ولا التزامه أل فى غير النداء هو ضامن العامة فكذا يعوض
عنها تعريف النداء وما يقيد به صانع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة
فانما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجياون) صفرة يسوغ جمعه بالواو والنون (قوله فعل
مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لانه مسد للفعل فعلى المنهجين ياز يدجلة الا
أن جزأها قد ران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء مسد للفعل وحده واستمر
الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمة مثله وأما المنادى ففضلة مفعول به لانه واجب الذكر لثلاثين
النداء (قوله حذف ادعو) أى لزوما لكثرة الاستعمال وسد الحرف مسد فى طلب الاقبال ولا يرد
أن ادعو خبر فلا يكون أصلا للانشاء وهو النداء لجواز أن يقصد بالفاعل الانشاء أيضا ولذا كان الأولى
تقديره ماضيا لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى أنه يتبع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية فى
نحو ياسيبويه ويا هؤلاء لبعدها بالانتهاء عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه يعرضه أشبه الاعراب
العارض بالفاعل وبهذا ينحل اللغز المشهور فى هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم مقدم للحكاية كاعرابه فى
غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كيانا بطشرا المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفى قوله بالرفع
تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضاف) أى غير ضمير الخطاب والافلا ينادى أصلا لئلا يلزم جمع
خطابين لشخصين فى جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع (قوله عادما خلافا)
أى فى الجملة والافتعال يجوز الضم فيها اضافته غير محضة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبها به) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه عاملا فيه رفعاً أو غيره
كيا حسنا وجهه ويا طالعاجلا ويا رفيقا بالعباد وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالاً من الضمير
فى غافلا أو بعطفه عليه فى التسمية قبل النداء كيانا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير
سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يارجلا كى أعقب وكقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده
يا عظيما يرحى لى كل عظيم ويا حلما لا يجهل وقول الشاعر * أدارا يحزرى هجت للعين عبدة * لان
النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تنمة المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة
الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانهما حينئذ مفردة مقصودة
وان احتمل الامران جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تنعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة
لانه يغتفر فى المعرفة الطارئة أما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليها مع الالتماع وحده أفاده
المصرح فى التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت
فقوله هنا وابن المعرف المفرد أى وجوباً فى غير الموصوف وجوازاً فيه قال سم وبمحصر الشبهة بالمضاف
فيما ذكر يعلم أن الموصول فى نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمها كما يقدر فى سيبويه (قوله أيا
راكبالخ) ان شرطية مدغمة فى ما الزائدة وعرضت أى أيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما
ونجرات بلد بالعين (قوله وياضارب عمرو) أشار به لرد على نعلب فى الاضافة غير المحضنة

(١٠ - (خضرى) - ثانياً)

أياراكبا اما عرضت قبلها * ندامى من بجران أن لا تلتافيا

ومثال الثانى قولك يا غلام يزى ياضارب عمرو ومثال الثالث قولك يا طالعاجلا يا حسنا وجهه

(قوله ويأثلاثة وثلاثين) أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بالاختلاف الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني إعطاه على المنصوب ويختص حيثما دخل يا على الثاني لأنه جزء علم كعبه شمس فان ناديت جماعة هذه عندهم فان لم تتعين نصبتهما أيضا وان عرفت فان أردت بهما جماعة من معينتين ضمنت الأولى لأنه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأن على الاختار لأنه نكرة أردت بهما معينين ولم يكتف بتعريف النداء لأن يالم مباشرة ونصبته أو رفعت لأنه تابع المضموم الا اذا أعيدت يافجب ضمه بمجرد أن ألوان أو يدهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كافي القسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتتح ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولاثنين بفتح التاء من وهن من اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال وسيأتي محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهرا لاعراب فندعو يا عيسى بن مريم بتعين فيه تقدير الضم اذ لا تقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتام وهو كون ابن مفردا لا مثنى ولا جمعا ولا يخفى أخذهما من صنع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالتثنية والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التكسير كياز يود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النوروى في شرح مسلم كون البنوة حقيقية (قوله وصف ابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقله اسمها لها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكرة ومؤنث وكذا العلم الأول كياز يدين فاطمة وياهند ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لاصيان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على أنه حال من ابن لأنه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بشكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحائز بينهما سا كئنا غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف فكسمة عشر أو فتح اعراب على اقحام ابن وازداف زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه ملاسته له واما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كافي التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قد رضمه لفتح اقباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد بن منادى ٢ رضمه مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد لفظ ابن مفعول بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان اعدم تمام الأول بالامضاف اليه وهل يجوز كونه توكيد اللفظ بالمرادف كما سيأتي في سعيد بعد الاوس فتكون فتحة اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح بقوله والحالة هذه ما لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر والابتن وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أول يمكن صفته بل بدلا وخبر او لو منسوخا أو نصب باعنى أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أى يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو نوى الابن أو جمع أو وقع بعد شئ أو جمع كما مر مثاله ولم يصف لاسم أبيه حقيقة بل اضميره أو لجلده أو علمه أو للفظ ابن أو أخ مثالا قال الدينورى في كتاب الرسم أو القلب غلب على أبيه أو صناعة أشهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبرلاوى في نظم له وألمه كعيسى بن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما يجوز فتح المنادى المضموم أو جب حذف تنوينه في غير النداء الا لضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما

ويأثلاثة وثلاثين (ص)
ونحو زيد ضم وافتتح من
نحو أزيدين سعيد
لانهم
(ش) أي اذا كان المنادى
مفردا علميا ووصف بابن
مضاف الى علم ولم يفصل
بين المنادى وبين ابن جاز
لك في المنادى وجهان
البناء على الضم نحو يازيد
ابن عمرو والفتح اتباعا نحو
يازيد بن عمر ويرر ويجب
حذف ألف ابن والحالة
هذه خطأ (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على
ابن فيه تأمل لضافته الى
سعيد فقه أن يكون في
محل نصب لانه على هذا
الوجه يكون زيد بن مضافا
وسعيد مضاف اليه كما اذا
قلت يا خمسة عشر زيد
فتأمل اه وسيأتي في
نحو سعيد سعيد الاوس
ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الين علما * ويل الين علم قدحما (ش) أى اذالم يقع ابن بعد علم أولم يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فقال
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويل الظريف ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد ابن (٧٥) أضيفا فيجب بذاه زيد على الضم في

هذه الامثلة ويجب ان يلاحظ
أن ابن والجاله نفس (ص)
راضم أو انصب ما اضطرارا
نونا

بمالة استحقاق ضم يينا
(ش) تقدم انه اذا كان
المنادى مفردا معرفة
أو كره مقصودة يجب
بناءؤه على الضم وذ كر هذا
انه اذا اضطر شاعر الى
تكوين هذا المنادى كان
له تنوين وهو مضموم
وكان له نصبه وقد ورد
السمع ههنا فن الاول قوله
سلام الله يا مطر عليها *
وليس عليك يا مطر السلام
ون الثاني قوله

ضربت صدرها الى وقالت
* يا عديا لقد فلتك الارق
(ص)

واضطرار خص جمع بارأل
* الامع الله ومحكى الجبل
والا كثر اللهم التعويض
* وشديا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين
حرف النداء وأل في غير
اسم الله تعالى وما سمي به
من الجبل الا في ضرورة
الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا *
ابا كما ان تعقبا فاشرا
وأما مع اسم الله تعالى
ومحكى الجبل فيجوز
فتقول يا الله بقطع الهمزة

أو كنية أو لقباً على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول
مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء
زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كافى في تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا
وهو مضى فعل الشرط في المعنى كاسيأتى في عوامل الجزم أى فالضم متحتم أو ان قدحما جوابه حذف
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ ربط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة
كاسر غير صرة (قوله أى اذالم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول
والفصل بينه وبين ابن كاذ كره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كيا زيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أولم يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع
أى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلامنه أو
عطف بيمان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان نى الابن أو جمع أو وقع بعد مثني أو جمع أولم تكن
البنوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام
ابن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النسكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الا أن يقال لعلة
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافى جواز النصب كشبيهه المضاف أفاده الصبان
(قوله واضمم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبني اذ اضم كحاله قبل
الاضطرار ومعر با اذ انصب رجوعا لاصل الامعاء وحيث يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب
(قوله محاله الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره ببناءؤه متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجهة
المبتدأ والخبر صلة ما الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متبججة من نحائى مع ما لاقيت من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التجب فالى معنى متعلق بحال محذوفة كاذ كر أو يضرب
لتضمينه معنى تجب وأصل أواقى وواقى جمع واقية أى حافظة فابدات البوا والاولى همزة لماسيأتى في قوله
وههنا أول الواو ين رداً الخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعة سعى به الشعر
لاقطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يامثال لا قيد فثبها باقى
الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبهه به نحو يا الاسد
شدة قبل لان تقديره يامثل الاسد خفى مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل باقى الحقيقة على أل ولا
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف
وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به المناظم
وان منعه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لان العلم
مفارقته اذ صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحيث ثبتت ألف يا وجوباً وقوله ووصلها أى
نظر الاصلها وحيث ثبتت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع
ثبوت ألف يا لان ما بعدى همزة الوصل فعلا كان أو غير يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءاً من الاسم
فتقطع في النداء أيضاً ولا يجوز وصلها نظر الاصلان كما في الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم يم
الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يافرا ومن دخولها على أل
وخصت الميم لما نسبتها الى يافرا لالتعريف عند جبر وشددت لتسكون على حرفين كيا وأخوت تبركا بالبداة

ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والا كثر في نداء اسم الله تعالى اللهم يم مشددة معوضة من حرف النداء
وشد الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله

ألزمه نصبا كأن يذو الحيل

(ش) أي إذا كان تابع

المنادي لا يسمو مضافا غير

مصاحب للألف واللام

وجب نصبه نحو يازيد

صاحب عمرو (ص)

وماسواه أرفع أو نصب

واجملا

كاستقل نسقا وبدلا

(ش) أي وماسوى المضاف

المدكور يجوز رفعه ونصبه

وهو المضاف المصاحب لال

والمفرد فتقول يازيد

الكريم الاب برفع الكريم

ونصبه ويازيد الظريف

برفع الظريف ونصبه وحكم

عطف البيان والتوكيد

حكم الصفة فتقول يارجل

زيدوزيد بالرفع والنصب

وياقيم أجمعون وأجمعين

وأما عطف النسق والبدل

ففي حكم المنادي المستقل

فيجب ضمه ان كان

مفردا نحو يارجل زيد

ويارجل وزيد كما يجب

الضم لو قلت يازيد ويوجب

نصبه ان كان مضافا نحو

يازيد أبا عبد الله ويازيد

وأبا عبد الله كما يجب نصبه

لو قلت يا أبا عبد الله (ص)

وان يكن مصحوبا ل

مناجاة

نفسه وجهان ورفع ينتقي

(ش) أي إنما يجب بناء

المنسوق على الضم اذا

كان مفردا معرفة بغير آل

فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كثناء عدة وألفا بن أما البدل فيجب فيه ذلك
كافي ماء وماء وتعالى وتعالى فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سبويه كالأبوصف غيره
مما يختص بالنداء وأجاز المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات وجه سبويه على النداء المستأنف وقد تحذف
منه آل فيصير لاهم وهو كثير في الشعر (قوله أني اذا الخ) الحدث بفتحين الأمر الحادث من مكاره
الدين وأما أي نزل (تنه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيا أن
يذكرها المحبب تمكين الجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا
على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أذكرك اللهم اذ لم تدعني اذ الزيادة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول
المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معرفة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهي
غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معرفة
كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل) (قوله تابع ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون آل حال من تابع
أرمن ضميره في المضاف قيل ولو قال ذي البناء لشمث المثنى والجمع وأنت خير بان البناء عند المصنف لعظمى
هو نفس الحركات وما نأب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما نأب عنها فتدبر والمراد الضم
لفظا أو تقدير كياسبيويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد
بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادي المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظرا لكونه مخاطبا والغيبة نظرا
لكونه ماعظما كيازيد نفسك أو نفسه وياقيم ككم أركهم وياذا الذي قت أرقام (قوله وجب نصبه)
أي مراعاة لمحل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لعدم تضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة
والاجاز لكونها في نية الانفصال كيازيد رجل ضارب يذو الضم ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وان
صرح السيوطي بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه
نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كافي الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ
فقول الشارح يازيد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن يراد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه
الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أي من تابع ذي الضم
خاصة تفرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بالآل ولا الا النسق والبدل فكاستقل لما يأتي
(قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن آل كيازيد رجل زيد وكذا يارجل
ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة ضمير محضة مع خلوه من آل
والشبهة به كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا
اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من آل
والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعونه لشبهه
بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاله (قوله في حكم المنادى المستقل) أي لان البدل على نية تكرار العامل
وهو يا والاعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن
الخ) اسمها مناسق ومصحوب آل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كاستقل الخ وخص التقييد بالنسق
لان البدل لا يكون الا خاليا من آل اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه
التقسيم (قوله وجهان) أي لا متناع تقدير حرف النداء قبله بسبب آل فاشبه النعت في ان العامل فيه هو
العامل في الاول جاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه
قال الصبان ولا بعده فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذا اضافته محضة

والختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يا زيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقرى معه والطير برفعه ونصبه (ص) (VV) وأياها مصحوب أل بمصد صفة

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة وأياها الذى ورد * ووصف أى بسوى هذا

يرد

(ش) أى يقال يا أيها الرجل ويا أيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبنى

على الضم وهما زائدة والرجل صفة لأى ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود

بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياسا على جواز نصب الظريف فى قولك

يا زيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى

الاباسم جنس محلى بال كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبس أو

بموصول محلى بال نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذا إشارة كأى فى الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة

(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما

يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله

ان كان تركها يفيت المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع

يقال يا سعد سعد الأوس ويأتي

لا تدخله أل (قوله والختار الرفع) أى تبع اللفظ لما فيه من مشاكاة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه أل لا يباشر حروف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتسمك بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا فقبله أو بسخرنا مقنرا (قوله وأيا الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله متقدم عليه وبعد وصفه وبالرفع أحوال منه أى وأياها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لمرفوعا كأننا بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أياها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل مالتأويله بالنداء كور من أيها نداء أيها الذى أو حذف خبراً حذمه لالة الآخر عليه أى ورد أيضاً وقوله بسوى هذا أى المذكور من مصحوب أل وذا الذى (قوله فإى منادى مفرد) أى مذكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثبت صفتها أوجعت كأيها الرجلان أو الرجل لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كأيها النفس ولا يجب كما قاله السامنى (قوله وهما زائدة) أى خوف تنبيه زائد لا محل له لئلا يظن أنها عوضا عما قلنا من الإضافة كما عوضوا عنها ما زائدة فى نحو يا ماندا عوا وخصتها بالنداء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الإبهام والغلب فتح هذه الهمزة قد انضم اذالم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبع اللفظ لها فخصه التسامح الماروكذا يجب رفع نعتها اذا نعت كأيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما فى الاشمونى والظاهر ان المتابع من ذلك عدم السماع والافتتاح أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبيان ولم يوجد مانع من مراعاته فى نعتها كما وجد فى أى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه لا امتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمها كالأى باشره الحرف تنبيه على انه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها للخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الاصل وان صارت الآن للحضور كما نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزيدين والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع والسموأل أو كانت لاح الاصل كالخمر أدنى العلم بالغلبة كالنجم فشكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بذابل ينادى هو مجردا من أل راجز فى شرح الكافية ادخال ياعلى أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعتة حيث نثذ بذى أل كما مثله الشارح وفاق لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كلا زاد كما * ودعاني واغلا فيمن دخل

بخلاف ما اذا نودى اسم الإشارة نفسه (قوله كأي فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثلها ويراعى فيه حال المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذان الرجلان بخلاف أى كما مر (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الاول محذوف أى يفيت مخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لقايم بين قوم جالس يا ذا القائم ويا ذا الذى قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا أو كرمضاغا الى غيره علما كان كاملا أو اسم جنس كيار رجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا لكوفيين فان لم يصف الثانى كياز يذ لم يجب نصبه (قوله ياتيهم عدى) احتراز بالاضافة عن

والنصب (ص)

فى نحو سعد سعد الأوس يقتضب * ثان وضم واقتضب ولا نصب

(ش)

تيم عدى ويا زيد زيد

المندى فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد وعلى اضماء أعنى أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سببوه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحم بين

الضما والمضاف اليه
من ذهب اليه انه مضاف
الى محذوف مثل ما أضيف
اليه الثاني وان الأصل
يانيم عدى نيم عدى خلف
عدي الأول لدلالة الثاني
عليه (ص)

المندى المضاف الى ياء
المتكلم

واجعل مندى صح ان
يضاف اليها

ذهب عدي عبد عبد
عدي

(ش) اذا أضيف المندى
الى ياء المندى كما أن يكون

تتبعها أو متعلا فان كان
معتهلا حكمه حكمه غير

مندى وقد سبق حكمه في
المندى الى ياء المتكلم وان

كان محذوفاً جاز فيه خمسة
أوجه أحدها حذف الياء

والاستغناء بالكسرة نحو
يا عبد وهذا هو الأكثر

الثاني اثبات الياء ساكنة
نحو يا عدي وهو دون الأول

في الكثرة الثالث قلب الياء
أنها وحذفها والاستغناء

عنها بالفتحة نحو يا عبد
الرابع قلبها ألفاً وإبقاؤها

وقلب الكسرة فتحة نحو
يا عبد الخامس اثبات الياء

محركة بالفتحة نحو يا عدي
(ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر * في يان أم يان عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المندى الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبنى اعرابه محلى لا تقديري فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

نيم مرة من قرين نيم قبس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل
والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زبد اليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء طاف السير (قوله فان ضم
الأول) أي لكونه مفرداً معرفة (قوله على التوكيد) أي للاول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب
بانه لا يصح توكيداً معنوياً لانه ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الاول ولاختلاف جهتي
التعريف اذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرى من العلمية والمصنف
أن يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شيء (قوله والثاني مقحم) أي
زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل بين المتضامين كالفصل لاتحاد الاول لفظاً ومعنى وكان حقه
ان ينون لعدم الاضافة لكانه ترك للشكاه وعليه ففتحة اتباع الاول فيما يظهر لانه غير مطلوب اعمال
وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً وبوافقه تفسير الحفيد الاغلام بالتأكيده اللفظي ففتحة
أعراب وافتح الفصل به وعدم تنوينه لما ضرو لا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم اذا لا يكونان
الابعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أي ونصب الثاني حينئذ
على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقى مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين تكسمة عشر
وجعل مجموعهما مندى مضافاً الى ما بعد الثاني ٧ منصوب بفتحة مقدرة محركة البناء التركيبي على الاسم
الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم
(المندى المضاف الى ياء المتكلم)

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيها آخره ألف أو واو أو ياء غير
مشددة كفتاى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه
وتجوز العاصم حذفها في المثني والجمع اكتفاء ببيانهم ابرده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة
(قوله وان كان محذوفاً) أي أو متعلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط أن لا يكون المضاف
وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمى والا تعين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثني والجمع فتفتح
فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) ويلي في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف
الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازوا الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات منى * بلطف ولا بليت ولا لوانى

أي بقولى يا لها ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم ان يكون الياء أصل أول
لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقى وجه سادس وهو ضم الاسم بعد
حذفها كلفردا اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداءؤه مضاعفاً للياء كالأبرين
والقوم لانحو الغلام قرى رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفر لى ويأثم لاتفعلى بالضم فهو منصوب
لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصبه مشاكاة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا لنصب لكن يجوز أبو
حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضاً (قوله قلب الياء ألفاً) أي خلفتها أو يتوصل اليها بفتح ما قبل
الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة
قبلها المناسبة وانصب النداء مقدراً سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف
الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستمر رأى اطرد خبر وأفرده على ايدة

المذكور

المذكور لان العطف بالوان والتقسيمية كالوار (قوله الا في ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا ثبت كافي
التصريح (قوله فتحذف الياء منها) أي وجوباً وأما ما ثبت في قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي *
وقلبها ألفاً في قوله * يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي * فضرورة (قوله ونكسر الميم) أي لتدل على الياء
المحذوفة وهو وجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة لالف المحذوفة المنقلبة عن الياء
فاعرابه مقدر للناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين خمسة عشر وهو مضاف للياء تقديره
كما قاله الرضي فاعرابه مقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلاً فيقدر فيه الضم
خمس عشرة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء (قوله يأت) أي زيادة على
اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة
المعوض عنها تاء التانيث فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالألف ونصبه مقدر لفتح مناسبة التاء اذ هي
تقتضي فتح ما قبلها أبداً وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزداد آخر الاسم للتفخيم كعلامه
وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء وفقاو خطا وهما قرئ في السبع ورسمت في المصنف بالتاء كافي
التسهيل فالأولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقرب تبعاً لما هي عوض عنه والكسر أكثر وهو
عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجمله تسع لغات في نداء الابوين
(قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أيأبني لازلت فينا قائماً * لنا أمل في العيش مادمت عائشاً

وقوله * يا ابتاعك أو عسا كما * فضرورة لسكن الثاني أهون لنهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل
لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث
فتكون لغة عشرة والله أعلم

(أسماء لازمت النداء)

لازمت فعل ماض كضربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطاع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم
فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً
أخر تختص بالنداء كابت وامت والاهم (قوله وزن يا خبث) فاعل اطررد في سبب متعاقبه والامر عطف
على وزن محذوف مضافين أي واطررد اسم فعل الامر حال كونه كخبث هذا في الوزن والبناء على الكسر
وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطررد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل)
بضم الفاء واللام ولا تأتي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف
والنون للترخيم وكلها كنايةات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصنف الا ان
الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والاقبل للذكر فلا ولا تأتي فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا
ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا جرح في الشعر فل والمصنف عند البصريين ان فل
وفلة كنايةتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان
بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان
وفلانة فكنايةتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما عن مادة
وحكما (قوله وياثومان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشيخ ودناءة النفس وبمعناه
وحكمه يامثهم وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان وياثومان
جاء في المدح كيا طيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأ قملانة فعلى
أصناف القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم
فتحذف الياء منهما الكثرة
الاستعمال ونكسر الميم
أو تفتح فتقول يا ابن أم
أقبل ويا ابن عم لامفر
بفتح الميم أو كسرهما (ص)
وفي النداء أبت امت عرض
* واكسر أو افتح ومن
اليا التاء عوض

(ش) يقال في النداء يا أبت
ويا أمت بفتح التاء وكسرهما
ولا يجوز اثبات الياء فلا
تقول يا أبتى ويا أمتى لان
التاء عوض من الياء ولا
يجمع بين العوض والمعووض
عنه (ص)

(أسماء لازمت النداء)

وفل بعض ما يخص بالنداء
* أو مان نومان كذا
واطرردا

في سبب الاثني وزن يا خبث
والامر هكذا من الثلاثي
وشاع في سبب المذكور فعل *

ولا تقس وجرح في الشعر فل

(ش) من الاسماء مالا

يستعمل الا في النداء نحو

يا فل أي يارجل وياثومان

للعظيم اللؤم وياثومان

للكثير اللؤم وهو مسموع

وأشار بقوله واطرردا في

سبب الاثني الى أنه ينقاس

الأوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف بالطرد فيما بعدها الامفعلان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصف اللام كاذ كبحلاف العلم كقطام وأما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى ه الى بيت قعيدته لكاع

فعلى تقدير مقول فيها بالكاع أو هو ضرورة (قوله مبنيا على الكسر) اعلم ان فعال أمرا كينزال مبنيا لشبهه الحرف في الجود كسائر أسماء الأفعال أولته ضمنه معنى لام الأمر وفعال وصفا مبنيا لشبهه الأمر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الأمر معدول عن افعال فهو مشبه بالحرف بالواسطة وبنيا على حركة لاتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الأصل (قوله وبالكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الأمر) ذكره هذا المستطردى لمناسبة خبات في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يثنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك مما عي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو ينذر ويدع لاسم تمام تصرفهما (قوله يا فسن الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما الكع فعن الكع لانه من الكع لكاعة كظرف ظرافة فهو الكع أي اقيم فعدل عنه الى الكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبت معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ لصفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا أقبلت نزاجة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان أي احجز بينهم والله أعلم

(الاستغاثه)

هي نداء من يخاف من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا ما يمنع حذفها كما مر (قوله كيا للرنضي) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بال وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بلام) أي فهو معرب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاءه شبهة بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والا فكغيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء والابقى على بنائه كيا لهذا فندما يبنى على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يرفع به وعن الرضي تميز الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما بقي وبالي من النوى * وياد مع ما أجري يا قلب ما أصي

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الامستغاثا لاجله والمستغاث به مخدوف وفاقا لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقية آل والأصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتفت الالاب بعدها بألف يا حذف احداهما لساكنين وبقية اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقل المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح والفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيديويه تتعلق بفعل النداء بتضمنه معنى ما يمدى باللام كأن تجيء وقبل بحرف النداء نيابته عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من اجله وهو امام متصرف له فتعين اللام كقول عمر يا لله لاسامين أو منتصر عليه فقد تخلفها من لاسها تأتي للتعليل مثلها كقوله يا للرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لم ديننا

في النداء استعمال فعال مبنيا على الكسر في ذم الاتي وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبيث ويا فاسق وبالكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبنيا على الكسر من كل فاعل ثلاثي للدلالة على الأمر نحو زل وضرب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثرا استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكي نحو يا فسقى ويا غدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فل (ص)

(الاستغاثه)

اذا استغاث اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كيا للرنضي (ش) يقال يا زيد لعمر و فيحجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام

وافتح مع المعطوف ان
كررت يا

وفي سوى ذلك بالكسر
انما

(ش) اذا عطف على
المستغاث مستغاث آخر

فاما ان تكرر معه يا أولا
فان تكررت لم تفتح

نحو يا يزيد يا عمرو ليكر
وان لم تكرر لم بالكسر

نحو يا يزيد يا عمرو ليكر
يلزم كسر اللام مع المستغاث

له والى هذا اشار بقوله
وفي سوى ذلك بالكسر

انما أي في سوى المستغاث
والمعطوف عليه الذي

تكررت معه يا كسر اللام
وجوبا فتكسر مع

المعطوف الذي لم يكرر
معه يا ومع المستغاث (ص)

ولام ما استغاثت عاقبت
الف

ومثله اسم ذر نجب ألف
(ش) تحذف لام المستغاث

ويؤتى بألف في آخره عوضا
عنها نحو يا يزيد يا عمرو

ومثل المستغاث المتعجب
منه نحو يا لداهية

ويا لداهية فيجبر بلام
مفتوحة كما يجبر المستغاث

وتعاقب اللام في الاسم
المتعجب منه ألف فتقول

يا عجب يا زيد (ص)
(لداهية)

للمنادى اجعل المنادى وما
نكر لم يندب ولا ما بهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر
كبير زمزم بلى وامن حفر (ش)

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع المظهر أمام المضمر فتفتح كيان بذلك الاعم بياء المتكلم على
ما سر واذا قلت بالكسر احتمل ان الخطاب مستغاث به وله معنى متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل
النداء أي أدعوك لن يدفالكلام جلتان وقيل بفعل النداء أو بيا لداهية عنه أو بحال محذوفة من المستغاث
به أي مدعوا لن يدفالكلام واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف فاعرف قوله مع المعطوف أي مع
المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى
المستغاث الخ) أعاد ان اسم الإشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمتكلم كور فيفيد
اختصاص الكسر بالمعطوف بلاية وبالمستغاث له كررت يا ثم لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من
كررت ولا المعطوف مع التكرار لئلا يشتمل المستغاث الأول في نفي قوله باللام مفتوحا مع ان أولها
يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه
بالسكون على افتراضه أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي تأويلها من العقبة وهي النوبة في كل
يحيى ونوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما ما وقع في جعل كالمنادى في الحسب كقوله

ألا يا قوم يا عجب العجب فتقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه بقطعه
عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حيث شئني على ضم مقدر للنسبة ألف في محل نصب على
النداء قيدا على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع ألف النوبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في
تابعه الرفع تبعاً لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بناءه على الفتح
ومنع الرفع في تابعه صبان فان لحقت ألف مضافا كيا غلام زيدا أظهر نصبه في الأول وقدر الجر في الثاني
للمناسبة أو شئ أو جهة الظاهر ان تكون بعد نونهما وانهما يبينان على ما روي عن به من ألف أو وار فيقال
يا زيدا يا يزيد يا زيدا (قوله نحو يا لداهية) أي تعجباً من عظمة وقولهم يا لداهية والعجب تعجباً من
كثرتهم ما وظاهر كلامه ان الاستغاث غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنهما باقية مع
اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثاً حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل
تميز بالافاداة بالياء فكانك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك ويا لعجب احضر حتى يروك فهذا
وقتك فاللام مفتوحة ثم افا في الازيد ويجوز كسرها باعتبار ان المستغاث له والمستغاث محذوف أي يا لقومي
للعجب واللام بالداهية فان أي بالألف تعين الاعتبار الأول (خاتمة) اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه
مع ألف جاز الخاقهااء السكت كما سيأتي في النوبة والله أعلم

(النسبة)

هي بضم النون لغة مصدر تدب الميث اذا ناح عليه وعدد خصاله أو كثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن
احتمال المصائب وعرفان دعاء المتعجب عليه أو المتويع منه (قوله بالمنادى الخ) يشير الى أن المنادى ليس
منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف للمضمر الخطاب كواغلامك مع منع ندائه
لما سر تصريح ونقل الغارضي عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا
لا حقيقة فاذا قلت يا حمداً فكذلك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك واخبرناه احضر حتى يعرفك الناس
فيعذروني فيك (قوله ولا ما بهما) عطف على الضمير المستتر في ندب للفصل بالا على حد ما أشر كنا ولا
آبأنا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المبهمة كما بينه الشارح (قوله بالذي) متعلق
بالموصول لا يندب وقوله اشتهر أي به خذف العائد لجره بماجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه
غير شرط عند المنصف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاعي (قوله كبر زمزم الخ) مثال للموصول بما
اشتهر به وبئر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله بلى الخ حال منه وأصل زمزم بلى وامن حفر

المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واظهره ولا ينسب الا المعرفة فلا تنسب النكرة فلا يقال وارجله ولا المبهم كاسم
 الاشارة نحو واذهبه ولا الموصول الا ان كان خاليا من ال واشتهر بالصلة كقوله وامن حفر بئر زمناه (ص)
 ومنتهى المنسوب صلة بالالف * متاوها ان كان مثلها حذف كذلك تنوين الذي به كل * من صلة او غير هانت الامل
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٤) نحو واز يدا لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفا كقولك واموساه حذف ألف

موسى وأنى بالالف للدلالة
 على الندبة أو كان تنوين ينافي
 آخر صلة او غير هانت وامن
 حفر بئر زمناه ونحو
 يا غلام ز يده (ص)
 والشكل حتما أوله مجانسا
 * ان يكن الفتح يوهـم
 لا بسا

(ش) اذا كان آخر
 ما تلحقه ألف الندبة فتمتحة
 طمته ألف الندبة من غير
 تغيير لها فتقول واغلام
 أجداه وان كان غير ذلك
 وجب فتحه الا ان وقع في
 لبس فمثال ما لا يوقع في
 لبس قولك في غلام زيد
 واغلام ز يده وفي زيد
 واز يده ومثال ما يوقع
 فتحه في لبس واغلامهوه
 واغلامكيه وأصله واغلامك
 بكسر الكاف واغلامه
 بضم الهاء فيجب قلب
 ألف الندبة بعد الكسرة
 ياء وبعد الضمة واو الا انك
 لولم تفعل ذلك وحذفت
 الضمة والكسرة فتمتحت
 وأثبت بألف الندبة فقلت
 واغلامكاه واغلامهاه
 لا تلبس المنسوب المضاف

الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفظة حقيقة أو تنزيلا كقول عمر حين أخبر بحرب أصاب بعض
 العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوامصيته واحزنه واما محله كواظهره
 وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الا المعروف) أي بالعلمية أو بالاضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو
 من ال كما في المنادى (قوله فلا تنسب النكرة) أي لفوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا
 في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيته وان جهات المصيبة قبل ومثله المتوجع له كواظهره
 لكن يمكن ان يضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله لا الموصول) الأولى والموصول ليسكون مثالا ثانيا
 لهم لانه منه ومنه أيضا الضمائر وأي فلا يقال واز يده ولا وامن حفر بئر زمناه أو مؤنثا كالبئر فغير
 عام واشتهر (قوله وامن حفر الخ) واحرف نداء وندبة ومن منادى منسوب وضمه مقدر لسكون البناء
 الأصلي لان الموصول من المفرد كاسر والحق الألف لم يؤثر فيه شيئا لعدم اتصالها به وجلة حذف صلتها وزمزم
 ان اعتبر من كرا كالفليب أو الساكن فنصرف فتمت فيه كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فغير
 منصرف وتمت فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فللمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب)
 أي حقيقة أو حكما كصلة فانها في حكم الآخر (قوله صلة بالالف) أي جوارزا كسبأني (قوله متاوها)
 أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفا مثلها حذف اذا لا يمكن اجتماعهما فالحذف آخر المنسوب لا ألف
 الندبة لانه أنى بها الغرض (قوله كذلك الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي
 تسكمل به المنسوب لاجلها أيضا فالصلة جرت على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول
 وهاء به للندبة لا للتنوين وقوله من صلة الخ بيان للندبة وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفردا
 فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي
 والاسنادي وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الألف
 له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (قوله ان كان ألفا) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصود
 أو كلمة متقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهزنة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكر يا آه
 وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضا لا لتقاء مع ألف الندبة (قوله وأموساه) مبنى على
 ضم مقدر للمعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لاتقاء الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء
 للسكت وأنى بهاني هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا
 يا موسياه (قوله تنوينها) أخرج نون المثني والجمع فلا تحذف بل يقال واز يدها واز يدونه وبينيان
 على الألف والواو كانداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيها شيئا لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله
 والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحركة فتححة لمناسبة الألف
 موقعا في لبس وجب بقاؤه وتقاب الألف حرقا مجانسا لها فقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا
 الأول أي اجعل الجانسان تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لا بسا) من لبست

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب
 بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتما الى آخره أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله مجانسا
 له من واو أو ياء ان كان الفتح موقعا في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعا في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو
 واز يدها واغلام ز يده (ص)

واوقفازدهاءسكتان ترد * وان تشألفالدواهلانزرد (ش) أي اذا (٨٢) وقف على المندوب لحقه بعد الألف

هاء السكت نحو واز يدهاء
أو وقف على الألف نحو
وازيدها ولا تثبت الهاء في
الوصل الاضرورة كقوله
ألا يا عمر وعمره

وعمر وبن الزبيره

(ص)

وقائل واعبد يا واعبدا

من في النداء اذا سكون
أبدى

(ش) أي اذا نذب المضاف

الياء المنسكلم على لغة من

سكن الياء قبل فيه واعبد يا

بفتح الياء والحق ألف

الندبة أو يا عبد يا يحذف

الياء والحق ألف الندبة

واذا نذب على لغة من

يحذف الياء ويستغني

بالكسرة أو يقلب الياء

ألفا والكسرة فتحة أو

يحذف الألف ويستغني

بافتحة أو يقلبها ألفا

وبقيها قبل واعبد يا ليس

الا واذا نذب على لغة من

يتفتح الياء يقال واعبد يا

ليس الا فالخالف انه انما

يجوز الوجهان أعني واعبد يا

وواعبد يا على لغة من سكن

الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

(الترخيم)

ترخيم الحذف آخر المنادى

كياسعا فيمن دعا سعادا

(ش) الترخيم في اللغة

ترقيق الصوت ومنه قوله

الامر عليه خلطته (قوله هاء سكت) ونسعى هاء الاستراحة (قوله وان تشألف) تصرح بما علم من
قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للدالان قوله صله بالألف يوهم وجوبه فتنبه هاء على عدم وجوبها مطلقا وقيل
تجيب ان نذب بياء لا يتبس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكأنما دى فيظهر رضمه في نحو واز يدهاء
وامعديكرب ويقدر حركة البناء الاصل في واسيبويه والحقاية في واغام زيدا ونذب بالألف قد رضمه في
الجميع لكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الأخيرين يحتمل انه كذلك واهم مقدر لحركتي البناء الاصل
والحقاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والاول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أولى من
المحذوف ويجوز في نابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كافي المستغاث وأما المضاف
وشبهه كواغلام زيدا واطالعا جلاسه فجزؤه الأول منصوب مطلقا كالتداء المحض وقد راعى ارباب الثاني مع
الألف لمناسبة نواحيها في المضاف لياء المنسكلم (قوله ألا يا عمر وعمره) من الهزج وعمر والاول مندوب
مبنى على الضم الظاهر والثاني تأكيده وليس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو
عمر والاول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمر وبن الزبيره لان آخر البيت محل
وقف وقد يقال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم
ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذاسكون حال منها (قوله واعبد يا) بفتح الياء لاجل
ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبني على سكون مقدرة لمناسبة الألف
(قوله أو يا عبد يا) أي لا لتفاتها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف
فهو مضاف تقدير ارضيه مقدرا لمناسبة الألف الموجودة والياء المحذوفة فظير ما مر (قوله واعبد يا ليس
الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله
يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى محيى الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمه روي لما قرأ ابن مسعود ونداد يا مال قال ابن عباس ما كان أشغل
أهل النار من الترخيم فاستعبد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين
للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه به انه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم ويجوزون عن اتمام
الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكروا وحذف بعض الكلمة المسمى بالاقطاع في القرآن وكذا
بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماءه تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيم) نصب على انه
مفعول مطلق لا حذوف على حد قدمت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو صدر نائب عن اللفظ
بفعله في الطلب أي رخم ترخيميا وحذف الخ تأكيده لفظي بالساوي أحواله مؤكدة من فاعل الحذف لا من
المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لا حذف يحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن
يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخيا أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا
لترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبيا فان قدراودة صار المعنى
رخم لا رادة الترخيم وفيه ركابة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكاكتا * فعولان بالأبواب ما تفعل الخمر

قالها اذ الرمة في قصيدة أولها

ألا يا سلمى يادارمي على البلى * ولا زال منها لاجر عاتك القطر

والخواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه
وخصها بالدكر لان تشويق السامع لاول الكلام وآخوه أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الخواشي لاهراء ولا نزر

أي رقيق الخواشي وفي الاصطلاح

حذف أو آخر السكلم في النداء نحو يا سعاد الأصل يا سعاد (ص) وجوزنه مطلقا في كل ما * أفث بالهاء الذي قدر خما
بجذفهم أو فربه بعد واحظالا * ترخيم ما من هذه الها قد خلا الال ربا في فافوق العلم * دون إضافة واسناد متم (ش) لا يخلو المندى
من أن يكون مؤثا بالهاء أو لا فان كان (٨٤) مؤثا بالهاء جار ترخيمه مطلقا أي سواء كان علما كقنطمة أم غير علم كجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل
أو على ثلاثة أحرف كشاة
فتقول يا فاطم ويا جاري ويا شا
ومنه قولهم يا شا ادجني
بجذف تاء التانيث
لترخيم ولا يحدف منه بعد
ذلك شيء آخر والى هذا
أشار بقوله وجوزنه
الى قوله بعد وأشار بقوله
واحظالا الى آخره الى القسم
الثاني وهو ما ليس مؤثا
بالهاء فذكر أنه لا يرخم الا
بشروط الأول أن يكون
رباعيا فأكثر الثاني أن
يكون علما الثالث أن لا
يكون مركبا تركيب إضافة
ولا اسناد وذلك كتمان
وجعفر فتقول يا عثم ويا
جهم وخرج ما كان على
ثلاثة أحرف كزيد وعمر
وما كان على أربعة أحرف
غير علم كقائم وقاعد وما
ركب تركيب إضافة كعبد
شمس ومالك تركيب
اسناد نحو شاب قرنا هافلا
يرخم شيء من هذه وأما ما
ركب تركيب مزج فيرخم
بجذف عجزه وهو مفهوم
من كلام المصنف لأنه لم
يخرجه فتقول فيمن
اسمه مدد يكرب يامعد
(ص)

عن كانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالسكل فهو كناية عن رفته كاهراء بضم الهاء
وتخفيف الراء أي كثير ونز رضة أي كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين السكثرة المملة والقلة الخلة (قوله)
حذف أو آخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث
ترخيم التصغير الآتي في باب التعريف العام لها حذف أو آخر السكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا)
سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم (قوله وفربه بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها
ولو كان قبلها لين زائد رابع كارتاني أو طاة وأجاز سيمويه ترخيمه ثانيان بقى بهد الهاء أربعة فأكثر
وجعل منه * أحار بن بدر قسوليت ولاية * أي حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم)
بدل من الرباعي ودون إضافة حال من الرباعي (قوله تم) اسم فاعول نعمت لاسناد أي ودون اسناد تام
قال سمركانه - تترز به عن النسبة الإضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون إضافة فيفيدان
الإضافة تمنع الترخيم كلاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم
الركب من موصوف وصفته فيكون كالركب المزجي والاف هو بيان للواقع (قوله أي سواء كان علما الخ)
بيان لمراده بالاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق السكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الال ربا
الخ فان شرط الترخيم في ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبدالله ولا شبهه كطالعة جبلا
ونلائد ثلاثين ولا ذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيا صراة أو يارجلان خندا
بيدي ولا مختص بالنداء كفل وفلة ولاه بنيا قبله تخمسة عشر وحانام ولا مستغنا ولا مندوب فاسكل ذلك
لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعيا وعاصفا فخص بالجزء فراد المصنف الاطلاق عن هذين
فقط (قوله يا شا ادجني) أي أقبني في البيت من قولهم دجن يدجن دجونا إذا قام وشاة داجن إذا ألفت
البيوت ولم تسرح مع النعم وشاة القصير لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقبها ساكن كهذا
المثال أما شاء بالجمع شاة وأصلها شوهة لجمعها على شياء وتصغيرها على شوهة قلبت وارهأ ألفا ثم حذفت
هاؤه وقصده تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالجزء
(قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم يا صاح وباغضنف
واطرق كرا في صاحب وغضنفه وكر وان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة عن التاء وعليه فلا
شذوذ (قوله الذي لا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر
فأصله جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر نال لا متلو (قوله ان زيد الخ) يشمل المثني وجمي
التصحيح أعلاما فترخم كلها بجذف الأحر وما قبله ويتمتع بقاء الألف في هذبات لأن تاء ليست للتأنيث
حتى يوفربعدا اه فاضى (قوله ليننا) حال من الضمير زيد وهو مخفف لين كما قاله المكيودي فهو
بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدرا أي ذالين واعلم ان حروف راي ان سكنت بعد حركة نجاسها سميت
حروف علة ولين ومكسكال ويقول ويبيع أو بعد حركة لانجاسها سميت حروف علة ولين فقط كقرون
وغريق أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مددائم لأنها دائما كنة
بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف سا كنا وصف كاشف للين والأولى ما ابدل ليننا ليفيد اشترط أن
يكون قبله حركة نجاسه لفظا كمنصورا وتقديرا كصطفون ويخرج به نحو قرون فان فيه الخلاف الذي
ذكره (قوله بهما) متعلق بقى بالبناء للجهول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوع

ومع الآخر احذف الذي تلا * ان زيد ليننا سا كنا مكمل
أربعة فصاعد او الخلف في * راو يا بهما فتح في (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا ليننا أي حرف لين سا كنا
راها فصاعد او ذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول يا عثم ويا نص ويا مسك فان كان غير زائد

كخيار أو غير لين كغرعون أو غير سا كن كغنورا أو غير رابع كجيدلم يحذفه فتقول يا غنورا يا غني وأما غرعون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغريق ففيه خلاف فذهب الغراء (٨٥) والجري أنهما يعاملان معاملة مسكين

ومنصور فتقول عندهما
يا فرع ويا غرن ومنه
غيرهما من النحويين
عدم جواز ذلك فتقول
عندهم يا فرع ويا غرن
(ص)

والجواز حذف من مركب
وقل

ترخيم جلة وذاعمر وقل

(ش) تقدم ان المركب
تركيب مزج يرخم وذك

هنا أن ترخيمه يكون
بحذف محذره فتقول في

معدى كرب يا معدى
وتقدم أيضا ان المركب

تركيب اسناد لا يرخم
وذكر هنا انه يرخم قليلا

وان عمرا يعني سيدويه
وهذا اسمه وكنيته أبو

بشر وسيدويه لقبه نقل
ذلك عنهم والذي نص عليه

سيدويه في باب الترخيم أن
ذلك لا يجوز وفيهم المصنف

عنه من كلامه في بعض
أبواب النسب جواز ذلك

فتقول في تأبط شر يا تأبط
(ص)

وان نويت بعد حذف
ما حذف

فالباقى استعمل بما فيه ألف
واجعله ان لم تنو محذوها كما

لو كان بالآخر وضعا كما

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لواو يأتى اذا اتبع بالواو والياء فتصح أى جعلتا باعين له مع سكوتيهما
ففي جواز حذفهما مع الآخر خلاف (قوله كخيار) أى لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختير بفتح
الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كغرعون جعل اللين بمعنى المد فأنشج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما مر
وأما اللين بعينه المتقدم فيخرج به نحو شمال فان همزة زائدة وليست ليناً كما يخرج نحو فتور لتحرك
واوه واللين لا يكون الا ساكناً (قوله كفتور) بفتح الفتا والنون وشداو أو آخرهراء هو الصعب
اليابس من كل شئ ومثله هيبع بفتح الهاء والموحدة وشدا تحتية تغاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحما
(قوله كغريق) بضم الغين المججمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله
ففيه خلاف) محذوف في غير جمع المقصور بالواو والياء كصطفون ومصطفين عليهن فانه تحذف منه الواو والياء
مع النون قولاً واحداً للوجود والضم والكسر قبلهما تقدرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جلة
فاعله (قوله وذاعمر والـ) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده
حذف رابطها أى نقله (قوله ان المركب المزجى يرخم) شمل نحو سيدويه وخسة عشر فتقول يا سيد
ويا خسة بحذف الجوز ومنع الأول السكونيون والثاني الغراء ويشكل على الجواز فيهما ما مر من ان
شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجى ولم يسمع ترخيمه مطلقاً
ولومع باراً بما قاله النحويون على ما فيه ناه التأنيت لان محذره يشبه ما في فتح ما قبله غالباً في حذفه للنسب
وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثنا عشر عليهن حذف الألف مع الحذف وكذا الياء في اثني
عشر فتقول يا ثني ويا ثنت كما تحذفهما مع النون في اثنان واثنتين لانها لين زائدان والحذف هنا بمنزلة
النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكما مر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب)
أى حيث قال فيه افتة قول في النسب الى تأبط شر تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط أهفا فادان ترخيمه
لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالنون وما مفعول نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبساً
بما أى بحاله الذى ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن
يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كله كعمدى كرب وخسة عشر وتأبط شر أو كله
دحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام مفتوح كبروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور
كحرف وقاضين أو ساكن صحيح كعمط أو معتل كشمود فشكل ذلك على هذه اللغة ينش على ضم مقدر
على آخر المحذوف الاثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله
قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعدد كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى
اسم الفاعل أو فتحة في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون وبداية الحرف الذى كان حذف
لالتقاء ساكنيهما مع ادغام أو ياءه لزال سبب الحذف فتقول يا مصطفي ويا قاضي برد الألف والياء واختار
في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقدرا اما على لغة من لا ينتظر فيعين لرد قطعها لا تنفعا السبب لفظاً أو
تقدير السكن لزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سبأنى من صراحتهم عدم اللبس استناع ترخيمه الا على
اللغة الأولى بلارد وعن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطفي بالفتح مطلقاً ويا قاض بالضم في قاضون وبالكسر
في قاضين أفاده الصبان (قوله كالألف) في موضع المفعول الثاني لاجله وما زائدة ولومصدرية وهو أولى

فقل على الاول في عموديا نحو ويأتى على الثاني بيا (ش) يجوزى المرخم لغتان احدهما أن ينوى المحذوف منه والثانية أن
لا ينوى ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على ائمة من ينتظر تركت الباقي بعد
الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول يا جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

لا ينتظر عامل الآخر بما يعمل به لو كان هو آخر السكامة وضعا فتنبه على الضم

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعف ويا حار ويا قط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في نمود على لغة من ينتظر الحرف يأتي بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يأتي فتقلب الواو ياء والضممة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة (ص)

والترم الاول في كسامة وجوز الوجهين في كسامة (ش) اذا رخم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ترخيجه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يا سلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيجه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا سلم بضم الميم لثلاثا بفتح الميم ببناء المذكور وأما ما كانت فيه التاء للفرق فيرخم على اللغتين فتقول في مسامة علسا يا سلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولا ضرار رخو دون ندا * مالا ندي صلح نحو أجداد (ش) قد سبق أن الترخم حذف أو آخر السكامة في النداء وقد يحذف للضرورة آخر السكامة في غير النداء

بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله لنم الفتى تعشوا لي ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريف بن مالك (ص)

(الاختصاص)

من عكسه لكثرة زيادة ما وجلة تمام البناء للجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله كسكونه متمما بالآخر في الوضع ان لم تنواخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو اليجل القوى الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤث ور بما أنت بالهاء فقبل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والا فسرته فيه كما بقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أحرار بن عمرو الخ والمنايع بجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجز وأدل جمع جرود لذلك اذا أصلهما أجز وادلو كالفلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار أجزى وأدلى ثم أعل كقماض وتقول في كردان على الأولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاه وعلاه بقلبهما هاء لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لم يبدأ بالثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدع ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سحى به فأمر عارض وبالعرب المبني كهو وذا الطائفة و بضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليجز هذا آ بولك وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسنة واسم طير (قوله في كسامة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وإنما لم يلتبس هذا لثلاثة أسباب به بلانام بخلاف الاول (قوله لثلاثا بفتح الميم) قياس ذلك امتناع الترخم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين - بين كيفافاة وأما يجوز بالمصنف ترخم المثني والجمع بحذف زياتيهما فاعلم انه لو لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيد بن علي بن ياز يدها بفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لثلاثا بفتح الميم بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيجه مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحلي * مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالهاء أو أكثر من ثلاثة والافلا يرخم الا للضرورة ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حى على المنيون بخل * أي بخلد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البعد وضبطه بهمجتين سهوز كريا (نبيه) ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجتماع كهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جوهه بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فآ جازه سيبويه ومنه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأصحت حبا لكم رما * وأصحت منك شاة أماما

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا تتطارها والضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

(الاختصاص)

هو لغة مصدر اختصته بكذا فصرته عليه واصطلاحا فصرحكم أسند لضمره على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معدول لا خص محذوف واجوبا والباعث عليه لما نكره إلى أيها الكريم يعتمد أو تواضع كاتفي أيها

العب

يا * كأيها الفسقي باثر
ارجونيا وقد يرى ذادون
أى تلؤل * كمثل نحن
العرب أسخى من بذل
(ش) الاختصاص يشبه
النداء لفظا وبخالفه من
ثلاثة أوجه أحدها انه
لا يستعمل معه حرف نداء
والثاني أنه لا بد أن يسبقه
شيء والثالث ان صاحبه
لا ينادى بذلك كقولك
أنا فاعل كذا أيها الرجل
ونحن العرب أسخى
الناس وقوله صلى الله عليه
وسلم نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركنا صدقة
وهو منصوب بفعل مضمير
والتقدير أخص العرب
وأخص معاشر الانبياء
(ص)

(التحذير والاعراض)

اياك والشر ونحوه نصب
* محذر بما استتاره وجب
ودون عطف ذالا ياسب
وما * سواء سترفعه لن
يلزم الامسح العطف أو
التكرار * كالأصغيم الضيف

ياذا لساى

(ش) التحذير تنبيه
المخاطب على أمر يجب
الاحتراز منه فان كان
بإياك وأخوانه وهو إياك
وإياكم وإياكم وإياكم
وجب ضمائر الناصب سواء
وجد عطف أم لا فثاله مع
العطف إياك والشر فإياك

منصوب بفعل مضمير وجوب

العبد فقير الى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
لا نورث (قوله باثر ارجونيا) أى بعدة بأن يقال ارجوني أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة والواو فاعله
والياء مفعوله وأيها مبني على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محدوف ارجو باوها للتنبيه
تخففها الماسر في النداء والفتى صفة أى مرفوع تبعاً للفظها بضمه مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول
الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أى فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
الخبر بصورة الامر فأحسن يزيد والامر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)
سيزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أى لفظا ولا تقدير بخلاف المنادى (قوله يسبقه
شيء) أى يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كندحن العرب الخ أو بعدها
كارجونيا أيها الفتى والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالألف المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله
العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى اضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء
السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن صاحبه) أى المخصوص الالف واللام
لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى وبخالفه أيضا في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة ويقبل كونه
علميا وينصب لفظا ولو كان مفردا إلا أى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل
والحاصل انه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه
كندحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها وأنتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم لهما والوصف
بذى أى مرفوعا تبعاً للفظهما بالاسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل والأضافة كندحن العرب أسخى
الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فأسخى ولا نورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محدوف
وجوب الرابع العلم وهو قليل كقوله * بنات بما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم
إشارة بخلاف النداء وجلة الاختصاص المحدوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل
بعد المعارف فالتقدير ارجونيا حال كوني مخصوصا من بين الغتيان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة
اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضى اما في مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمترسزة كما في
المنغنى (قوله ما تركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أى
لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أى بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحملهم على هذا التحريف
الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم القاسد ليتوصلوا به الى الطعن في امامة أبي بكر
حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاعراض)

جمعهما الاستواء أحكامهما وان اختلف معناه لان التحذير هو التبعيد عن الشيء والاعراض التسليط عليه
وقدم الاول لتقديم التحلية بالمجبة على التحلية (قوله اياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر
لفظ اياك والشر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشر كإياك والاسد وإياك والمرء ونحوه كإياك
وإياكم وإياكم (قوله ودون عطف الخ) حال من إياك ومتعلق بانسب أى وانسب هذا الحكم وهو نصب
بالمعامل المستتر وجوب إياك حال كونه دون عطف شيء عليه (قوله وما سواء) أى المذكور من إياك
مع عطف ودونه بان يحذر بغير إياك (قوله كالأصغيم) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله
سواء وجد عطف) أى لا يحذر منه كالشر على إياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر
إياك حينئذ كقوله

فاياك إياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يكرر كإياك أن تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرته في التحذير فجعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل إياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل المحذوف فإن كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك وإياك أنت وزيد بالرفع ويصح تركه بخلاف إياك في ذلك (قوله والتقدير إياك أحذر) اعلم أنه اختلف في تقدير العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السبكي وكثير الأصل أنق نفسك أن تدن من الشر والشر أن يدنو منك أي يمنع نفسك من دنوه من الشر الخ حذف أن والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار أنق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فافصل وقيل التقدير بأعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكافؤا وقيل هو من عطف الجمل فلكل منها عامل أي إياك أو بأعد واحذر الشر وأدعه واختار في شرح التسهيل أن الأصل أحذر تلاقى نفسك والشر بجرهما حذف الفعل ثم المضاف الأول وأنب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنب عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار إياك والشر فنصبهما معا هو بطريق النيباة عن المضاف المحذوف الذي عمل فيه الفعل بالأصل فقال وهو أقل تكافؤا إذا علمت ذلك فقول الشارح إياك أحذر يقرأ بصيغة الأمر ويكون إشارة لقول الأخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه أن الشر محذوف أيضا لعطفه على الضمير إلا أن يبنى على أن العامل في الشر قد رأى أحذرك ودع الشكر كما شئ عليه الشارح فيما شئ في حيث قد قرأ أسك واحذر السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ إياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لأنه يصح تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل (قوله ومثله بدرك العطف) أي بأن ذكر المحذوف مع الضمير بلا عطف كمثاله وكقوله إياك إياك المرء واختلف في تقدير العامل حيث قال الجمهور العامل في إياك بأعد محذوف ويجب جوا المحذوف منه بمن لأن بأعد لا يتعدى إلى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي بأعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لأنه سماعي ومافي البيت ضرورة وجوز العناظم بتقدير عامل آخر كدع وابته بتقدير عامل يتعدى للاثنتين كاحذرك الشر وأجنب نفسك الأسد ويشهد لهما البيت ويجوز عندهما من الشر وأما نحو إياك أن تفعل كذا فجاء عنده جميع أصلاحيته لتقدير من قال الحفص والوجه أنه لا يتعين تقدير بأعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحل كدع واتق ويحل ونحو اذ المقدر ليس متعديا له (قوله وان كان بغير إياك) اعلم أن التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول إياك وأخواته ويجب معه ذكر المحذوف منه معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرام لا عطف عليه أم لا كما مر بخلاف الباقي الثاني باسم ظاهر مضاف لضمير المحذوف كإسك أو نفسك الثالث بذكر المحذوف منه فقط كاضمير وقد يكون بذكرهما معا كإسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما إلا مع إياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتطغ محذرا على محذورك إياك وزيدا أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي تركوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أو محذرا منه على محذورك أسك والسيف وإياك والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله إطلاق المصنف لأنهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كإبدال من الفعل ويجوز في الأولين دون الثالث كون الواو للامعية فينصب ما بعده على أنه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل (قوله في رأسك واحذر السيف) جرى على أن عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الأقوال المارة هذا أيضا فيقدرا أحذرتا إياك والسيف أو بأعد رأسك من السيف والسيف منها وأمنع رأسك أن تدنو من السيف والسيف أن يدنو منها لكنها لا تنأى في نحو ناقة الله وسقياها وإياك وزيدا أن تفعل بل الظاهر أن العامل فيهما واحد قولوا واحذرا ونما تنأى في خلاف في عطف المحذوف منه على المحذوف فتأمل (قوله والتكرار) أي لا محذوف منه كمثاله أو لغيره كإسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير إياك أحذر ومثاله بدون العطف إياك أن تفعل كذا أي إياك من أن تفعل كذا وإن كان بغير إياك وأخواته وهو المراد بقوله وما سواه فلا يجب اضممار الناصب الامع العطف كقوله ماز رأسك والسيف أي مازن ق رأسك واحذر السيف أو التكرار نحو الضمير الضمير أي أحذر الضمير فإن لم يكن عطف ولا تكرر جاز اضممار الناصب واطهاره نحو الأسد أي أحذر الأسد فان شئت أظهم رت وإن شئت أضممرت (ص) وشنايى وإياه أشد

وعن سبيل القصد من قاس انتبه

(ش) حق التحذير أن يكون للمخاطب وشذ مجيئه للتكلم في قوله

اي اي وان يحذف أحكم
الارب وأشد منه مجيئه
للعائب في قوله اذا بلغ الرجل
الستين فايهاه وايا الشواب
ولا يقاس على شئ من
ذلك (ص)

وكحذر بلايا اجعلا *
مغري به في كل ما قد فصلا
(ش) الاغراء أمر المخاطب
بإلزام ما يحمده وهو مثل
التحذير في انه ان وجد
عطف أو تكرار وجب
اضمار ناصبه والا فلا ولا
تستعمل فيه ايا فتال ما يجب
معه اضمار الناصب قولك
أخاك أخاك وقولك أخاك
والاحسان اليه أي الزم
أخاك ومثال ما لا يلزم معه
الاضمار قولك أخاك أي
الزم أخاك (ص)

(أسماء الافعال والاصوات)
ما ناب عن فعل كشتان
وصه
هو اسم فعل وكذا أوه ومه
وما يعني اقل كآمين كثر
وغيره كوي وهييات نزر
(ش) أسماء الافعال أسماء
تقوم مقام الافعال في
الدلالة على معناها في عملها
وتكون بمعنى الامر وهو
الكثير فيها كنه بمعنى
انكف وآمين بمعنى
استجب وتكون بمعنى
الماضي كشتان

انتهى اى ارتضى وبعده من سبيل العدل (قوله اي اي وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضى الله تعالى عنه
أوله لتذكركم الاسل والرماح والسهام واي اي الخ يأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرى بها ينهاتهم عن حذف الارب بنحو سحر لانه لا يحل
به والاصل اي اي باعدوا عن حذف الارب وابعدا أنفسكم عن أن يحذف الخ فهم المحذرون ان حذف من
كل منهما نظير ما أثبتته في الآخر المحذرين منه وهو حذف الارب ذكرة في الثاني دون الأول والمحذر وهو
اي اي بالعكس ففيه احتباك (قوله وايا الشواب) بشين مجمة ثم موحدة جمع شابة ويرى بسين مهملة
ثم همزة فتاء فوقية مع سوءة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأفسس الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب
واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (قاعدة) ذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا
كسيفك سيفك ومضرا كايك اياك واياه اياه واياي اياي وفي الجمع ان المحذر منه قد يكون ضمير غائب
معطوفا على المحذر كقوله فلا تصحب أخا لجه * ل واياك واياه

فاياه هنا حكم الاسد في اياك والاسد في هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ الا اذا جعل
محذرا لا محذرا منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه ومعناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أي لم يتأثر بالعوامل وليس فضلة تخرج
المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبيان ان قوله كشتان تميم للحذف جعل
حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كافي الاشتموني وجعله ابن المصنف مثالا لانها فيكون خبرا
لحذف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل في افادة معناه وفي
استعماله من كونه عام لا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معه ولا للجوازم
والنواصب فالنابية عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معمولا لفعل ولا اسم بطريق الأصل ليجوز اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه وآد بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كافي المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أي حقيقة
عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالكسوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها طلبها بالنون كما لبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان الكسوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالتحالف بينهما في العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل اسكن من حيث دلالاته على معناه لامن
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فحلها ناصب بافعالها النابتة هي عنها كذا في
التصريح وانما ثبتت حقيقة تدمع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التي هي من
معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقولهم أسماء الافعال أي اللاهوتية وهي المصادر فتأمل (قوله في الدلالة
على معناه) أي بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكف) فسرته بذلك

بمعنى افترق تقول شتان
زيد وعمر وهيهات بمعنى
بعد تقول هيهات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أتوجع وروى بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقبوس وقد
سبق في الأسماء الملازمة
للنداء أنه ينقاس استعمال
فعال اسم فعل مبني على
السكس من كل فعل ثلاثي
فتقول ضراب زيدا أي
اضرب وزال أي انزل
وكتاب أي اكتب ولم
يذكره المصنف هنا
استغناء بذكره هناك
(ص)
والفعل من أسمائه عليك
وهكذا دونك مع اليك
كذا روي بـله ناصين
ويعملان الخفض مصدرين
(ش) من أسماء الأفعال
ما هو في أصله ظرف وما هو
بمحور بحرف نحو عليك
زيدا أي الزمه واليك أي
تنح ودونك زيدا أي خذ
ومنها ما يستعمل مصدرا
واسم فعل كروي بـله فان
انجر ما بعدهما فهما
مصدران نحو رويد زيد
أي ارود زيدا أي اماله
وهو منصوب بفعل مضمر
وبـله زيد أي تركه وان
انصب ما بعدهما فهما
فعل نحو رويد زيدا أي
أمهل زيدا وبـله عمرا أي
اتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسرون كان غير واجب
لان كفى يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكف أي منعته فامتنع كافي الصحاح (قوله بمعنى
افترق) كذا أطلق الجهور وقيدته الزحشري بالافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم
فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدهما
ما كقوله شتان مانوى على كورها * ونوم حسان أخى جابر
فما زاد وما بعدهما فاعل والمراد بكورها رجل النافة وقد تزايد ما بين بعدهما كقوله
* فشتان ما بين اليزيد بن الندى * فاليزيد بن فاعل مرفوع تقدير ما بين زائدة وقيل ماموصولة بـبين
واقعة على المسافة وهي فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أي بعدت المسافة التي بينهما أفاده الساميني وأما قوله
جاز يتمنى بالوصل قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعي
فقال في شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ماموصولة بـبين اه أي فتكون شتان
بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزايد فيه اللام نحو
هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها تليث تأمها (قوله وروى الخ) أي كقوله تعالى
وي كانه لا يفلح الكافرون فوي بمعنى أعجب والكاف امال للتعليل أي أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف
خطاب توصل بوي واللام مقدرة بعد ها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال في روى كأن الله
يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقبوس) أي الماضي والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثاني وجعل أوه
روى بمعنى توجهت ونجبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أي فعل الامر مبتدأ أول وصليكم مبتدأ ثان
للفعل لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعني ان اسم فعل الامر قدما من تجل كما هو منقول اما عن
أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كروي بـله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها
عن الاصل وقاس السكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم
ورراءك بمعنى تأخر واليك أي تنح ومكانك أي انبت فيكون لازما وحكي الكوفيون مكانك زيدا أي
انتظره فهو متعد ولا يستعمل الامع الكاف لان امر غير الخطاب قليل وشذوذا واستعماله على رجلا
غيري أي يلزمه وعلى الشيء أي لازمه والى أي لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فقد حسنه الخطاب قبله في يومه شر الشباب الخ فاعل والصوم مفعول على ماسيا تى وقال ابن عصفور
عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للخطاطين أي ألزموه الصوم
أودلوه عليه وكذا قيل في على الشيء أي ألزمونه فاعل مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله
عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم زيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون
بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضي بانها زائدة لانها تزايد كثير في مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف
فهى ضمير عند الجهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدورها ولان الباء والهاء في قولهم على وعليه
ضميران اتفاقا وهى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أي ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى
نح نفسك وكذا الباقي أو مجرورة بالحرف في نحو عليك وبالإضافة في نحو دونك نظر الاصل قبل النقل
والفاعل مستتر أقوال أصحابنا ثانيا فاذا قلت عليكم كلكم زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن وجوه توكيدا
للمجرور وهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من
جارو مجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة بإضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر ولا يضاف
فتدبر (قوله رويد زيد) أصله أرود زيدا اروادا أي أمهله أمهلا فصغروا الارواد بحذف زيادته وهما
الهمزة والالف تصغير الترخم واستعملوه مصدران ثانيا عن فعله وهو أرود وأما به فصدر لافعله من
لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

لها وأخر الذي فيه العمل

(ش) أى يثبت لاماء

الافعال من العمل ما يثبت

لما تنوب عنه من الافعال

فان كان ذلك الفعل يرفع

فقط كان اسم الفعل

كذلك كصه بمعنى اسكت

ومعنى اكفف وهيئات

زيد بمعنى بعد زيد ففي صه

ومع ضمير ان مستتران كما

في اسكت واكفف وزيد

مرفوع وهيئات كما ارتفع

ببعده وان كان ذلك الفعل

يرفع وينصب كان اسم

الفعل كذلك كدراك

زيد أى أدركه وضرب

عمرا أى اضربه ففي دراك

وضربا بضمير ان مستتران

وزيدا وعمرا منصوبان

بهما وأشار بقوله وأخر

الذي فيه العمل الى أن

معمول اسم الفعل يجب

تأخيره عنه فتقول دراك

زيد ولا يجوز تقديسه عليه

فلاتقول زيدا دراك وهذا

بخلاف الفعل اذ يجوز

زيد أدرك (ص)

واحكم بفتح كير الذي ينون

منها وتعرف سواه بين

(ش) الدليل على ان ماسمى

باسماء الافعال أسماء سفاق

التنوين لها فتقول في صه

وهي في جهل جهلا فيلحقها

التنوين للدلالة على التنكير

فانون منها كان فكرة

وما لم ينون كان معرفة

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرويدا زيدا وبها عمرا وتارة يضافان اليه كدراك الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استناره لان محله في المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا زيدا وبها عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكره فقول المتن ناصبين أى مع بناءهما لامع تنوينيهما لانهما حائضتان مصدران وقديحرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نوعا على التأويل بالاشتقاق كساروارويدا أى سرودين أو سوارويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبرا عما بعده كهل زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما طلعتم عليه أى من غيره ويحتمل كافي الشمي أنها على أصلها مصدر بمعنى اترك ومن تعليمية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصي (قوله وما المالح) مامبتدا خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بنبوب أى وما استقر للفعل الذي تنوب هي عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها أو من ضميرها في الآية لا في الخبر لثلاث تقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى في متعلقة بنبوب والاولى أرفع (قوله وأخر الذي الخ) مامفعول آخر والذي أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المعمول الذي العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبها لا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعدد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه مامر فلا تنفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازة الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المأخ دولى دونكا * انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكده لضمون حرمت عليكم الميتة أى كتب ذلك الله عليكم كتابا خلفى الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصيغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دولى فمبتدا لمفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكا والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمأخ هو الذى ينزل البر عند قلة ماؤها ليلا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى أنه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كافي المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ماسم غير ممنون فقط كتنال وآمين وهيئات وأزه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وماسم منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وماسم بهما كما مثله الشارح فيعرف وينكر (قوله وفى جهل) أى بالبناء على الفتح جهلا أى بالتنوين ويبدل فى الوقف ألفا وقد ثبت فى الوصل وهي مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للبحث والمجلة لا الاستفهامية فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فاضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كجهل الزيد وبمعنى أقبل فيتعدى على كجهل على الخير وبمعنى محمل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون جهلا بعمرو وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو انت كافي الدمامينى (قوله فانون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعرفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعرفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح منونا بمعنى اسكت سكوتا أى أفعل مطلق السكوت عن كل كلام اذلا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

والزم بنا النوعين فهو قد

وجب

(ش) أسماء الاصوات ألقاظ

استعملت كاسماء الأفعال

في الأكتفاء بهادلة على

خطاب ما لا يعقل أو على

حكاية صوت من الاصوات

فالاول كقولك لا لزجر

الخيل وهدس للبعول والثاني

كقب لوقوع السيف وخاق

للغراب وأشار بقوله والزم

بنا النوعين الى ان أسماء

الأفعال واسماء الاصوات

كها مبنية وقد سبق في

باب المعرب المبنى ان أسماء

الأفعال مبنية لشبهها

بالحرف في النيابة عن الفعل

وعدم التأثير حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا *

تأثر وأما أسماء الاصوات

فهى مبنية لشبهها بأسماء

الأفعال (ص)

(نونا التوكيد)

للفعل توكيد بنونين هما

كنونى اذهبن واقصدنهما

(ش) أى يلحق الفعل

للتوكيد نونان احدهما

ثقيلة كاذهبن والاخرى

خفيفة كاقصدنهما وقد

اجتمعا في قوله تعالى

ليسجنن وليكنونان

الصاغرين (ص)

يؤكدان افعلا ويفعل آتيا

* ذا طلب أو شرطاما تاليا

أو مثبتا في قسم مستقبلا

* وقل بعدما ولم وبعلا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيد او الفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا

هكذا حقق المقام ودع الادهام اه سندونى وقد يؤخذ منه انها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يمتحن على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله في الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها في افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة مركبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفردا لضمير فيه واحتراز بذلك من نحو يا ظبيات الفاعل ياد ارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به في افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزجر الخيل) أى عن البطء وقوله لا لبغل أى لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما في الجمع وقيل ينون وهدس بمهمات مفتوح الارلين مبنى على السكون (قوله كقب) بفتح القاف وسكون الهمزة الموحدة حكاية صوت السيف على العرق (قوله الى ان أسماء الأفعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الأفعال أول الكتاب (قوله في النيابة عن الفعل الخ) أى في كونها عملة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الأفعال) أى فهى مشبهة بالحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لا مكان الشبه مباشرة فالارجح أن بناءها لشبهها بالحروف المملة في انها لا عملة ولا معمولة كلام لا ابتداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفرادهما وهما أصلات عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبيها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الألف كاسيأتى وردبان ذلك لا يدل على الاصلة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهى أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة شدة على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكنونان الخ لانها كانت أحرص على سجنه في بيتها لتراه كل وقت من كونها صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوارا أو رجوا على ماسيين (قوله افعلا) أى فعل الامر ولودعاء باى صيغة لخصوص هذه فهو من اطلاق الخصاص على العام وكذا قوله ويفعل وشرحهما الماضى ولولفظا فقط فلا يؤكدها أصلا لانها يتخلصان الفعل للاستقبال المنافى للضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيا * لولاك لم يك للصباية جانحا

وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ان تكون كها لكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطلب الحقيقى كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكده (قوله أو شرطاً) عطفاً على ذا طلب وتاليا صفة ته وأما بال كسر مفعول تاليا أى أو آتيا فعمل شرط تاليا ما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تاليا وأما بدل منه (قوله أو مثبتاً) عطفاً على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتيا ومستقبلا أما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفاً على مثبت أو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا (قوله وبعلا) أى النافية ولم بقيد هاذلك لما علم من اطراد بعد الطلب الذى من جلته لا الناهية (قوله وضر) بالجر عطفاً على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتاً الخ

الثانية

وغيرها من طوالب الجزا * وأسر المؤكدة افتتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيدا او الفعل المضارع المستقبلى الدال على طلب نحو لتضربن زيدا ولا تضربن زيدا

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً اما تالياً الثالثة كثرة وهي قوله آتيا ذا طلب الرابعة قلته
وهي قوله وقل بعد ما الخ وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعد ما
و بعد شرط غير ما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو
حال أو مفصول من لامة كما سيأتي (قوله زهل تضر بن زيداً) أي الاستفهام بمجموع أدواته اسمية كانت
أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتعني كهل تضر بن زيداً أو لا تنزان عندنا وليتك تقيم معنا فكل
ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي وان دل داخل في الأمر والنهي
والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعد ما الخ) مذهب سيديوه ان التوكيد حينئذ قريب من الواجب
ولم يقع في التنزيل غيره لان المؤكدة بما تشبه القسم المؤكد باللام وأوجبه المرد والرجاء وحاولا عدمه
على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفصول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معا
عند البصريين وخلافه من أحدهما شاذاً وضرورة فان خلا منهما معانحو والله أقوم فسر قوله حرف النفي
وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أقوم بحسنه بالصوم وعند غيره محنت بعدمه
لا بقاء الايمان على العرف وأجاز السكوفيون الاكتفاء حينئذ بأحد هما وقد ورد في الشعر وحكي سيديوه
والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو لفاق الورى حسباً

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير ماؤ كذا تالله تغتو تذكر يوسف أي لا تغتو (قوله وكذا ان كان
حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فينفان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة
وقوله يميناً لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لان البغض والاقسام أي الخلف موجودان حال التسكام لا مستقبلاً ان كذا تمنع النون
في الفعل المفصول من لام القسم نحو لا إلى الله تحشرون واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول
النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا
الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما صرح عن التوضيح أن مثلها لا وأما
بعد ما و بعد شرط غير ما فناد رسوا كذا الشرط أو الجزاء (قوله بعد ما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب
حكي سيديوه بما يقولان ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يخص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك)
نقول لمن يخفي عنك أمر أنت بصير به (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفاً والشاعر
يصف جبلاً عمداً الخصب والنبات وقيل لينا في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الايات
(قوله لا نصيبن الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما
كده لان لا النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الا ان توكيد نصيبن أحسن لاتصاله بلافه وأشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص
غيره على أنه بعد المفصول ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً وجازوا الآية على النهي فتم من جعل الجملة
مستأنفة لنهي الظالمين والأصل لا تنهضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لحول النهي عن تعرضهم الى اصابة
الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمر المخطئين تنبيهاً على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة
خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة لفتنة بتقدير القول مع نحو بل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل تضر بن زيداً الواقع
شرطاً بعد ما المؤكدة بما
نحو ما تضر بن زيداً ضربه
ومنه قوله تعالى فاما
تثقفهم في الحرب فشردهم
من خلفهم أو الواقع
جواب قسم مثبتاً مستقبلاً
نحو والله تضر بن زيداً
فان لم يكن مثبتاً لم يؤكد
بالنون نحو والله لا تفعل
كذا وكذا ان كان حالا
نحو والله ليقيم زيداً الآن
وقل دخول النون في
الفعل المضارع الواقع بعد
ما الزائدة التي لا تصحب
ان نحو بعين ما أرينك
ههنا الواقع بعد ما كقولك
يحسبه الجاهل ما لم يعلم
* شيخنا على كرسيه معهما
والواقع بعد لا النافية
كقوله تعالى واتقوا فتنة
لا نصيبن الذين ظلموا ومنكم
خاصة ولو واقع بعد غير ما
من أدوات الشرط كقوله
من يشقن منهم فليس
بأي
أبداً وقتل بني فتيبة شافى
وأشار المصنف بقوله وآخر
المؤكدة فتح الى أن الفعل
المؤكدة بالنون

يبني على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو ياء أو واو أو نحو اضر بي زيد أو اقتلن عمرا (ص) واشكاه قبل مضمرا لين بما
 * جانس من تحرك قد علمنا (٩٤) والمضمر احذفته الا الألف * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا

* والواو ياء كاسمين سميا
 واسدغه من رافع هاتين
 وفي
 واو وباشكل مجانس قفي
 نحو اخشين ياهند بالسكر وبيا
 قوم اخشون واضمهم وقس
 مسويا
 (ش) الفعل المؤكد بالنون
 ان اتصل به ألف الاثنين أو واو
 جمع أو ياء مخاطبة تحرك ما قبل
 الألف بالفتح وما قبل الواو
 بالضم وما قبل الياء بالسكر
 ويحذف الضمير ان كان
 واوا أو ياء ويقي ان كان
 ألفا فتقول يازيد ان هل
 تضربان ويازيدون هل
 تضربن وياهندن هل
 تضربن والأصل هل
 تضربان وهل تضربون
 وهل تضربين تحذفت
 النون لتوالي الأمثال ثم
 حذفت الواو والياء لالتقاء
 الساكنين فصار هل
 تضربن وهل تضربن ولم
 تحذف الألف خلفها فصار
 هل تضربان وبقيت الضمة
 دالة على الواو والكسرة
 دالة على الياء هذا كله اذا
 كان الفعل صحيحا فان كان
 معتلأفاما أن يكون آخره
 ألفا أو واوا أو ياء فان كان
 آخره واوا أو ياء حذفت
 لاجل الواو والضمير أو ياءه
 وضم ما بقي قبل الواو والضمير

شأنها لا تصيب الخ أي لا تشبهها أو تسمى بكم خاصة ولا يصح على هذا أن يزل الفتحة منزلة العاقل فيتوجه النهي
 اليها بالتحويل لانه كان يجب كسر الياء من تصيين لكونه خطأ بالثبوت وهو الفتحة الآن تؤول بالاختتان
 أو بالنداب مثلا فلا صابة حينئذ عامة (قوله من يثقفن) بالتحنية مبنيا للفعول أو بالوقية للفاعل يقال
 ثقفته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبني على الفتح) أي أمرا كان أو مضارا صحيحا
 أو معطلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبي لتركبه معها خمسة عشر رسولا نخلصا من
 السكونين في الاسر والمضارع المجزوم وحمل الباقي عليهما وكانت فتحة للخفض ومر مر يد لذلك أول
 الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصليين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر
 المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسوه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني أن ذلك
 الضمير يحذف ان كان ياء أو واوا وهو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل
 ألفا كيخشي فتحذف هي ويقي واو الضمير أو ياءه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من
 رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لضمير أو بكسرها مصدر نعمته
 (قوله ألف) ليس فيه مع الألف الأولى إبطاء لاختلافهما تعريفا وتنكبرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله
 الأول اطاء والثاني قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال
 كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف الاثنين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا كجاسيأتي
 (قوله واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله حذفت النون)
 أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد النسوة جنين وهذا التوالي في الثقلية وحلت عليها الخفيفة
 طرد الباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هنا ليس
 على حده اذ شرطه كون الأول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة
 منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل أن حاجوني وعللة الحذف حينئذ استتقال الكلمة
 واستقلالها بالو ببق الضمير وانما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها خلفتها ولثا لا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول
 اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف كجاسيأتي فلو حذفت لم
 تكسر النون ولم تحذف الألف مع نون النسوة في اضر بنان لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان وقوله بدليل
 أن حاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كثنين مع ان كلا
 منهما جزء من الفعل المستند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها
 منفصلة طارئة على ذلك الفعل كالأخفي ثم ان بيننا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو
 تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف في نحاجوني ظاهر لانه على حده لما مر وأعلى عدم
 الاشتراط والالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن لا ثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم لم يحذف
 في نحاجوني لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضربان اللهم الآن يقال الثقل مع نون التوكيد
 أشده منه مع نون الوقاية فليتمأمل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده
 وأصله تغزون وتزيمون وتغزون وتزيمون بضم الزاي وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الأولين
 وكسرتهمما من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياءه لساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف
 نون الرفع) أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياءه لالتقاء الساكنين مع نون التوكيد وللتخفيف أي وتبقى
 لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح

فعلات

وكسر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول يازيدون وهل تغزون وهل ترمون

وياهندن هل تغزون وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول يازيدون

هل تغزن وهل رمن وباهند هل تغزن وهل ترمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره وبقيت الالف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الالف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل الالفان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلب الالف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسعيان وهل تسعيان واسعين يازيد وان رفع واوا أو ياء حذفت الالف وبقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥) اخشون وباهند اخشين هذا ان

لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون وباهند هل تخشين ويازيدون اخشوا وباهند اخشي (ص)

ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لانفع نون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خسلا فاليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف ويجب عنده كسرها (ص)

والفازد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا (ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالكراهية

توالى الامثال فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلات به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لانه قلت المراد أنه مثله في التغير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه أما حذف لانه فسبق على التوكيد عند اتيان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزوان وترمينان يافسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسعينان بالنسوة وهل يسعينان بفتحة قلب الالف ياء في الجميع لكونها لاتقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدا بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيدهما اخشيوا واخشي فلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين فصارا اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التفت ساكنة مع الضمير فلا جأز أن يحذف هو لعدم ما يمل عليه ولا النون لغوات المقصود منها حرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشيمون فعل به مامر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا الثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة ما حال من فاعل تقع العائد للنون المعروفة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بالسكن أي كان (قوله بعد الالف) أي امما كانت بان أسند اليها الفاعل أو حر فابان أسند لظاهر على لغة كاونى البراغيت كيعضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تنغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيديو به (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثني في زيادتها نحو اهدأ ألف ومثله اضربان الآتي ويجرى فيه خلاف يونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عدم ماصلتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتهين) أصله قبل التوكيد لانهم يحذف الياء وهي عين الفعل لاتنقضها كنهة مع لانه عند دخول الجازم فعلا أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخوله قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ يظهر انه معرب تقدير الاستيفاء فالجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبنى معها في محل جزم لامعرب قاله السيد البليدى لكن مر في باب الازهار وسيأتي في اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في اهلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنمرح لسكن دخل في مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلا من كسب من وتدين قد دخله الحرم بالراء وهو حذفت أول التودف فصار فاعلا وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل الحبيب ل واقص القريب ان قطعه * وارض من الدهر ما أناك به من قرعينا بعيشه نفعه * قد يجمع المال غير آكاه * وبأ كل المال غيره من جمعه (قوله وكذا لا تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وتندر حذفها بدونها كما قوله

واحذف خفيفة لساكن ردف * وبعد غير فتحة اذا تفت وارد اذا حذفها في الوقف * من أجلها في الوصل كان علما وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا (ش) اذا دل الفاعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لانتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن تحذف نون التوكيد للاقاء الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لاتهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفته وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة وبرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضربن يازيدون اذا
وقفت على الفعل اضربوا في اضربن (٩٦) ياهند اضرب فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي

حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الباء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف ألغا فتقول في اضربن يازيد اضربا (ص)

(ملا ينصرف)

الصرف تنوين أي مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا (ن) الاسم ان أشبهه الحرف سمى مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمى معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامته المنصرف أن يجرب بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونها وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي لا يغير مقابلة أو نحو الالف على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو صرت بفلام وفلام زيد والفلام واحترز بقوله لا يغير مقابلة من تنوين أذرعان ونحوه

اضرب هنك الهدوم طار قها * ضرب بك بالسيف قونس الفرس

* وما قيل قبيل اليوم خالف نذكر * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيـد ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ ويرد أنه ليس المراد أنها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا رد فعل مؤكدها وصل وأر بدا الوقف عليه حذفت وردا الحذف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الباء مع زوال العلة فيه أيضا لان الحذف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم (ملا ينصرف)

ذكره عقب النون لان له تماثلا بالفعل يشبهه كإتهامه علاقة به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كاهو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبهه الفعل (قوله معنى) مفعول مبني ووجهه به يكون الحرف صفة معنى (قوله أمكنا) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو أفعال تفضل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لامن تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرى شذ (قوله ومتمكنا غير أمكن) وعكسه مذكور به تتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لا يغير مقابلة الخ) لواقصير كالأشعوني على قوله الدال على معنى الخ يخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الدال لم يدل على ذلك المعنى بل القصد به مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كآلهم وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فاختار المعروف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور والتوقف المعروف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعترف في التعريف نفسه مشبهة الفعل وذلك ممكن بدون ملازمة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولوحذف منه كما فعل الشارح ما ضار أفاده مم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسمات وهندات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان سمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأراد أن الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلاص التنوين لدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يتم به الصرف وهو التنوين المذكور وأجيب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكانيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فسمات باق على أصله من الامكانية لكان لم يدل بقنونه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كهنين)

المثاليين

فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعان وهندات علم امرأة

وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كهنين المثاليين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

ويجوز بالفتحة ان لم يضاف

ولم تدخل عليه أل نحو
مررت بأجد فان أضيف
أودخلت عليه أل جر
بالكسرة نحو مررت بأجدكم
وبالأجد وانما يمنع الاسم
من الصرف اذا وجد فيه
علتان من أعلل تسع أو
واحدة منها تقوم مقام
علتين والعلل التسع بحمها
قوله

عدل ووقف وتأنيت
ومعرفة

ومجتمعة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
وزن فعل وهذا القول
تقريب

وما يقوم مقام علتين منها
اثنان أحدهما ألف التأنيت

مقصورة كانت كجلى أو
ممدودة كعمراء والثاني الجمع

المتناهي كساجد ومصابيح
وسياتى الكلام عليها

مفصلاً (ص)

فألف التأنيت مطلقاً منع
صرف الذى حواه كيفما

وقع

(ش) فسبق ان ألف
التأنيت تقوم مقام علتين

وهو المراد هنا فيمنع ما فيه
ألف التأنيت من الصرف

مطلقاً أى سواء كانت الألف
مقصورة كجلى أو ممدودة

كعمراء علماً كان ما هي
فيه كركى بألم غير علم كامل

(ص)

وزائدة اعلان

المثالين) وقد يصحب المنصرف كسكل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجوز بالفتحة)
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كاديه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأجدكم)
الاولى بافضاكم وبالأفضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفاً قبلها الزوال
احدى العلتين ومضى باب الاعراب من يد لنا المحل (قوله علتان) أى فرعتان لفظية ومعنوية
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى ايجاده معناه
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظاً ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض
الاسماء عن غيره كذلك ففعلاً شبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفاً لثقله بشبه الفعل
الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً كرجل وفرس لانه مفرد جامد ذكره وما فيه فرعية واحدة
كركى وفيه العلمية علمة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنيت فرع التذكير ومراجعة اللفظ وكذا
ما فيه فرعتان فى اللفظ فقط كاجبال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التنكير وأى المعنى فقط كخاض
وطامث فبهما الوصفية فرع الجود ولزوم التأنيت فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من
جهة واحدة كدرهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن
التصغير فشكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما سخر بخلاف نحو أحد كسبيين (قوله عال نسع) ليس
فيها معنوى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظى حتى التأنيت المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنيث الضمير
والفعل مثلاً (قوله عدل) أى تخفيف أو تقديرى وتأنيث أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب
أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها ووجهة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع مننع والألف * عرف مع الجمعة تركيباً ألف

تأنيث الحاق وعرف أو صف * مع وزن عدل وزائدة تفى

(قوله أحدهما ألف التأنيت) انما استقلت بالمنع لان المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى
بازومها بخلاف التاء لا تلزم بل فى تقدير الانفصال غالباً (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه
فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظاً اذ ليس فيها ما يوازنه
وحكمالانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تنكيراً ولا تسمى منتهى الجمع لانها الجوع
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أناعم وأكالب ويصغران على
لفظهما كأنعاماً وأكالباً وبوازنان المفرد كصلصال وتنضب فعلم ان أفعلاً وأفعلاً لا يخرجان عن صيغ الأحاد
كهذا الجمع خلافاً لابن الحاجب (قوله كيف ما وقع) كيفما سم شرط على مذهب السكوفيين ووقع
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيف ما وقع الذى حوى الألف منع الألف صرفة أى علماً
كان أو لا كما مثله الشارح مفرداً كاذكر أوجعاً كجرى وأصداءهما كهذه أوصفة كجلى وجرء
هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشعوى وأما جعل فاعل وقع ضميراً لألف كافى العرب فيرد عليه ان التعميم
فيها علم من قوله مطلقاً (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علم تفسير لكيف ما وقع (قوله
أو ممدودة) اطلاق للمدح عليها لجوارتها والألفى الهزلة الأخيرة فقط وأصلها ألفاينة فاصل جراء جرى
بالقصير فلما أقصدوا المزدادوا قبلها ألفاً فقلت الأخيرة همزة (قوله وزائدة اعلان) اماماً مبتدأ حذف خبره
أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع للفصل بالمفعول أى الألف منع الصرف هو وزائدة الخ وفعلان مجرور
بالفتحة للعلمية على الوزن والزائدة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامى أنه لا يوجد فى الصفة فعلان

في وصف سلم

من ان يرى بقاء تأنيث
ختم
(ش) أي يمنع الاسم من
الصرف للصفة وزيادة
الالف والنون بشرط أن
لا يكون المؤنث في ذلك
مختوما ببناء التأنيث وذلك
نحو سكران وعطشان
وغضبان فتقول هذا
سكران ورأيت سكران
ومررت بسكران فتمنعه
من الصرف للصفة وزيادة
الالف والنون والشرط
موجود فيه لأنك لاتقول
للمؤنثة سكرانة وإنما تقول
سكرى وكذلك عطشان
وغضبان فتقول امرأة
عطشى وغضبي ولا تقول
عطشانة ولا غضبانة فان
كان المذكر على فعلا
والمؤنث على فعلانة صرف
فتقول هذا رجل سيفان
أي طويل ورأيت رجلا
سيفانا ومررت برجل
سيفان فتصرف لأنك
تقول للمؤنثة سيفانة أي
طويلة (ص)
ووصف أصلي ووزن أفعلا
ممنوع تأنيث بتا كاشهلا
(ش) أي ونعنع الصفة أيضا
بشرط كونها أصلية أي
غير عارضة اذا انضم اليها
كونها على وزن أفعلا ولم
تقبل التاء نحو أحرأ خضر
فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء تحكم صان وخصانة وليس الكلام فيه لأنه مصروف أما
الاسم فعلى الأوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أوصف له (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي
العمدة وشرحها شرط آخر وهو اتصال الوصفية ليسخرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض
وصفيته لأن أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي وألفين عارض الوصفية أي من فعلا
وأفعل وتمثله بارجع لا يخصص الثاني لان المثال لا يخصص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود
لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لاني
جرأه في انهما في بناء يخصص المذكور ولا تلحقهما التاء كما ان النى جرأ في بناء يخصص المؤنث ولا تلحقهما
التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جرأة وإنما لم يكتب بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية للفظ أيضا باستحقاقها
من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتذكير ولم يخرجها الاشتقاق
الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجالا كرجل عدل فكانت كالمفعولة ولذا
صرف نحو عالم وشرى (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
أولا مؤنثه أصلا كاحيان لكبير اللحية ورجل والاوول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا
لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرة أولي به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجز ممن ذلك الا
ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

اجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا

وصوجانارعلانا * وقشسواناومصانا ومسوتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

وذيله المرادى بقوله وزدفيهن خصانا * على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلا بالفتح يجب في مؤنثه فعلى
فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلا ان فهو أنشاء فعلى * غير وصف النديم بالندمان

ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان * ثم سعيان للطويل وصوجا

ولذي قوة على الحبلان * ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان

ثم موان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان * ثم قشوان لذي قل لحا

ثم نصران جاء في النصراني * ولذي أليسة كبيرة أليسا * ن رخصان جاء في الرخصان

ثم مصان للنديم وفي لحيا * ن رجن يفقد الذوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والرخصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح
وكل منهما مؤنث بالتاء والمصان بهم فصادمه ملة والقشوان بقاف وشين مججمة والعلان بعين مهملة
والموجان بالمهملة والجيم الجلى القوى وكل صلب من الدواب والناس وخرج ندمان بمعنى النديم أي المنادم
ندمان من النديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي اضعف يادته بشبهها الاصول في لزومها
للد كالمؤنث وقبوا لها علامة التأنيث فكما هو موجود يشهد لذلك ان بنى أسد يصرفون كل صفة على
فعلا لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لاعي زائدا لان الصحيح
ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كاسر وأصلى بنقل حركة همزته الى التنوين
قبلها والواو في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن أفعلا أو من أفعلا نفسه لانه علم على الوزن
وشرط مجي الحال من المضاف اليه وجود لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كاشهلا) الشهلة اختلاط
سواد العين زرقة (قوله لم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلا بالفتح والمذكر كاشهلا وأحرأ وفعلى بالضم

صرفت نحو مررت برجل أرمل أي فقير فتصرفه لانك تقول للثلاثة أرملة بخلاف أحر وأخضر فانهم لا يصرفون اذ يقال للثلاثة جراء
 وخضر افعولا يقال أجردوا خضرة فنعنا للصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة (٩٩) كاربغ فانه ليس صفة في الاصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة
 في قولهم مررت بنسوة
 أربع فلا يؤثر ذلك في
 منعه من الصرف واليه
 أشار بقوله (ص)

والذين عارض الوصفية *
 كاربغ وعارض الاسميه
 فالأدهم القيد لكونه وضع
 في الأصل وصفاً انصرف عنه منع

وأجل وأخيل وأفعى
 * مصروفة وقد ينال المنع

(ش) أي اذا كان
 استعمال الاسم على وزن

أفعل صفة ليس بأصل
 وانما هو عارض كاربغ

فانه أي لا تعتد به في منع
 الصرف كما يعتد بعروض

الاسمية فيها هو صفة في
 الأصل كادهم للقيد فانه

صفة في الأصل لشيء فيه
 سواد ثم استعمل استعمال

الاسماء فيطاق على كل
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع

نظرا الى الأصل وأشار
 بقوله وأجل الى آخره الى

ان هذه الألفاظ اعني
 أجلا والاصغر وأخيلا لطار

وأفنى للحية ليست بصفات
 فكان حقها أن لا تمنع من

الصرف لكن منعها بعضهم
 لتخيل الوصف فيها فتخيل

في أجل معنى القوة وفي
 أخيل معنى التخيل وفي

أفعى معنى الخبث فنهى
 أفعى معنى الخبث فنهى

والقصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا كما كثر لكبير بكرة الذكر وأذكر لكبير الادرة فهذه الثلاثة
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو
 به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت يادته معنى أصل لغبره فالوزن المانع مع
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكره فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو
 أحيمر وأفضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يبطر مضارع يبطر اذا عالج
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع انه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى
 به فظهر ان الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم
 وجودها في الأوصاف أولا ثم مشتركة بخلافه مع العلمية كاسياني (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش
 اضعف شبهها بالفظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطرفانه
 لا يصرف لان يعتد بوحكي فيه سنة رملي فلا يقبل التاء (قوله وألفين الخ) انصرف عنه فهوم قوله أصلي
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسميه (قوله كاربغ) بفتح
 الباء كمررت بنسوة أربع فانه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا
 لاصله والتخيل به لذلك لا ينافي ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بآرب أي جبان فانه
 منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان بالأجلى مفسر للأدهم كما تقول
 البر القمح والعقار الخمر اه سند بن وفيه ان المراد من الأدهم لفظه لانه هو الذي يوصف به وينع من
 الصرف لامعناه وهو قيد الحيد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدل لانه لا يستقل بالحكم اذا يصح
 التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منطوقه بالمعنى وان كان التمثيل بالفظ فالمراد لفظ الأدهم الذي
 معناه القيد (قوله وأجل) هو الصقر وفي المثل بيض القطب يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤريه
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالتخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن
 والعرب تشاء به تقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسودا معا للحية العظيمة وأرقم اسما
 لحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفعى أبعده في الأولين لان أجل من
 الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة التخليلان وأما أفعى فلامادة لها في الاشتقاق
 لكن عند ذكرها تصور ضررها وخبيثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته
 فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقبل من فوعة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر
 مضاف لفعاله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر بمنع (قوله في لفظ مثني)
 مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والاصرف للاختلال بالعدل أفاده
 سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والكاف ن كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرها للضمير شاذ
 كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون، وازن مثني مأخوذ من واحد لارباع لكن فيه
 تكرار بالنسبة لمثني وثلاث فلو قال من واحد وأربع اسلم منه (قوله العدل) هو نحو بل الاسم من حالة في
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي غير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد نخرج من المعدول نحو أيس مقاب
 يش ونحو بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزيادة الوار في كثير لاحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجيل
 لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وفي المذكور فعل معدولا
 عن فاعل غالبا كعمرو في المؤنث فعال عن فاعلة كحدا م بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو ما في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها محققة (ص)

ومنع عدل مع وصف معتبر *
 (ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

في لفظ مثني وثلاث وآخر ووزن مثني وثلاث كهما * من واحد لارباع فليعلم

معدولة عن اثنين اثنين
فقول جاء القوم ثلاث
أي ثلاثة ثلاثة ومثنى أي
اثنين اثنين وسبع
استعمال هذين الوزنين
أعنى فعال ومفعول من
واحد واثنين وثلاثة وأربعة
نحو أحاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثالث
ورباع ومربع وسبع أيضا
في خمسة وعشرة نحو
خماس وخمس وعشار
ومعشر وزعم بعضهم أنه
سبع أيضا في ستة وسبعة
وثمانية وتسعة نحو سداد
وسدد وسباج وسبع
وثمان وثمان وتساع
ومتسع ومعا ينسج من
الصرف للعدل والصفة
أخر التي في قولك صررت
بنسوة آخر وهو معدول
عن الآخر وتلخص من
كلام المصنف ان الصفة تمنع
مع الألف والنون الزائدين
ومع وزن الفعل ومع العدل
(ص)

وكن لجمع مشبهة مفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا

(ش) هذه العلة الثانية التي

تستعمل بالمنع وهي الجمع

المتناهي وضابطه كل جمع

بعد ألف تكسيره حرفان

أو ثلاثة أو سطرهما كن

نحو مساجد ومصابيح ونبه

بقوله مشبهة مفاعلا أو

المفاعيل على انه اذا كان

الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوارب وقناديل في ذلك فان تحرك

وله صيغتان فعال ومفعول كما دونه وحدا وفي غيره وهو آخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى ومثنى
وتخفيفه مع تمنحه للمذنية كما في عم زفر عن عامر وزفر لا حناطه اقبله الوصفية ثم هو متعقب في ان دل
عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصر وفا علم كونه معدولا كما سيأتي في مثنى وآخر وتقديره ان لم يدل
عليه غيره وهذا الخاص بالاعلام كما سيبين في عمرونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعول بفتح الميم واليمين
(قوله فثلاث معدول الخ) أي فقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بال تكرار فعديل عن هذا المكرر
الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل هذه
الألفاظ الا لمحوط فيها من الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كأصلها افلا
تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضى فتكون نفونا كالأولى أجنحة مثنى وثلاث
ورباع واحوالا كقوله تعالى فأنكحوهم ما يطالبكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كعلاة الليل مثنى مثنى
وكرر هنالكتا كيدنا لولا فتصر على واحد لو في المفعول (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله
أبرحيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التي في قولك الخ) أي فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة
في مقابلة آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين
لجمع المذكر وكلاهما في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المغايرة
وصوب الموضع في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تنعني حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة
الهمزة وقيام معناها بشيئين مغاير ومغاير كما أن أفعلا لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع
أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه معدول لعدم عدله اذ ليس أفعال تفضيل
ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أي بضم ففتح معر قابال بدليل انه أفعال تفضيل أو في حكمه فحقه ان لا يجمع
ولا يؤنث الا مقرونا بال أنه ضاها لفرقة حيث وجد بدون ذلك حكمنا به على مما يستحقه من التعريف بال
هذا قولنا كثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة وأخر وأيام أخر نسكرة فكيف يمدل عن المعرفة مع انه ليس
بمناهة فالمحقق ان عدله عن آخر بالفتح والمدراد به جمع المؤنث لان حق أفعال التفضيل أن يكون في
حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب الى أينا قل ان كان
أباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هذا وألهنات أحب اليك فكأن قياس آخر كذلك لتجرده لسكرته
ورد بغير ذلك قال الله تعالى فذكر احداهما الأخرى فعدته من أيام آخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان
فعلمنا ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل باختر لان أثره لا يظهر
في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآخرون لا مدخل لهما هنا لاعترا بهما
بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذلك التوضيح والاولى حذف
الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنت اقرنها بال فتدبر (قوله وكن لجمع الخ) خصه لغلبة
وايس بقيد بدليل قوله الآتي واسر اويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان
مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثلثة ألفا ليس عوضا وبعدها
حرفان أو ثلاثة أو سطرهما كن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلي ولو
مقدرا كدواب وعذارى اذا أصلهما مدواب وعذارى بكسر ما بعده الألف فاذغم الاول وقلبت كسرة
الراء في الثاني فتحة والياء الفاق في استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع بخروجه عن صيغ الأحاد
العربية اذ لا نجد مفردا عرييا بهذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمي ومتى اتنى أحدها صرف لانه اما مفرد

أربعة عشر مضموم الأول كذا في جملة ألفه في الجمل الشديد واسم للاستدراك ان كانت ألفه غير
 كذا في الالف أو كانت عوضا عن إحدى ياء النسب كيان وشأ أم أصلهما بمعنى وشأى بشد الياء
 كذا في الالف في تخفيفا وعوضا عنها الالف ففتحت همزة شأى بعد سكنها فصار يمان وشأى
 ثم أهل كذا في فصار يمان وشأى ومثل ذلك يمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن بالضم وهو الجزء الذي
 سير السبعة ثمانية كذا في الجوهرى فاصله ثمن فتحوا أوله لكثرة التغير في النسب ثم حذفت إحدى الياءين
 الى آخر ما في هذه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف
 بثوات صيغة الجمع ومما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رأيت ثمانيا وشأى ميا
 بالتنوين بخلاف جوار وفي الجر تقدير الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء
 للاضافة كياء قاض فتقول ثمانية وحذفها لحن وخرج أيضا ما ليس بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير
 أصلي كندار إذا ضمه كسر المناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير
 صرف ملائكة وصبارفة أو كان ساكنا منوينا انفصاله بأن يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن
 تأخر وجودها عن الالف كراحي وظفاري نسبة الى رباح وظفار بلد بالعين أو تقديرا بأن بنيت السكامة
 عليها معا كحوا الى المحتال وجواري للناسر فشكل ذلك مصروف لغوات الصيغة وانما قدر والنسب في
 الآخر بن اسماعيل مصروفين بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة في بنية المقدر قبل وجود الالف كقمرى
 وبخني وكرمى فان جمعها وهو قمارى وبخنى وكرمى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فناء
 ذلك وقسطه ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية الا لجمع أو منقول عنه لا مفردا لاصالة والله
 أعلم (قوله وذا اعتلال) مفعول المحذوف بفسره أجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لذا أحوال منه
 وكذا قوله كالجواري وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالمعزاري فلا يجرى كسار بل يقاب كسره الأصلي
 فتحا اتباعا لما قبل الالف فتقلب ياؤه ألقا قوله أجره كسارى أى في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لامن
 كل وجه فان جوارى يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سارفيهما (قوله وجره) أى فتقدر
 فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما تظهر كفتحة الصب لانها بدل ثقليل (قوله حذفت الياء الخ) ظاهر
 الشرح أن أصله جوارى بلاتنوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر
 لثقلها على الياء ثم الياء تخفيفا يعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لثقلها بجوهر السكامة
 مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله
 جوارى بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها على الياء ثم الياء لساكنين ثم التنوين لوجود صيغة
 منتهى الجمع تقديرا اذا المحذوف لعله كالثابت خفيف رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها التنوين
 قطع الطمع رجوعها ههنا مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم
 منع الصرف فاصله جوارى بلاتنوين حذفت الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين حذفت الياء
 لساكنين وردد أن التعويض عن حركة المفصول كوسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه
 بالسكامة فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب (قوله وسراويل الخ) هو اسم
 جنس مفرد أعجمى نسكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فتم الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون
 الا لجمع أو منقول منه فحق ما وزنه بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته
 منتهى الجمع وليس جمع سراويل يسمى به المفرد كما زعم لان سراويل لم يسم وأما قوله
 عليه من اللؤم سراويله فليس يرق المستعطف
 فولد ولو سلم فهي لغة في سراويل لانها بمناء فليس جعلها كافي شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو

الثالث صرف نحو صيافة
 (ص)
 وذا اعتلال منه كالجواري
 رفعا وجرا أجره كسارى
 (ش) أى اذا كان هذا الجمع
 أعنى صيغة منتهى الجوع
 معتل الآخر أجريته في الرفع
 والجر مجرى المنقوص
 كسارى فتتونه وتقدر رفعة
 وجره ويكون التنوين
 عوضا عن الياء المحذوفة
 وأما في النصب فتثبت الياء
 وتجر كما بالفتح بغير تنوين
 فتقول هؤلاء جوار وغواش
 ومررت بجوار وغواش
 ورأيت جوارى وغواشى
 والأصل في الرفع والجر
 جوارى وغواشى وجواري
 وغواشى لحذفت الياء
 وعوض عنها التنوين (ص)
 وسراويل بهذا الجمع
 شبه اقتضى عموم المنع
 (ش) يعنى أن سراويل
 لما كانت صيغته كصيغة
 منتهى الجوع امتنع من
 من الصرف لشبهه به وزعم
 بعضهم أنه يجوز فيه
 الصرف وزركه واختار
 المصنف أنه لا ينصرف
 ولهذا قال شبه اقتضى
 عموم المنع (ص)

ابن الحاجب أشار إلى رده بقوله عدم المنع أى في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب
فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما صرح النائب الظرف في يصح تقدمه لعدم إيقاعه في لبس بخلاف غير الظرف
(قوله كشراحيل) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
(قوله للعامة وشبه المحجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامة كاهو منه مذهب المبرد
ومذهب سيبويه منه مطلقا لشبهه بإصالة كما منعوا سراويل وهو نكرة لثمة مغاير للعلم (قوله والعلم
الح) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني
لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية العامة وهو السبعة الباقية وقد
شرع يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط خرج تركيب الإضافة فانه مصروف والاسناد فانه
محكى كما مر في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل انه لا احتراز عن نحو سيبويه
فانه مبنى تغليب الجزئية الثاني كما مر وهو لجزء التثنية ليدخل ما ذكره عند من يعر به غير مصروف ولا ترد لثمة
بناؤه لان الكلام في المعربات وكذا تركيب العدد فانه يحتم البناء كإسائي في بابه وأداسمي به ففيه ثلاثة
مذاهب إقراره على حاله وإضافة صدره للجزء وإعرابه غير مصروف (قوله فتجعل إعرابه على الجزء
الثاني) وأما الأول فلا يلزم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
صدر المركب إلى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر
عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لتقل التركيب ويخفض عجزه بدأوهى إضافة لفظية لان كلام من
الكاملتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التنبية على شدة الامتزاج حتى صار كالشيء الواحد ويعطى
العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالحجمة في هرمن
من رام هرمن اسم موضع منع الصرف فيعرب بالفتحة دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم والاصرف كوت
من حضرموت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة
وبعضهم ينعه حيثئذ أى حال الإضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصى من قدر كربا صما
للكربة منه ومن قدره اسما للجزء من صرفه ومن قدر بكاء ولا في بعلمك وقالى فلا اسما للبقعة منه أو موضع
أو مكان صرفه اه دما بينى وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبى هريرة وأبى زبب
وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علمه الماصدرة فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان
لانه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاثوم هل يمنع عجزه العلمية والثاني المعنوى كما منع في
أبى هريرة وأبى بكر للتأنيث اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهى
الثاني في هريرة تأمة مستقلة به قبل التركيب وبعده فاضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب
ومنعه بخلاف كاثوم فان فيه جزء كل من العلمية والثاني المعنوى لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء
وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجارى على السنة للمحدثين كما في السماء بينى على المعنى لتجزئ كل من العلتين
فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكاء أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع
بعلمك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كاثوم وهو فى الأصل كثير لحم الخدين والوجه من
الكائمة وهى اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كربا اسما للكرة منه أن عجز العلم المضاف
يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصاله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك
حارى الح) أى علم حارى الح أى وان لم يكن على وزن فعلا ن كما أشار اليه بالتثنية فشمع نحو نجران
وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا ن بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
كذلك حارى الح مفيد لعدم مجوهره بلا نظر للثال اذ يصدق على نحو عمران انه حارى زائدى فعلا ن

وان به سمي أو بمالحق
به فالانصراف منه يحق
(ش) أى إذا سمي بالجمع
المتناهي أو بما ألحق به
لكونه على زنته كشراحيل
فانه يمنع من الصرف العلمية
وشبه الحجمة لان هذا
ليس فى الآحاد العربية
ما هو على زنته فتقول
فيمن اسمه مساجد
أو مصابيح أو سراويل هذا
مساجد ورأيت مساجد
ومررت بمساجد وكذلك
الباقي (ص)

والعلم يمنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى
كربا
(ش) مما يمنع صرف الاسم
العلمية والتركيب نحو معدى
كرب وبعلمك فتقول هذا
معدى كرب ورأيت
معدى كرب ومررت
بمعدى كرب فتجعل إعرابه
على الجزء الثاني وتنعنه
من الصرف العلمية
والتركيب وقد سبق الكلام
فى الاعلام المركبة فى باب
العلم (ص)

كذلك حارى زائدى فعلا ن

بخلاف قوله فيما مر وزائد الفعلان في صرف فانه يفيد ان زائد غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض
اذ زائد نحو عمران ليسا زائدي فعلاان بالفتح كاللفظ به بل زائدا المكسور وبذلك يلزم ان زائدي نحو
خصان بالضم من الاوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ماصرا كما كهذا بالفرق وهو باطل فالاولى
ما ذكرناه من النظر للثال فتأمل (قوله وكاصهبان) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الموحدة عند المغاربة
وتبدلها المشاركة فاه اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها هو أصهبان بن نوح عليه وعلى نبينا
أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زائدتهما هنا وفيما مر سقوطهما في بعض التصاريف
كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيها لانه نسبة
للطحن وبيع التبن اما تبان بالكسر فثبت لتبع الجري وبالضم سر وال صغير يستر العورة فان كانا في غير
متصرف فعلتهما ان يكون قبلهما أكثر من أصلين كتمان هذا في غير المضاعف اما هو فان قدرت اصاله
تضعيفه فالزيادة والافالنون أصلية كحسان وعصفان وحيان فتمنعها ان قدرت هما من العفة والحياة والحس
بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذتحمسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرت هما من الحسن والعفن
والحين بالفتح وهو الموت صرفتها الاصاله النون فوزنها حينئذ فعلاان لافعلان ومثله ذلك شيطان لانه
من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعدر محل ما ذكر في حسان غير الصبحاني اما هو فمنوع قول واحد
لانه لمسموع في شعره وعلى السنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه ان محل الوجهين في غير ماصع فيه
أحد هما فقط والافلا يتعدى (قوله بهاء) الاول بناء كغير في باب التأنيث فان مذهب سيبويه ان الهاء
بدل من التاء في الوقف وانه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العامية بل ان سمي
بهما من كصرف قطما أو مؤنث كان ذارجهين كهنلان تاء هما ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت
الحكمة عليها وأسكن ما قبلها كشاء جبت وشدت ما على انها للتأنيث مع بناء الحكمة عليها فتمنع مع
العامية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الاول ايضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث
بالتاء لما صر فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر
(قوله العار) أى الخالي من التامع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقي
فوق الاحرف بنفسها بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقي وقوله
أوسقراوز يدعطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم
لانها في مقابلة تحتم المنع وفي العادم خبر يرتد كبرافعل العادم وسبق صفته وعجمة عطف عليه وكان
ينبغي أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفي عنه بمثيلة بهند (قوله للعامية) هي فرعية المعنى والتأنيث
فرعية اللفظ لان تاء ملفوظة في نحو فاطمة ومقدرة فيز ينبسعد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها والى
أن تقول انما يرجع تأنيث زيب للفظ اظهورة في الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعامية لان
العلم المؤنث يلزمه التاء لفظا وتقديرا كما ذكرنا فاشبهت ناؤه ألف حبل في لازم فذهبت بخلاف تاء الصفة كقائمة
وقاعدة في حكم الانفصال لئلا يهاهي قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلو
من التاء لفظا (قوله كزيب الخ) أى لتزيد الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام
الرابع القائم مقام التاء وليس ذارجهين خذافا لابن الانباري (قوله كجور) بضم الجيم أى لان نقل
الحجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت الحجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها هنا مقوية للتأنيث لا مستقلة
بالمنع ومثله جور حص وماه اسم بالدين (قوله أو منقول الخ) أى لان نقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

وأصهبان بفتح الهمزة
وكسرها فتقول هذا
غطفان ورأيت غطفان
ومررت بغطفان فتمنعه
من الصرف للعامية وزيادة
الالف والنون (ص)
كندام مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقي
فوق الثلاث أو كجور أو سقرا
أوز يد اسم امرأة لا اسم
ذكر

وجهان في العادم نذكر
سابق

وهو عجمة كهنند والمنع أحق
(ش) ويمنع صرفه أيضا
للعامية والتأنيث فان كان
العلم مؤنثا بالهاء امتنع من
الصرف مطلقا أى سواء
كان علما لمذكر كطلحة
أو مؤنث كفاطمة زائدا
على ثلاثة أحرف كما مثل أم
لم يكن كذلك كشبة وقلة
علمين وان كان مؤنثا
بالتعليق أى بكونه علم أنثى
فاما أن يكون على ثلاثة
أحرف أو على أربعة من
ذلك فان كان على أربعة
من ذلك امتنع من
الصرف كزيب وسعاد
علمين فتقول هذه زيب
ورأيت زيب ومررت
بزيب وان كان على ثلاثة
أحرف فان كان محرك
الوسط منع أيضا كسقر
وان كان ساكن الوسط

فان كان أعجميا كجور اسم بلاد ومنقول من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وان لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط
وليس أعجميا ولا منقولاً عن مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تختم المنع وانما جاز الوجهان في هـ مع انه مشبه بهيئة وحروفه ز يد باصالة
تأنيته لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا
منهيب سيمويه والجمهور وجعله الجرمي والمبرد ذوا جهين كهـ (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين
والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكك الصرف على
تأويلها باللفظ والمكان والحي أو الابل وعدمه على ارادة السككة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيها أحدهما
فقط فلا يتجاوز كاسمع الصرف في كاب وثقيف ومعد باعتبار الحى و بدر وحذين على المكان وكمنعه في
يهود وجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي فيمنع بكل
حال كغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده في التسهيل وشرحهم مع زيادة وقوله وأسماء السكك أى كاسماء
حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عربت جاز فيها الصرف وعدمه
باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحوه وولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة
منعته لانه كجوراً وللنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود صرفته لماسياًنى وكذا
يقاس ما أشبهه ويشكل على ما سبق ولم جاء تني فريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند
من نوبه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكأن حقه المنع واجب بأن التأنيث على حذف مضاف
أى أولاد فريش وعود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أو هم قاتلون بعوكم من قرية أهلكناها والا
لقال أوهى قاتلة وأنه أنث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه
أفاده الرضى (تنبيه) مصر عنه تأويله بالبقعة يتعين منه وليس كهـ لانه منقول من مذكر وهو
مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبطوا مصر التاء بالهـ بالمكان
أولانه غير معين أى مصر من الامصار (قوله والعجمي الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه
أى العجمي وضعه وتعريفه وقوله معز يدا محال من الهاء في صرفه وان لم يرد عليه عمل المصدر وثم خرا
للتسارع في الظرف أو من الضمير في العجمي لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لامن العجمي
نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمية) طريق معرفتها نقل الأئمة أو خروج
الاسم عن وزن الاسماء العربية كإبراهيم وإبراهيم أو خلو الخاسى من حروف مرتفل وهي المتألفة
وكذا الرباعي الا ما فيه السين فقد يكون عربياً كعجمية أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية كالجم
مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كصنجرى وجرموق أو مع الصاد كوجلان وجص أو مع الكاف
كاسكرجة وكتبعية الزا للنون أول السككة كترجس والزى للدال آخرها كهـ سدز (قوله في لسان
العجمي) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسى (قوله بل في لسان العرب) أى سواء استعملته
أولاً في معناه الاصلى ثم نقلته للعجمية كالجم وفبر وزمى بهما وهذا مصروف اتفاقاً أو جعلته علماً
من أول الامر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن
وقالون بالروى اسم جنس للعجم ولم تستعملهم العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير
الشالوبين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان العجمية سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة
بخلاف التأنيث فان علامته مقدره وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط بزيده
فمنع (قوله كسراً) في نسخ كشر بفتح الشين المحجمة والتاء فوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف
ذلك ما لم يرد به البقعة والاتخمت منه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالجملة لالعجمية وجمها (فائدة)
أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كاهير مصر وفة للعجمية والجمية حتى موسى عليه السلام
لانه معرب موسى وهو بالعبرانى معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما

وجهان المنع والصرف
والمنع أولى فتقول هذه
هندورأيت هند ومررت
بهـ (ص)

والعجمي الوضع والتعريف
مع

زيد على الثلاث صرفه
امتنع

(ش) وينع صرف الاسم
أيضا العجمية والتعريف

وشروطه أن يكون علماً في
اللسان العجمي زائد على

ثلاثة أحرف كإبراهيم
واسماعيل فتقول هذا

إبراهيم ورأيت إبراهيم
ومررت بإبراهيم فتمنعه

من الصرف للعجمية والعجمية
فان لم يكن العجمي

علماً في لسان العجم بل في
لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كالجم علماً أو غير
علم صرفته فتقول هذا

الجم ورأيت لجاماً ومررت
بلجام وكذلك تصرف

ما كان علماً أعجمياً على
ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كسقر أو
ساكنه كنوح ولوط

اختلافهم في اشتقاقه فاما هو في موسى الحديدي فليل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يمس اذا نبخر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلت الياء والضم ما قبلها كدوقن من اليقين فيمنع للالاف المقصورة كالي السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك وميكائيل وهذه عربية لسكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة عيسى صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فسلكها مصروفة لفقدها الجمجمة في الأربعة الأولى وفقد شرطها في الباقي وقيل هو دليس عربي بل هو كنز لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العرب بية من جرحهم حين سكنوا مكة مع أمه بدل على وجود العرب بية قبله وفي عز بروجهم قرى فيهما فالصرف على أنه عربي من التمييز وهو التعظيم وعنده على أنه محجى وأنه حذف تنوينه لاسا كسنيين تشبيهه بالبحر المذ وأما دليس فقيل منعه الجمجمة وقيل عربي مشتق من الابل اس ووالا بعدا وعلى هذا فله اسم الجمجمة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بن أطفاه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لالانه لا نظير له في لسان العرب بية كقيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم **(قوله كذا ذوزن)** أى علم ذوزن وقوله وأغالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعنىه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لأفهم صرفا لوزن والأصل فيه الأفراد أى ذوزن خاص وأغالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه **(قوله كاجد)** منقول من المضارع أو الماضي المعتدى بالهمز أو اسم التفضيل سم **(قوله كفعل)** أى الماضي المجهول وفعل أى الماضي المعلوم المضعف العين ككلم يشد اللام وكذا المفتوح بقاء مطاوعة ككلم أو بهمة وصل كا نطق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيد حرج وينطاق ويستخرج ودحرج الخ الأمر المفاعلة فبكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لأنها لا توجد في غيره إلا نادرا كدليل بضم فكسر لسر بية كبن عرس وينجلب كينطلق فخرزة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف واستقر كاستخرج اللديج الغليظ فاذا سمى بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو استترا حكى لأنه جملة أم مضارع الشئ أى رأسه فن الغالب كاسمى وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيسه فلا يؤثر نعرجه **(قوله هذا ضرب وكلم)** أى رفعهما لانه خبر وليس محكما وإثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها **(قوله والمراد بما يشلب الخ)** أشار بذلك إلى أن التفسير يغالب فيه قصور وأولى منه قول النسيبيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثير فيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسمى الآن يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله باجد ويعلى فانه من الغالب حكما **(قوله بوجوده في الفعل كثيرا)** أو رد عليه أن فاعل بالفتح كضارب كثر في الأفعال مع ان موازنه من الاسماء كضارب مصروف اتفاقا إلا أن يقال كلامه مبنى على الغالب أى أن كثرية الوزن في الفعل تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه **(قوله أو يكون فيه زيادة)** أى مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبسو بغیر الهمزة كيرمغ بمجمة بوزن يضرب اسم الحجارة ببض وتنضب كتنصر لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثي المبسو بالهمزة كايض رأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كالنصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لانه كثر في الزيادة معا وأعلم ان المراد بالاسم الذى يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجفس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقول من الفعل **(تنبيه)** شرط الوزن المانع لزومه للكتابة فيصرف امرؤ وابنه علمين لانهم ما خرجا عن الأفعال يكون عنهما لا تنزم حوكة واحدة بل هما في الجر كضارب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كخرج وان لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذوزن يخص الفاعل

* أو غلب كاجد يعلى

(ش) أى كذلك بمنع

صرف الاسم اذا كان علما

وهو على وزن يخص الفعل

أو يغلب فيه والمراد بالوزن

الذى يخص الفعل مالا

يوجد في غيره إلا نادرا

وذلك كفعل وفعل فلو

سميت رجلا بضرب أو كام

منعته من الصرف فتقول

هذا ضرب أو كام ورأيت

ضرب أو كام ومررت

بضرب أو كام والمراد بما

يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كأندوا صبح فان هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كأضرب واسمع ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت بأندوا صبح منعتة من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا أندويرايت أندومررت بأند والثاني كأندوز يد فان كلاما من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التسكيم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن وزن غالب (١٠٦) في الفعل بمعنى أنه به أولى فتقول هذا أندوز يدورأيت أندوز يدومررت

بأندوز يد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومررت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجر وفي الفعل كأضرب (ص)

وما يصير علما من ذي ألف زيدت لالحاق فليس ينصرف

(ش) أي ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المقصورة كعاقى وأرطى فتقول فيهما علمين هذا عاقى ورأيت عاقى ومررت بعاقى فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث من جهة أن ماهي فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاقى علما كما لا تقول في حبلى حبلا فان كان ما فيه ألف الالحاق غير علم كعاقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لأنها والحالة

رد وقيل علمين لظروجهما بالاعلال الى وزن ففعل وريم بخلاف نحو يز يد وان خرج الى وزن بر يد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كأند) بكسر الهمزة والميم كأضرب أمرأوا صبح بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز أربعة ثلث وثلاثة * التسع في اصبح واختم باصبع

وقوله ونحوهما أي كالميزون انصر وهو خوص الدم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول ليلحق به في تصاريفه فيزاد فيه خوف كالألف من أرطى وعلقى لجمعهما كجعفر وفي عزهى وذفرى كدهرهم وكاحدى الباعين في جلبب جلببة وجلببا بالجمع لهما كدسج دسجة ودسجرا أو حرافان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريث لالحاقهما بقنديل وقنديل (قوله كعاقى) بعين ههله ثم فاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانة دقاق تستخدم منه المكناس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر رقيق ليست ألفه لالحاق بل أصلية فوزنه أقول فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الح) من إضافة الصفة لوصف أى وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الح) أى ومن جهة أن كلامهما زيادة غير مبدلة من شئ وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كإرطى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتعارفها في أن ألف الالحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطاقا ولذلك قال الفارضى انما لم يجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجمع ألفه لالحاق وغير ممنون بجمعها للتأنيث وبهما قرى نترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر ملوك أو مؤنث ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوى (قوله لا تشبه ألف التأنيث) أى شبهها كمالا للاحاقها التاء والتنوين كما سوان أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهى مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيئة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالان (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه الممدودة لالحاق بقرطاس لالتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث متقلبة عن ألف فهى مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة تشبيهه بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم إما شخصى أو جنسى فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالعلم كعلمية باطل اه أى بل هو مشبه للعلم كإلى الشرح لكونه ليس بعلم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصریح (قوله كفعل التوكيد) الإضافة على معنى اللام أو فى وتعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للشعب (قوله لان مفردة جمعاء) كحمراء والقياس في موازن فعلا اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذ كره جمع بالواو والنون خلق مؤنثه الجمع بالألف والتاء فعدل

هذه لا تشبه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الالحاق ممدودة كعلباء فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه

والعلم يمنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد أو كشملا والعدل والتعريف مانعا سحر * اذ به التعيين قصد ايتبر (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والاصل جمعاوات لان مفردة جمعاء فعدل عن جمعاوات الى جمع وهو معرف بالاضافة

هذه الى جمع هذا اعتبار النظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعال فعلاء منكره
ومؤنثه كجمع أحر وحراء وقيل معدول عن فعلى كصحر أو صحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع
على فعل الا اذا كان صفة منكرها ففعل ولا على فعلى الا اذا كان اسما محصلا منكره وجمعا ليس كذلك لانه
ليس صفة وله منكر **(قوله أى جمعهن)** حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف
فكيف يعتبر تعريفها ما نعالان محل ابطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أمام حذفه
فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في آل الآتية **(قوله العلم المعدول)** أى عدلان تقدير يا فان طريق العلم يعدل
هذا النوع مما عهده غير مصروف مع علمه العلمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علمه واحدة فلو سمع
مصروفه لم يحكم به كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغفر وصرد والصفة كطهم ولبد والمصدر
كهدى وتقى والجمع كغرف ونجم فكل ذلك غير معدول وكذا الوعد له مع العلمية علمه غير العدل كطوى
فان منعه للتأنيث باعتبار البقرة لا العدل اذ لا حاجة لتسكاف تقدير مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع
وسحر وأخر ومثنى فانه تحققتي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
علمه لم يعلم أصرفه أم لا فذهب سيدي به صرفه ومنه ذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في
المراد به أفاده الشنواي على القطر **(قوله زفر)** اسم علم حنفي **(قوله والاصل عامر)** أى فعلم منقول
عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علمه الاعن الصفة لانها ليست بمعناه
لتسكيرها وقيل ان ثعلم معدول عن أنعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنعل اذا اختلف منابت
أسنانه وكان فيها ز وأدوامرأة نعل صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع محضه العلمية ادل وقيل
عامر لتوهم انه صفة **(قوله سحر اذا أريد الخ)** مثله أمس عند بعض نعيم كأمس أول الكتاب **(قوله)**
يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير
وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر
من النهار مجازا لجزائره **(قوله ممنوع من الصرف)** أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه
لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومرفى أمس الفرق بين العدل
والتضمنين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهي في سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف
بأل مثلا صرف الفوات العدل نحو نجيناهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا مع
تعيينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحر أو سحرنا **(قوله والاصل في التعريف أن يكون بأل)**
أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكما بعدله عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل
تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما دفع الحاجة مع اختصاره **(قوله وصار مشبها)**
لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسهيل بأنه
علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف
يكون معدولا عنه مع عدم اشتماله على معناه اه وصريح ذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذى أل لما
ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فانتقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهر وإذا أريد
بهما معين يمنع صرفهما العلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبئ حله على العلمية الحسكية وهي المعبر
عنهما بنسبة العلمية لما سمعت ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والملمح لاشتراطهما معهما
بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منهما العلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار
تأويلهما بالمدرة صرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر
مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهر ونجمادى ممنوع لأن التأنيث وشعبان ورمضان بالعلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبهه
تعريفه تعريف العلمية من
جهة أنه معرفة وليس في اللفظ
ما يعرفه الثاني العلم المعدول
الى فعل كعمر وزفر وتعل
والاصل عامر وزافر وتاعل
فمنعه من الصرف العلمية
والعدل الثالث سحر اذا
أريد به يوم بعينه نحو
جئتكم يوم الجمعة سحر
فسحر ممنوع من الصرف
لعدل وشبه العلمية وذلك
انه معدول عن السحر لانه
معرفة والاصل في التعريف
أن يكون بأل فعدل به عن
ذلك وصار تعريفه مشبها
لتعريف العلمية من جهة أنه
لم يلفظ معه بغير (ص)
وابن على السكس فعالا
مؤنثا وهو نظير جشما
عند نعيم واصرفن ما نكر
من كل ما التعريف فيه أرا
(ش) أى اذا كان علم
المؤنث على وزن فعال
كخادم ورقاش فلا عرب فيه
منه هبان أحدهما وهو
مذهب أهل الحجاز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو مذهب تميم لعرابه كعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعاد الى حذام ورقاش كعادل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو مذهب تميم لعرابه كعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعاد الى حذام ورقاش كعادل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أي مطلقا سواء كان آخره اء كوار أم لا وانما بنى شبهه المبني وهو زال وزنا وعلا وتعرى فالانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبه وتنايشا فاعلمه أول نزال بالكسمة أو بناه على مذهبه المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة وثبت فنزال بمعنى المنزل ودرالك بمعنى الحركة. وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلو سمى به مذكرا لزال وجوب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث الأعلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كعراب ما لا ينصرف) أي عند كلهم اذ لم يكن آخره اء ما يجوز بارفأ كترهم بنيه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى اسالته التي هي اغتهمم بعضهم عنده الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين اللفتين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لفته اذا أراد ففان

ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير منقون كقلام وقيل لان لفتي بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو ومر نجل وعن الاول منقول عن فاعلة علماء المنقولة عن الصفة كما صرف عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المحجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة وكان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقي على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا لأنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتلخص من كلامه) الخاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمانع اثنان وقدمات أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون ما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوار أى طريقه في اعرابه سواء كان احدي علميه العلمية أو الوصفية فخاله في العلمية قاض علم امرأة كالى الشرح ويعمل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن بدحرج وبنون رفع جوارى عن الباء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت ببرى ويقضى أمالو سميتم بيفزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو وتقلها ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجزى به كاذ كرومته في الوصفية أعيم تصغيرا عجمي فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجربى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعلى ويرمى ويفزى وأعجمى بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الباء للثقل ثم الياء لالسا كنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز يصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من طعائن) بالصرف للضرورة جمع طعينة وهي المرأة في الهودج مشتقة من الطعن وهو السفر وقد أطلق على المرأة وان لم تكن في هودج ولا مسافرة وتسام البيت * سوا لك نقبا بين خنى شعب * والسوا لك جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الاول طعائن زيدت فيه من ونقبا مفعول سوا لك أى طريقا في الجبل

وخنى

للعلمية والتأنيث ففاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاماته فتقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى كأنقول هو لام بجوار ومررت بجوار ورأيت جوارى (ص) ولا يضطر أروا تناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خليلي هل ترى من طعائن * وهو كثير

وحزنى مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعبب اسم ماء (قوله وأجمع عليه البصريون في الجلة والافق قيل في ذى الالف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يز يد بغير ما ينقص ورد بأنه قد يلتقى بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله انى مقسم ما ملكك فاعل * جزأ آخرى ودنياً تنفع

بثنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف خبر منه وشمره لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجود من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختصاراً وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لا يضطرارهم اليه في الشعر فخرى على أسننهم (قوله للناسيب) هو نوعان تناسب السكيمات منصرفه انضم لها غير منصرف كثنوين سلاسل مناسبة أغللاً وسهيرا وتنوين يغوث ويغوث في قراءة الأعمش مناسبة نسرا والثاني لرؤس الآى كثنوين قوارير الاول لانه رأس آية ليناسب بقية رؤس الآى في الثنوين وصلوا في الألف بدله وقفاً وأما قوارير الثاني فنون لبشا كل الاول لالرؤس الآى هذا ما في النصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجاز الكوفيون مطلقاً وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختصاراً (قوله واستشهدوا المنع) أى لجواز المنع الصرف (قوله وعن ولدوا الخ) هورثاء في قومه من الهزج المكشوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مقامين وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره وعن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كتنسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعاد بفتح فيهما أى اعانه أو مضارع سعاد بالكسر اللازم من السعد وهو الجن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدي بالهمز معناه أومع كسرهما مبنياً للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أى في اللفظ والتقدير معاً فلا يرد قوله * محمد فقد نفسك كل نفس * بجزم تفديع تجرده لفظاً لان جازمه مقدراً أى تفديع وقوله رفع أى لفظاً كما مثله أو تقديره كالمسكن للتخفيف نحو يأمركم أو لوقفاً وغيره فان رفعه مقدراً قيل أو محلاً لان المضارع مع الثنوين يرفع محلاً كما قاله يس تبعاً لابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخلو منهما لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله في باب الاعراب * وأعراباً مضارعاً نعرى * الخ فان مفهومه انه مع الثنوين غير معرب وقد يقال المنفى عنه مع الثنوين الاعراب اللفظي والتقديرى لا المحلى أيضاً واللام ثبت له محل النصب والجزم أيضاً وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعاً فتدبر (قوله موقع الاسم) أى اذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لان الأصل في هذه الثلاثة الاسم فثبت وقوع المضارع فيها استحقاق الرفع الذى هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذى تفعل لاختصاص حرفى التحضيض والتنفيس بالفعل والعلة وخبراً أفعال الشروع بالجل وأبشيب بان المراد وقوعه موقعه في الجلة وأيضاً فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذاً العامل لا يغير الا بعمل آخر تصریح (قوله لتجرده) أى لدوران الرفع معه وجوداً وعدماً والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع الوجودى لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضاً صرفه للتناسب كقوله تعالى سلاسل وأغللاً وسهيرا فصرف سلاسل المناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا بالمنع بقوله

وعن ولدوا امرى ذو الطول وذو العرض فضع عامر من الصرف وليس فيه سوى العجمة والى هذا أشار بقوله والمصرف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارعاً اذا جرد

من ناصب وجازم كتنسعد

(ش) اذا جرد الفعل المضارع

من عامل النصب وعامل

الجزم رفع واختلف في

رافعه فذهب قوم الى انه

ارتفع لوقوعه موقع الاسم

فيضرب في فسوك زيد

يضرب واقع موقع ضارب

فارتفع لذلك وقيل ارتفع

لتجرده من الناصب

والجازم وهو اختيار

المصنف (ص)

و بلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة الوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها اعمدية فلا يصح لتصریح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أراد به ان علامة الوجودى تكون عدم مطلقا فهو باطل أو مقيد ارجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع بالحرف المضاعفة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا مرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مقيد به (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو معقول محذوف يقسمه انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهوان) هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيدنا بيد النفي خلافا للزعمشرى فى أنموذجه وأما قوله تعالى لن تخلفه واذا بالنا لا يفيد فيه من خارج عن أن لا منها ولا تأكيده خلافا له فى كشفه لكن وافقه على التأكيذ كثير ون يجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمع وركز يدالن اضرب خلافا للاخفش ولا برد أن النفي له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهاتما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن مارأت أبازر يد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدقة رؤيتى أبازر يد مقاتلا وعند ارادة الالغاز نكتب ما كلمة واحدة فيقال أبى جواب لما وبم نصب أدع وأشهد ليس معطوفا على أدع لثلاثتنا فاض بل على القتال فهو منصوب بان مضمره لعطفه على اسم خالص أى ان أدع القتال وشهود الهيجا قيل والجزم بها لغة كقوله

* فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يغيب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة

لكن الاول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله ركي) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليمية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى اما مصدرية قطعا أو تعليمية قطعا أو محتملة طما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن تحول كى لا تأسوا ولا يصح كونها تعليمية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فائما * يرجى الفنى كىما يضرون نفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتفسر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضى رقية ما * وهدتنى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقاتلأ كل الناس أصبحت مانحا * لسانك كىما أن تفر وتخدها

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازوه السكوفيون اختيارا كجئت كى ان تكرمنى ويؤيده ان اضمار ان به اللام جائزا واجب وممتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة طما قسمان

لا بعد علم والتى من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح واعتقد

تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا

صحبه حرف ناصب وهولن

وكى

وأن واذن نحو أن أضرب
وجئت لكي أعلم وأريد
أن تقوم واذن أكرمك
في جواب من قال لك آتيك
وأشار بقوله لا بعد علم إلى
أنه ان رفعت أن بعد علم
ونحوه مما يدل على اليقين
وجب رفع الفعل بعدها
وتكون حينئذ مخففة من
الثقيلة نحو علمت أن يقوم
التقدير أنه يقوم مخفف
وحذف اسمها وبقى خبرها
وهذه هي غير الناصبة
للمضارع لأن هذه ثنائية
لفظاً ثلاثية وضعاً وتلك
ثنائية لفظاً ووضعا وإن
وقعت بعد ظن ونحوهما
يدل على الرجحان جازي
الفعل بعدها وجهان
أحدهما نصب على جعل
أن من نواصب المضارع
والثاني الرفع على جعل أن
مخففة من الثقيلة فتقول
ظننت أن يقوم وأن يقوم
والتقدير مع الرفع ظننت
أنه يقوم مخففة أن وحذف
اسمها وبقى خبرها وهو
الفعل وفاعله (ص)
وبعضهم أهمل أن جلا على
مأخنها حيث استحققت
عملا
(ش) يعني أن من العرب
من لم يعمل أن الناصبة
للفعل المضارع وإن وقعت
بعد ما لا يدل على يقين
ولارجحان

المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فخارة والواقعة
بينهما كقوله * أردت لكيما أن تطير بقرتي * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة
بان والاول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاحي أم بابها فلا تؤكدها واغفر هنا دخول
حرف الجر والمصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ما سطر وأجوعوا على جواز فصلها من الفعل
بالانافية وأما الزائدة كما هي من الأمثلة وبهمام نحو كي مالا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون
اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كي تجنحون إلى السلم ومائت * قتلا كم واطي الهيجاء اضطرم
أي كيف تجنحون (قوله وأن) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضر غيرها وإنما أسخرها أطول
الكلام عليها وهي تنصب المضارع لفظاً ومحلل مع النونين ولا تنصب محل الماضي انما قالنا توصله به ولا
تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قبلته مستقبلاً ناسب عملها في محله ويمتنع تقدم معمول الفعل عليها
خلافاً للفراء لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق
بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد الماخذية نحو فلهما أن جاء البشير أو بين السكاف وبحرورها كقوله
* كأن ظبية أعطوا لي وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوبة بمجمله فيهما معنى القول دون
حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترن بحرف وهي تفسر معمول الفعل الذي قبلها ظاهراً كان نحو إذا أوحينا إلى
أمك ما يوحى أن أفد فيه مفايحي هو عين أفد فيه أو مقترنا نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي أوحينا
إليه شيئاً هو اصنع ويحتمل الزيادة على معنى أوحينا إليه لفظ اصنع فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية
لاختصاصه بالاسماء ولو تأويل أي أوحينا إليه بـ اصنع الفلك وإن لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وأوحى
دعواهم أن الجنة لأن الكلام لا يتم إلا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وإن لم يتأخر عنها جملة
امتدحت أن فلا يقال أرسلت إليه ما يليق أن مديح بل تحذف أو يؤتى بدلها بـ أي فتدبر (قوله مما يدل
على اليقين) أي كراي وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم وإنما وجب كونها في ذلك مخففة لأن المصدرية
للرجاء والطمع فلا تدخل الأعلى ما ليس مستقراً ولا ثابتاً والعلم إنما يتعلق بالحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المقاد
بالخففة والالاكثر حينئذ الفعل بين أن والفعل بما سبق في أن وأخواتها وأجوز سيئوبه والاختفش الخوف
يجري العلم عند يقين الخوف كخشيت أن تفعل بالرفع ومنه قوله

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه * تروى عظامي بعلموتي عروقها

ولا تدفني في القلاة فاني * أخاف إذا مات أن لا أدوقها

رفع أدوق كالتأنيدي قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرد أن لا يرجع بالنصب فيما شذ عن
أن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والاشارة مثلاً لا يجوز النصب كما علمت إلا أن تفعل كذا أي ما أرى ولا أشير
إلا بذلك قاله سيئوبه وجوز الفراء بل (قوله أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه
الترجيح بان المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بالأول إذ أجمع عليه في أحسب الناس أن يتركوا ما بين
الفصل بالأول لا يرجع الرفع كظننت ألا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير
لا كقد والسبب وإن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي لقرب
الظن من العلم لسكونه الطرف الرجح فـ كانه معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الح) وبعضهم جزم بها كقوله
إذا ما غدونا قال ولدان أهملنا * تعالوا إلى أن يائنا الصيد نحب

(قوله أخنها) بالجر يدل من مأذونين بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لا همل وضـ مبر
استحققت يرجع لأن أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أوفى مكان استحقاقها لأن لم يتقدمها
علم ولا ظن جلا على ما بجامع أن كلا حرف مصدرية إنثائي وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جلا على أن

فرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية
لاشتركاها في أنها قد ران
بالمصدر فتقول أريد أن
تقوم كأنقول عجبت بها
تفعل (ص)
وانصبوا بأذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد
موصلا

أوقبله اليمين وانصب وارفعها
إذا اذن من بعد عطف وقها
(ش) تقدم ان من جملة
نواصب المضارع اذن ولا
ينصب بها الا بشرط أحدها
أن يكون الفعل مستقبلا
الثاني أن تكون مصدرية
الثالث أن لا يفصل بينها
وبين منصوبيها وذلك نحو ان
يقال انا آتيك فتقول اذن
أكرمك فلو كان الفعل
بعدها حال لم ينصب نحو ان
يقال أحبك فتقول اذن
أظنك صادقا فيجب رفع
أظن وكذلك يجب رفع
الفعل بعدها إذا لم تصدر
نحو زيد اذن يكرمك فان
كان المتقدم عليها حرف
عطف جاز في الفعل الرفع
والنصب نحو واذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل
بعدها ان فصل بينها وبينه
نحو اذن زيد يكرمك
فان فصلت بالقسم نصبت
نحو اذن والله أكرمك
(ص)

وبين لا ولا م جزاء التزم
اظهار أن ناصبة وان عدم
لا فان عمل مظهر أو مضمرا

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأنك نوابي عليكم وقول الشاعر
وطرفك اما جئتنا فاجبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوتها نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بها والكاف في البيت
تعليقية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مخنصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه
والعنى احبس طرفك عن النظر اليها إذا جئتنا لاجل ظنهم ان هوالك حيث تنظر ستراعينا (قوله فبرفع
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محبسن أن يتم الرضاغة بالرفع وقوله
أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكو فيين لعدم وقوعها بعد علم أرطن أعاده الصبان (قوله وانصبوا) أي أكثر
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لاجوازها كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم
اهمالها مطلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لاحتياج حرف غير مختص بقياسه الاهمال فلا
التفات لمن أنكرها دما ميني والصحيح أنها حرف بسيط وناسب بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند
سيبو به الجواب والجزاء غالبا دائما كما قيل لانها قد تمتحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن
قال اني أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالى والجزاء لا يكون الامستقبلا والصحيح
ابدال نونها الفاء في الوقف كتنبؤين المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا رخصت في المصاحف
وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان ران وتكتب بهاء عن الفراء ان أهمكت كتبت بالنون لتفرق من
إذا الذرفية وان أهمكت فبالالف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أمافيه فالوقف والرسم بالالف
اجمعا كما في الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أي والحال ان الفعل كأن
بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا وهذا كاستثناء
من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل محذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أي
لان سائر النواصب لا تعمل في غيرة لتحقيقه في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دما ميني
(قوله اذالم تنصدر) أي في جعلها بان تاخرت كما كرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع
الافى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه
كان ثاني اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها في الجميع وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورية أو خبر ان محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو
الواو والقاء (قوله جازي الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل النعت والاجاز الامر ان فاذا
قيل ان ترزني أزرك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب أنفيت وجوب الوقوعها حشوا وجرم
الفعل أو على الجملة الشرطية تمامها جاز النصب باعتبار تصديرها في جعلها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام
ما قبلها بطها بينهما هو الارجح كما أشار اليه المتن بتأكيد عدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان
العطف على الاول أولى أولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية
يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لان القسم مؤكدا للربط المستفاد منها ومثله
النافية لأنها لا تضمن أن فكنا مع اذن واعتقرا بن بابا اذا الفصل بالنداء والدعاء ابن عصفور بالظرفين
والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله وبين لا) متعلق باظهار ناصبة حال من ان دفع به توهم
اهمالها فصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم أمر من عمل يعمل

و بعد نفى كان حتما أضمر
كذلك بعداً وإذا إصلاح في
موضعها حتى أو الألف خفي
(ش) اختصت ان من بين
بقية نواصب المضارع بأنها
تعمل مظهر ومضمر
فتظهر وجوبا إذا وقعت
بين اللام الجر ولا النافية نحو
جئتكم لئلا تضرب زيدا
وتظهر جوازا إذا وقعت
بعد لام الجر ولم تصحبها
النافية نحو جئتكم لأقرأ
ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها
كان المنفية فان سبقها كان
المنفية وجب اضماراً نحو
ما كان زيد ليفعل ولا
تقول لان يفعل قال الله تعالى
وما كان الله ليعذبهم وأنت
فيهم ويجب اضمار ان بعد
أو المقدره بحيثى أو لا تفقد
بحتى اذا كان الفعل الذى
قبلها ما ينقض شيئاً فشيئاً
وتقدر بالا ان لم يكن كذلك
فالأول كقوله لاستسهن
الصعب أو أدرك المني *
فانقادت الآمال الاصاب
أى لاستسهن الصعب
حتى أدرك المني فأدرك
منصوب بان المقدره بعد أو
التي بمعنى حتى وهي واجبة
الاضمار والثاني كقوله
وكننت اذا عجزت قناة قوم *
كسرت كعوبها أو تستعجا
أى كسرت كعوبها الآن
تستقيم فتستقيم منصوب
بان بعداً أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرهما أمر من أعمل المتعدي بالهمزة فهمزته
للقطع فتثقل فتحتها للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أى اجعلها عاملة (قوله و بعد نفى كان)
أى بعد كان المنفية وهو متعلق بالضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مفروض
مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعد نفى كان أى مع لام الجر
(قوله كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفى و بعداً متعلق به وكذلك مفعول مطلق لخفى أو حال من فاعله أى
ان خفى بعداً وخفاء مثل ذلك الذى بعد نفى كان أو حال كونه بمثابة لاله فى الوجوب (قوله ولا النافية) أى
أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بالانها كلافصل اذ تدخل
بين الجار والجرور كجئت بالازاد (قوله بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كالمثل أو للعاقبة نحو ليكون لهم
عدوا أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل متعدٍ نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فى كل ذلك أن مضمره
جواز أو قد تظهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص
الماضى ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحاً باللام الجوزية والمراد به مطلق الانكار
من اطلاق الخصاص على العام لان الجحافة انكار ما تعرفه فهو انكار الخفى خاصة ولم يقيد كان بالناقصة
لأنها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لأمكى لا الجوزية وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أى
مادتها بخلاف لمن أجازها فى أخواتها ومن أجازها فى ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينفي الماضى فقط وهو
خصوص ما مع الماضى ولم مع المضارع دون ان لا اختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
بالحال وأما ان فى معنى ما اطلاقه يشملها وقبيلهم كثير فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
بالنصب لغير الكسائى انهم الام الجوزية مع ان النافية ولكن يبعد ان الفعل بعد لام الجوزية لا يرفع الاضمر
الاسم المستند اليه السكون بل الظاهر انها لام كى وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزاؤهم بما هو أعظم
منه وان كان مكرهم لشدة ندمه لزال الجبال أى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كآيات
أنا أشجع من فلان وان كان مع التنازل اه أشموى (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان
وخبرها محذوف عند البصر بين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أى ما كان زيد
مريد الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي الناصبة
بنفسها أى ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف الا أنه جعل النصب بأن مضمره بعد اللام فهو قول
مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر فى قوله سموت ولم تكن أهلاً لسمو * (قوله بحتى أو لا) أجد
من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الا أن لان ان مقبرة بعداً ولا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن
تقديرها ولا نحتى معنيين كلاهما يصلح لألغائية كأمثلة والتعليل اذا كان ما بعده علة لما قبلها نحو لارضين
الله أو يغفر لى فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايها انقطاع الارضاء عند حصول
الفقران وليس مرادوتعين الغاية فيما يحصل شيئاً فشيئاً نحو لا تنظر نهأ ويحى والاستثناء فيما يحصل دفعة
نحو لا قتلنه أو يسلم ويحتمل الثلاثة لازمة لك أو تقضى حتى والمعنى على الاستثناء لازمة لك فى جميع الازمان
الازمن القضاء أى وقت انبثائه وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل
بعدها الا اذا عطف على اسم خالص كاسياتى (قوله لاستسهن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية
بل يحتمل الاستثناء أيضاً كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بان) أى وهو مؤثر بمصدره معطوف
بأعلى مصدره متصدي من الكلام السابق أى ليكون منى استسهالاً وأدرك وكذا يقاس الباقى (قوله
وكننت اذا عجزت) بالغين المبهمة والزأى أى عصرت وهزرت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب
هى النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي يشاعنها الفساد لأن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما رافع من أطرافها عما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي اضمار أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في التثبوت وعلى هذا فاقوله هكذا وحشوفان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محي به لبيان وجه الشبه لا ختم ان التشبيه في مطلق النصب ما فليس حشوا (قوله حتى) أي الجارة للصندر المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعده غاية لما قبلها كنهاله وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وكشال الماتن ولا تصح فيه الغاية لايهامه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد أو يحتملها حتى تنفي إلى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الا وهو ظاهر في قوله

(ص)

و بعد حتى هكذا اضماران

حتم كجد حتى تسردا حزن

(ش) وما يجب اضماران

بعده حتى نحو سرت حتى

أدخل البلد حتى حرف جر

وأدخل منصوب بان المقدرة

بعد حتى هذا ان كان الفعل

مستقبلا فان كان حالا أو

مؤولا بالحال وجب رفعه

واليه أشار بقوله (ص)

وتلو حتى حالا أو مؤولا *

به ارفع حتى وانصب المستقبلا

(ش) فتقول سرت حتى

أدخل البلد بالرفع ان قلته

وأنت داخل وكذا ان كان

الدخول قد وقع وقصدت

به حكاية الحال الماضية نحو

كنت سرت حتى أدخلها

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايهامها انقطاع في ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي للاستثناء المنقطع أي ليست السماحة في الجود مع الغني لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن نألو البر حتى تنفقوا مما يحبون لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم را في العطف (قوله نحو سرت الخ) أي اذا قلته قبل الدخول ليسكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى) أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جيعا وهو بخنار

وجعل الكوفيون النصب بحتي نفسها ورد بعملها الجرفي الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أي لان النصب بان المقدرة وهي نخاص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التسكك وعلى كل تعبير بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافك وقت التسكك بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تاو بالاولئك قرئ قوله تعالى وزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغرض نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزمان حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزوال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تاو يلاور رفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسألة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتسكك وجب نصبه كحتى يرجع الينا موسى أو حاضر اوقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جازا الامر ان باعتبار جواز التاويل فان قدرته حاضر وقت التسكك على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكك وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كاذكروا تسبيحه عما قبلها ارفارفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسبيحه عن السير وكونه فضلا أي ليس ركنافي الاسناد فلا رفع في كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول وتسبب الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السير وبان شيئا آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به وجلة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح في الخ أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كر ضمير ان الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها التأويل بالكلية ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المحاب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا لان ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذا عدول عن عطف الفعل بالفاء الى نصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحدث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليسكن منك استقامة فدخل وفي ليت لي مالا فافحج ليت حصول مال لي فحجوا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المغنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جلة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فذكر مك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جلة على جلة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجلة كما ثبت كونك زيدا فاكرا مك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستقاضي نقل ذلك عن أبي حيان ومستأنى عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أى سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كما بس زيدا حاضرا فيك كمالك أو بالاسم كانت غيرات فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله أو قد مراد بها كمال النفي نحو كانتك والعلية ناقشت متناوفا تاتينا فتحدثنا وقد كنت في خبر فتعرفه بالنصب أى ما كنت ولا تاتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الاول والتسبب عنه أو على معنى ما تاتينا فتحدثنا بجعل الثاني قيما في الاول في نصب عليه النفي قصدا الى نفي اجتماعهما أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتى الاتيان أيضا فيكون في الفاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحينئذ فالفاء للعية بالاتسبب أصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى قال في المغنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني اذ يتبع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتبع الثاني في نحو ما يحكم الله حكما فيجور لا تقف الجور وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بالاتسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى ما تاتينا فتحدثنا بظاهر مبتدأ قصدا الى نفي الاول واثبات الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا اتيان ان يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أى ما تاتينا في المستقبل فأتت تحدثنا الآن واما على معنى ما تاتينا فتحدثنا فتحدثنا قصدا الى نفي الفعلين من مجرد العطف بالاتسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتدرون ولو نصب هذا على السببية كالذى قبله جازا لكانت يردان تناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أى بان اتقضى بالاقبل الفعل كما مثله وكان نفي ما بعد نفي كما تزال تاتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالا بعد الفعل كما تاتينا فتحدثنا لا بخبر فقيه الوجهان كإص عليه سيويو به وروى بهما قوله

وما قام مناقم في ندينا * فينطق الابا لى هي أعرف

خلافا للمصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أى والترجى أيضا عند الكوفيين كما سبأ في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب

محضين ان رسترها حتم

نصب

(ش) يعنى أن ان نصب

وهي واجبة الحذف الفعل

المضارع بعد الفاء المحاب

بها نفي محض أو طلب محض

فمثال النفي نحو ما تاتينا

فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون

النفي محضا أن يكون خالصا

من معنى الاثبات فان لم

يكن خالصا منه وجب رفع

ما بعد الفاء نحو ما أنت الا

تاتينا فتحدثنا ومثال الطلب

وهو يشمل الامر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض

والنهي والنفي فالامر

نحو ائتني فاكرك ومنه

ياناق سيري عنقا فسيحجا
لا تطغوا فيه فيجعل عليكم
غضبى والدعاء نحو رب
انصرنى فلا أخذل ومنه
رب وفقى فلا أعذل عن
سنان الساعين في خير
سنان

والاستفهام نحو هل تكرم
زيد افيكركم ومنه قوله
تعالى فهل انما من شفعا
فيشفعوا لنا والعرض نحو
ألا تنزل عندنا فتصيب خبرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
قد حدثوك فإراكن
سمعا

والتهخيص نحو لولا تاتينا
فتجدنا ومنه قوله تعالى
لولا أخرنى الى أجل قريب
فأصدق وأكون من
الصالحين والتمنى نحو لويتلى
مالا فأتصدق منه ومنه قوله
تعالى يا ليتنى كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومعنى
كون الطالب محضاً أن
لا يكون مدلولاً عليه باسم
فعل ولا بلفظ الخبر فان كان
مدلولاً عليه بأحد هذين
المدكورين وجب رفع
ما بعده الفاء نحو صه فاحسن
اليك وحسبك الحديث
فينام الناس (ص)

والواو كالفا ان تغد مفهوم
مع

مر وانه رادع وسل وارض لحضهم * تمن وارح كذاك النفي قد كلا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح حين نوع من السير ونصبه على انه صفة مصدر محذوف أى سيرا
عنقا (قوله سنان الساعين) بفتح السين أى طريقهم وفي خبر متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بحملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم يضرب زيد
فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيد أخوك
فتركه لعدم ما تصيد منه المصدر قال أبو حيان وهذا بشرطه أحسن أمها بنا وقد حكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فنصبه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا نعت تصيد مصدر مستقبل مما قبل الغاء بقدر مصدر من
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اسلام بسبب ضرب زيد فجازاه منه وهل يثبت كون زيد أخاك فاكرام
منا اه اسقاطى وهو نص فيما مر (قوله من شفعا) اما فاعل بالظرف لاعناده على الاستفهام أم مبتدأ
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفعا فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين
الحقيقى كالمثل والانسكارى نحو من مثل زيد في قامه والتوبيخى فيما يظهر نحو أنما خصم زيد افيغضب
عليك وأما التقريرى الذى بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو أفلم يسبر وافي الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم اك جار كم ويكون يبنى * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ولرغف هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً فى الاخضرار
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه صراحة لفظه كفى المعنى وقد يقال محط التقرير به هو الانزال لا الرؤية
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناقى) جمع لبانة بضم اللام فيها وهى الحاجة وانما قال بعض
الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجى شيئا فدل لا يجزم بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء وهذا البيت ساقط فى نسخ (قوله باسم فعل) أى سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنجدك بالرفع أولا
كامله ههنا ذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال فى شرح الشنور وما أجدره بان يكون
صوابا وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرب زيد افيغضب (قوله وحسبك
الحديث) مثال للطلب بالجللة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع يعنى يكفى فضمه بناء تشبيها بقول
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل يعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله
والواو كالفا) مثلهم انهم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم
ينتقل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضا أفاده الشنواي (قوله ان تغد مفهوم مع)
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضيا للضرورة أى فهى كالفاء فى نصب المضارع بعدها فى المواضع
المدكورة بان مضمرة وفى أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر
الهامينى قول الرضى بأنها ليست للعطف بل هى بمعنى مع أو لاجال فالمصدر بعدها مبدأ حذف خبره لكثرة
الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أو مع قيامى لان العطف يفوت النص على المعية أى ليسكن قيام
منك وقيامى منى (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا فى خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام
والتمنى وقاسه النحويون فى الباقي وقدم مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال التمنى يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا ونكون بنصبها المحزنة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم بمجاهد مصاحب للعلم

بصركم

كلا تسكن جلا وتظهر الجزع (ش) يعنى ان المواضع التى ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوباً بعد

الغاء ينصب فيها كلها بان مضمرة وجوباً بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهاه وانسكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

فقلت ادعى وادعوان اندى * صوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم اك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان تفهمهم مع عما اذا لم تفهم ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين وأردت جعل ما بعد الواو خيرا لمبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ ان نصب ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك

(١١٧)

لانا كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن الثاني الرفع على اضمار مبتدأ نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك أن تا كل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمره

(ص)

وبعد خبر النفي جزما اعتمد * ان نسقط الفاء والجزاء قد قصد

(ث) يجوز في جواب غير النفي من الاشياء التي سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقد الجزا نحو زرنى أزرك وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر أى زرنى فان زرنى أزرك أو بالجملة قبله قولان ولا يجوز الجزم في النفي فلا تقول ما تاتينا نحدثنا (ص)

وشرط جزم بعد نهى ان تضع

ان قبل لا دون بخلاف يقع

بصركم لعدم الصبر فلا يعمله الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعذوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعذوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظر للاصل وكسرهما نظرا للاكن اه اسقاطى وقوله اندى اسم ان من الندى بفتح النون مقصودا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر محذوف أى ذلك عار وعظيم صفته وجلة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى في النهى فكل منهما منتهى عنه استقلال وقال الساماني الجزم ليس ناصاى النهى عن كل الابعادة لا فان لم تعد احتمال النهى عن المصاحبة وردده الشمني بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول واباحة للثاني وهو المشهور فالواو استئنافية أى ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتمتعين بتقدير المبتدأ لان المضارع المثبت لا يقع حالا مع الواو معنى (قوله ان نسقط الفاء) أى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلا وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أى بان قصدت نسب الفعل عن الطاب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لذك وليا برئى بالرفع أو على الحال نحو ولا تمن تستكثر أو على الاستئناف كقوله * وقال رائد هم ارسوا نزلوها * ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى وألقى ما فى يمينك تلقا بالرفع فاضرب لهم طر يقاى البحر يسا لا تخاف ويحتمل هذا الوصفية أى لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم لسكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا من ذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب لتصرف بهم بانه لا يحدف غير هار لا يرد أن قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموا لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطا تاما لا امتثال بل لا بد منه من التوفيق فتدبر (قوله أو بالجملة قبله) أى فالجزم نفس الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضربا عن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل وبقي قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقدر (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالا من فاعل تمنى لعدم صحة ان لاتمن تستكثر وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمنى لانه بمعنى أى لا تستكثر ما نعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة بعنى الصوم فلا يقر بن مسجدنا يؤذنا يجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب لاني جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقرب يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لاتمن أى تعدد النعم على الغير تزدد ثوابا (قوله وأجاز ذلك السكاسى) أى تمسكا بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء فى لادن من الاسديا كالك ورد بتخريج الآية والحديث على ما صر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده اه وفى هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضا (تنبيه) شرط

(ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لادن من الاسد تسلم يجزم تسلم اذ يصح ان لادن من الاسد تسلم ولا يجوز الجزم فى قولك لادن من الاسديا كالك اذ لا يصح ان لادن من الاسديا كالك وأجاز ذلك السكاسى بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان لادن من الاسديا كالك

(ص) والامر ان كان بغير افعـل فلا * تنصب جـوانهـ وجـزمه اقـبـلا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فـعـل أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعـل ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك معاً أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث يثم الناس واليه أشار بقوله وجزمه اقـبـلا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب

كنصب ما الى التثني ينصب
(ش) أجاز الكوفيون
قاطبة أن يعامل الرجا
معاملة التثني فينصب جوابه
المقررون بالفاء كما ينصب
جواب التثني وتابعهم
المصنف وما ورد منه قوله
نعالي املى أبلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع في
قراءة من نصب أطلع وهو
حفص عن عاصم (ص)
وان على اسم خالص فعمل
عطف

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الي
أحسن اليك بخلاف لأحسن اليك فلا يجوز اذ لا يناسب ان تحسن الى لأحسن اليك ونحو أن بيدك
أزرك أي ان تعرفني به أزرك بخلاف أين بيدك أضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله) أجاز
الكوفيون أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أوله طفه على الاسباب على حد
* لولا توقع معترفاً ضيه * أو بتضمين لعل معنى التثني ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون
في الممكن القريب واطلاع فرعون و بلوغه الاسباب محال وقد يدفع بانه ادعى قرينه لقصد التلميس على
قومه فأني لعل قال في الارشاد وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين (قوله) المقررون بالفاء
مثلها والمعية كما مر (قوله) فعل عطف فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله) بعد
عاطف مراده به خصوص الوار والفاء ونحوها والمثل يثربها لعدم سماعه (قوله) اسم خالص أي
من شائبة الفعلية وهو الجاء المحض مصدرا كان كما مثله وغيره كقولنا زيد ويحسن الى هلكتك وكقولنا
ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو اسوءك علقما

ينصب اسوء عطف على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله) للباس عباءة الصواب كما في نسخ وليس
بالواو عطف على قولها قبله

لميت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله) انى وقتلى سليكا بالتصغير اسم رجل كان قد مر
بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوق عليها فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم علقه أي دفع ديته فقال البيت
تمثيلاً لحاله حيث ضمر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان انائها اذا عافت الماء أي
امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضر الثور لنفع غيره (قوله)
لان قبله اسم صريح بالخ (عترض بان قتلى رول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان
المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله) لولا توقع معتر (بالعين المهملة أي
فغير متعرض للسؤال والاثواب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا انى متوقع لارضاه كل
من سألني ما كنت أؤثر على أنزالي بالعطاء أحدا بل أقتصر عليهم (قوله) فيرسل منصوب أي لغير نافع
عطف على وحياء الاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا
في حال كونه موحى اليه أي ملهمه كأم موسى أو مسامعاه من وراء حجاب كوسى أو مرسله لآل به وسولا
كمادة باقي الانبياء فكلمها نصب على الحال وتحتمل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحى أو تكليم من وراء
حجاب أو تكليم ارساله على هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلمها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحيأ أي ما كان
تكليم الله بشرا الاتكليم ايحاء الخ ولشمر متعلق بكان أو تبين فهو خبر المحذوف أي ارادني بشراً ومضغول
لمحذوف أي لبشر أعني (قوله) لم يجز النصب أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أمام غير الصريح
بان كان مصدرا متوهماً كالصيد ما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح

تنصبه أن ثابتاً أو منصرفاً
(ش) يجوز أن ينصب بان
محذوفة أو مذكورة بعد
عاطف تقديم عليه اسم
خالص أي غير مقصود به
معنى الفعل وذلك كقوله
للبنس عباءة وتقر عيني *
أحب الى من لبس الشفوف
فتقر منصوب بان محذوفة
وهي جائزة الحذف لان
قبله اسم صريح بها وهو ليس
وكذلك قوله

انى وقتلى سليكا ثم أعقله
* كالشور يضرب لما عافت
البقر
فاعقله منصوب بان

محذوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسم صريح بها وهو وقتلى وكذلك قوله

لولا توقع معترفاً ضيه * ما كنت أؤثر أنزالي على تربى فاضيه منصوب بان محذوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريح بها وهو توقع
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منسوب بان الجائزة الحذف لان قبله
وحيأ وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الطارف في غضب زيد الباب في غضب يوجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير مصرح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق الصلة ان تكون جلة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما

(١١٩)

الفاعل لا جمل ال لانها لا تدخل الاعلى الاسماء (ص)

وشذ حذف أن ونصب في سوى * مامر فاقبل منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر الاماكن التي ينصب فيها بأن محذوفة اما وجوبها

واما جوازها اذا كان حذف أن والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس

عليه ومنه قولهم مره يحفرها بنصب يحفر رأى مره أن يحفرها وقولهم

خذ المص قبل يا خذك أي خذ المص قبل أن يا خذك ومنه قوله

ألا بهذا الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللغات هل أنت مغلدى

في رواية من نصب أحضر أي أن أحضر (ص) عوامل الجزم

بلا ولا م طالبا ضع جزمنا في الفعل هكذا لم ولما واجزم بان ومن وما ومهما

* أي متى أيان أين اذا وحيثما أنى وحرف اذا * كان وباقي الادوات أما

(ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين أحدهما ما يجزم فعلا واحدا وهو

اللام الدالة على الامر نحو

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله في سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار في خمسة لأم كي والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو وأوجب في خمسة لأم الجود وحتى وأو بمعاها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد في التعليمية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصر بين دون الكوفيين ويزاد أيضا ما سمي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء والواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمرة وجوبها ما عدل ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصر بين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا بهذا) الاستفتاحية وأبها منادى وذافته في محل رفع والزاجرى بدل من ذا أوصفه وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغى وحسن حذف أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعنى خبر من أن تراه بنصب تسمع بخلاف مره يحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج حذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجازة الأخفش وجعل منه أفغير الله تأمر وفي أعبد وتسمع بالمعنى خبر برفع أعبد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته بر يك البرق أن يحذف ربي الفعل مره وعادها هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه بطل عمله اهـ ونذهب قوم الى أن الحذف في غير ما سمي مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله طالبا) أي أمر أو ناهيا أو داعيا أو ملتصقا (قوله وحرف) خبر مقدم عن اذا (قوله ما يجزم فعلا واحدا) أي أصالة والافتقار إلى جزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أي وضعا وان استعملت في غيره كالأخبار في فليمدد له الرحمن مبدءا أو تهديدا في ومن شاء فليذكر وكذا يقال في لاناهاية واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب كشاله وكذا الفعل المجعول للتمسك والمخاطب نحو لا كرم ولتكرم يازيد لان الأمر فيهما اللغاب وتقل في فعلهما المعلوم والثاني أقل لان له صيغة تخصه وهي فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة في تأني فبذلك فلتفرحوا وحديث لنا أخذنا ما صافكم ومن الاول ولتحمّل خطاياكم قوموا غلّا أصل لكم والفاء فيه لعطف جلة طلبية على مثلها الزائدة على الأظهر ويرى فلاصلى بالنصب على أنها لام كي والفاء زائدة ويرى بسكون الياء تخفيفا وهذا اللام مكسورة جملة على لام الجر لانها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كمثلها بالاسماء والشئ يحمل على مقابلة وسلم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحرى بها بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي (قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والنافية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء بطلت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أي ان لم أر بطله ينفلت وجزم النافية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل التمسك قليل جدا لان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجعولا فيكثر لان النهي غير التمسك كما في التوضيح كلا أخرج أي لا يخرجني أحد (قوله وهما للنفي الخ) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو لم نسمع

* ألما أصح والشيب وازع * وخرج بلما هذا الحينية فتخصص بالماضي لفظا ومعنى كما في الاضافة ولما لايجابية وهي التي بمعنى الافتقار بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضي لفظا لا معنى كانشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك الافة فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

ليقيم زيد على الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الدالة على النهي نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحوور بناتواخذنا ولما وهما للنفي ويختص بالمضارع ويقبلان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولما يقيم عمر ولا يكون المنفى بلما لا متصلا بالحال

أشاره لبعض ما يترقن فيه فتختص لما يجوز اتصال نفسيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد
وقد ينقطع نحو لم يكن شيئا لم يكد كورا أي ثم كان وبقرب نفسيها من الحال فلا يجوز لما يقيمز بد في العام الماضي
بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال
الزحشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بإيمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي لما هم ماوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام
لما يوفوا أعمها لهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف الالهال وأجاب الدماميني بان توقع ما بعدها
أغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار الالهال بدليل استرسالهم
في القبايح ونحوه لم بضد ما مر وبصاحبة الشرط كالولم وان لم تفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفار ارسومها * كان لم سوى أهل من الوحش توهم

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالخارجيل والنصب بالغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يوحى من الموت أفر * أي لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر و رد بعمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذ ان توكيد المنفي لم وحذف النون لغير وقف ولا سا كن (قوله والثاني ما يجزم فعلين)
أي غالباً وقد يجزم فعلا وجلة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي في قوله

* وبعد ما مضى رفعك الجزا حسن * وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لا فادتها
ربط الثاني بالاول فكأنها مائت واحد وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها واحد ها وقيل الشرط والجواب مجازا ثم ان الجواب ان كان مضارعا أو ماضيا خاليا
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً ومجلا ولا محل لجملة كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل
الجملة وان كان غير ذلك مما يفتقرن بالفاء أو اذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعل يقبل الجزم الجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقا ذكل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فأي أكرمه في محل
جزم ورفع باعتبارى الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقوم أكرمه انما قال ظهور أثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كليس
ومخففة من المشددة كما مر في باب ما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان لقيته * على السن خير الا يزال يزيد

ونحو ز يدوان كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي ز يد بخيل وال حال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدر أي ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماثل اذ لا يتعلق على
الشيء وتقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما تفعلوا الخ) ما اسم شرط جازم مفعول
مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أي أي شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء
أي ومن شر وبعبارة جواب الشرط أي يجاز كبه من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعلين
وهي ان نحو وان تبسوا
ما في أنفسكم أو تخفوه
بحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوءا يجز به
وما نحو وما تفعلوا من خير
يعلمه الله وما نحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتني وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرفا خبره ان كان ناقصا كايها تسكونوا يدرككم الموت فايها نظرف متعلق بمحذوف خبرتكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقيم أضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعما على أجنبي منها نحو من يعمل سوأيجز به وخبره اما جلة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وساط على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيداً أضربه وإن ساط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيداً أضربه فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ماضيا وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذا لان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قديمة تترن بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدها لا يصلح فيها قبلها ما واغتر ذلك في اذا لانها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما صر في الاضافة (قوله مهماتنا الخ) مهمات اسم شرط امام مبتدأ في خبر ماضيا ومفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حد زيدا صررت به والاول أرجح لما صر في الاشتغال ومن آية بيان للمهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في بها عائدا على آية كما اختاره في المغني لا على مهما وقوله فأتحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما تخاربه لا مهمة لان الخبر بعدهم يأتي في القرآن مجر دامن الباء الامنصوب بالاولى الجمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أيا ما تدعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كافي البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي أي اسم تسموه وماصمة لتأ كيد الابهام في أي وكان أصل الكلام أيا ما تدعوا فهو حسن فادفع فله الاسماء موقع الجواب للبالغة (قوله تعشو) حال من فاعل تات فهو صر فوع لا مجزوم من شيا يعشوا اذا أتني نار ابرجوع عندها القرى (قوله أيا ما الرج الخ) صدره * صعدة نابتة في حائر * أي تلك المرأة كاصعدة أي الريح في اللين والاعتدال والحائر بالخاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لان النابت فيه أضرم من غيره (قوله وانك اذماتات) من الاتيان أي تفعل وكذا آتيا بروى تاب وآتيان أي يأتي اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمراد وغابر الازمان يطلق على المستقبل كاهنا وعلى الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجردا للتعليق لا محل لهما والبواق أسماء اتفاقا الامهما فعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكما نظرف الامن وما مرهما فن للتعميم في ذوى العلم وما مرهما لفبرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ما والا أي فيحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زما في وهو متى وأيان فهما التعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكانى وهو أين وأني وحيثما فهي لتعميم الامكنة فمثلة الادوات الجازمة فعلمين أحد عشر وهي بالنظر لا اتصالا بما بعده ثلثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تسزم ماني حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أنى وابقها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبنا

ولم يدكر المصنف منها اذا وكيف ولولان المشهور في اذا لا تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرطاً غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصورك في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبله وأجاز السكوفيون جزمها فقيل مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما وأما لو فسنا في (قوله فعلمين الخ) مفعول مقدم لية قضين والجللة مستأنفة لانعت

مهما تاتنا به من آية انسحرنا
بها فأتحن لك بمؤمنين
وأي نحن أيا ما تدعوا فله
الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تاتني تعشوا الى ضوء ناره
نجد خبر نار عندها خبر موقد
وايان كقوله
أيان تؤمنك تأمن غيرنا
واذا
لم تدرك الامن منالم تزل
حنرا
وأيا كقوله
أيا الرج عتيلها تمل
واذما نحو قوله
وانك اذماتات ما أنت آسر
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله
حيثما تستقيم يقدرك الله
نجاحا في غابر الارمان
وأني كقوله
خليلى انى تاتيانى تاتيا *
اخا خبر ما يرضى كما لا يحاول
وهذه الادوات التي تجزم
فعلمين كلها أسماء الان
واذما فانهما حرفان
وكذلك الادوات التي تجزم
فعلا واحدا كلها حروف

(ص)

فعلمين يمتنعين

شرط قدما * يتلو الجزء جوابا وبسما (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان الى قوله أنى تقتضى جلتين احدهما
وهي المتقدمة تسمى شرطا والثانية (١٣٣) وهي المتأخرة تسمى جوابا وجزءا ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها ان
تكون فعلية ويجوز أن
تكون اسمية نحو ان جاء
زيدا كرمته وان جاء
زيد فله الفضل (ص)
وماضيين أو مضارعين *
تلفيها أو عتخالفين

(ش) أى اذا كان الشرط
والجزء جلتين فعليتين
فيكونان على أربعة أنحاء
الأول أن يكون الفعلان
ماضيين نحو ان قام زيد
قام عمرو ويكونان في محل
جزم ومنه قوله تعالى ان
أحسنتم أحسنتم لأنفسكم
الثاني أن يكونا مضارعين
نحو ان يقيم زيد يقيم عمرو
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما
في أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم
به الله الثالث أن يكون
الأول ماضيا والثاني مضارعا
نحو ان قام زيد يقيم عمرو
ومنه قوله تعالى من كان
يريد الحياة الدنيا وزينتها
نوف اليهم أجمعها لم فيها
الرابع أن يكون الأول
مضارعا والثاني ماضيا وهو
قليل ومنه قول الشاعر
من يكذبني بشئ كنت منه
كالشجاع بين حلقه والوريد
وقوله صلى الله عليه
وسلم من يقيم ليلة القدر

لغوله اسمها لا يسميه أن ان واذما لا يقتضيان فعلين وعلى هذا ففعل قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من
هنا أو ان فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفة حذف را بطلها أى يقتضين ما على هذا جلة وحرف اذا ممتصة
بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما
شرط وقدم صفة وجلة يتلو الجزء من الفعل والفعل امامة مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط
محذوف أى يتلوه وفي نسخ شرط بالنصب فهو مفعول ليقترضين على ان جلتهم مستأنفة لانت لفعلين الذى
هو مفعول اجزم (قوله وبسما) أى سمي ونائب فاعله يعود على الجزء وجوابا لمفعوله الثاني أى ان الفعل
الثاني كما يسمى جزءا لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا بالشبه جواب السؤال في
لزوم الكلام سبقه فالترسمية بهما مجاز في الأصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جلتين) الاولى فعلين
كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جلة أصلا ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزء كونه فلا كالشرط
وان لم يكن لازما فيه (قوله وهو المتأخرة) أخذه من قوله يتلو الجزء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته
كما هو مذهب البصريين وماتة تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب
نفسه خلافا للسكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارها
فلا يتقدم عليها شيء من أجزاء جلتها خلافا لكسائي فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيها بمعنى
تجد هما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الأدوات تقاب الماضي للاستقبال شرطا وجوابا سواء في ذلك
كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالغاء وقدام لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أو هما
واقعا في الماضي كان كذبت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قيصة قدم من دبر
فكذبت فتقول بان المراد ان يقين في المستقبل انى كذبت قلته في الماضي فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق
في المستقبل فأنه قد سرق أخوه وان يقين قد قيصة من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في
الاخير بن محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فتتأسس لانه قد سرق الخ وان تبين قد قيصة من دبر فهو
برىء لانها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فقل لمن قبلك (قوله على أربعة أنحاء)
أى أقسام والاحسن كونهما مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للثبات كلة في عدم التأثير سواء
كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنقى بل أو مختلفين كان لم تقيم فتتم كون الشرط ماضيا والجواب
مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه بالجهور
بالضرورة وأجازة الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى في الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف
والفراء والاولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من
يكذبني الخ) كذبت بفتح التاء خطا بالمندوحة والشجاء بفتح الشين المعجمة والجمع ما يشب في الخلق أى
يتعلق به من عظم وغيره والور يدعرق غليظ في العنق (قوله وبعدهماض) امامة ملق برفع وان كان مؤخر
لان الاصح توسعهم في الظرف كما مر وأحال من الجزء أى رفعك الجزاء حال كونها بعدماض حسن والمراد
الماضى ولو معنى كان لم تقيم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على
قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان غيبت عن نفسك وشهوته تراه يشهورة حضور ومشاهدة قلبية
(قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كافى شرح الكافية والرفع عند سيدي به على تقدير تقديمه
عن الاداة الاعلى الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان أتاني

أكرم

غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعدهماض رفعك الجزاء حسن * ورفعه

بعدهماض وهن (ش) أى اذا كان الشرط ماضيا والجزء مضارعا جازم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقيم
عمرو ويقيم عمرو ومنه قوله

أكرمه ويمنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء
وسبأني ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء
في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما
قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بالفاء لان الاداة لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل
في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد ان حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان
ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كدنا قيل وفيه مجال للنقاشه
(قوله وان انه خليل) أي فقرر من الخلة بفتح المجمة وهي الحاجة والمسغبة المجاعة ويروي يوم مسئلة
وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أي غير منفي بل والا
فكالماضي كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أيها تكونوا يدرككم
الموت بالرفع قال المبرد والرفع بمضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه الا وجب
ذلك اذا لم يكن قبله ما يطلبه كانك في بيت الشارح والا فلا ولي كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم
والأخير ويجوز فيه العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيها ولا يأتي هنا القول الثالث
فما مر لفقد علمته اذا لاداة وثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء
فيكون موافقا للمبرد أو معناه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يأقرع الخ) بالضم والفتح كما مر
في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها
لا ربط لعدم صاوح الجواب لمباشرة الاداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء
السبب عن الشرط والعاقبة ولا تخذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لاني والصبا * سيلني على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وان أطمعتموهم
انكم لمشركون وأجيب بأن الجمله جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أي
أشركتم ولم تذكروا الامم الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم كيد لا واجب كما صرح
به الشمني وغيره ويتكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وجلة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله
طلبية واسمية وبجاء * وبما وقسر بلن وبالتنقيس

مثال الجامدان ترفي أنا أقل منك مالا وولدا فمسي ربي والمنفرون بقدان يسرق فقد سرق أخ له بالتنقيس
وان خنتم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلها كان نحو انه
من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو
وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بنية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره نصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بمرافتها
في الاستفهام نحو أغن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنفد أو غيرها آخرها كان قام زيد فهل تكرمه
أو فن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع
مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو
الجواب والا كان يجب جزمه وبحكم بز يادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخلة

وان انه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا
والجزاء مضارعا وجب الجزم
فيهما ورفع الجزاء ضعيف
كقوله

يا قرع بن حابس يا قرع
انك ان تصرع أخوك
تصرع
(ص)

واقصرن بقا حتما جوا وبالا
جعل

شرط لان أو غيرهما لم ينجعل
(ش) أي اذا كان الجواب
لا يصلح أن يكون شرطا
وجب اقترانه بالفاء وذلك
كالجمله الاسمية نحو ان جاء
زيد فهو محسن وكفعل
الامر نحو ان جاء زيد
فأضربه وكالفعلية المنفية
بما نحو ان جاء زيد فمأ
أضربه أو ان نحو ان جاء
زيد فلن أضربه فان كان
الجواب يصلح أن يكون
شرطا كالمضارع الذي ليس
منفيا بما ولا بن ولا مقرونا
بحرف التنقيس ولا بقدر
وكالماضي المنصرف الذي
هو غير مقرون بقدر لم يجب
اقترانه بالفاء نحو ان جاء
زيد يبحي عمرو وأقام عمرو

اقتراحه بالفاء ويجوز إقامة
إذا المفاجأة مقام الفاء ومنه
قوله تعالى وإن تصيبهم سيئة
بما قدمت أيديهم إذا هم
يقنطون ولم يقيد المصنف
الجملة بكونها اسمية استغناء
بفهم ذلك من التمثيل
وهو أن نجد إذا لنا كافاً
(ص)
(والفعل من بعد الجزاء ان
يقترن

بالفاء والواو بثلاثين
(ش) إذا وقع بعد جزاء
الشرط فعل مقرون بالفاء
أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه
الجزم والرفع والنصب وقد
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وإن
تبدوا ما في أنفسكم وأنخفوا
بها سمعكم به الله فيغفر لمن
يشاء يجزم ويفر ورفع
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة
قوله

فإن يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش
أجبت الظاهر ليس له سنم
روي يجزم نأخذ ورفع
ونصبه (ص)

وجزم أو نصب لفعل اثر فاء
أو واو بالثلاثين اكتنفا
(ش) أي إذا وقع بين فعل
الشرط والجزاء فعل مضارع
مقرون بالفاء أو الواو جاز
جزمه ونصبه نحو إن قام
زيد ويخرج خالداً كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بر به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة أن تزل أحدهما فتذكر بكسر الهمزة ورفع
تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر كالحاء ونحو إن قام زيد فيقوم عمرو وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد
وما فعل إلا ثلاثة أضرب فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام
عمرواً وماضياً لفظاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الحاء فإن قصد بالاستقبال وعداً أو وعيد
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكسبت
وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتختلف الفاء) بالمفعول تخلف وإذا فاعله وهي مضافة إلى
المفاجأة من إضافة الدال للاول وهل إذا هذه حرف أرظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية)
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو إن قام زيد فويل له أو فاعمر وقيام أو فأن عمراً قائماً
وأشعر مثله أنه لا يربط بالفاء دون غيرهما من الأدوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد
تفاوتت النصوص على الإطلاق لكن مورد السماع أن فيحتاج في غيرها إلى مماع وقد سمع بعد إذا
الشرطية نحو فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون اه وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء
لأنها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى إذا فتحت يأجوج إلى قوله فاذا هي شاخصة فاذا فيه مجر الدال التوكيد ومحل
المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء اسقاطي (قوله والفعل من بعد الحاء) تقدم أعراب مثله غير مصرحة
(قوله الجزم) أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كافي التصريح أي لما صرح عن المعنى أنها مع الفاء في محل
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له ونذرهم وأن تخفوها وتؤثروها الفقراء فهو خبر لكم ونكفر
بجزم نذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أعلاه على قول
السامع لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجوز بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على نوه شرط مقدر
أي وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله والرفع) أي استثناء فابناء على أن الفاء يستأنف بها كالواو وأعطفاً
على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أي باضمار أن وجوباً كإينصب بعد الاستثناء لان الجزاء
يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بضم جاز الرفع كآية وإن يقانلوكم بولوكم لا ديار ثم لا
ينصرون والجزم كآية وإن تتولوا يستبدل قومنا غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب لأن ما دخل فيه ثم (قوله
بجزم يغفر) أي لغفر عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان
ابن المنذر ملك العرب غريم مصروف للعامة والحجمة وشبهه بالربيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن
المنجى إليه وذئاب العيش بكسر الميم عتبة وأجب الظاهر أي مقطوعه والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المتهزل الذي ذهب سنمه أي نبقى بعده في شدة
وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ أسوغه التقسيم ولعل ما خبر أو متعلق بهما على التنازع
والخبر محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية وأرظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالثلاثين ونائب فاعله إما عائد لفعل فالف لاطلاق أو للفاء والواو لثنية وجواب الشرط محذوف أي
جاز ذلك (قوله جاز جزمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستثناء في عدم التحقق ويمتنع الرفع
لامتناع الاستثناء قبل الجزاء اشعوى قال الاسقاطي وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين
الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت
بالحزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن
مطرف بالرفع وخرجه ابن جني على اضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المجزوم كذا في أعراب السمين (قوله إن المعنى فهم) أي بذلك مع علمه مما قبله فنفتنا للايضاح

وحاصله

بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله * ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * والعكس قدياً أي إن المعنى فهم
فلا يخش ظمناً ما أقام ولا هضم (ص) والشرط يقتضي عن جواب قدياً

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فانت ظالم (١٣٥) وهذا كثير في لسانهم وأما حكمه

وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فليست لها بكف

والايحل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها يعسل

مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع

شرط وقسم * جواب

ما أخرت فهو ملتزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعي

جوابا وجواب الشرط اما

محذور أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جمله فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صدرت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جمله

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقام والله ان زيدا قام والله

ان زيدا قام وان كان جمله

فعلية نفي بما أولا وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الاول

وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أى بشرط الدليل عليه كاذ كره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أومعنى وهو المضارع المنفي لم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه واثن سألهم من خلقهم ليقولن الله ان لم تنته لارجنك جملة ليقولن ولا رجنتك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له أى وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذ لم يسد شي في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المنفي حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم تدبر اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسمياً أى وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبني نفقا الخ أى فافعل أو وقع جوابا بنحو ان جاء في جواب أنك كرم زيد فان الحذف فيها جائز لا واجب (قوله فقليل) أى اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * أى متى تتقفوا وانؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالا نفيسة في بيت الشارح ونحو ان خير خير فكثير فخل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة بالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أيضا الريح تملأها تمل * وقوله * ولديك ان هو يستدرك مزيد * (قوله مفرقك) كقعد ومحاس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو لفهم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أى بهما معا وجوابا عند البصريين فان خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أى غالبا وقد يجرد لفظاهما معا أو أحدهما فيقدران فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد الطول كما في الماضي والمضارع المتصرف أما المنفي فسيأتي وأما الجملة فية تترن باللام فقط نحو والله لمسى زيدا ان يقوم أولهم رجلا زيدا ليس فلا تترن بشئ كقوله ليس زيدا قائما فامل (قوله فبان واللام الخ) الا كثيرا اجتماعهما وتدرجدهما منهما كقول أبي بكر في نسا جري بينه وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لاله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أى وجود من اللام وجوابا سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أرماضيا كآية واثن زالتان أمسكهما من أحد أى أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أولا قام وشذ النفي لم أولن كما شذ اقترا المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أى تنفي بما أولا وان وتجرد من اللام وما عركه في القسم غير الاستعطائي أما هو لجوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي * قبيل الصبح أوقبات فاهما

وقوله * بعينيك يا سلمى ارحني ذاصبا * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أى ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطمعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

عليه فتقول ان قام زيد والله يقيم عمر وفتح حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد يقيم عمر وفتح حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

والقسم أجيب السابق
منهما وحذف جواب
المتأخر هذا اذا لم يتقدم
عليه ما ذوخير فان تقدم
عليه ما ذوخير رجح الشرط
مطلقا أى سواء كان متقدما
أو متأخرا فيجب الشرط
ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله
أكرمه وزيد والله ان قام
أكرمه (ص)

وربما رجح بعد قسم
شرط بلاذى خبر مقدم
(ش) أى وقد جاء قايلا
ترجيح الشرط على القسم
عند اجتماعهما وتقدم
القسم وان لم يتقدم ذوخير
ومنه قوله

لئن منيت بناعن غب معركة
لا تنفذهن دماء القوم تنتفل
فلام لئن موطئة لقسم محذوف
والتقدير والله لئن وان
شرط وجوابه لا تنفذهن وهو
محذوم بحذف الياء ولم يجب
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولوجه على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه اقبل
لا نلفينا باثبات الياء لانه
مرفوع (ص)

(فصل لو)

لوحرف شرط في مضي ويقل
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين
أحدهما أن تكون

يستثنى الشرط الامتناعي كقولنا لولا فية عين الاستغناء بغيره عن جواب القسم وان تأخر خلا فلا ينصف فور
كقوله والله لولا الله ما هتدينا قال الساماني واثنى ان لولا وجوابها جواب القسم ولم يثن شي
عن شي وهو مقتضى كلام القسطل في باب القسم (تذنيه) اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب
له وجلة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب
الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها لخاص بالضرورة أشموني (قوله وقبل) بالضم
خبر مقدم عن ذوخير أى ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قايلا لا الخ) هذا مذنب الفراء كما
في حواشي البيضاوي ومنه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لموطئة وانظر لم يجعل
الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أى ابتليت وغيب الشئ بكسر الغين
المججمة عاقبته وخص غيب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيه على شدة
شجاعتهم وعدم اعطاسهم العدو أى حالة ونفعل بالفاء لا بالقاف أى تنبرأ ونفعل (قوله فلام لئن موطئة
الخ) هو من قولهم موضع وطى أى يسهل المشى فيه فكأنها وطأت طريق القسم أى سهلت على السامع
تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر لتؤذن بأن الجواب
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال
الزنجشیری وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا قيل بشرط دخوله على ما يشبهه كالموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة ولا كما زائدة في آية وان كالماليوفينهم ظاهر المغنى الاول كذا في
حواشي البيضاوي (قوله باثبات الياء) واحتمل انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم
(فصل لو) (قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض نحو لو نزل عندنا فتصيب خبرا والتحضيض
لوتا من فسطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقييد
لجوابه كالأولين لكن نظر فيه الساماني بأن كل ما ورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أى وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه الرابع الفنى نحو لو تأتينا
فتحدثنا بالنصب قيل ومنه لو أن لنا كرامة أى رجعة الى الدنيا ولذا نصب فتكون في جوابها لكن يحتمل
انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرامة ومنه المصنف ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل الفنى
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعاره لوله لكثرة صاحبه فاشتهرت ليت في الاشعار بالفنى
فنصب جوابها كليت وانما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير
لو ثبت أن لنا كرامة فمئة لمحذوفة وان وصلنا فاعمل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل
مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مقول لفعل الفنى الذى ثابت عنه والتقدير وددت ايمانك فتحدثك
ووددت اثبت كرامة لنا فنكون وقال غير المصنف هي لوالشرطية أشربت معنى الفنى أى فلا بد لها من جزاء
كالشرط ولو مقدر اقبل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كجاء على قول المصنف ولا تنصب بمصدر بخلافها
على قوله وعلى كل الأقوال قد يجىء لها جواب منصوب كليت وقد لا يجىء (قوله مصدرية) أى فترادف
أن معنى وسبكا في ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا أنها لا تنصب ولا بد أن
يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقوله لما كان ضرك لومنت أى منك أو مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر
أو خبرا كقول الأعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم من الثاني وكان الحزم لو محجورا

ولظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحوود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل هي في ذلك شرطية حذفت جوابها مع مفعول يود أي يود أحدهم التعمير لو يعمر اسره وفيه تسكاف لا يخفى
 ويشهد بثبوتها ودور الوند من فيدهموا بنصب يدهموا عطف على تدهن لان معناه ان تدهن فهم ومن العطف
 على المعنى وقيل نطبت في جواب ودور الاشعاره بالتمنى وفيه ان الجواب لا يكون الا لانشاء بالاستقراء ودوروا
 خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بحصول مضمون الشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به
 التعليق أي حرف التعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف
 للحصولين وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعليق عمسي الاخبار بان الجواب كان
 مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفس فهو على أي حال النطق بل ولا في الماضي أمادهم (قوله حرف لما
 كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع
 عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير بالانتيان بكان للاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلا
 اذ السكنا ليست حقا والانتيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فانها لما يقع في الماضي لوقوع غيره
 وبالسبب الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كالم يقع في الماضي فهي مصرحة بان
 الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فعني عبارته أن لو تدل بما بقية على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
 حصول الاول وتدل الزما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم
 المزموم كذا في السمايين ومنه يعلم ان عبارة سيديويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كانه
 الشمني عن البدر بن مالك وان ادهم صنيع الشرح خلافا في الجمع عن أي حيان ان سيديويه نظر الى
 منطوقه ولو غيره الى المفهوم اه صيان رقول السمايين لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما
 للثاني بل مازومه له وسبب كاهو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول
 م لازم لا لازم وامتناع المزموم لا بوجوب امتناع اللازم كاسياني وعبارة سيديويه انما تنفيدان لو تدل الزما على
 امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بعبارة الامن سيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
 فتأمل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجوهري وظاهرها
 فاسد لا تقتضاه كون الجواب امتناعا في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب ولامزم والجواب سبب
 ولازم واقتضاء السبب والمزموم لا بوجوب اقتضاء السبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا
 يرد على مفهوم عبارة سيديويه المارة ولهذا قال في شرح السكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل
 على امتناع ثال يلزم لثبوته ثبوته نال به أي في الماضي فجعي عز به محكوم باقتضائه مقتضى لوو بكونه يستلزم
 ثبوته ثبوته كراهيه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحي أو لا لا يتعرض لذلك بل
 الأ كثر امتناع الاول والثاني معا اه الا أن تؤول عبارة القوم وسيديويه بان المراد فيها انها تدل على
 امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث
 امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا بسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
 ما ذكره الحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمه انتفاء شرطها
 أبدا اذ لو كان حاصلها كان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل لا يجاب فيه مثل لما لان الثابت
 الحاصل لا يعاقب اما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا
 لرفعناه بها ولو شاء هذا كم أجمعين فانتفاء الرفع وعداية الجميع لامن ذات لو بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة
 المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
 بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاحتمال وجوده من غير الشمس
 كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعا في جميع الأزمنة وذلك كافي المطول اذا كان الشرط مما

في مضي وذلك نحو قولك
 لو قام زيد لقلت وفسرها
 سيديويه بانها حرف لما
 كان سيقع لوقوع غيره
 وفسرها غيره بانها حرف
 امتناع لامتناع وهذه
 العبارة الأخيرة هي
 المشهورة

لستم استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه بل بطله بأبعده
النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإيجابًا كما يؤولون ما في الأرض من شجرة أقلام أسخ ونحوه ولم تسكر منى لأثنت
عليك أو كأنما ثبتين كأولهنني لأثنت عليك أو منفيين كقول عمر بن عبد الصمد لم يخف الله لم يعصه
فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم
الخوف وجعله سببًا لذلك لتحقيقه مع ما يقتضي عدم العصيان كالمحبة أو الاجلال وإذا امتنع الشرط وهو
عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه
فإذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قد نرد للاستمرار
وهو ما ذكره وقد نرد للترتيب الخارجي أي الدلالة على امتناع الثاني لامتناع الأول كما لو شاء هذا ثم وقد نرد
للاستدلال العقلي أي الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني عكس ما قبله كما لو كان فيهما آلهة ألخ فتفهم
ذلك والله أعلم **(قوله والاولى أصح)** قد علمت ما فيه **(قوله ما هو مستقبل المعنى)** أي وترادف أن
الشرطية في التعليق إلا أنها لا تجزم على المختار فبأبعدها أن كان ماضي اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعها
خاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقي أصدأنا بعد موتنا * ومن دون رمسينان الأرض سبب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويتررب

أي وإن تلتقي القبر والسبب كجفر المفازة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أي يرتاح وقيل
لأنجي للمستقبل أصلاً وما ورد من ذلك مؤثلاً بالماضي والحق أن ذلك وإن أمكن في الآية يجسمل المعنى
لوعلموا فيما مضى أنهم يتكون ذرية ضعا فآخافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين ونحوه ولو ذكره
المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث إلى غير ذلك مما هو كثير **(قوله لو تركوا)** أي قاربوا أن يتكروا لأن
الخطاب للأوصياء على الأطفال بحثهم على نصحتهم والخوف الذي هو مضمون الجزء أنما يقع قبل الترك
لأنهم بعده أموات **(قوله ولوان ليلى إلخ)** سلعت خبراً والوارد في ودوني حالة والجندل الحجرة والصفايح
الحجارة العراض التي تكون على القبور ورزقا بالزاي والقاف أي صاح والظاهر أن أوعاطفة أما على أصلها
أو بمعنى الوارد جعلها بمعنى إلى أن تكاف والصدى كالقفي ما تسمعه مثل صوتك في الخلاء والجبان * ومن
اللائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقرائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر
الكذاب فقالت حاش لله أنه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولوان ليلى إلخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن
لها فقالت السلام عليك يا قبيل القرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفت
عنده فطلع من قبرها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار وعظيم قدرته
أه سندوني **(قوله وهي)** أي لولمذكورة في كلامه وهي الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية ككاف
التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين **(قوله في الاختصاص)** متعلق بمتعلق
الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه **(قوله لكن لو إلخ)** لو اسم لكن وإن مبتدأ خبره وقد
تقرن والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لا التقليل لكثرة ذلك فيها كافي التوضيح **(قوله فلا تدخل على)**
الاسم محله إذا لم يكن معمولاً لمخروف يفسر ما بعده والادخلت عليه قليلاً كقوله

أخلأى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أي لو أصابكم غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر بن الخطاب عن الشام لما بلغه أن بها طاعوناً فقال له
أبو عبيدة فراراً من قدر الله فقال لو غيرك فإلهياً بأبعيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله أي لو قالها غيرك
والجواب عندوني أي لا تقمت منه وكقول حاتم لما طمته الجارية وهو أسير لودات سوار طمتمني أي لو

والأولى أصح وقد يقع
بعدها ما هو مستقبل المعنى
واليسه أشار بقوله ويقل
إلا وهما مستقبلان منه قوله
تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية
ضغافاً خافوا عليهم وقول
الشاعر

ولوان ليلى الإخيلية سلعت *
على ودوني جندل وصفايح
سلعت تسليم البناشة
أوزقا

البيها صدى من جانب القبر
صائح (ص)
وهي في الاختصاص بالفعل
كان

لكن لو أن بها قد تقرن
(ش) يعني أن لو الشرطية
تخص بالفعل فلا تدخل
على الاسم كأن ان الشرطية
كذلك لكن تدخل على
أن واسمها وخبرها نحو لو
أن زيد أقام لقممت
واختلف فيها والحالة هذه
فقبل هي بقية على
اختصاصها وأن وما دخلت
عليه في موضع رفع

لطمته حتى حرة طمان على لان الاماء عندهم لا يلبسون السورار ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو انتم تعلمون خزائن رحمة ربى أي لو تعلمون فلكون غنفا الفعل الاول اكتفاء بمفسره فان فصل الضمير ومنه التمس ولو تخالفا من حد بدأ أي ولو كان الملتبس خاتما وأما قوله

لو بغير الماء خلق شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى

أي يحتاج في قيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضممار كان الشانية وقال السيرافى هو من الاول خلقى فاعل محذوف يفسر شرق أي لو شرق خلقى هو شرق حذف الفعل الأول ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظا أو تقديرا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية اتفاقا نحو لا كلمة ما ان في السماء نجما أي ما ثبت ان الخ و يرجحه ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل وأوجب الزخشرى كون خزان حينئذ فعلا ليسكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسمها شائع جامدا كان كآية ولو ان ما فى الارض من شجرة أقلام أو شتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرئك الفلاح * أدركه ملاعب الرياح

ومثله كثير (قوله) وهذا مذهب سيمويه ظاهر رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما فى التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلتها بمبتدأ لا يحتاج لخبر لا شتمال صلتها على المسند والمسنود اليه ولعله قول ثان له (قوله ان لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى المضى هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجهة يكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوبه بصرح باسمها قلندا تصحيحا للوزن والاخفها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لو هذه) أي الشرطية بقسميها اخرج الزائدة لجرد الوصل فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثرت له بحيل كما مر فى ان الوصلية والجواب اما مذكورا ومحذوف لدليل نحو ولو ان قرأتنا سرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم بمانعهم وكقول عمرو وحاتم الماربن (قوله منى لم) أي لا يغيرها لانه يشترط فى جوابها المضى لفظا أو معنى وهو هذا والمضى اما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لى مثل أحد ذهب ما يسرنى ان لا يمر على ثلاث وعندي منه شئ فهو على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يرد ان المضارع المنفى بما مستعمل لفظا ومعنى والظاهر أن لافى ان لا يمر زائدة للتوكيد على حد ثلاث يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية لادالة على استمرار الجزاء نحو ولو انهم آمنوا وتقوا لثوبه الخ لان بين الامم والمضى تشابها من حيث قبول اللام والاصح أن جملة لثوبه الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء أو فى جواب قسم مقدر لافى جواب لو بل هى فى الوجهين للتمنى لا يحتاج لجواب كافى التوضيح والتمنى على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يمتنى العارف بها ايمانهم تلها عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا يلبوا (قوله مثبتا) أي ماضيا مثبتا (قوله منفيا بل) أي مضارع منفيا بل (قوله لم تصعبه اللام) أي لانها لا تصعب منفيا بغير ما كافى التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

{ أما دلولا ولوما }

(قوله أما كهما الخ) المراد انها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما فى الشارح لانها معنهما جميعا لانها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالخ) كالاستدراك على ما قبله لما استعرفه وقام مبتدأ خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ودجوا بحال من ضمير ألف الراجع للفاء وتلوا فعموله ان بنى للفاعل بزيادة اللام للتقوية والانعاق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتلأى نالها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ لا ابتداء بفا الا أن تجعل الجملة لازمة من أما فسوغ على حد * سر بنا ونجيم قدأضاء *

وأن وما دخلت عليه فى موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لو ان زيدا قائم ثابت لعمت أي لو قيام زيد ثابت وهذا مذهب سيمويه (ص) وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى نحو لو ينى كفى (ش) قد سبق ان لو هذه لا يليها فى الغالب الا ما كان ماضيا فى المعنى وذ كر هنا انه ان وقع بعدها مضارع فلها انقلاب معناه الى المضى كقوله رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب فعودا لو يسمعون كما سمعت كلامها خرو العزرة كما وسجودا أي لو سمعوا ولا بد لو هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض أو مضارع منفى بل واذا كان جوابها مثبتا فلا كثر اقترانه باللام نحو لو قام زيد لقام عمرو ويجوز حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو وان كان منفيا بل لم تصعبه اللام فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان نفي بما فلا كثر تجسده من اللام نحو لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه بها نحو لو قام زيد ما قام عمرو (ص)

ويمكن جعل قوله لتلوصفة لتلوصفها أي وفما صاحبة لتلوتلوتها أو فوجو بافتأمل (قوله أما حرف تفصيل)
 أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أما زيد فنطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم
 الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين
 نسباً أو أحدهما إلى الانطلاق فتقول أما زيد فنطلق أي وأما غيره فلا نفسي على هذا التفصيل اه تصریح
 والحق أن ذلك لا يتأتى في كل المواضع إذا التزمه في نحو أما بعد فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
 والمقابل كان يقال الأزمان مختلفة أما بعد كذا فأقول وأما قبلها فلا وفي حفيد العصام عن الزخشي أن
 التفصيل المجمل سابق أولته عدد في الذهن يختار التسليم منه ما يجره ويترك ما عداه ومنه أما بعد فلا تقدير
 على هذا إلا أنه مخالف لاكثر النحاة اه وإذا كانت للتفصيل فاما أن تذكر مع كل الأقسام كأما السفينة
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيرهم
 فبصد ذلك أو بكلام يذكري في موضعه نحو فاما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون علمه إلى
 ربهم بدليل والراستخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائماً فلا تنفارق كالتوكيد ولذا قال الموضح
 هي حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً وصرح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل ناقبة عنه
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف إذ
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو وما ولا الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة
 لعدم الاستغناء عنها فتعتمد للجزء أو كونهما زائداً لا ضرورة كالباء في أفعول به باطل لأن اللزوم لغیر مقتضى ينشأ
 الزيادة بخلاف اللزوم في أفعول به فرفع قببح اسناد صورة الأمر إلى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف
 جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علمنا فاعلم ولا شك أنه عالم ذكر العلم أم لا يجب بانه من إقامة السبب
 مقام المسبب أي مهمان ذكر العلم فانت محق لأنه عالم ومثله كخبر وأما كونه التوكيد فقل من ذكره وقد
 أحكم الزخشي شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقاً على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل
 تقديرها بما يمكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لاحتماله إذا دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلأن ذكره
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيبويه الخ) فديقال هذا التفسير لا يدل على نياتها عن الأداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وإن ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب أنهم
 الزموا حذف الفعل بعدما وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها قصد العوض وكراهة تلاو الفاء أما اه صبان (قوله فذلك لزميتها
 الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزميتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء
 بحق ما حذف وإبقاء لآثره في الجملة فلزوم الفاء إنما هو لنياتها عن الأداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع
 في بعض العبارات لأنها لم تنب عنه كما هو لو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الأداة لأنها هي العامة في الجواب
 على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا إذا لم يصلح لمباشرة الأداة كما هي فلم لزم أم لم يلزم أجيب
 بانه لما كانت شرطيتها أخفية لكونها بطريق النية جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي لأنها لما
 حذف شرطها لم تعمل فيه قببح عملها في الجزء فلزمتها الفاء وامتنع جزءه ولو مضارعا (قوله والأصل مهمما
 الخ) فهم اسم شرط مبتدأ وفي خبره خلاف السابق ويكون امانامة ففاعلهما ضمير مهمما أو ناقصة فهو اسمها
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء يبين لهما للتعميم ودفع ارادة نوع بهينه وقيل من زائدة وشئ فاعل
 يكن وحيدة فربط جملة الخبر بالمبتدأ أعادته بمعناه لأن مهمما معناه شيء وإنما خص الجمهور بمهمما بالتقدير لعدم
 مناسبة غيرها لأن ان للشك والشرط هنا محقق وإياستدعي زيادة المفسر للزومها للاضافة وغيرهما خاص
 بتبيل كالزمان في متى والعقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا إنما يتم على
 القول بأن مهمما أعم من ما لا على أنها بمنعها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لأنها أم الباب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل
 وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط ولهذا فسرهما
 سيبويه بمهما يكن من شيء
 والمذكور بعدها جواب
 الشرط فلذلك لزميتها الفاء
 نحو وأما زيد فنطلق
 والأصل مهمما يكن من شيء
 فزيد منطلق فأنيت أما
 مناب مهمما يكن من شيء
 فصار أما فزيد منطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يد فطلق وطلد اقال وفا لتلو تلوها وجوباً الفاء (ص) وحذف ذى الفاعل في تتراداً
 * لم يك قول معها قد نبدا (ش) قد سبق ان هذه الفاء مآثرة الذكرو قد حذفت في الشمر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو
 * ولكن سيرا في عراض المواكب أى فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة وبقلة (١٣١) فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين
 اسودت وجوههم أ كفرتم
 بعد ايمانكم أى فيقال
 لهم أ كفرتم بعد ايمانكم
 والقليل ما كان بخلافه
 كقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم أما بعد ما بال رجال
 يشترطون شروطا ليست
 في كتاب الله هكذا وقع في
 صحيح البخارى ما بال يحذف
 الفاء والاصل أما بعد ما بال
 رجال حذفت الفاء (ص)
 لولا ولوما يلزمان الابداء
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 (ش) لولا ولوما استعجانا لان
 أحدهما أن يكونا دليلين
 على امتناع الشيء لوجود
 غيره وهو المراد بقوله
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 ويلزمان حينئذ الابداء
 فيز يدخلان الاعلى المبتدا
 ويكون الخبر بعدهما محذوفا
 وجوبا ولا بد لهما من جواب
 فان كان مثبتا قرن باللام
 غالبا وان كان منقيا بما تجرد
 عنها غالبا وان كان منقيا لم
 لم يقرن بها نحو لولا زيد
 لا كرمته لك ولوما زيد
 لا كرمته لك ولوما زيد ما جاء
 عمرو ولوما زيد لم يجئ عمرو
 في زيدى هذه المثل ونحوها
 مبتدأ وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب حذفت ان وشرطها وأثبت أمامنا بهما (قوله ثم أخرت الفاء) أى
 اصلاحا للفظ لكرهاته تلو الفاء أما لوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فز حلقوا الفاء من موضعها
 وفصلوا بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالابتداء كشال الشارح أو بالخبر كما في الدار فز يد
 أو بامم منصوب بما بعد الفاء لفظا فأما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف
 يفسرهما بعد الفاء وأما عود فهديناهم على نصب ثم ووجب تقدير عامله بعد الفاء لثلاثا يكثر الفاصل بينهما
 وبين أما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف
 ولألا ما النائية عنه ليسكون المعلق عليه مطلقا فيكون أبغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيها قبلها
 الامع أما لكونها من حلقة عن مكانها كما ص السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقر بين
 فروح أى جزاؤه روح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لا لا يحذف بها لأن قاعدة
 اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لا سبقهما فالفضل اما بامم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في
 حكمه بجملة الشرط لا باكثر لا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم ربك الله فالامر كذا اه
 أ شمونى والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتى عن الجمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله
 فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم
 قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أى فاقول لا قتال لديكم والرباط حينئذ مامرا أو محذوف
 أى فيه أى في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ خذ الافالمن منعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها
 محذوف أى ولكن سيرا لديكم أو هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أى وليكنتم تسبرون سيرا وعراض
 المواكب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وناحيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره
 نبعالمفهوم المتن ان حذفتها حينئذ كثير فيفيد جوازا بقاءها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الجمع
 وصرح الاشمونى كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالمولود وحكى في الجمع قولاً يمنع
 حذفها ولو مع القول للضرورة وان الجواب في الآية فنوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول
 والتقت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله
 ما بال رجال) الأولى في هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما
 الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ ماضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا
 امتناعا) مفعول لعقد أى ربطا امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أى ولوضميرا متصلا
 كولا ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جولا يتعلق بشئ عند سيميو به لكن مجزورها في محل رفع
 بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أى كجواب لوفى شروطة المارة وقد يحذف لدليل نحو
 ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله نواب حكيم أى هل لكم (قوله غالبا) من غيره في المثبت
 * لولا زهير جفاني كنت مهتدرا * وفي المتن بما قوله

لولا رجا الفاء الظاعنين لما * أ بقت نواهم لتارو حوالا جسدا
 (قوله رهما الخ) متعلق بمن رأى ميزو التحضيض مفعوله وهلا عطف على اطاء من بهما أو مبتدأ حذفت
 خبره أى كذا لا والألاعطف على هلا يحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التو بيخ) أى بالولا ولوما وكذا
 وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابداء (ص) وهما التحضيض من وهلا * الأول وأوليتها الفعل
 (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضررت زيدا ولوما
 قتلت بكر فان قصدت بهما التو بيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل

كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلا تفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفروا بقية أدوات التحضير حكمها
كذلك فتقول هلا ضربت زيدا (١٣٢) وألا فعلت كذا وألا تخففا كالأشهاد (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمر

هعلق أو بظاهر مؤخر
(ش) قد سبق أن أدوات
التحضير تفتض بالفعل
فلا تدخل على الاسم
رذ في هذا البيت أنه قد
يقع الاسم بعدها ويكون
معمولا لفعل مضمر أو
أو فعل مؤخر عن الاسم
فلاول كقوله
الآن بعد الجأجتي نلحوني
هلا تقدم والقلوب صحاح
فالتقدم مرفوع بفعل
مخدوف تقديره هلا وجد
التقدم ومثله قوله
تعدون عقر النيب أفضل
مجدكم

بني ضو طرى لولا السكبي
المقنعا
فالسكبي مفعول بفعل
مخدوف والتقدير لولا
تعدون السكبي المقنع
والثاني كقولك أولا زيدا
ضربت فريدا مفعول
ضربت (ص)
الخبير بالذي والالف
واللام
ما قبل أخبر عنه بالذي خبر
عن الذي مبتدأ قبل
استقر
وماسواهما فوسطه صلة
عائدها خلف معطى التكملة
نحو الذي ضربته زيد فدا
ضربت زيدا كان قادر
المأخذ

هلا وألا فانها كلها ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتندب أي الإيقاع في الندم وحينئذ تنحصر
بالماضى لفظا نحو لولا جازا عليه باربعة شهداء فلا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا تقدم في البيت الآتي
أو تأريلا كقوله لولا السكبي الخ أي لولا عدتهم وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله كان
مستقبلا) أي لفظا كهلان ضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله وألا تخففا الخ) أي فيكون للتحضير
نحو الاتقان قوما نكثوا ولم يذكروا في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضير لا أنه
طلب بلين لا بازعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التحضير فتكون
أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها فتأتى له كالأية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمر)
متعاقبة على الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهر أي أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ أو خبر فيكون الفعل
المضمر كان الشانية نحو * هلا نفس ليلى شفيها * (قوله الآن بعد الخ) قيل بحذف الهمزة ونقل
حركتها لللام ولعله الرواية والأفالوزن صحيح مع الهمزة والوجه من الجاء كعلم يعلم ونلحوني من حيث
الرجل إذ لنته وقوله والقلوب صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون
جمع ناب وهي المسنة من النوقر بني منادى وضو طرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء
المهملة من المرأة الحقة والسكبي الشجاع المتكبي في سلاحه أي المتعطي به والمقنع الذي على رأسه بيضة
الحديد والله أعلم

الخبير بالذي والالف واللام

(قوله ما قبل الخ) ماموصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قبل أخبر صلتها والعائد الهاء في عنه والذي مقصود
لفظه أولا وثانيا فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما مترادفة
أو متداخلة (قوله وماسواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة
(قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطاوب الخبر عنه وهذا الاسم هو معطى
التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعدان كان مفهوما مثلا (قوله لامتحان
الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ
هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لأن فيه اسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر أو الفصر في نحو
الذي قام زيدا على من اعتقه خلافة أو شركته أو تشويق السامع كقول راصف ناقة صالح
والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جاد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال
كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الامن برع فيه كالأحسن الجواب هنا لا البارع في العربية لا بقنائه
على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأ كسكري وأصله قرأ أبهمزتين كجعفر فلبت الثانية ياء ثم ألفا لاسيا أي
في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي
كيف تبني من رأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجتمع بالواو والنون ثم نضيفه لنفسك
وجوابها أن أصله ورأى كوكب قلبت الياء ألفا لتهركها وفتح ما قبلها فصار ورأى كسكري ثم حذف الهمزة
لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار وروى كفتى فاجتمع واو وأو الكلمة قلبت الأولى همزة فصار ورأى
فاذا جمعت قلت أرون بحذف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت ورأى

بحذف

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدر به كما وضعوا

باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قبل لك أخبر عن اسم من الأسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرا عن ذلك الاسم لكن
الامر ليس كذلك بل المحمول خبرا هو ذلك الاسم والخبر عنه إنما هو الذي كما استقر ففقيل إن الباء في بالذي

بمعنى عن فساكنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين القى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا
هو ضمير ذلك الاسم الذى خبرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد

فالذى مبتدأ وزيد خبره
وضربه صلة الذى والهاء
فى ضربته خاف عن زيد
الذى جعلته خبرا وهى
عائدة على الذى (ص)
وبالذين والذين والنون
أخبر مرعايا وفاق المثبت
(ش) أى اذا كان الاسم
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
فبى بالموصول مثنى كالذين
وان كان مجوعا فبى به
كذلك كالذين وان كان
مؤنثا فبى به كذلك كالتى
والحاصل انه لا بد من
مطابقة الموصول للاسم
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
من مطابقة الخبر للخبر
عنه ان مفردا ففرد وان
مثنى فمثنى وان مجوعا
فمجوع وان مذكرا
فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن
الزيدين من ضربت
الزيدين قلت اللذان
ضربتهما الزيدان واذا
قيل أخبر عن الزيدتين من
ضربت الزيدتين قلت
الزيتين ضربتهم الزيدون
واذا قيل أخبر عن هند
من ضربت هنداً قلت التى
ضربت بها هند (ص)

بمعنى عن فساكنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين القى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا
هو ضمير ذلك الاسم الذى خبرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد
فالذى مبتدأ وزيد خبره
وضربه صلة الذى والهاء
فى ضربته خاف عن زيد
الذى جعلته خبرا وهى
عائدة على الذى (ص)
وبالذين والذين والنون
أخبر مرعايا وفاق المثبت
(ش) أى اذا كان الاسم
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
فبى بالموصول مثنى كالذين
وان كان مجوعا فبى به
كذلك كالذين وان كان
مؤنثا فبى به كذلك كالتى
والحاصل انه لا بد من
مطابقة الموصول للاسم
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
من مطابقة الخبر للخبر
عنه ان مفردا ففرد وان
مثنى فمثنى وان مجوعا
فمجوع وان مذكرا
فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن
الزيدين من ضربت
الزيدين قلت اللذان
ضربتهما الزيدان واذا
قيل أخبر عن الزيدتين من
ضربت الزيدتين قلت
الزيتين ضربتهم الزيدون
واذا قيل أخبر عن هند
من ضربت هنداً قلت التى
ضربت بها هند (ص)

قيل تأخير وتعرف لما * أخبر عنه ههنا قدحنا كذا الغنى عنه بأجنبي أو * بضم شرط فراع ما عوا (ش) يشترط فى
الاسم الخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام كاسماء الشرط والاستفهام نحو من وما الثانى
أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبي

بعضهم فلا يخبر عن
الموصوف دون صفته
ولا حسن المضاف دون
المضاف اليه فلا يخبر عن
رجل وحده من قولك
ضربت رجلا ظريفا فلا
تقول الذي ضربته ظريفا
رجل لانك لو أخبرت عنه
وضعت مكانه ضميرا وحيداً
يلزم وصف الضمير والضمير
لا يوصف ولا يوصف به فلو
أخبرت عن الموصوف مع
صفته جاز ذلك لا تنفاه
هذا المحذور فتقول الذي
ضربته رجلاً ظريفاً
وكذلك لا يخبر عن المضاف
وحده فلا يخبر عن غلام
وحده من قولك ضربت
غلاماً زيداً لانك تضع مكانه
ضميراً كما تقرر والضمير
لا يضاف فلو أخبرت عنه مع
المضاف اليه جاز ذلك لا تنفاه
المانع فتقول الذي ضربته
غلاماً زيداً (ص)
وأخبرناه بال عن بعض ما
يكون فيه الفعل قد تقدما
ان صح صوغ ضلة منه لأل
كصوغ واق من وقى الله
البطل
(ش) يخبر بالذي عن الاسم
الواقع في جملة اسمية أو فعلية
فتقول في الاخبار عن زيد
من قولك زيد قام الذي هو
قائمٌ يدو تقول في الاخبار
عن زيد من قولك ضربت

فلا يجوز في جاز يدرا كباوطاب نفسا ان تقول الذي جاز يدا يامرا كبوطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الاشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وانت الذي في رجة الله اطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجة اطمع الله للانع الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال كالسحاب على البقر لعدم الغنى عنها باجني اذا لمثال لا تغير ألفاظها (قوله كاطعاء في يضر بته) أي لعدم الغنى عنها بالاجني كز يدومر ولا نك تقول في الاخبار عنها الذي زيد ضربته هو فتم فصلها مؤخره وهما ضربته الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بالارباط فان جعلتها رباطا انحرفت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني اذا اضمار تعريف وز يادوقد نبه في شرح الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان اوفى قوله أو بمضمربعني الوالاولانه شرط مستقل غير الغنى بالاجني وان الشروط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكررو بقى منها أن لا يكون الاسم ملازما للغنى كديار ولا غير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعدلت عند رجعله خبرا ولا في جملة انشائية كز يدمن أين زيدلاناها لا تصح جعلها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الاعلام كبكر من أبي بكر اذا لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه فان قام زيدقت فتقول الذي ان قام قت زيد وكلت عاطفين بالغاء في قام زيدقت عدم عرو فتقول الذي قام فعدم عرو زيدلان ماقى الغاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء (قوله بمضمرب) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب في ربز جل لقيته لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشان وكذا لا يخبر عن مجرور مما يختص بالظاهر ككتي وملا لانه لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشبهه قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده وصلته وحدها لكونهما شيئا واحدا ويجوز عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويحذف عنه بقى كما مر مثاله بقى ما اذا كان المتعلق واجب الحذف كز يد في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كأن عندك بذلك المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلا فليرد (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف اليه في خبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففي نحو سراً باز يدقرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سراً به قرب من بكر الكريم زيدو يمتنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم يخبر عنهما معا فتقول الذي سراً باز يدقرب من بكر الكريم في مضمير مستتر هو الخلف كما يخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سره قرب من بكر الكريم أو يز يدوعن بكر مع صفته كالذي سراً باز يدقرب منه بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بال في زيد اضررت لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين آل وصاتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لمخدوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال ما أمر وليس فيه اشارة بشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر مخدوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

زيادة

زبد الذي ضربته زبدولا بخبر بالافت واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جلة فعلية وكان ذلك

الفعل عما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يجزى بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتجبر عن الاسم الكريم من قولك وفي الله البطل فتقول الواقية الله البطل (ص) وان يكن ما رقت صلة ال * ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضمير افاما (١٣٥) أن يكون عائدا على الالف واللام أو

على غيرها فان كان عائدا عليها استتر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيد بن الى العمر بن رسالة فان اخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ من الزيد بن الى العمر بن رسالة أنا في المبلغ ضمير عائدا على الالف واللام فيجب استناده وان اخبرت عن الزيد بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنا من الزيد بن الى العمر بن رسالة الزيد بن فانما صر فوج بالمبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هنا مثنى وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان اخبرت عن العمر بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنا من الزيد بن اليهم رسالة العمر بن فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا اخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة والمراد بالضمير الذي ترفعه الصلة المتكلم فتقول المبلغ أنا من الزيد بن الى العمر بن رسالة (ص) (العدد)

زيادة على ما صر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه وانباته وأشار المصنف هذين بقوله ان صح الخ لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا منفى (قوله الواقية الله) وذكر الهاء واجب لان عائدا لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي لجران الصلة على غير ما هي له والله أعلم (العدد)

هو ما وضع لسمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد العلياء عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة أو ثمان أو سبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لوقوعه في جواب كم واذا أراد بالحاءشية ما يعم الصحيح والعكس دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزداد العلياء عليه من العكس ولا تختص بالنصف خلافا لمن نوهه كعشر مع واحد وتسعة أعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العلياء عليه فهم متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعداد (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط أي قلهاو بالتاء حال منه لفظة أو نعتة ولعشرة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أي معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتدبير الواحد وتأنيشه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جامات بالتاء على المختار وثلاث هنود بالياء تبعاً لتدبير المفرد وتأنيشه هذا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحد منهما تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتدبيرهما وثلاث من الابل والنخل بالياء لتأنيدهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر بؤنث (قوله في الضمير) أي مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما الفص على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كرمية وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث كمنظائر هافاسته صاحب ذلك مع المذكور لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقاً بينهما صريح وخرج بها واحد واثان فلا يجري فيهما ذلك ولا يضافان الى المعداد فلا يقال واحد رجل ولا ثمان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان الالفاظ الثاني فيهما يغني عن الاول في افادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه بافادة جنس المعداد فجمعها مع لغو بلا فائدة (قوله ن كان مؤنثا) أي ولو مجازا وكذا المذكور كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعداد بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جازا أو لها وتركها كالحذف فتقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة حافظهم فانها عريضة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوي وقوله كالحذف أي المعداد مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكور كحديث وأتبعه ستان شوال وانباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطي عن بعضهم منع الثاني اما اذا حذف المعداد ولم يقصد أصلاً بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كشلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعامة الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أي ما ذكر من الثلاثة وأخوانها الى جمع ليطابقها في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو ميزها أو راجع على نصبه تخفيفاً بحذف التنوين ويجوز جمع له عطف بيان عليها كخمسة أثواب بقنوئهم ولا تصاف للمفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى اذ هي عشر عشرات فمطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذاً أو ضرورة وخرج بالجمع

ثلاثة بالتاء قل للشعر * في هذا ما آحاده مذكرة في الضمير ودون الميزاجور * جمعاً بلغة قلة في الاكثر (ش) ثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعداد بهما مذكرة أو تسقط ان كان مؤنثا يضاف الى جمع نحو عندي ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله * جمعاً بلغة قلة في الاكثر الى ان المعداد بهما ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب

الا الى جمع القلة فتقول عندي ثلاثة أفاس وثلاث أنفوس ويقل عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس وما جاء على غير الاكثر قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) قروء فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقرؤ فان لم يكن

للاسم الا جمع كثر لم يضاف
الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)
ومائة والالف للفرد اضاف
ومائة بالجمع نورا فمردف
(ش) قد سبق ان ثلاثة
وما بعدها الى عشرة لا تضاف
الا الى جمع وذ كر هنان
مائة والفا من الاعداد
المضافة وانهما لا يضافان
الا الى مفرد نحو عندي
مائة رجل و ألف درهم
وورد اضافة مائة الى جمع
قليل ومنه قراءة حزة
والكسائي ولبشوا في كهنتهم
ثلاثمائة سنين باضافة مائة
الى سنين والحاصل ان
العدد المضاف على قسمين
أحدهما ما لا يضاف الا الى
جمع وهو من ثلاثة الى
عشرة والثاني ما لا يضاف
الا الى مفرد وهو مائة ألف
وتسعين كما نحو ومائتا درهم
وألف درهم واما اضافة مائة
الى جمع فقليل (ص)
وأحد اذ كر وصلته بعشر
س كما قصد مع مبرود ذكر
وقل لدى التأنيث احدى
عشره
والثين فيها عن تعجب كسره
ومع غير واحد واحد
ما معهما فعلت فافعل قصدا
ولثلاثة وتسعة وما
بينهما ان ركبا ما قصدا

اسم الجنس كطير و بقرو اسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جره عن نحو فندأر بعثة من الطير وقد يضاف اليه
سما على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأر بع نساء
لعله من المسموع **(قوله الا الى جمع القلة)** والغالب كونه من جوع التكسير وهي أفعلة أفعال ثم فعله ثمت
أفعال لان الثلاثة وأخوانها أقرب اليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عنه سيبويه
كثلاثة أحدين وثلاث زينات والكثير أحامد وز يانب الا ان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات
وسموات أو قدر كمثلاث سعادات وآيات لنسور سعادتها أي أوجادها أهمل كسبع سفلات لجوار رته بقرات
(قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة ونادر استعماله فيجعل كالعديم ويضاف للكثرة
فالاول كمثلاثة قروء فان مفردة قروء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كمثلاثة شموع فان اشباع
قليل الاستعمال في جمع شمع وهو أحد سيور النعل كذا في الاشعوني تبعه للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة
قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما في الشارح كابن الناطم من جمعه من القليل لانه ان كان
جمعا لقروء بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقرؤ كفلس وأفلس وألقرء بالضم فله أقرء كأفعال وعلى هذا حمل
الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلا **(قوله نحو ثلاثة رجال)** أي
وجوار ودراهم انظر اذا كان له جمع كثره وتصحيح مع اهمال قلته أو شذوذ كجوار وجاريات هل الارجح
الاول أم الثاني **(قوله ومائة بالجمع)** مبتدأ وسوغة التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق
به وزر حال **(قوله مائة وألفا)** أي جنسهما ولو غير مفرد كما ثابوب وثلاثة آلاف فرس **(قوله الا الى مفرد)**
أي لا يشتمل المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما انفردت فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن
العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف الثنوين للاضافة وأما الالف فمفوض عن عشر مائة فعمول
معاملتها **(قوله ومنه قراءة حزة الخ)** أي فستبين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما أن
تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثمانية أو يسا ناله لتمييز الثلاثين من وجهين جمع تميز
المائة ونصبه قال الزجاج ولا قصائمه أن كل واحد من الثلاثمائة جمع من السنين اذ تمييز للمائة واحد منها أو فله
ثلاثة فقل ما لبشوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجر أيضا اذ هو تميز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بأنه
لا يلزم كون تمييز للمائة واحدا منها الا اذا كان مفردا أما بالجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم العشرة في قولك
عشرة أبواب بل القصده مجرد بيان الجنس والمساواة في الجمعية كما مر **(قوله واحد)** أي المستعمل
في الاثبات وأصل همزة الواو وقد يؤتى بها تنبيه على الاصل فيقال واحد عشر ومعناه أول العدد وجهه
آحادا ما لا يلزم للثني فمزمزة أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات **(قوله مركبا)** الارى
كسر كافه ليناسب قاصدي كونه حالا من فاعل اذ كر **(قوله احدى عشرة)** يجب سكون الشين للثنية
اذهو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا
تستعمل احدى الامر كبة أو معطوفا عليها ومضافة كاحدى الكبر لا مفردة **(قوله ومع غير أحدا الخ)**
تقدير البيت افعل في العشرة مع غير أحد واحد ما فعلته فيها معهما أي من تأنيث المؤنث وتذكيرها
لذكر فالفاء زائدة وما فعلت مقدم لا فعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أرحال من العشرة المعنوية بمقابلة
ومتعلق فعات وأفعل محذوف أي في العشرة وقصدا اما معنى قاصدا للفعل ومتوجها اليه أو مقتصدا أي عابدا
فيه وأقاد بهذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع الة فمادونها وما بعده حكم التسعة فمادونها مع العشرة

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد نحو واحد عشر
وانثي عشر وثلاثة عشر وأربع عشر الى تسعة عشر هذا المذكر وتقول في المؤنث احدى عشرة واثنان عشرة وأربع عشرة الى
تسع عشرة فلما ذكر احد وانثا لمؤنث احدى واثنان

وميز العشر بن التسعين * بواحد كـار بعين حيناً (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذكر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون بميزه الا مفردا منصوباً نحو عشرين رجلاً وعشرون امرأة ويند كـ قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للذكر ويقال للمؤنث إحدى وعشرون واثنان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالتاء في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص بما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميز وامر كـ بما مثل ما ميز عشرين فسويتهما (ش) أي ميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً نحو أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة (ص) وان أضيف عدد مركب * يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الأعداد المركبة إضافتها الى غير ميزها ما عدا اثني عشر فإنه لا يضاف فلا يقال اثنا عشر كـ وإذا أضيف العدد المركب فذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بناءهما فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء المصدر على بناءه فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ (ص)

موقع نون المثني وما قبل النون محل اعراب لا بناء ففي جاء اثنا عشر رجلاً اثنا عشر فوع بالالف لانه ملحق بالمثني وعشر مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما في لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثني ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أي منكر منصوب كإعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشد التحتية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كسيوف من ناف نيوف اذا زاد وهو كافي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فافوقه بخلاف بضعة وضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفرداً منصوباً) أي عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه مسكاً بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطاً أيها وأجيب بان أسباطاً بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لتمييزه والواجب تذكري العدد بن لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أنثى عدده لوصفه بالمؤنث وهو أنما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والافو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعاً جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقاً تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرون وثلاثة زيد وحينئذ ليس تغني عن التمييز فلا يندكر أصلاً لانك لا تقول ثلاثة زيد الا لمن عرف نفسه وانما يخص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أي واثنتي عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثني فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لأن الاء اضافة تزد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنته الأخفش وقال ابن عصفور انه الأنصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بناءه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب المصدر مضافاً الى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك اذا أضيفت خمسة عشر كـ (قوله كفاعل) اما صفة لفظه ولصغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو السكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكم جاعله احكاماً ان فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماحاً لانها أسماء أجناس غير مصادر كما تستحجر الطين من الحجر وتربت يدها من التراب ولا فعل لها معها وأما الثاني فاشتق من اثني والثلاث والرابع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثنيت الرجلين ورعت الثلاثة الخ وكذا من باب ضرب يضرب ضرباً بالاربع والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شفعاً الآن يرجع الضمير في قوله له احكاماً الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو يقدّر هنا مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) الهاء في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل الفاعلة جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحسل ومفعول تضيف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضاً ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كـ (قوله

أحدهما

وصغ من اثنين فافوق الى عشرة كفاعل من فعلا

واختتمه في التأنيث بالتاء * ذكرت فاذا كفاعل بغيرنا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بالتاء في التذكير وبتاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى * تضاف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الأقل مثل ما * فوق فكم جاعل له احكاماً (ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعماله لان

أحدهما أن يفرده فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفرده وحيداً ما أن يستعمل مع ما اشتق منه وأما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذكير ثانی اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة وتقول في التأنيث ثانیة اثنتين وثالثة ثلاث ورابعة أربع إلى عاشر عشرة واحد عشر واحد عشر وعشرة وهذه هو المراد بقوله وان ترد بعض الذي البيت أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعض الذي بني فاعل منه أي واحداً مما اشتق منه فأضف اليه مثل بعض والذي يضاف اليه هو الذي (١٣٩) اشتق ومنه في الصورة الثانية يجوز

وجهان أحدهما إضافة فاعل إلى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيداً فتقول في التذكير ثالث اثنين وثالث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول في التأنيث ثالثة اثنتين وثالثة اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاث وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والتلاثة أربعة والمراد بقوله * وان ترد جعل الأقل مثل ما فوق أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه (ض) وان أردت مثل ثاني اثنين مركباً لغيري * بتركيبين أو فاعلاً بحالتيه أضف * إلى مركب بما تنوي يبنى

أحدهما أن يفرده أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حيث نذكر واحداً موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً أي في المرتبة الثالثة والرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلقاً واحداً كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين إلى آخر البيتين (قوله والثاني أن لا يفرده) تحته استعمالاً ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعملنا مع غير العشرة ثلاثة وسماً أي معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجعلنا استعمالاً فاعل العدد سبعة كما في التوضيح (قوله والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في فاعل ان يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف بعض تلك العدد المعينة لا غير كخامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ إضافة لصله كما يجب إضافة البعض لكاه كيدز يد فلا ينصب ما بعده على المختار لانه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذا خرجته الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك انه لا يعتبر في الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثاً ورابعاً مثلاً كما يعتبر في الحالة الأولى فيصيح في نحو عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى ولا يجب كونه في العاشرة اذ يبعد في الآية أن المراد بشان اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد انه بعض تلك العدد لا زائد عليها بل انظر لكونه ثانياً أو غيره فبأنى الصبان عن الجاهل مما يخالف ذلك غير سديد فأنمله (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتين إضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعلة كاسم (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال ثاني واحد وأجاز بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصدر الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركباً حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو ما أن يستعمل كثنائي اثنين أي انه بعض تلك العدد بل انظر للإضافة بمعناه وهو الذي ذكره المصنف وذكره ثلاثة أوجه ستعرفها وأما أن يستعمل كجاعل وسينصب اليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد لا يفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة أي ان المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للتذكير بالعدد والاختصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معافيه (قوله يبنى) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرته للروي أو مرفوع على ان جلته صفة لمركب أي مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أي عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحدادي عشر أي في افادة معنى ثاني اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق باذ كروا به عطف على عشرين والفاعل نصب باذ كرو (قوله من اسم العدد) أي من مادته ليصبح في الوجه الثاني كاسم

وشاع الاستغناء بعد عشر * ونحوه وقبل عشرين اذ كرا وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل او يعتمده (ش) قد سبق انه يبنى فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما أن يكون مراد به بعض ما اشتق منه كثنائي اثنين والثاني أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه كثالث اثنين وذكره هنا لانه اذا أراد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الاول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها انه يحكى بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث وصدر الثاني منهما في التذكير أحداً واثنيان وثلاثة بالتاء إلى تسعة وفي التأنيث إحدى واثنيان وثلاث بالتاء إلى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر

وهكذا إلى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة إلى تاسعة عشر تسعة عشر وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح الثاني أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة عشر الثالثة عشر الثالث أن يقتصر على المركب (١٤٠) الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر واليه أشار

بقوله * وشاع الاستغناء بحادى عشر ونحوه ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني وهو أن يراد به جعل الأقل مساويا لما فوقه فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الجميع ولهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الاول وحادى مقابوا واحدا وحادية مقابوا واحدة جمعوا فاء هما بعد لهما ولا يستعمل حادى الامع عشر ولا تستعمل حادية الامع عشرة ويستعملان أيضا مع عشرين وأخواتها فتقول حادى وتسعون وحادة وتسعون وأشار بقوله وقبل عشرين البيت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود نحو حادى وعشرون وتاسع وعشرون الى التسعين وقوله بحالتيه معناه انه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا وهو انه يقال فاعل في الثاني كبر وفاعله في التأنيث (ن)

(قوله وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح) أى ما عدا اثنا واثنا وكذا يقال فيما سياتى ومحل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثاني جزأه لانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنته (قوله على صدر المركب الاول) هو لفظ ثانى وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره المتن بقوله أو فاعلا بحالتيه أى حالتي التذكير وضده (قوله الثالث) أى من أوجه استعماله كثنائى اثنين أن يقتصر الخ أى يحذف الثانى بتمامه والشارح تابع فى ذلك للمصنف وولده ويرده التباسه بما ليس أصله تركيبين وهو المستعمل كالمراد ليفيد الاتصاف بمعناه الصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه فى هذا الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثانى وحذف باقيهما فصار حادى عشر مثلاً وحينئذ لما أن يعرب بالحوالزال التركيب فيهما فيعرب الثانى أبداً بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى الثانى حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقتصر ما حذف من الثانى فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا لقلة ما يمنع بناؤه معا على حوال كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على انزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان فى استعماله كثنائى اثنين خمسة أوجه بمنع آخرها وليس منها الاقتصر على التركيب الاول بتمامه وانما هو فى استعماله كالمراد أفاده فى التوضيح (قوله فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أى عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجازه سيبويه وجماعة قياساً فى وثى بتركيبين صدر ثانىهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصرى الثلاثة عشر أربع عشرة بنفسه ويتعين اضافة الاول للثانى لان الوصف لا يعمل النصب الامنونا وتنفو ينه هنام منع تركبه مع عشرين لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نوقته نصبت به الثانى محلاً (قوله جمعوا فاء هما الخ) أى فصار أحاداً وواحداً وقيلت واو هما ياء تطرأ فيها اتركسرة لأن تاء التأنيث فى حكم الانفصال ثم أعمل الاول كقاض دون الثانى لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيماً بصاحبة العشرين كالمراد فان عطفت العقود على ما اشتق منه كثنائى اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثنائى اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادى عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام فى قول الشهود حادى عشرين شهر جادى ثلاث لحنات حذف الواو واثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذكرا لفظ شهر وهو لا يندكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز ذكره مع كل الشهور وهو قول الاكثر والله أعلم

(كم وكأين وكذا)

ذكرها بعد العدد لانها كناية عن (قوله كم كم شخصاً الخ) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه منصوب به ورجلة سماخبره والجملة فى محل جر بالكاف (قوله وأجزاء) بنقل فتحة الهمزة الى الزاى للوزن (قوله استفهامية) أى بمعنى أى عدد فلا استفهام بها عن كمية الشئ (قوله وخبرية) أى بمعنى قولك عدد كذا سميت بذلك لان ما هـ فى اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفرداً منصوباً) أى لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله السامعنى وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم ان كان

(كم وكأين وكذا) ميزى الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين كم كم شخصاً

السؤال وأجزاء تجرد من ضمها * ان وليت كم حرف جر مظهر (ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم على كم جزع سقفت بيتك وهى اسم اعداد مبهم ولا بد لها من تمييز نحو كم رجلاً عندك وقد يحذف للدلالة نحو كم صمت أى كم يوماً صمت وتسكون استفهامية وخبرية فالخبرية سيد كرها والاستفهامية يكون ممييزها كم ميعز عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً بنحو

السؤال عن جماعات لاعتد من الآحاد ككم غلما نالك أى كم صنفا من أصناف الفلمان استقر والكم بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزا منصوبها (قوله ويجوز جره الخ) أى يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله بن مضرة أى عند الخليل وسيبويه وهى من البيانية لأنها هى التى تخرج التمييز مطلقا لبيان جنس المميز وقال الزجاج بإضافة كم إليه وعلى الأول فالمشهور ومنع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها جوف جرح الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهرا وان جرت كم بإضافة كعبه كم جلا ضربت فانظره ودرء هذا التفصيل منه بان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا حلا على الخبرية وعليه حل بعضهم كم عمة لك يا جى بر بالجر بناء على انها فيه استفهامية لانهم وانظر هل هذا الجرح من مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها اليه * واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على خبر الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أى وان لم تجر قال الرضى ولم أعر على شاهده فردة في المطول بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة فأقدم الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أى عندي أو مفعول محذوف أى ملكك ورجال تمييز مجرور باضافتها اليه كتمييز العشرة ومرة كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف وأصلها امرأة حذفت الهزئة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله ككم كآين الخ) مبتدأ وخبر أى لفظ كآين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدمهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر والأصح ومنه كم عمة لك يا جى بر بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذفيل ولغة تميم نصب تمييزها المفرد جلا على الاستفهامية وحل عليها كم عمة بالنصب ومصر في المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح ان الجرح هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن رجما يؤيدهم ما مر من كثرة جرحه بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصاله بها فان فصل منها باحد الظرفين اختير نصبه ويجوز الجرح بقوله

كم بجود مقرف نال العلى * وكرم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذهون أبوه عجمي وأمه عربية أو بهما معا ككم عندي من الناس رجلا أو بجملته كقوله * كم نالني منهم وفضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر الإضافة حيث غفلت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا بهما معا وجواز حذفه لدليل ولزوم المصدر كاسيأتني وفي وجوه الاعراب فان تقدم بهما جار فحلها جرح والا فان كنى بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربت أو يوماضرت وان كنى بهما عن الذات فان لم يلها فعل ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعليا رافعا لمضمرهما ككم رجل ضربت زيدا أو سببهما ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيدا عنده فهم في ذلك كاه مبتدآن وما بعدهما خبر وان كان متعليا لم يشغل بشئ ككم عبد ملكك فهما مفعولان أو اشغلت بضميرهما أو سببهما ككم رجل ضربت به أو ضربت عبده فاشغال ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مفرد على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجعا وأصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير ويختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سألهم والكلام معها يمتثل الصدق والكذب ولا تستدعى جوابا ولا يقترب البديل منها بالهزئة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز جرحه بن مضرة ان رايت كم حرف جر نحو بكم درهم اشتريت هذا أى بكم من درهم فان لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه (ص) واستعملتها مجررا كعشره * أو مائة ككم رجال أو مرة ككم كآين وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من نصب

(ش) تستعمل كم للتكثير فتميز بجمع مجرور كعشرة أو بمفرد مجرور كائة نحو كم غلمان ملكت وكم درهم أنفقت والمعنى كثيرا من الغلمان ملكت وكثيرا من الدراهم أنفقت ومثل كم

في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدمهم قل
أو كثر ولو واحد ما ميني (قوله وكآين) أي بفتح الهمزة وشدة الياء منونة لزوماً ويكتبون لانها مركبة من
الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبه النون الأصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجزا
الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقل فيها كآئن كلفظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكآين
يسكون الهمزة وكسر الياء وكآئن بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في الشكل أصلها التنوين
وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كآئن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي
أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكآئن * ألمأحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكآين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجز بمن اتفاقاً ولا بالإضافة
خلافاً لكوفيين لأن مجزها اسم إشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف
أو به صل من أي تمييزين بالنظر للجموع (قوله وهو لا كثر) أي جزم كآين بمن أكثر من نصبه
بل أوجب ابن عصفور وروى بمنع جزمه بالإضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)
أي مكررة وليس المراد جمعها كلمة واحدة لان الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول مملكة ودرهما
تمييزها والثانية تآ كيد لها (قوله ومعطوف عليها) هو الغالب وقيل ورود الأولين كافٍ التسهيل بل منع
ابن خروف جمعها (قوله لها صدر الكلام) أي فلا يتقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكي
الفراء أن تقدم عامل الخبرية لغة وبني عليها اعرافا على قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكتنا والصحيح
ان الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم
أهلكنا الخ فكذلك فيه مفعول أهلكتنا والجملة في محل نصب بـير والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون
مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم ان
كآين وكذا يفتقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر
وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادراً ولم يثبت الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن
مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد
وبخالفاتها في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كآمر وفي منع اضافتهما الى التمييز كآمر وتنفرد
كآين بمخالفتها في غلبة جزم تمييزها بمن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل عليها جارخلافان أجاز بكآين تبيع هذا
الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً الا
معطوفاً عليها كآمر والله أعلم ﴿الحكاية﴾

هي لغة المماثلة واصطلاحاً اياد اللفظ المسموع بهيئته أو يراد صفة أو معناه وهي اما حكاية جملة وتسكون
بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها وأما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع
استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكاية بدون
استفهام فان كان المحكي على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمرنان لمن قال
لهاتان تمرنان أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول السكاكية

وان نسبت لاداة حكما * فآين أو عرب واجعلها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جاز اعرابه بحسب العوامل وجزأت حكاية على أصل
تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً أو بفتح الأولين يسكون الثانيين حكاية
لأصلها مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانياً ليسألم لا كغيره وان أعرب

في الدلالة على التكثير
كذا وكآين وبعينهما منصوب
أو مجرور بمن وهو لا كثر
نحو قوله تعالى وكآين من
نبي قتل معه ومملكة كذا
درهما وتستعمل كذا
مفردة كهذا المثال ومركبة
نحو مملكة كذا كذا
درهما ومعطوف عليها مثلها
نحو مملكة كذا وكذا
درهما وكم لها صدر
الكلام استفهامية كانت
أو خبرية فلا تقول ضربت
كم رجلاً ولا مملكة كم
غلاماً وكذلك كآين بخلاف
كذا نحو مملكة كذا
درهما (ص)

﴿الحكاية﴾

احك باي المنكور سئل * عنه ما في الوقف اوحين نمل ووقف احك المنكور بمن (١٤٣) والنون حرك مطلقا وشيعن

وقل منان ومنين بعدلى
الفان بابنين وسكن نعل
وقل لمن قال أنت بنت منه
والنون قبل التثني مسكنه
والفتح نزل وصل التاوالالف
بن باثذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكن
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
ان تصل فلفظ من لا يختلف
ونادر منون في نظم عرف
(ش) ان سئل باي عن
منكور منكور في كلام
سابق حكى في أى مالمالك
المنكور من اعراب
وتد كبر وتأنث وافراد
وتثنية وجمع ويفعل بها
ذلك وصلا ووقفا فتقول
لمن قال جاءني رجل أى
ولمن قال رأيت رجلا أى
ولمن قال صرت رجلا أى
وكذلك تفعل في الوصل
نحو أى يافتي وأيا فتي وأى
يافتي وتقول في التأنث أية
وفي التثنية أيان وأيتان
رفعا وأيين وأيتين جوا
ونصباً وفي الجمع أبون وأيات
رفعا وأيين وأيات جوا
ونصباً وان سئل عن
المنكور المنكور بن
حكى فيها ماله من اعراب
وتشبع الحركة التي على
النون فيقول منها حرف
مجانس لها ويحكى فيها ماله
من تأنث وتذكير وتثنية
وجمع ولا تفعل به ذلك كله

وثانية لين وجب تضعيفه نحو اوقوفى حرف بشد الواو الياء كقوله
الأم على لو ولو كنت علما * باذئاب لولم تفتنى أوائله
ومنه الحديث اياكم والوقوفان اللو فتفتح عمل الشيطان فضاء فها وقرنها بأل اصبر ورتها اسم اللفظ ويقلب
الحرف الضاعف همزة في ما ولا لسا كسكين تقول ماء ولا حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه كمن جاز
التضعيف وعدمه فأفاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائي المراد لفظه اذا
أعرب صحيحا كان أو متلافاً جعل علمه غير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى
ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية
أربعة أقصر المصنف على الثاني وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين (قوله احك باي) الباء لالة وظرفية
سم (قوله المنكور) أى ما ثبت له من صفة الاء اب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفته واحدها بل
هى وصفها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير
لا حكاية لان حكاية النكرة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كما يوتسه العطف (قوله مطلقا) أى
في أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشيعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة والابدات
فيه ألفا كما قاله ابن غازي (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثني الف
كذلك بمعنى مؤلف وبابنين أى معهما وهولف وانشر مررت فنان الحكاية الفان ومنين لابنين (قوله
وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتى (قوله أنت بنت) الجملة مفعول
قال ومنه مفعول قل وهى بقا التأنث قلبت هاء الوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة
التاء تنبيه على انه تأنث محكى لامن فيقال منت لا غتمار الساكنين في الوقف وانما حكى فيها التأنث
دون الاعراب لسكون التاء في الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه)
أى للتنبيه على ان التاء ليست لتأنث من بل لحكاية تأنث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر
لدفع الساكنين (قوله مسكننا) حال من فاعل قل أى مسكننا آخرهما (قوله وان أصل) محترز قوله
ووقف احك الخ (قوله منكور الخ) خرج المسؤل بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل
ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله باي كتاب أم بأية سنة * ترى جهم عار على ونحسب (قوله
فتقول لمن قال الخ) فإى في جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو
ما فيها من الحركات والحروف أو هى لحكاية ما في اللفظ المسموع والاعراب مقدرة قولان فعلى الاول
تكون بحسب مثل عوامل المنسكى لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها
اصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطلق المحكى واستفهام الاستنبات لا يلزم الصبر
عندهم ما التأنث فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر أى أيارأت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه
أى باي صرت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائماً
محذوف الخبر أى أى هو وأهم مثلاً ورفعه مقدرة لحركة الحكاية أو حرفها مطلقاً وفيه لظاهر في الرفع اذ لا
ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لا اختصاص من به بخلاف أى وانما اختصت حكاية
الصفة من بالسؤال عن نكرة لانها عدم تعيينها يكثر السؤال عنها تخفف فيها بحذف المسؤل عنه والحقاق
صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بمن من غالبها محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التي اجتلبت
للحكاية فالحروف التي بعدها انما هى اشباع لمادة الوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع
بل اجتلبت للحكاية أولاً فلزم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين في المحكى ومن
مبنية على سكون مقدرة منعه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولاً وليست منان ومنين

الاوفا فتقول لمن قال جاءني رجل منون لمن قال رأيت رجلاً منان لمن قال صرت

برجل معنى وتقول في تثنية المذكور منان رفعا ومنين نصباً وجرأوتسكن النون فيها فتقول لمن قال جاء في رجلان منان ومن قال مررت
برجلين منين ومن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعا ونصبا وجرأ فاذا قيل أنت بنت فقل منه رفعا وكذا في الجر والنصب وتقول في
تثنية المؤنث منتان رفعا ومنتين جرأ ونصبا يسكون النون التي قبل التاء وسكون نون التثنية وقدمو ردقليا ففتح النون التي قبل التاء نحو
منتان ومنتين واليه أشار بقوله (١٤٤) والفتح نزر وتقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائمتين كهندات

فأذا قيل جاء نسوة فقل
منات وكذا تفعل في الجر
والنصب وتقول في جمع
المذكر منون رفعا ومنين
نصبا وجرا يسكون النون
فيهما فإذا قيل جاء قوم
فقل منون وإذا قيل
صرفت بقوم أو رأيت
قوما فقل منين هذا حكم
من إذا حكي بهما في الوقف
فإذا وصلت لم يحك فيها شيء
من ذلك ليكون تكون بلا فظ
واسد في الجميع فتقول من
يا فتى لقاتل جميع ما تقدم
وقد ورد في الشعر فليلا
منون وصلا قال الشاعر
أنا نأري فقات منون أنتم
فقالوا الجن قات عموا ظلاما
فقال منون أنتم والقياس
من أنتم (ص)

والعلم احكيه من بعد من
ان عريت من عاطف
مع الاقرن

(ش) يجوز أن يحكى العلم
عن أن لم يتقدم عليه أعاطف
فتة قول من قال جاءني زيد
من زيد ولمن قال رأيته
زيداً من زيداً ولمن قال

مسرت بزیلہ من زیلہ

ومنت مهربة كقافيتها هم من التثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤول عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي أو في محل رفع أو بدامبتداً حذفت خبره أي من هو أو هم على قياس ما صر في أي (قوله ولن قال صرت برجلين منين) ظاهرة لا يجب إعادة الجار فيحتمل أن محله جر بحرفي محذوف أو مبتداً حذفت خبره كما صر في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي وبقدر تعلقه بعدهما المسرود ينبغي جوازها قبلهما عند من يرى أن استفهام الاستثبات لا يلزم الصدر (قوله أنوا ناري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلا كما في الشارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور كذا ذكره ابن المصنف والتقدير أنوا ناري فقالوا أنينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أنينا فهو شذوذ آخر لأنه ليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير في أنوا بالتقدير ورده يس كما في الصبان بأن الشاعر قال للجن حين اتيانهم ممنون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أنوا الخ فالنطق باتوا متأخر عن ممنون فكيف يحكي به فيتعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة أما على ما قيل إن هذا الشعر أكنو به من أ كاذب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عموظلاما) أصله أنتموا أي تنعموا في الظلام وبردى عمو أصباحا وكلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيه) أي عند الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكمونه بل يرفعونه بعدهما مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو الأرجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أي وقفا وصالا وهو كذلك اه سم والخمصوص بالوقف إنما هو حكاية صفة النكرة بها المأى فلا يحكي العلم بها كما لا يحكي سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رأيت زيدا أو صرت زيدا قلت أي زيد برفع زيد لا غير لان أي يظهر أعرابها فسكر هو مخالفة الثاني لها بخلاف من (قوله يجوز أن يحكي العلم) أي بشرط كونه للعاقل وإن لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجرح لمن قال سمعت شعرا الفرزدق لعدم الاشتراك فيسه وأن لا يتبع بعت أرتوكيدا أو بدل فلا يقال من زيد العاقل لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم إن كان النعت بابن مضاف إلى علم حكي لصبره بته مع المنعوت كشيء واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيدا بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز منه سيمويه فيحكي المتعاطفان إن كانا معا علمين كزيد وعمرا أو الأول فقط كزيد أو أخاه بخلاف أخا زيد وعمرا (قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمه مقدرة في الأحوال الثلاثة للمعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته في الرفع أعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء أيضا المراد صورة العاطف لانه للاستئناف وقال الرضي أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا مثلا (تنبيه) ظهر مما سأن من تخالف أي أبي خمسة أشياء اختصاصها بالعاقل والوقوف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها افتتح ما قبل تمام التأنيت في نحو من ومنان بخلاف أي في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله فجاز فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم

(التأنيث)

فتحكي في العلم المذكور بعد من مالا علم المذكور في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعده اخبر
عنها واخبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف لم يجز أن يحكي في العلم الذي بعده ما لما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على أنه خبر
عن من أو مبتدأ خبر من فتقول لقائل جاء زيد أو رأيت زيدا أو صرحت بزيد ومن زيد ولا يحكي من المعاف الا العلم فلا تقول لقائل رأيت
غلاما زيدا من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد وكذا لك في الرفع والجزم (ص) (الأنثى)

علامة التأنيث تاء وألف * وفي أسام قدسروا التاء كالكسفة ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير (ش) أصل الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير (١٤٥) هو الاصل استغنى الاسم المذكور عن

علامة تدل على التذكير
ولكون التأنيث فرعاً عن
التذكير افتقر الى علامة
تدل عليه وهي التاء
والالف المقصورة أو
الممدودة والتاء أكثر
في الاستعمال من الالف
ولذلك قدرت في بعض
الاسماء كمين وكنف
ويستدل على تأنيث مالا
علامة فيه ظاهرة من
الاسماء المؤنثة يعود الضمير
اليه مؤنثاً نحو الكنف
نمشتها والعين ككنها
وبما أشبه ذلك كوصفه
بالمؤنث نحو كانت ككتفا
مشوية وكرد التاء اليه في
التصغير نحو كتيقة ويديّة
(ص)

ولاتى فارقة فعولا
أصلا ولا المفعول والمفعول
كذلك مفعول وما تليه
تا الفرق من ذى فشذوذ
فيه

ومن فاعل كقتيل ان تبع
موصوفه غالباً التامتنع
(ش) قد سبق ان هذه
التاء تميزت في الاسماء
لتمييز المؤنث من الذكر
وأكثر ما يكون ذلك في
الصفات كقائم وقائمة وقاعد
وقاعدة ويقبل ذلك في
الاسماء التي ليست بصفات

لم يقل والتلميز كبر كما قال المعرب والمبني والنكرة والمعرفة لانه لم يبينه هنا قصداً وان لزم من بيان التأنيث
بيانه بخلاف ما ذكر **(قوله)** علامة التأنيث الخ أي التأنيث السكّان في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب
الاصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر في أنت والزون في
هن **(قوله)** تاء وألف لم يعبأ بهاء لان التاء أصل عند البصريين ولتشمّل تاء الفعل الساكنة وأشار
بالألف لعدم اجتماعهما فلا يقال ذكراً وأماً علقاة لنبت وارطاة لشجر فالههنا مع التاء للخلق بجمع
ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منها محتمل أن ألفهما للخلق أيضاً كما مر وسبأني
فتدبر **(قوله)** وفي أسام جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجوع كجوار
(قوله) والالف المقصورة هي ألف لينّة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك
الأنه يزداد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسميّاني عن البصريين **(قوله)** أ كثر الخ أي وأظهر دلالة
على التأنيث لانها لا تلتبس أما الالف فتلتبس بالف الخالق والتكثير فيحتاج الى تمييزها باسمياني **(قوله)**
ولذلك قدرت أي ولان وضعها على العروض والانسكاه فيجوز أن تحذف بخلاف الالف **(قوله)**
مالا علامة فيه أي عما هو مجازي التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تذكيره
وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضعاً منظم مع حكم الالفاظ المقصودة
فانظره **(قوله)** كوصفه الخ أي وكذا تأنيث خبره أحواله أو عدده أو اشارته أو فعله **(قوله)** في التصغير
هذه العلامة تختص بالثلاثي وبالرباعي اذا صغر للترخيم ككنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع **(قوله)** نحو
كتيفة ويديّة أي من الاعضاء المزوجة فانها مؤنثة كمين وأذن ورجل وغير المزوج مذكر كذنا في
التصريح وهو غير مطرد فمن المزوج الحاجب والصدغ والخذ واللحي والمرفق والزند والكوع
والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكس والعضد والابط والضرس مما يذكرون مؤنث
وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت ونمعه الجوهرى وغيره ومن المنفرد بالكبد والكبرش وهما مؤنثان
والعنق واللسان والقفا والمثني والمهي تذكر ومؤنث أفاده الغارضي بزيادة من فتح الباري وبعض في
المصباح **(قوله)** ولاننى أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلى فعولا كغيره
كقوله من المثل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيها مبالغة للفرق ولذلك لم يحق
المذكر والمؤنث **(قوله)** ولا المفعول بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول **(قوله)** تا الفرق بقصرنا
واضافتها للفرق **(قوله)** ومن فاعيل متلقى بفتح الواو خبراً عن التاء وكقتيل حال من فاعيل لقص
لغظه وجواب الشرط محذوف للدلالة تمتنع عليه **(قوله)** لتمييز المؤنث أي الاصل فيها ذلك بتكثير
زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخالقات كشجر وشجرة والمصنوعات كالبندوب وقدر
ترادف الجنس لتمييزه من الواحد ككمأة وكهم وقد تأتي للبالغية كراوية لكثير الرواية أو لتأنيدها
كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كاشعنى واشاعثة وقد تعوض عن فاء
نحو عدة وعين إقامة ولا مئة سنة أو عن مدة تفعل كتزكية وقد تأتي للمجرد تكثير حروف الكلمة كقربة
وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا
التي للبالغية أو لتأنيدها فانساخت عن التأنيث فتأمل **(قوله)** ويقبل ذلك في الاسماء أي أسماء
الاجناس الجامعة بدليل مثاله لانها تكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر **(قوله)** وانسانة في الفاسوس
امراة انسان وباهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه موله

(١٩ - خضري) ثاني كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرى وامراة وأشار بقوله يولاتى فارقة فعولا في الآيات الى ان من
الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فاعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلاً واحترز بذلك من الذي يعنى مفعول

والجاء جعل الاول أصلاً لانه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو كوبة بمعنى مركوبة وكذلك لانحقي التاء وصفاً على مفعال كاسرة (١٤٦) مهذوز وعى الكثيرة المهذوز هو الهنديان أو على مفعيل كاسرة معطير من

عطرت المرأة اذا استعملت الطبيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد وهو ما من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فنشاذ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * واما فاعيل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذف منه قليلاً قال الله تعالى ان رجلاً الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول، واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أولاً فان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذوحة ومنطوحة وأكولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذف منه التاء غالباً نحو ممررت

لقد كسني في الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانة فتانة *

بدر الدجى منها خجل * اذا زنت عيني بها * فبالدموع تغسل

اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المججمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسم شيئاً الا ييقنه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين فاعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد من الاوزم نحو ظرف ورجم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه سماعي لا ينقاس ف فعل من الافعال فكان بعيداً عن فاعل فلم يعط حكمه من التأنيث والتأنيث (قوله وقد حذف منه) أي حذله على فاعيل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كما سبأني (قوله وهي رميم) مبني على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي عر موم فليس من القليل وكذا قرىب أي مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أي اثر رحمة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظاً ولا معنى بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلان تلحقه التاء فالمدار على العربة وان لم يتبعه لفظاً فلو قال المثنى ومن فاعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالباً التانيخ حذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهذاراً ومعطيراً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تأنيها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياساً فالشكل سواء أو بالسمع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطي (قوله بان تبع موصوفه) أي ولوتقدير كاسر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبراً أو حالاً أو بياناً لخصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيهاً بفعل بمعنى فاعل كاسر (قوله وذات) اعترض بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو جراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تدمع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش اذ الهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كاسر ويجاب بان الاضافة في ذات مد لا في ملابس والمراد انها مصاحبة وتابعة للذات فيجوز على أحد المذهبين الاخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على المد من اشمال الشكل على جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الالف على مجموعها (قوله أنثى الغر) أي نحو الالف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وجراء (قوله والاشتهار) مبني في مبانى صفته أي الكائن في مبانى ويديه خبره والمراد بالمباني الالفاظ التي تحمل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من اوزان المقصورة بالنظر لمجموعها المناسبات (قوله انثى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلي وأفضل (قوله كشبي) مؤنث شيعان مثل لاسفة (قوله وكباري) الكاف امم بمعنى مثل عطف على أربى أو على وزن وكباري بضم الحاء المهملة فرحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكور وغيره طويل العنق

والمنقار

بأمرأة جريوعين كحيل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلاً نحو خبلة ذميمة

أي مذمومة وفعلة حميدة أي مجودة (ص)

والاشتهار في مبانى الاولى * يديه وزن أربى والطول ومسطى ووزن فعلى جمع * أو مصدر أو صفة كشبي وكباري وذات مد نحو انثى الغر

هو اعز له بهذه اسنادا

(ش) قد سبق ان ألف

التأنيث على ضربين

أحدهما المقصورة كجلى

دسكرى والثانى المدودة

كحمراء وضرأ وكل

منهما أوزان تعرف بها فأما

المقصورة فلها أوزان

مشهورة وأوزان نادرة

فمن المشهورة فعلى نحو

أربى للداهية وشعبى

لموضع ومنها فعلى اسما

كهمى لنبت أوصفة

كجلى والطولى أو

مصدرا كرجى ومنها

فعلى اسما كبرى لنهر

أو مصدرا كمرطى لضرب

من العدو أو صفة كجيدى

يقال حمار جيدى أى

يحيد من ظله لنشاطه قال

الجوهري ولم يجئ فى نعوت

الاند كرشى على فعلى غيره

ومنها فعلى جمعا كصرى

جمع صريع أو مصدرا

كدعوى أو صفة كشعبى

وكجلى ومنها فعلى كجبارى

أما ترويقه على الذكر

والانثى ومنها فعلى

كسمهى للباطل ومنها

فعلى كسبطرى لضرب

من المشى ومنها فعلى

مصدرا كذكرى

أو جمعا كظربى جمع ظربان

وهى دويبة كاهرة منقنة

الرجح ترعى العرب انها تقسو

فى ثوب أحدهم اذا صاها ولا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكجلى جمع حجل وليس فى الجمع ما هو على وزن فعلى غيرها ومنها فعلى

كحشيتى بمعنى الحث ومنها

والمنقار مادي اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو ما كثر ولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعد هاء (قوله وحشيتى) بهملة مكسورة فثلاثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الزاء وبتثايت الكاف مع فتح الفاء أشموى (قوله خليطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشدة القاف (قوله اسنادا) أى تدورامفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فمن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المثنى وقد استشكل الموضع بحدوده فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه إلا ربى للداهية وأربى بالنون لحب إعتاده اللابن وجعى بجم فمهملة فوحدة لكبار الفل وشعبى بمعجمة فمهملة فوحدة وأدمى بدال فمهملة فميم وجنى بجم فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسبأ فى آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخليطى وشقارى من الالبية الشاذة الآن يراد المجموع كما صرح (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كهمى لنبت أى فالله للتأنيث فلا تلحقها التاء وفولهم مهملة شاذ وقيل للاخلاق وأما الذى بمعنى الشجاع فمهملة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أى بفتح حاء وعده فى التسهيل من المشترك ومنه مع المدودة فرما وجفاء لموضعين ويقصران أيضا بن داء فمهملة فهمزة فثلاثه وميم الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء فمهملة نهر بدمشق (قوله كمرطى) بيم فراء فطاء فمهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة كمرطى وبشكت بشكى بوحدة فمهملة وجزت جزى بجم فميم فزأى أى أسرع والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرهما على فعلى (قوله كجيدى) بهمليتين بينهما تحتية (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة جراء واحترز بقوله جمعا الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألقه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كرضوى وسلمى وقد تمد كالعواء أحسن منازل القمر ويقصر أيضا وللحاق أخرى كالمائة بالتاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدعى به وتلقى لنبت وتترى بمعنى متواترين فمن نونهما جعل الالف لللاحق ومن لم ينفون جعلها للتأنيث (قوله فعلى) بضم الفاء وبجى اسما كجبارى وسبأى وجمعا كسكارى قيل بصفة المفرد كجمل عادى بعين ودال مهمليتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشية فيها تخرت ودفق بهملة ففاء ففاف بوزنها مشية بتدقيق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يطلتها كالمصنف بل قيد على المصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون لللاحق ان نوت كمرعى للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموى (قوله ظربى) بطاء مشالة فراء فوحدة (قوله ظربان) بفتح فكسرا أو بكسر فسكون (قوله تمسوا الخ) أى فى جعل فسو وسلاحا يجترز به فلا يقرب به أحد الا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه بفرق الابل لفارها من فسوه ويدخل حجر الضب فيه فسوه عليه ثلاثا فيشى عليه فيا كاه وأولاده (قوله وكجلى) بهملة فجم جمع حجلة بفتح حاء طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجى إلا مصدرا كحشيتى مصدر حث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من المدودة أيضا كحصباء للاختصاص ونخبراء للفخرو ويقصران

فعل نحو كفى لوعاء الطمع ومنها فبلى نحو خلى للاختلاط ويقال وقموا في خبايطي أي لختلط عليهم أسهرهم ومنها فعالي نحو شقاري
 لنبت (ص) لمداه فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعلا مفعلا مفعولا وفعلاء فعليا مفعولا ومطلق العين فعلا لا وكذا *
 مطلق فاء فعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لأن التأنيت الممدودة أوزان كثيرة نبت المصنف على بعضها ففعلاء

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أي بضم الاول وفتح الثاني مشددا ومنه قبيطى لسوع
 من الخلو يسمى الناطف ولغزى للغزول يسمع منه مع الممدودة الاقوالم هو عالم بدخيله أي بأسره
 الباطن (قوله فعلى) أي بضم الاول وشد الثاني ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأوهاو يقال خبزة
 (قوله مثلث العين) حال من أفعلاء وضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطلق العين) حال من
 فعلى ومطلق فاء حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلاء أي غير مقيد بحركة (قوله كدبة هطلاء) الدبة
 مطر بالرعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أي بكسر الطاء ويقال هطل بشدها (قوله روعاء) قيل بالراء
 والعين المهملة من راع الثأب ذهب بمنه ويسرة لكن في الصحاح في باب العين المهملة والروعاء من النوق
 الحديدة الثؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به الذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه
 فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتدبر نصر او هطلا بفتحات وتهطلا بفتح المشددة فوق (قوله مثلث
 العين) أي مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعلا) أي بفتح فسكون فتفتح (قوله لاني العقارب) أي
 ولمكان أيضا (قوله ومنها فعلاء) أي بكسر الفاء (قوله كقر فضاء) بضم الاول ويجوز في ثالثة الفتح
 والضم يقال قعد القرفضاء اذا قعد على قدميه وأليمه وألقى بطنه بفخذه (قوله لجر) بضم الجيم
 وسكون الحاء المهملة من جرة بوزن عنبة جمع حجر كافي المصباح (قوله فعليا) بكسر الفاء واللام وسكون
 العين (قوله فعلا مطلق العين) أي مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فو حدة ثم قاف (قوله
 للعنزة) بفتح المهملة وكسر المججمة هي الفضلة الغليظة (قوله برساء) بفتح الموحدة والراء والسين
 المهملة (قوله في البرساء) أي بمدودا (قوله وكثيرا) بالثالثة اسم لبرك كافي الغارضى (قوله مطلق
 الفاء) أي مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المججمة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم
 والنون والفاء (قوله وسيرا) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت
 أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم (المقصور والممدود)

قال الجار بردي هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبني ولا الفعل والحرف أي كإفئده
 تعريف الشارح وقولهم في هؤلاء مدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء في جاء وشاء مدودان
 اه ويرد عليه اطلاقهما على أني التأنيت اطلاقا شاعرا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم
 المشتمل عليهما كجبل وصحراء ويبدأ أنه ليس حقيقة حرفية لأن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل ثم
 ما قيل ان تعريف الشارح يشملان نحو حبل وصحراء مع انها قد تقدمت قبل فذكر هما ثانيا تكرار يرد بأن
 ذكرهما السابق من حيث التأنيت ودخولهما هنا من حيث المدد والقصر فلا تكرار على ان ذكر العام
 بعد الخاص لا يعتد تكرارا فتدبر (قوله اذا اسم) أي صحيح (قوله وكان ذا نظير) أي من المثل وقوله
 كالاسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثل لنظيره من المثل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفعل
 بضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثاني بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله
 ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا ومعتلا وقوله نحو الدمي مثال للمعتل من
 هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المثل اسف

اسما كصجره أو صفة
 مذكرها على أفعال كجره
 أو على غير أفعال كدبة
 هطلاء ولا يقال سحاب
 أهطل بل سحاب هطل
 وكقولهم فرس أوانفة
 روعاء أي حديدة القياد
 ولا يوصف به المذكر منها
 فلا يقال جبل أروغ
 وكأمرأة حسناء ولا يقال
 رجل أحسن والهطل يتابع
 المطر والدمع وسيلانه
 يقال هطلت السماء تهطل
 هطلا وهطلا تاهطلا ومنها
 أفعلاء مثلث العين نحو
 قولهم لليوم الرابع من أيام
 الاسبوع أربعاء بضم الباء
 وفتحها وكسرها ومنها
 فعلاء نحو عقرباء لاني
 العقارب ومنها فعلاء نحو
 قصاصه للقصاص ومنها
 فعلاء كقر فضاء ومنها
 فاعلاء كعاشوراء ومنها
 فاعلاء كقصاصه لجر من
 جرة البر بوع ومنها فعليا
 نحو كبرياء وهي العظيمة
 ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء
 جمع شيخ ومنها فعلاء
 مطلق العين أي مضمومها
 ومفتوحها مكسورها نحو
 دبوقاء للعنزة وبرساء لغة

كما

في البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أي البرساء هو أي الناس هو وكثيرا

ومنها فعلاء مطلق الفاء أي مضمومها ومفتوحها مكسورها نحو خيلاء للتكبر وجنفاء اسم مكان وسيرا لبرد فيه خطوط صفر (ص)
 (المقصور والممدود) اذا اسم مستوجب من قبل الطرف * فهاو كان ذا نظير كالاسف فلنظيره المثل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر
 كفعل وفعل في جمع ما * كفعله وفعله نحو الدمي (ش) المقصور هو الاسم الذي

حرف اعرابه ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو برضى ويحرف اعرابه ألف المبني نحو اذا وبلازمة المثني نحو اريدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملنزم فتح ما قبل آخره وذلك كصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعمل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف (١٤٩) أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره

نحو جوى جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملنزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مري جمع مربة ومدى جمع مدية فان نظيره من الصحيح قرب وفرب جمع قرية وقرية لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والهمي جمع دمبة وهي الصورة من العاج ونحوه (ص)

وما استحق قبل آخر ألف فالمد في نظيره حتما عرف كصدر الفعل الذي قد بدنا بهمز وصل ككارعوى وكارتأى

(ش) لما فرغ من المقصور شرع في الممدود وهو الاسم الذي آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو جراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء وبقوله تلي ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة كما هو آء جمع آء وهو شجر

كان الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقرره لئلا يوهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصودا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتححتين وقد أشار الى هذا مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالهمي ففيه شبهة احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي ككسرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للتفضيل كقصي نظير أفضل أم لا كما هي وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أنى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للمحل فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف لما يعي القياسي والسماحي وكذا ان يعرف الممدود الآتي بخلاف تعريف المتان فذاصران على القياسي منهما (قوله نحو برضى) هو خارج ايضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبني) أى سواء كان اسما كذا وبنى أو فعلا كرمى ودعا وحرفا كعملى والى فشكل ذلك لا يسمى مقصودا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرالا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعله تصر يفة كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوى والسماحي وظيفته اللغوى الذى يسمد الفاظ العرب ويفسرهما (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمحل هو المغرب وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المتان المعلن الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليل ثبوت القصر اما المعلن وهو المغرب فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالتجيم كفتح فرحا وهو الحرفة من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المزداد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالصدرية والجمعية لخصوص الوزن (قوله مربة) بالراء هو الجدال ومربية بالعدل السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا نظرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو جراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لالمتان لما سياتى (قوله كاء) أى فلا يسمى ممدودا كانه على الفارسي لغرض منه لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا آء كجام وجامه وانظرا أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وجرعاء من السماحي لا القياسي لانهم ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلب ان عن أصل كالأبني وقد توقف في ذلك وسببنا في عن الغراء ما يصرح بأن نحو جراء من الممدود قياسا الآن يقال المراد هنا القياسي غيرهما التقدم الكلام على ما ينقسمان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من الرأى أى التدبر يقال ارتأى في أمره ارتثاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثاءا كافقتل افتلا قبلت ياء الفعل ألفا لا افتتاح ما قبلها و ياء المصدر همزة لتطرفها (ثرف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كغاء لصوت ذوات الخلف وثقاء

والممدود ايضا كالمقصود قياسي وسماحي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملنزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كصدر ما وله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارتأى ارتثاء واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلاقا واقتصدرا

واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معقل يكون على وزن أفعل نحو أعطى إعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم أكراما (ص)
والعادم النظير ذاق قصر وذا * متبقل كالجبي وكالحذا (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود السماعي رضا طههما
ان ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره قصره وقوف على السماع وما ليس له نظير اطرد زيادة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن
المقصور السماعي الفتى واحدا والفتيان (١٥٠) والجبي أي العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاة

حادثة السن والثناء الشرف
والثراء كثرة المال والحذاء
العمل (ص)

وقصر ذى المد اضطرارا جمع
عليه والعكس يخلط يقع
(ش) لاخلاف بين
البصريين والكوفيين
في جواز قصر المدود
للضرورة واختلاف في جواز
مسد المقصور فيذهب
البصريون الى المنع
وذهب الكوفيون الى
الجواز واستدلوا بقوله
يالك من تمر ومن شيشاء
يشب في المسعل واللاه
فسد اللها للضرورة وهو
مقصور (ص)

كيفية تثنية المقصور
والمدود وجههما تصحيحا
آخر مقصور نشي اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرثيا
كذا الذي الياء أصله نحو الفتى
والجامد الفتى أميل كنى
في غير ذاق قلب واو الالف
وأولهما كان قبل قدا لاف
(ش) الاسم المتمكن ان
كان صحيح الآخر أو كان
منقوصا لحقيقته علامة التثنية
من غير تغيير فتقول

بمثلة فحجسة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظيرهما من الصحيح بعام لصوت الظبي ودرار
لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقاتل قاتلا وغير ذلك
(قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذاق قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر أي العادم
النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذاق صراخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومرافيه (قوله كالجبي
الخ) انفسر مرتب فالجبي بمهمله جيم مقصور لا غير والحذاء بمهمله فحجسة بمدود لا غير لكن قصره
لوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أي لانه ليس لها نظير من الصحيح بمائها في جميع الاوصاف
من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أي في
الجملة والاف قد منعه لغيره فبالقياس يوجب مده كفعلا ما فعل ويرده في السماع (قوله قصر المدود) أي
لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله لا بد من صنعنا وان طال السفر * (قوله بالاك الخ)
بالتشبيه ولاك خبر مبتدأ محذوف أي لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظر اقدم ولايته للمعنى
فالظاهر انه كقوله لم يالاء والعشب نجبان كثرتهما فيا واللام للاستعانة استعمالا في النجيب مجازا ومن
تمر بيان لكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل انضر يا تمر يا تيجب منك فالمداد في الحقيقة هو السكاف
فتدبر والشيشاء بمجمعتين أولاها مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي الثمر الذي لم يش تشعبه ويشب
بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الملق والهاجع طهاة كحصى
وحصاة وهي لغة مطابقة في أقصى سقف الخنك والله أعلم

كيفية تثنية المقصور والمدود وجههما تصحيحا

اقصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما وجهه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا حالما
يتميز محمول عن المضاف اليه أي وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أي تصحيحا ولم يذ كر تكسيرا هما
لان له بابا بخمسة (قوله رابعة الخ) أي سواء كان أصليا ياء كسبي من سميت أو واوا كذا كره (قوله
قلبت ياء) أي لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها ليس المثنى
عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعا الى أصلها في نحو
مسمى كارجعت اليه في نحو فني وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ما هي رد لوار وفيه الى الياء كاهليت
واصطقيت من الاء والصفوة كاسيأت في قوله

* والواولا ما بعد فتح ياء القلب * وأما في الجامد الذي أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء
فردت الياء في التثنية أمام الم عمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في
حرف أو شبهه كإثو خدمن مثاله تبعال ابن الحاجب واطاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل
مجهولة الاصل بنحو الدبدالين مهماتين كالفتى وهو الاء وقال لانه لا يدري أي عز أو أياه اه أي لانه
ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أصلها
والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري أي زائدة كحبيلى

في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره

الآن وان كان مدودا فسيأتى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول في ملهى ملهيات وفي مستقصى
مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورعى قلبت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل
وأميلت فتقول

في متى علمت بيان وان كانت الثالثة بدلا من واو كعصار فقا قلبت واو افتقول عصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
كأى علمت افتقول الوان فالجاء ان ألف المقصور قلبت ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا من ياء
الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأملت وتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة
الاصل ولم تمل وأشار بقوله وأولها ما كان قبل فدا ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء أو واو لحقتها
علامة التننية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبله والنون المكسورة جوا ونصبا (ص)
وما كص حراء بوأونيا * ونحو علماء كساء وحيا بوأوار همز وفي ما ذكر * صحح وما شذ على نقل فصر (ش) لما فرغ من
الكلام على كيفية تننية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تننية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزة

بدلا من ألف التانيث أو
اللاحق أو بدلا من أصل
أو أصلا فان كانت بدلا من
ألف التانيث فالشهور
قلبها واو فتقول في حراء
وحراء حراء وان جوا وان
وان كانت لللاحق
كعلماء أو بدلا من أصل
نحو كساء وحيا جاز فيها
وجهان أحدهما قلبها واو
فتقول علماء وان وكسا وان
وحيا وان والثاني ابقاء
الهمزة من غير تغيير فتقول
علماء آن وكسا آن وحيا ان
والقلب في الملحقة أولى من
إبقاء الهمزة وإبقاء الهمزة
المبدلة من أصل أولى من
قلبها واو وان كان الهمزة
الممدودة أصلا وجب
إبقاؤها فتقول في قسراء
ووضاء قرا آن ووضا آن
وأشار بقوله وما شذ على
نقل قصر الى ان ما جاء من

أم أصلية أم متقلبة وموسى الحبيد قبل بوزن حبل فالف زائدة للتأنيث وقيل مذكر بوزن مفعول من
أوسيت رأسه حلقته فالفه عن ياء أفاده في الصحاح (قوله في متى علماء) قيد به هنا وفيما يأتي لأنه قبل
العلمية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبيان (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحيا عطف عليه وبواو خبره
وفعله صحح أي همزة رجوا فلا يجوز بدلا (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصابة العنق وأصلها
علماء بن ياء اللاحقها بقرطاس فقلب همزة لتطرفها التران ألف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء
لأنها ألحقت بمدحولها بغيره وانما ترجع قلبها الشبه بها بالجراء في أنها بدل عن حرف زائد (قوله ربقاء
الهمزة الخ) أي لقرينها من الاصل ببدء الهمزة من أصل (قوله قراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضوء
حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضوء كظرف (قوله الخوزلي) بفتح الميم وسكون
الواو وفتح الزاي مشبهة في تناقل وتبخر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على
حد المثنى) أي طريقته في الاعراب بغير في سلامة بناء واحدة وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور
السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالاناب)
مفعول اقلب وقلبه مفعول مطلق نوعي أي اقلبه اقلبا كقلبه في التننية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول
لأن زمن همزة القطع مقترنة لأنه من الزم الرابعي رذى التا بالفتح مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني
(قوله ادا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعد زيادة على المثنى وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور
والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتننيته سواء استغنى عن ذكره
رذ كر جمع المقصور لمخالفة تننيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا
بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولأنه لم يبق قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)
أي في النصب والجر والمراد بقاء كسره لأنه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسر اجديا المتناسب الياء الواو
في اجتناب حركة ما قبلها وهو مكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين
قاضيين بياء بن أولاهما مكسورة حذفت حركة بآئهما لثقلها ثم الياء لاسا كنين ثم ضمت ضادا لاول لمناسبة
الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها
ثم حذفت الياء لاسا كنين (قوله مصطفىون) أصله مصطفىون بواو بن أولاهما مضمومة

تننية المقصر أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في حراء
جرايان والقياس حراء وان (ص) وحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا
والفتح أبق مشعرا بحذف * وان جمعه بقاء وألف فالاناب قلب قلبها في التننية * وتاء ذى التا الزمن تنحيه
(ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد بن يسون وان جمع المنقوص هذا
الجمع حذفت ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جوا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه
معاملته في التننية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للاحق جاز وجهان إبقاء الهمزة وإبدالها واو فتقول في كساء علماء كساؤون
وكسارون وكذلك علماء وان كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه
اذا جمع بالواو والنون وبقي الفحة دليلا على إبقائه فتقول في مصطفى مصطفىون رفعا مصطفىين جوا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف

وتاء قلبت ألفه كما قلبت في التثنية فتقول في حبل حبلات وفي فتى وعصا علمى مؤنث فتبات وعصوات وإن كان بعد ألف المقء وزناه وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة فتبات وفي فتاة فنوات (ص) والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاء بما شكل ان ساكن العين مؤنثا بدا * (١٥٢) مختبأ بالتاء أو مجردا وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد روا

لام السكسة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فباء قلبت واوها ألغا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف للساكنين و بقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل ان الواو الاولى قلبت ولا ياء لتطرفها بعدد أربعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم قلبت الياء ألفا مردد بأنه تطو بل بلا طائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل قلبت ألفا من أول الامر بخلافها في التثنية وجع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج الى بقائها فيهم الماسر آفغا (قوله قلبت ألفه الخ) أى حكمه كثنائية سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم ثنيتيهما وانما يستغن عن ذلك جمع المنقوص بذكر ثنيتيه كالممدود لاختلاف حكمه في جمى التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس بالبابل (قوله علمى مؤنث) فيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس فى الخالى من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو رصفه كامر (قوله فى فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح فى جهها فتبات بالياء أما جمع فتاة بالاقاف والذون أى الرمح أو حفرة الماء ففتوات بالواو كما فى التصريح (قوله والسالم العين) أى من الاعلال والتضعيف كما سيأتى وهو مفعول أول بأنل أى أعطى والثلاثى نعمته واسما حال منه واتباع مفعوله الثانى وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاء مفعوله الثانى وبما شكل متعلق باتباع والياء بمعنى فى ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكره لتأويلها باللفظ ومتعلقه محذوف أى شكل به فصلة ماجرت على غيرها وحذف العائد المجرور بماجر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كامر فى الموصول أى أعطى الاسم الثلاثى السالم العين اتباع عينه لفاته فى الحركة التى شككت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبدافعل الشرط وحواله محذوف أى فأنله ما ذكر ومختبأ ما حان ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالى) أى العين التالى وغير مفعول التالى أو مجردا بإضافته اليه (قوله اتبع عينه) أى وجوب باني مفتوح الفاء وجواز فى مضمومها ومكسورها فالامر فى المتن مستعمل فى الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزناومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أى مع الاتباع فى مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثانى واو افيتمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامة ووح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات رجوز فى التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة تجانسة لها كتارة ودولة رديمة فهنا يسبق على حاء وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع طندبل والاسكان لغزهم وسيد كرهذا فى المنتمى لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجفنة بالفتح وهى البستان أو بالسكرة وهى الجنون أو الجن أو بالضم وهى الوقاية فلا تغير عينه فى الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لا اتباع السكرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تسكون اللام واو فى اتباع السكرة ولا ياء فى الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام وارا كخطوة واتباع السكرة مع الياء كاحية وهو الصحيح فى هذا ولا ضرر فى توالى كسرتين قبل الياء فى لحيات كالم ببالوا بضميتين قبل الواو فى خطوات (قوله ذررة) بكسر الذال المججمة أعلى الشئ وز بية بضم الزاى وسكون الموحدة حفرة الاسد والجررة

(ش) اذا جمع الاسم الثلاثى الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجسرد عنها بالف وتاء أتبعته عينه فاء فى الحركة مطلقا فتقول فى دعد دعدات وفى جفنة جففات وفى جل وبسرة جلالات وبسرات بضم الفاء والعين وفى هند وكسرة هندات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز فى العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جلالات وجلات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثى عن غيره كجعفر علم مؤنث وبالاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع فى هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجيرات واحترز بالمؤنث عن المذكور

كبدرفانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذرره * وز بية رشند كسر جروه مثلث (ش) يعنى انه اذا كان المؤنث المذكور مكسورا الفاء وكانت لامه واو فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال فى ذررة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا للسكرة فى الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم جروات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحو ز بية فلا تقول ز بيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

التسكين فتقول ز بيت أوز بيت (ص) ونادر أوذوا ضطرار غير ما * قدمته أولاناس (١٥٣) انتهى (ش) يعني إن ما جاء من

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادر أو ضرورة أو لغة لقوم فالاول كقولهم في جرة جرات بكسر القاء والعين والثاني كقوله

رجلت زفرات الضحي فأطقتها

ومالي زفرات العشي يدان فكن عين زفرات

ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول

هذيل في جورة وبيضة ونحوهما جوزات وبيضات

بفتح القاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين

العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

(جمع التكسير)

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جوع فله

(ش) جمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين

بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك للأفراد والجمع

فالضمة التي في المفرد كضمة فقل والضمة التي في الجمع

كضمة أسد وهو على ضربين جمع فله وجمع كثرة لجمع

الغلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها الى العشرة وجمع

الكثرة يدل على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد

يستعمل كل منهما في موضع

الآخر مجازا فأمثلة جمع الغلة أفعلة كاسلحة وأفعل كافلس وفعلة كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير لجمع كثرة (ص)

مثلت الجيم مع سكون الراء الا نثي من ولد السكب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله ورجلت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة وخص الضحي والعشي لزيادة وجد التيم فيهما عن غيرهما ويدان تشية يد يعني القوة للتأ كيد والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد السنة العامة الا في الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التسكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غرم ضرورة للعامة على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة ونمت هي ثم العاطفة أثبت بالهاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في النسبة حقيقة لانه ليس لمفرد جوع كرجل وقلوب كجاسياتي أو يجرى على مذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لاحقيق لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والياء الالة أو السببية فتزيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيث أن فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالة ما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزما التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل ورجل عليه المؤنث وأما نحو صنوان فز يادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعية ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجففات بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جففات تسكين فندرس (قوله كذلك للأفراد والجمع) هذا مذهب سيبويه واختار في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدريه تغيير وانما لم يجعل كجنب يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم ثنوه من ادابه المفرد فقالوا فليس كان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما بتثنية المفرد وما هو لم يأت مثل ذلك الاسبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهم مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحدان بدأ وانتهاء وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده الفرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرد جوع فله أما نحو نيب مما له جمع فله فيتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجدا لجمعان للمفرد كجاسياتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهم المطلق الجمع المنحقق في الكثرة والغلة لا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعه ابن خروف فيصالحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما الغلة حقيقة وللکثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها الغلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي لا كثرة وكما في المتن الافعال بالضم كسكاري كذا في الفارسي

وبعض ذى بكثرة وضعاً ينفى
 * كرجل والعكس جا كالصفي
 (ش) قد يستغنى ببعض
 أبنية القلة عن بعض أبنية
 الكثيرة كرجل وأرجل
 وعنق وأعناق وفؤاد
 وأفئدة وقد يستغنى ببعض
 أبنية الكثيرة عن بعض
 أبنية القلة كرجل ورجال
 وقلب وقلوب (ص)
 لفعل امصاص عينا أفعال
 ولار باعى اسمها ايضا يجعل
 ان كان كالعناق والذراع في
 * مدوناً ثبت وعد الاحرف
 (ش) أفعال جمع لسكل اسم
 ثلاثي على فعل صحيح العين
 نحو كاب وأكاب وطبي
 وأطب وأصلها أظبي فقلبت
 الضمة كسرة لتصح الياء
 فصارت أظبي فعومل معاملة
 قاض وخرج بالاسم الصفة
 فلا يجوز نحو وضعهم وأضعهم
 وجاء عبداً وأعبداً لاستعمال
 هذه الصفة استعمال
 الاسماء وخرج بصحيح
 العين المعتل العين نحو
 ثوب وعين وشدة عين
 وأعين وثوب وأثوب وأفعل
 أيضاً جمع لكل اسم مؤنث
 رباعي قبل آخره نعتان
 وأعني وأعني وأعني وشدة
 من المذكور شهاب وأشهب
 وغراب وأغرب (ص)
 وغير ما أفعال فيه مطرد *
 من الثلاثي اسمها بأفعال يرد

والقلة والكثرة انما يمتزجان في نكرات الجوع أماما عرفها بأل أو الاضافة فصالحة لمما باع تبار الجنس أو
 الاستغراق (قوله وبعض ذى) أى وبعض موازات ذى ينفى بكثرة ووضعا تميز بمحول عن الفاعل على
 الظاهر أى ينفى وضعه وقوله والعكس جا أى وضعاً أيضاً بان تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة
 ويستغنى به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازاً بل حقيقة بالاشتراك المعنوي
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً كارجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم
 يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء أن للفظ واحد كالفلس وفلس في فلس وأثواب وثياب
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلس على ثلاثة وتسمى
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيلة لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعاً بالصفي بضم الصاد وكسر
 الفاء جمع صفاق وهي الصخرة المساء وأصله صفوى كفلس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء
 لمناسبتها فيه نظراً اذ لم يهمل جمع قلتها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضاً كإلى الصبحاح فكان الاولى حذفه الآن
 يحمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بالاتقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعدها ذلك فنيابة
 بناء الكثرة عن القلة وضعاً أو استعمالاً انما تأتى على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه
 قد ذكر أى المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعاً بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب
 (قوله أفعال) أى بفتح فسكون (قوله صح عينا) أى وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال
 لا يطرأ في معتل الفاء كوعد ووعده ووقف ووقفه ووصف ووصفه ووهب ووهبه لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف
 كجد وجدو وبروشق وقدر وقدره وفن وفنهم والاول وجهه وأوجه ومن الثاني كفسراً كف بل قياسهما
 أفعال كارعاداً وأوقات وكاجداد وأرباب وافئدة وكثير ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كحدود وحدود
 وفرد وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين ما ليس معتلاً ولا مضاعفاً
 كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني
 قوله لار باعى وقوله ان كان أى الر باعى والعناق بفتح المهملة أنى المعز (قوله صحيح العين) أى سواء صححت
 لامه أيضاً أم لا كما مثله (قوله وأطب) بفتح الهمزة وكسر الواو وحدة آخره منوناً ومثله أدل وأجر وآم جمع دلو
 وجر ورامة بفتح الحين وأصلها أدل وأجر وآم بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلاً لقلب الواو ياء
 لانه ليس في العربية اسم معرب آخره وار قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفعال تجمع على أفعال صبان وفي الصبحاح أصل الامة أموة بالتحرريك لجمع
 على آم وهو أفعال كائناً ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب
 وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبياً وأدلياً وآمياً كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه
 الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غابت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشدة عين وأعين) أى
 قياساً لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع وتلذذ العين (قوله لكل اسم مؤنث) أى بغير علامة
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير
 مبتدأ خبره يردو بأفعال متعلق به وجهة أفعال فيه مطردة صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعض
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بأفعال
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعي كشهد وأشهاد وشريف وأشرف وأجهال
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب ثلاث في ثلث عينة وسكونها منها وزن
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كما سيأتى في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرأ فيها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على أفعال وكذا فاعل المعتل العين كشوب
 وأثواب فالجمله عشر صور يشتملها قوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الافعل بضمين كعنى
 وأعناق و بفتح فسكون ككتف وأكتاف ويزاد عليها فاعل المعتل الفاء ككوهم فيطرد فيه أوهام
 ويدخل في اطلاق المصنف ان ما عدا فاعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أو معتلا حيث
 فصل فيه دون غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع
 على فعال كما يعلم مما ياتي وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر وأحرار (قوله وغالب الخ) اشارة الى
 استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمع على أفعال قليل كما مثله الشارح
 أى شاذ والغالب فيه فعلا بفتح فسكون وهو من جوع الكثرة واتخاذ كره هنا لاجل الاستدراك
 على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فاعل وكل أمثلة ففتح الفاء بقوله وجعل بالجيم وعضد
 سكن ترك منه كسر العين ككتف ونحو مثل كسور الفاء بحمل وعذب وابل وضم العين فيه مهمل كما
 ولم يذكر المضموم الفاء الا فقل وبقى عنق وسبأنى صرد وكسر العين منه قليل كما صر فيه أمثلة الثلاثي
 (قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أى والفاء وغير
 المضاعف كما صر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زند وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور
 نصفه أبيض ونصفه أسود كما حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والعين المجمة
 طير كالصنوبر أحر المنقار الانثى نفرة كهمة وأهل المدينة يسمونه البلبس (قوله فى اسم مذكر)
 متعلق باطرد وكذا عنهم وبمصرفة لاسم وثالث صفة ماضية ومضاف اليه وأفعلة مبتدأ غير مصرف للعلمية
 والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتح التنوين ثالث واطرد خبره (قوله
 والزمه) بفتح الزاى أى الزم أفعلة فى فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونهما صاحبي الخ وأشار بذلك
 الى ان ما سبقت به أواد من الرباعى المذكور كغيف وعمود ومادته ألف وهو غير مضاعف أو معتل
 كقدال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضمين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم
 فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة غنى انتفى أحدها فى كلمة فلا تجمع على أفعلة
 وشذ من الصفة صحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه
 أعقب وعقب بضمين وعقبان ومن غير الرباعى قدح وأقدحة وباب وأبوته والقياس قداح وأقداح
 وأبواب ومما ليس مده ثالث نحو جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة فى أعلى السقف والقياس جوائز
 (قوله نحو قدال) بالقاف والذال المجمة كسحاب يجمع مؤنر الرأس ومعقد العذار من الفرس
 خلف الذائبة (قوله المضاعف) هو من الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو
 مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبتة ابتقة فلما
 اجتمع مثلاًن نقلت كسرة أو طما الى الباء قبله ثم ادغم ومثله أزمة والزماء فى الاصل الخيط الذى يشد
 فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره فى المصباح والبرة حلقة تجعل
 فى أنف البعير تكون من صغر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل فى عظم أنف البعير وأما
 الخزيمة فهي من شعرو هذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخزيمة اه سيجامى (قوله قباء) بفتح
 القاف نوع من الثياب وأصله قباو بالواو وقال فى المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوا وادغمته أى عند
 النطق به سمي بذلك لانه يضم على البدن فكانه المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء والنون
 ما حول الدار وأصله فنأى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى يضم فسكون سكن يجب كسر فائه فى جمع
 ما عينه ياء كبيض فى أبيض وبيضاء كما سبأنى فى قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر فى الشعر ضم عينه ان صحت

وغالبا أغنا هو فعلا ن
 فى فعل كقولهم صردان
 (ش) قد سبق ان أفعل
 جمع لكل اسم ثلاثى على
 فعل صحيح العين وذكر
 هنا ان ما لم يطرد فيه من
 الثلاثى أفعل يجمع على
 افعال وذلك كشوب
 وأثواب وجعل وأجال
 وعضد وأعضاء وجعل
 وأجال وعذب وأعقاب
 وابل وآبال وقفل وأقوال
 وأما جمع فاعل الصحيح
 العين على أفعال فشاذ
 كفرخ وأفراخ وأما فاعل
 لغيره فعلى أفعال كطرب
 وأرطاب والغالب بجيشه
 على فعلا ن كصرد وصردان
 ونحو ونفران (ص)
 فى اسم مذكر رباعى ماض
 ثالث أفعلة عنهم اطرد
 والزمه فى فعال أو فعال
 مصاحبي تضعيف أو اعلال
 (ش) أفعلة جمع لكل
 اسم مذكر رباعى ثالث ماض
 نحو قدال وأقللة ورغيف
 وأرغفة وعمود وأعمدة
 والزم أفعلة فى جمع المضاعف
 أو المعتل اللام من فعال أو
 فعال كبتات وأبتة وزمام
 وأزمة وقباء وأقبية وفناء
 وأقنية (ص)
 فاعل لنحو أحر وجرا

وهي جمعا بنقل يدري (ش) من (١٥٦) أمثلة جمع السكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكور منه على أفعال والمؤنث

منه على فعلاء نحو أجر
وجراء وجر ومن أمثلة
القلة فعلة ولم يطرد في شيء
من الابنية وانما هو محفوظ
ومن الذي حفظ منه في
وقية وشيخ وشيخة وغلام
وخلعة وصبي وصبية (ص)
وفعل لاسم ر باي يمد
قدز يدقبل لام اعلا لا فقد
مالم يضاعف في الاعسم
ذوالالف

وفعل جمعا لفعلة عرف
ونحو كبرى ولفعة فعل
وقد يجيء جمع على فعل
(ش) من أمثلة جمع السكثرة
فعل وهو مطرد في كل اسم
ر باي زيد قبل آخره مدة
بشرط كونه صحيح الآخر
وغير مضاعف ان كانت
المدة ألفا ولا فرق في ذلك
بين المذكور والمؤنث نحو
قدال وقذل وجار وجر
وكراع وكرع وذراع وذرع
وفضيب وفضب وعمود
وعمد وأما المضاعف فان
كانت مدته ألفا فجمعته على
فعل غير مطرد نحو عنان
وعنان وحجاج وحجج وان
كانت مدته غير ألف فجمعه
على فعل مطرد نحو سرير
وسرر وذلول وذلل ولم
يسمع من المضاعف الذي
مدته ألف سوى عنان
وعنان وحجاج وحجج ومن

هي ولا مة ولم يضاعف كقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض
أولامه كعمى أو ضوعف كغير بالغين المجهمة لم يجز الضم (قوله رفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري
وبنقل متعلق به وجهه مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجوع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم
جمع لاجع لعدم اطراذه والاولى تقديم عجز البيت على صدره لنتوالي جوع القلة (قوله في وصف يكون
الخ) أي فاعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لما نفع في الخلقة
لاختصاص المعنى بأحدهما كما كمر وأدر للذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهي بمهمة فقاء التي يجتمع في
فرجها شيء يشبه الادرة للرجل فيتمعين فيهما كمر وأدر ورتقى وعفلى بضم فسكون أما اذا انفرد
أفعل عن فعلا لما نفع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل إلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبير العجز اذ لم
يقولوا عجز ولا ألياء في أشهر اللغات مع صحتها معنى ففتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى
وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم تين مبتدأ خبره
لاسم وبعده صفة اسم والباء للمصاحبة وجلة قدز يدصف مدوا فعلا لا مفعول مقدم لفقده فاعله ضمير اللام
والجلة صفة لها (قوله في الاعم) أي في الاستعمال الاعم أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل
بضاعف وهو استثناء من قوله بمدوا جار متعلق بمحذوف متعبد من المقام أي يشترط في ذى الالف عدم
المضاعفة في الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أما خبره فلا فرق فيه
بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو الجرع طعا على فعلة
(قوله رفعلة) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد
في كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فاعل بمعنى فاعل كسبور وصبر وغفور وغير
ونفور ونفور شذوذ في نذر وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المثقنة في مفهوم
الاسم تفصيل وخرج بالرباعي غيره كشار وقنطارو بالمدخالي منه وشذوذة ونور بكونه قبل اللام نحو داني
و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا
لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء تحت كفتال
وقدل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ما صار
في ياء و يمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هنا مع ما مر
ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث
ينقاس فيه كل من أفعول وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يذكرو يؤنث
ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفا بنوا وفظاء مشالة ثم فاء كفاي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا
فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيئا لم يكن برجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل
وتمثيله بذلك تبع الشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كما هو
ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب
وعقاب وعقب وينقاس في كراع أو كراع باعتبار تأنيثه أو كراة باعتبار ذكره فتأمل (قوله نحو عنان)
بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة
وكسرهما ويجتمعان العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أي بضم فسكون خرج
الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة وشذوذة رجل بهمة أي شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أي بشرط
كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصخرة وكبرة وبالتام نحو رقة لافضة فان أصلها

أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعل أي أفعول فالاول كقربة وقرب وغرفة وغرف ورق
والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى من أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسروحة وحجج ومربة

(10V)

وقائم وقوام وندرفع وفعال في المعتل اللام له كـ نحو غان

وغزى وساروسرى وصاعب وعفى وقالوا غزاة فى جمع غاز وسراة فى جمع سار وندرا أى ضاعى فاعلة كقول الشاعر
 أبصارهن الياسمين مائلة * وقسارهن عنى غير صداد يعنى جمع صادة (ص) فعمل وفعله فعلان لهما * وقيل فيها عينة الياسمين
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو يطر فى فعل وفعله اسمان نحو كسب وكهاب ونوب ويصاب وقصة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب
 وضعبة وصعاب وقيل فيها عينة بانه نحو وضعبة وصعاب (ص) وقيل أى ضاعى فاعل * مالم يكن فى لاه اعتلال
 أو يك مضاعفا ومثل فعل (١٥٨) ذوالنا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أى اطرأ أى ضاعى فاعل فى فعل

وفعله مالم يكن لاهما
 معتلا ومضاعفا نحو جبل
 وجبال وجل وجبال ورقبة
 ورقاب وثمره وثمار واطر
 أيضا فعال فى فعل وفعل
 نحو ذئب وذئاب ورج
 ورياح واحترز من المعتل
 اللام كغنى ومن المضاعف
 كطلل (ص)

وفى فعل وصف فاعل ورد
 * كذلك فى إنشاء أيضا اطر
 (ش) اطرأ أى ضاعى فاعل فى
 كل صفة على فعيل بمعنى
 فاعل مقترنة بالشاء أو مجردة
 عنها ككريم وككرام
 ومريض ومراض ومريضة
 ومراض (ص)

وشاع فى وصف على فعلانا *
 أو أنشئ أو على فعلانا
 ومثله فعلانة والزمه فى *
 نحو طويل وطويلة وفى
 (ش) أى واطرأ أيضا
 محيى فعال جمعاً لوصف
 على فعلانا أو على فعلانة
 أو على فعلى نحو عطشان
 وعطاش وعطشى وعطشاة
 وندامة وندام وكذلك

عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل المند كتحوصا ثم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المجهمة
 وشذ الزاى منونة أصله غزى ككهنل قلبت الياء ألفا وحذفت للتثنية وسراء بشد الزاء بمدودا أصله
 سرائ قلبت الياء همزة لتطرفها لأف زائدة ويجوز فى كل منهما المد والعصر (قوله فعل وفعله) بفتح
 فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجلة ما ذكره أربعة عشر روزا يطر فى ثمانية منها ويشيع فى خمسة
 ويلزم فى واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضعية وضياع وقيل أيضا فاعلة بيا كفى التسهيل كيعارف
 جمع يعرف ويعرف بالمهملة وهى الشاة تربط للأسد فى بيته وفى المثل أذل من اليعر (قوله وفعل أيضا) أى
 بفتح تين له فعال أى المذكور (قوله ذواتا) أى من فعل المذكور بقيد وهو كونه بفتح تين غير
 معتل ولا مضاعف لامطالع ولم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة
 فيهما (قوله مالم معتل لاهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرأ أيضا
 فعل وفعل) أى بشرط الاسمية فيهما ما خرج نحو جلف وحاور كون ثانيهما غير وادى العين كوت ولا يأتى
 اللام كندى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكىال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفى فعيل)
 متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فعيل والمراد ورد باطرأ أخذ من التشبيه بعده وخرج
 بالوصف الامم كضبيب وجريدة وفعال وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيه ما فعال وكذلك
 معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال فى هذه الخمسة أوزان المذ كورة قبل طويل أى وليس
 مطردا فيها كما صرح به فى شرح السكاكية أما فى الثمانية المتقدمة فمطردا كن يجوز فيها غيره ككرام فى
 كريم ومراضى فى مريض وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك
 لقلة فى المحكم ان فعلا لم يأت بصفات وادى العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وسهم
 صوب أى صائب أنصريح (قوله على فعلانا) أى بفتح فسكون وأنشئ أى فعلى وفعله بالفتح وقوله أو على
 فعلانا أى بضم فسكون وكذلك فعلانة لانها انشاء (قوله خصان) بضم الخاء المجهمة أى ضامر البطن (قوله
 وفعال) بضم الفاء متعلق بخص فاعل بفتح فسكون مبتدأ خبره يخص وغالب حال من نائب فاعله والباء
 داخلة على المقصور عليه والمراد بالاختصاص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزها الى غيره من جوع
 التفسير فى الغالب وقد يتجاوز كمنم ونمار أو غير بضم تين (قوله كذلك يطرأ) أى فعول (قوله وفعل)
 بفتح تين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر لمخبر أى له فعول والجلة خبر فعل
 (قوله لفعال) بضم الفاء متعلق بمحصل الواقع خبر عن فعلا بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلا
 ومقتضاه عدم اطرأه فى ذلك لكن صرح فى شرح السكاكية بالاطراد (قوله فى امم ثلاثى الخ) أخذ
 القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد (قوله وفعال) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والافى وعلة

(قوله)

اطرد فعال فى وصف على فعلا أو على فعلانة نحو خصان وخصان وخصاة

ونخلص والتزم فعال فى كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا كذلك يطرأ فى فعل اسماء مطلقا فاعل * له وللفعال فعلا حاصل

وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهما وقيل فى غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبد
 وكبود ووعول ووعول وهو ملزم فيه

غالباً واطر د فعول أيضاً في اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وأعلى فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرس وضروس
أعلى فعل بضم الفاء نحو جنس وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير

مطر من قوله وفعله ولم
يقيد باطراد وأشار بقوله
وللفعال فعلا حصل الى
ان من أمثلة الكثرة فعلا ان
وهو مطرد في اسم على
فعال نحو غلام وغلمان
وغراب وغربان وقد سبق
انه مطرد في فعل كسر د
وصردان واطرد فعلا ان
أيضاً في جميع ما عينه واو
من فعل أو فعل نحو عود
وعيدان وحوت وحيتان
وقاع وقيعان وناج ونيجان
وقل فعلا في غير ما ذكر
نحو أخ واخوان وغزال
وغزلان (ص)

وفعلا اسما وفعلا وفعل
غير فعل العين فعلا ان
شمل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعلا ان وهو مقس في اسم
جميع العين على فعل نحو
ظهر وظهران وبطن
وبطنان أو على فعل نحو
قضب وقضبان ورغيف
ورغفان أو على فعل نحو
ذكر وذكران وحمل
وحلان (ص)

ولكريم ونجيل فعلا *
كذا لما ضاهاهما قد جعل
وناب عنه أفعلا في الفعل
لما ومضعف وغير ذلك
قل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فعلا وهو مقس في فعل بمعنى فاعل صفة له كراقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكريم وكريماء ونجيل ونجلاء وأشار
بقوله * كذا لما ضاهاهما الى أن ما ضاه فعلها

(قوله غالباً) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واوا وشذ فوج
وفودج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير واوي العين كحوت ولا يأتي اللام كدي ولا مضاعفاً تكلف
وخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجاف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قاله
ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضي عدم الاطراد لازم مثله في قوله
* لفعل اسما صح عينا أفعلا * لا طلاقه أيضاً قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فبقي
هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لانه لم يذكر الا المطرد
غالباً فان ذكر غيره بينه بنحو قول أو نذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص
على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية (قوله من فعل) أي بضم
فسكون والثاني بفتح تين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثاني وكذا تاج ودار
وجار فاصلها فروع ونوح ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كاهوم فادالمتن لكنه
غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلا وغالباً أغناهم فعلا الخ كما أشار له الشرح
وقد ذكر ابن جني مما قبل فيه فعلا نسة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص في التفسير فعلا * وهكذا قل خشقان وخيطان
رئد وشقد وشيخ هكذا جعت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالْحَسْلُ بكسر الحاء المهملة والذال الضب ويجمع أيضاً على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المعجمة وسكون
الراء فصاد مهملة سنان الريح كما في الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطع
النعام والرئد المثل وأيضاً فرخ الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقد ولد الخرباء والشيخ نبت والصنو
والقنوم مثلاً نصريح (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية في عدم اطراده في فعل بفتح تين صحيح العين
وان ورد منه نحو أخ واخوان وفتي وفتيان وخر بفتح الخاء المعجمة والراء وهو ذكر الحباري وخر بان لكن
في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتباطاً ولا يجمع على اخوان الا أخ
الصادقة اما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون أخوة لان معناه كاخوة
النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال أخوة واخوان في كل منهما (قوله وفعلا اسما) بفتح فسكون
وفعل الثاني بفتح تين وفعلا بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو
ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغاية كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه
أيضاً في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده (قوله في اسم
جميع العين الخ) صريحان قول المتن غير فعل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو
قوى وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشموى بالاخيرة فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله ومضعف) عطف على المعسل أي وفي مضعف (قوله في فعل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم
منه صريحاً وتلوياً ككون المفرد بوزن فاعيل وشبهه محاسباً أي وكونه صفة اندكر عاقل بمعنى
اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دال على سجيبة مدح أو مذم نخرج بالوصف الاسم كقضب وقضب
وبالذكر المؤنث كشريفة واما خليفه وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل
نحو مكان فصيح وبمعنى فاعل نحو قتل وجريح وشذ أسير وأسراء ونحوه وسيا في المعتل والمضاعف

في كونه الاصل منى هو كالفز بجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
أفعلاء نحو شديد وأشداء رولى وأولياء (١٦٠) وقل بجىء أفعلاء جمعاً لغبر ما ذكر نحو نصيب وأنصاء وهين وأهون =

والقياس نصباء وهوناء (ص)

فواعل افوعل وعاعل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

وشد في الفارس مع ما مثله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فواعل وهو لاسم على
فوعل نحو جوهرو وجواهر
أوعلى فاعل نحو طابع
وطوايع أوعلى فاعلاء نحو
قاصعاء وقواصع أوعلى
فاعل نحو كاهل وكواهل
وفواعل أيضاً جمع لوصف
على فاعل ان كان لمؤنث
عائل نحو حائض وحواض
أولئك كى مالا يعقل نحو
صاهل وصواهل فان كان
الوصف الذى على فاعل
لمذكر عاقل لم يجمع على
فواعل وشد في فارس
وفوارس وسابى وسوابق
وفواعل أيضاً جمع لفاعلة
نحو صاحبة وصواحب
وفاطمة وفواطم (ص)

وبفعائل اجمن فعلاه
وشبهه ذاتاء او من الله
(ش) من أمثلة جمع
الكثرة فعائل وهو لكل
اسم رباعى عمدة قبل آخره
مؤنثا بالتاء نحو صاحبة
وسحاب ورسالة ورسائل
وكناسة وكنائس وصحيفة

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على مذكر اعم من كونها
في اللفظ أيضاً تكهيت ولثيم وألا سواء كان على فاعل كما مثله أفعال بالضم كشجاع وشجاع وسواء دلا على
المدح كاذ كرأ الذم كفساق وفسقاء وخفاف أى خفيف وخففاء كفى التسهيل وان اقتصر في شرح
الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التثنية فخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في
المضاعف الخ) أى من فاعيل المتقدم ذكره كفى الاشمونى والتصريخ (قوله لبرما ذكر) أى لغير
المضاعف والمعتل من فاعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى متهم وصدى وأصدقاء لانه
ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس نصباء وهوناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصيب اسم فعلا
يجمع على فعلاء كما مقرر يابل قياسه نصب بضمين أو أنصبة كما مر سابقاً وأما هين فقد استكمل الشروط
الثمانية المارة الا ان أصله هين فعمل به كسبه مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فاعيل وشبهه من فاعل أو فاعل كما
مر فتأمل (قوله لفوعل وفاعل) أى بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أى من كل اسم على فاعل
بالكسر غير صفة علما كان كجابر وجوابراً ولا ككاهل وهو أعلى الظاهر مما يلي العنى (قوله قاصعاء)
هو حجر البرقع الذى يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله وشد في فارس وفوارس) مثله هالك وهو الالك
وشاهد وشواهد لكن تأوله بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
قياسى لانه جمع فاعلة لفاعل (قوله لفاعلة) أى صفة كانت أو عاملاً كما مثله أوامها غير علم كتناسمية
ونواصى (قوله وبفعائل) بفتح الفاء اجمن فعالة مثلث الفاء (قوله أو من الله) الهاء اما ضمير التاء
على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على حذف صفة
لتاء أى ذاتا ثابتة أو من الله (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أركان بشملها المقتن
لان فعالة مثلث الفاء بقاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح والكسر ليد وعقاب
بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فاعول وفاعيل بقاء كحلوكة وحلائب وظرفية وظرائف وبدونها كجوز
وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائذ وشرط الخمسة الجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذائيل ودلائل
وجزول للبعير المذكر المذبح وجزائر وصيد للباب ورسائذ وسماه بمعنى المطر وسماه بكسر الهمزة منونة لان
أصله سمائى أهل كجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضى انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في
ذوات التاء سوى فعالة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظرفية وظرائف كفى التسهيل ولم يقتضه
الموضح بذلك في ذى التاء ولا غيره صرح شارحه بالتعميم وشمل بحلوكة وحلائب (قوله وبالفعل الخ)
بفتح الفاء وكسر اللام والفعل بالفتح مجعلا ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافاً أما المجرد فكجوار
(قوله كصجراء وصحار الخ) وجاء أيضاً صحارى وعذارى بشذائيل وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء
تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضاً ياء ثم يدغم الياء فى الجيم كصجراء كصجرات
فان حذف الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الادلى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة
ألفاً وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كعنداء) هو صفة للبيكر سميت بذلك
لتمتد زوال بكارتها وهو مريح الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح
الكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثلى المقتن

وهائى وحلوكة وحلائب أو مجردا منها نحو شمال وشمال وعقائب وعقائب وعجائز (ص) (قوله)
وبالفعل الخ والفعلى جمعاً صحراء والعنداء والقياس اتبعها (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلى وفعلى ويشتركان
فما كان على فعلاء اسماً كصجراء وصحار وصحارى أو صفة كعنداء وعذار وعذارى (ص)

واجعل فعالاً غير ذي نسب * جدد كالسكرى تتبع العرب (ش) من (١٦١) أمثلة جمع الكثرة فعالاً وهو جمع لكل

اسم ثلاثي آخره ياء مشددة
غير متجددة للنسب نحو
كرسى وكراسى وبردى
وبرادى ولا يقال بصرى
وبصارى (ص)

وبفعال وشبهه انطفا
في جمع ما فوق الثلاثة انقي
من غير ماضى ومن
خماسى

جود الآخزاف بالقياس
والرابع الشبه بالزائد قد
يحذف دون مابه ثم العدد
وزائد العادى الرباعى
احذفها

لهيك ليناً اثره اللسخنا
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعال وشبهه وهو كل جمع
ثلاثة ألف بعدها حرفان
فيجتمع فعال كل اسم
رباعى غير منبذ فيه نحو

جعفر وجعفر وزبرج
وزبرج وبرثن وبرثن
ويجمع شبهه كل رباعى
منبذ فيه كجواهر وجواهر
وصيرف وصيرف
ومسجد ومسجد واحترز

بقوله من غير ماضى من
الرباعى الذى سبق ذكر
جمعيه كاحمر وحمر
ونحوهما مسبق ذكره
وأشار بقوله ومن خماسى
* جود الآخزاف بالقياس *

الى أن الخماسى مجرد عن
الزيادة يجمع على فعال
قياساً ويحذف نواسمه
نحو سفارى في سفر رجل وفرايد

(قوله واجعل فعالاً) بفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله لغير ذي نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب
أصلاً كسكرى أو فيه نسب غير مجد بان صار منسياً فالتحق بما لا نسب فيه كمهرى فان أصله البعير المنسوب
الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسماً للنجيب من الابن فيجتمع على مهارى وبهذا التقرير ينسب دفع
الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسياً فيه نسب غير مجد مع أنه لا نسب فيه أصلاً وذلك لان توجه النفي الى
مقتضى قيد يصدق بنفي القيد وحده والكرسى مثال للاول وترك مثال للثاني فلا حاجة الى جعل
جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير
فيه ياء بذلك وعلامه ياء النسب المجدد أن بدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه
وأما غير ما فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها
لثلاثى الجرد والمزبذ وهى خمسة وعشرون بناءً منها أربعة لثلاثى الباقي للكثرة ومثلها في كونه لثلاثى شبه
فعال وبقي منها فعال بضم الفاء وفتح اللام وقبلاً خلاً بالمصنف وهو يرجع في نحو سكران وسكرى على
فعال بفتح الفاء ويستغنى به عنه في نحو أسير وقدم مالم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقبلاً بالضم لا غير
وفي غير ذلك يستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فللرباعى الاصول ما فوقه فالجثة ثمانية وعشرون هى ابدية
التسكير المشهورة وبقي ابدية أخرى تختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ماضى خاص بشبه فعال أى فى
المرتقى على الثلاثة غير ماضى جمعه على غير ذلك ولم يعض ذكر لثلاثى المزبذ كباب أجز وحراء وكبرى
وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يعض لمقرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلاً
كداقيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ماضى يصدق بالثلاثى المزبذ المتقدمة لان المتقدمة منه
وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ماضى فيصح رجوعه لفعال وشبهه لكن على التوزيع فتدبر
(قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل
خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد
العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جازوه والرباعى مفعوله وسكنت ياءه للضرورة كقوله

دع القتال وأعط القوس ياربها * أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو مضاف اليه أى احذف زائد
الاسم المجاز زالر رباعى (قوله مالم يكن) أى الزائد ليناً بفتح اللام كجواهر الرواية مخفف لين بالثبوت فان
كسرت قدر مضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة ليناً
أى احذف زائد مجاز زالر رباعى مالم يكن حرفاً ليناً وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن ليناً قبل الآخر
(قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريح كساجد وصيارف
وسلام فان وزنهما التصريح فى مفاعل وفاعل ومنه ما من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله
جعفر) هو فى الاصل النهر الصغير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما واحدة ساكنة وبالجم
هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة والحقى من ذهب وغيره (قوله وبرثن) بضم اللوحدة والمثلثة
لالمثناة كاقيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى مخالب الاسد
والطير وهو الذى كالا صبيح للانسان (قوله كل رباعى من يديه) فى التوضيح ان فعال ينقاس فى أربعة
أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمزبذ كيدسرح ومتدسرح والخماسى المجرد كسفرجل والمزبذ كسفنارس
وشبه فعال ينقاس فى مزبذ الثلاثى غير ما من سواء كان بحرف كسجداً وحرفين كمنطلى أو ثلاثة كسخرج
وسواء كانت زيادته للاحاق كجواهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح
لانه يوهم ان المراد رباعى الاصول المزبذ فيه وليس كذلك الا يقال مثله يدل على ان المراد ما صار

رباعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تساح أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمي الشاعر المشهور (قوله في خدرنق) بخاء معجمة فـ دال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كافي الصحاح اما خورنق بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الخماسي المجرد والواو في هذا زيادة لاحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بخذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان وتسهيل والمراد أنه منه صورة لأنه من يد حقيقة والام يكن الاسم خماسيا مجردا وسيأتي ان لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم زيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا في آخر نحو سكران ووسط غصنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أي فانها من مخرج التاء القويقة وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفرجل) هو ثمر معروف مقوم مدر مشه مسدن للهطش واذا كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما فور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشتمل ما كان رباعيا الاصول زيد فيه حرف كدسج أو حرفان كدسج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحرجام فيقال حراجيم بقلب الالف الاخيرة ياء وحذف غيرهما ويشمل أيضا الخماسي المزيد فيه حرف كسفرطبوس للدهمية وخدرنق لان الخمر لان المادى الرباعي يشمل ما جاز به زائد فقط أو بزيادة أصلي فيحذف منه حرفان الزائدان ذكره هنا خاء من الاصول لقوله فيما مضى ومن خماسي الخ فتقول قراطب وخندار لكن الشارح اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخماسي مزيدا فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة لأنه خماسي الاصول فتأمل (قوله سبطري) بكسر السين مشبهة بقبختر (قوله وفردوس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كافي القاموس والعدد الكثير كافي زكريا (قوله حرف مند) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا أولا وهو المسمى باللين كسفرنيق وفردوس فيقال فيه ما غرا نيق وفردايس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كنهان في كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصل كاختار ومنقاد فانه لا يقبل بل يحذف ويقال مختار ومنقاد كدال في الاشموني وفيه نظر ظاهر اذا القياس ان يقال مختار ومقاييد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الالف بل ترد لاصطلاحها وهو الياء وقد اعترض عليه ابن ميم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من افراد الرباعي المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزيد الآتي في قوله والسين والتاء الخ ونقل القارض عن المصنف في العمدة انهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشند ملاعين في ملعون ويستثنى مفعل للثبوت كرضع ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله فنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف لحن كإص عليه (قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف وبفعالي الخ يشتمل الرباعي فأكثر من هذا وغيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج الخماسي المجرد الى الحذف يئنه بقوله ومن خماسي الخ ثم ذكر حكم رباعي الاصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد بقوله والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذ بينا الجمع الخ فأضاف انه يحذف كل مأخذ بصيغة الجمع من الثلاثي المزيد وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ فأفاده سم

خدرنق وأشار بقوله والرباعي التشبيه بالنزيد البيت الى انه يجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة وابقاء خامسه اذا كان رابعه مشبها للحرف الزائد بأن كان من حروف الزيادة كمنون خدرنق أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال فرزدق فيجوز أن يقال خدرنق وفرازق والكثير الاول وهو حذف الخامس وابقاء الرابع نحو خدران وفرازد فان كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفه بل يتعين حذف الخامس فتقول في سفرجل سفارج ولا يجوز سفارل وأشار بقوله وزائد العادي الرباعي البيت الى انه اذا كان الخماسي مزيدا فيه حرف حذف ذلك الحرف ان لم يكن حرف مد قبل الآخر فتقول في سبطري سباطر وفي فردوس فداكس وفي مدسج دحارج فان كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يحذف بل يجمع الاسم على فعال يسيل نحو قسراطس وقسراطيس وقنديل وقندايل وعصفور وعصافير (ص) والسين والتامن كستدع أزل اذ بينا الجمع بقاها محتل

والميم أولى من سواء بالبقا * والهمز والياء مثله ان سبقا (ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة لوان بقيت لا تحتل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال وفعل بال حذف الزيادة فان أمكن جمعه على احدي الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالان احدهما أن يكون للبعض مزية على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاول مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لانها مصدرية ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التندد والتندد الاول بلا فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من التندد لتصدرهما (١٦٣) ولانها في موضع يقعدان فيه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم

بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا والاندد والياندد الخضم يقال رجل التندد والتندد أي خضم مثل اللد (ص) والياء لا الواو احذف ان جعت ما

كحزبون فهو حكم خما (ش) أي اذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف احدهما يتأني معه صيغة الجمع وحذف الاخرى لا يتأني معه ذلك حذف ما يتأني معه صيغة الجمع وأبقى الآخر فتقول في حزبون حزابين فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب الياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأوثر الواو بالبقاء لانها لو حذفت لم يفن حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء مفوت لصيغة مشتهى الجوع والحزبون الحزوز (ص) وخبروا في زائد سرندي

(قوله والميم أولى من سواء) أي من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتي واعلم حذف منها قيد السابق لعلها مما بعد أولان زيادتها في غير المصدر ممتعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المنتهية (قوله مزية) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كان يفنى حذفه عن حذف غيره كما يأتي في حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظير كاستخراج جمعه تخارج بقاء التاء لاستخراج لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف تفاعيل كتهائل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما انطابق وحتافيط ببقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع ولا يكسر ان أصلا لصيرورة وزنه ما تفاعيل بالنون وتفاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب بالانها أول الجمع المنتهية (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطاق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو حنظف وسطا في محافظ ومضاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع ومضاف حكمه كجوار في لفظه واعلمه الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مضافي مداعي وأصله مضافي ومداعي بشد الياء لا دغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف احدهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجزبه كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها ههنا هو مقتضى الفياس وقدم نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله الادو يلد) بشد الدال المهملة وأصله الادد فدغمه (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا أو وسطها ساكن معتل كما صابح (قوله زابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علا دبال تكسر مع التنوين والله أعلم

(التصغير)

ذكر عقب التكسير لا شرا كهما في مسائل كثيرة ولان كلاهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسيرا كثيرا وقوعا لانه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجيبيل وتصغير ما يتوهم عظمه كسبيج وتقليل ما يتوهم كثرته كدسر بهمات وتقرريب ما يتوهم بعدونه كقبيل العصر أو محله كفويق هذا أو رتبته كصغير منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويمية تصغر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعد ما ورده البصريون الى التحقير بتأويله انه إشارة الى أن حقت النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي

* وكل ما ضاهاه كالعلندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحدي الزادتين مزية على الآخر كمت بالخيار فتقول في سرندي سرائد بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك علندي فتقول علا ندو علا دومتلها حبسطيني فتقول حباط ولانها زائدتان زيدتا مع الالف للاحاق بسفر رجل ولا مزية لاحدا مع الالف الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للاحاق والسرندي الشديد والاني سرنداة والعلندي بالفتح الغليظ من كل شيء ور بما قيل جل علندي بالضم والحبسطيني القصير البطين يقال رجل حبسطيني بالتنوين وامرأة حبسطة (ص) (التصغير) فعلا اجعل الثلاثي اذا * صغرت نحو قدي في قدي فمبعل مع فمبعيل لما * فاق بجعل درهم دريما

(ش) اذا صغر الاسم المتضمن أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فليس فليس وفي قدي قدي فان كان رباعيا كتر فصل به ذلك وكسر ما بعده الياء فتقول في درهم درهم وفي صغور صغور فامثلة التفسير ثلاثة فمفعل وفمفعول وفمفعول (ص) ومما ينتهي الجمع وصل * به الى امثلة التفسير (ش) أى اذا كان

الاسم على غير على فاعيل
أو على فاعيل توصل الى

أَوْفَعَالِيلٍ مِنْ حَنْفٍ

کما تقول مداع فتم حذف فی

وان شئت قلت عليه كما
تقول في الجمع علانته وعلاده

(ص)
وجازت نوايض ياقبل

الطرف
ان كان بعض الاسم فيهما

انكزاف
(شر) ای کوزان معوض

عما حذف في التصغير أو
التكسبء في الآخر

فتة قول في سفر رجل سفره يج

وہمہ خارجہ وری جہتہ
جہتہ و جہتہ (ص)

وخالف في البابين كما رما

(ش) ای قدیمی کل من
التصغیر والتکسیر علی غیر

لفظ واحد في حفظ ولا يقاس
عليه كقولهم في تصغير

من غرب المغرب بان وفي عشيّة
عشيشية وقولهم في جمع رطأ

(ش) أى يجب فتح ماولى ياء الـ

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أى فلا يصغر غير الاسم وشذ نصغير فعل التمجيب ولا غير المتمكن أى المصغرة

لم يتوغل فيه. يشترط أيضا قبول الاسم للتصغير وخواه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيط ولا الاسماء العظيمة تسمى عامي اذا بها مسماها الاصلية ولا ردمه. من لوضعه هكذا فالشروط اربعة (قوله ضم أوله

وفتح ثابته) أى ولتقد يرافى نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء فى نحو زرج فيقد زوال الحركة
الاصيلة التان غيرهما كما حرمه ابن ابي عمير (قوله) فنى فنى (أى) بقدر ألفه ما لان التصغير بالاشياء

إلى أصولها وأدغامها التصغير فيها (قوله وفيه صغور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودينير ليستوفى
الاثنتي عشرة المائة التي كان عليها الخصال باب التصغير هو فليس من صغور دينه قبل أن يبدله على ذلك فقال

مأمعنا ولا نرى وجدته مبنی الدنيا الحقيرة علیها وانما نرى که الشارح لاستعياجه الی زيادة عمل برد الیاء الی أصلها

وهو المون اذا دل خيارد مار بست المون بتدليل جمته على دناير جانيا في (قوله) وامامه التصغير اي اوزانه
ثلاثة ونخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ ثمر ببا بتقليل الاوزان وليس جاريا

على مصطلح الصرفيين الأري أن وزن أحيمرو ومليهم وسفيرج في التصغير فمفعول وفي التصريف فمفعول (قوله من حذف حرف الخ) أي الاماسيا في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله ومفعول ومفعول)

وان شئت قلت عابداً بحذف النون وقاب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كقبض ولم يصحح الالف ويفتح ما قبلها لانها لا لاخلاق بسفر جل وانفس الاخلاق لاتسقى في التصغير اه صباان (قوله عمّا حذف

في التصغير) أى سواء كان المحدث أو أصليا كسفر رجل أو زائدا كحبيطى ومثله منطلق فتقول فيه مطيلق ومطالبيق ومحل نحو يضالياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد المسكبر كإلى الفيزى واحر نجام

فإن جمعه حرجيم ولغيره حرجيم ولغيره حرجيم وبك اللادغام وحذف النون وألف التانيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعض منهما الاشتغال بحال بالاء الموحدة في لغزي والمنقلة عن ألف الحنجام (قوله المعبران

(الح) والقياس مغير بسبب عكسية بحيث يحدى اليمايين اللتين في المسكبر التوا الى الامثال وادغام ياء التصغير
في الاخرى كقائتي فاعلم في نحو عمل (قد اذ اراهط الح) القياس هو هط كفاوس أو انا هط كفاوس

أورهاط ككلاب أورهاطان بالضم كظهران كعلم مما سوي قياس باطل بواطن ككاهل وكواهل (قوله) اتوايا

فيعمل مع فاعيل الخ (قوله أو مدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث

لأن العلامة هي الهمزة لا المدة على الأصح عند البصريين كما هو إراد بقوله هنم تأنيث التاء والألف المقصورة وبمدته المدة التي قبل الهمزة في الممدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومذكر ان عطف

عليه والجملة صالحة (قوله وما به التحق) أي عافيه ألف ترون زائدتان وليس مؤنثة فعلائة ولم يجمعوه على فعالين فخرج بالأول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الباء مكسورة

وحنف احدى السنين كما قاله السماوى والقياس حسيين بفك الادغام كما في لغتيغز مم وبالشانى

علم * تأييد أو مدته الفتح انهم كذاك مامد: أفعال سبق * ومسدكران ومابه التحق

نحو

عشيشية وقولهم في جمع رهاط أراهاط وفي باطل أباطيل (ص)

لتأويها التمهيد من قبل علم * تأييد أو مده القمع انهم

(ش) اے مجھ کو فتح ماویٰ یا التصفیر

ان وليته ناء التأنيث أو
ألفه المقصورة أو الممدودة
أولف افعال جمعاً أو ألف
فعال الذي مؤنثه فعلى
فتقول في نمرة عمرة وفي
حبيلى حبيلى وفي حراء
حراء وفي أجال أجمال
وفي سكران سكران فان
كان فعلاً من غير باب
سكران لم يفتح ما قبل ألفه
بل يكسر فتقلب الالف باء
فتقول في سرحان سرحان
كما تقول في الجمع سراحين
ويكسر ما بعد ياء التصغير
في غير ما ذكر ان لم يكن
حرف اعراب فتقول في
درهم درهم وفي عصفور
عصيفير فان كان حرف
اعراب حرك بحركة
الاعراب نحو هذا فليس
ورأيت فليس ومررت
بفليس (ص)
وألف التأنيث حيث مدا
وتأوه منفصلين عدا
كذا المزيد آخر النسب
* وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادة فعلا نا
من بعد أربع كزعرانا
وقد رانفصال ما دل على
تثنية أو جمع تصحيح جلا
(ش) لا يعتد في التصغير
بألف التأنيث الممدودة
ولا بقاء التأنيث ولا بزيادة
ياء النسب ولا بجز المضاف
ولا بجز المركب ولا
بالالف والنون الزائدين

ففي سرحان وسيفانة فيقال فيه سيفين وبالثالث ما جمعه على فعالين كسرحان وسلاحان فيصغر على
سرحان وسلاحان وسلاحين وسلاحين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء الكسر
ما قبله سوى زعفران كما سيأتي (قوله ان وليته ناء التأنيث) أى مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما سيأتي في حنيفة وخجيداء
وزعفران وعجز المركب بمنزلة الناء فيفتح ما قبله في بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد
الياء على كسره في معيد يكرب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الالحاق مقصورة كعزى أو ممدودة
كعلباء فيقلب ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهزمة من الممدودة فيقال عزيه
وعلبى بالكسر مع التنوين والاصل عزيمى وعليبى والعزيمى بكسر المهملة الرجل الذى لا يلهو (قوله
أولف افعال) أى بفتح الهزمة وقوله جعل البيان الواقع لان لم يثبت في المفردات عند الاكثرين وأما
قولهم برمة اعشار اذا تكسرت قطعاً ونوب أخلاق واسماء أى بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً
اذا سمى به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فرقاً بينه وبين افعال
بالكسر لانه لا يكون الا مفرداً لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف
التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به المنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتتصل
بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان
عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافاً للجزمه فلا يليق عده من المستثنيات
أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه اكتفى في هذه الاشياء بحصول
صورة التصغير تقدير اجمع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في
الجمع اولاً ومعهم ان السبعة التى هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم
على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظراً لان عجز المركب المزجى وزيادة المثنى
والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وان مخالفاً في أن التصغير يرد على ما قبل الجزم كما مثله
الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف اليها زور فيقال جاءنى ذور بعيلبك وذور يدين ومساحين
فلم يبق لما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة ناء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون
بهذا أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وخجادب وعباقر وزعافر في حنيفة وخجيداء
وعبقري وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال
النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتي لاختلافها بالصيغة وتبقى رابعة كحبيلى لعدم اختلاها
حينئذ يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتأويل التصغير الخ لان ذكر الالف
والناء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهذا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير
خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لعله احترزه عن الالف المتوسطة عوضاً عن احدى ياءى النسب
في نحو يمان وشام ماصار كصغار في تصغيره على عين وشؤم يحذف الالف (قوله والمركب) أى
المزجى ولو عددياً أو مختوماً بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيبويه وخيسة عشر سواء سمى به أو أريد
العدد فيكون مستثنى من المبني أما المركب الاسنادى فلا يصغر (قوله جلا) اما معنى أظهر عطف
على دل وجع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تثنية أى جمع ظاهر واحترز
به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها
بالياء والواو اما كان عوضاً عن اللام المحذوفة والتصغير يردّها فيلزم الجمع بين العوض والعوض عنه
ومن أغرب سنين كسين صغره على سنين كسرهم فادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين

وَأَلْفَ الثَّانِيَةِ ذُو الْقَصْرِ
مَتَى

زاد على أربعة لن يثبتا
وعند تصغير حبارى خير
بين الحبيرى فادرو الحبير
(ش) أى اذا كانت ألف
التأنيث المقصورة خامسة
فصاعدا وجب حذفها فى
التصغير لان بقاءها يخرج
البناء عن مثال فمفعول
أو فمفعول فتقول فى
قرقرى فريقر وفى لغيزى
لغيز فان كانت خامسة
وقبلها مدة زائدة جاز
حذف المدة المزيـدة وبقاء
ألف التأنيث فتقول فى
حبارى حبيرى وجاز أيضا
حذف ألف التأنيث وبقاء
المدة فتقول حبير (ص)
واردد لاصل ثانيا لينا
قلب
فقيمة صير فقيمة نصب
وشد فى عيد عيسى وحتم *
للجمع من ذاما التصغير علم
والالف الثانى المزيـد
يجعل
واوا كذاما الاصل فيه
يجعل
(ش) أى اذا كان ثانى
الاسم المصغر من جروف
اللين وجب رده الى أصله

فان كان أصله الواو قلب واوا فتقول في قيمة قوية وفي باب بويب وان كان

أصله الياء فنب ياء فتقول في موقن ميين وفي ناب نيب وشذوقهم في عيد عييد والقياس عويده بقلب الياء واوالانها أصله لانه من عاد يعود فان كان ثاني الاسم المصغر الفاضلة أو مجهولة الاصل وجب قلبها واوا فتقول في ضارب ضو يرب وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول في باب أبو اب وفي ناب نيا ب وفي ضارب ضو ارب (ص) وكل المنقوص في التصغير *

(قوله المبحوح) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قسم عليها أى مادام لم يحو حرف ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيدأ وحو ثالثا هو تاء كسنة امام فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف فى التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخية بنية وأخية قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كا) مثال للمقصود المكمل فى التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصوره للضرورة فيقال فيه مويه يرد الهاء المنقوبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذ ما حنف منه حرف أصلى ولومع ابداله باسخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضا فى المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير فى وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعيل نعم ان أريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى برد الواو التى هى فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هى التى تزداد فى تصغير المؤنث الثلاثى كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها بربد التاء لاجتماع العوض والمعوض عنه وكذا يقال فى أخية وبنية تصغيراً وأخت و بنت (قوله وفى ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا الاءاء العربية بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها لوانا ثنائية مجهولة بزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائى وضعا للماء يعلم له ثالث يرد اليه اختلاف فى تكسبه فقل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهل وكى أعلاما من وهل وكى وفى لو ومالوى وموى والاصل لى لوى بالوارفت قلب ياء وجو باوموى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف قلب همزة فيمنال ماء ثم قلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازاً كلى الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبى والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكى لوى وموى بشد الياء من أول الامر وجرم بهذا بعضهم وأجاز فى الكافية والتسميل الوجهين لكن الثانى لا يتأتى فى نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا راحدا فيقال لوى وكى بالشدديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزدافيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاوك لانه من الشوكه فقياسه شاك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقل حذفت واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وراوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هى عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه فى الاعراب والتصغير كقاض فيقال فى الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة لسا كنين فهى كالثابتة وفى النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت لا لحاق كعيس فى مقعفس (قوله ألحق تاء التأنيث) أى لانه من الثلاثى ما لا كاسيانى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخائض وطائق والا لم تلحقه التاء فيقال حيض وطلق يحذف ألفهما وبلاتاء لانه فى الاصل صفة لمذكر أى شخص طائق واذا صغرت هما لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطوىلق بقلب ألفهما واوا لانها ثنائية زائدة (قوله فيقال فى المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للبراء وتعلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد عطف بالعطف أى ارتدبت بالرداء ككنا فى المصباح وقال الشاطبى المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركبيه ﴿نبيه﴾ حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما
(ش) المراد بالمنقوص هنا
ما نقص منه حرف فاذا صغر
هذا النوع من الاءاء فلا
يحول اما أن يكون ثنائيا
مجردا عن التاء أو ثنائيا
ملتبسا بها أو ثنائيا مجردا
عنها فان كان ثنائيا مجردا
عن التاء أو ملتبسا به ارد
اليه فى التصغير ما نقص منه
فيقال فى دم دى وفى شفة
شفيه وفى عدة وعيدة وفى
ماء مسمى به موى وان كان
على ثلاثة أحرف وثلاثه
غير تاء التأنيث صغر على
لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول
فى شاك السلاح شويك
(ص)

ومن بترخيم يصغرا كتنى
* بالاصل كالعطيف يعنى
المعطف

(ش) من التصغير نوع
يسمى تصغير الترخيم وهو
عبارة عن تصغير الاسم بعد
تجريدته من الزوائد التى
هى فيه فان كانت أصوله
ثلاثة صغره على فعيل ثم ان
كان المسمى به مذكرا
جرد عن التاء وان كان
مؤنثا ألحق تاء التأنيث
فيقال فى المعطف عطيف

حبيطة وفي سوداء سويده
وان كانت أصوله أربعة
صغر على فعيل فتقول
في قرطاس قرطاس وفي
عصفور عصفور (ص)
واختم بالتأنيث ما صمرت
من

مؤنث عار ثلاثي كس
مالم يكن بالتأنيث ذاللس
كشجر و بقر وخس
وشذرك دون لبس ونذر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
(ش) اذا صغر الثلاثي
المؤنث الخالي من علامة
التأنيث لحقته التاء عند
أمن اللبس وشذ حذفها
حينئذ فتقول في سن
سنيته وفي دار ديرة وفي
يديدية فان خيف اللبس
لم تأخذه التاء فتقول في
شجر و بقر وخس شجير
وبقر وخس ثلاثا اذلو
قلت شجيرة و بقر وخس
لالتبس بتصغير شجرة
وبقرة وخسة المعدود
به مذكر وما شذ فيه
الخطى عند أمن اللبس
قولهم في ذود و حوب وقوس
ونعسل ذويد و حوب
وقوس ونعسل وشذ أيضا
لحاق التاء فيما زاد على
ثلاثة أحرف كقولهم في
قدام قديدية (ص)
وصغروا شذوا الذي التي
وذامع الفروع منها تواتر
(ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم برها وسمي عاده وشاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند
سيبويه برهم وسمي بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أي به وسمي لان
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة ولا في بذات الأربعة فيحذف الالف والياء
الزائدين وخامس الأصول لاختلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره لغير الترخيم وكسيره فقياسهما عند
سيبويه برهم وسمي بحذف زوائدهم المخلطة بالصيغة وهي الهمزة والالف دون الياء
لانها لا قبل الآخر وعند المبرد أي به وسمي بحذف خمسة الأصول لاختلاله بالصيغة
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها ليمتثل للآخر والصحيح منه سيبويه لانه المسموع
وحكي الكوفيون ابراهيم وسماعل بالياء وبرايم وسماعلة بتعويض الياء عن الالف والوجهان صحيحان
فيقال ابراهيمون وسماعليون (قوله وشذرك) أي لثاء (قوله كثر) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي
من قولهم كثرته فكثرت أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما مثله وما لا بأن
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيم من نحو حبل وسوداء كما صغر الثاني ما كان رباعيا
بعدة قبل لامة المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث ياءات الأولى للتصغير والثانية بدل المدة
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سماء من مما يسمو فاذا حذف الثالثة لتوالي الامثال
بقي ثلاثيا فتلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزغب فيقال سعيد بشذ الياء وزغب بالياء واختص
الثلاثي بذلك لخفته (قوله في ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بالياء مع انها مؤنثة شذوذها جمعها
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحب درعها فرس * باب كذا نصف عرس فحى عرب
وكذا فعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أتي عليها من حملها أودعها
سبعة أشهر تحف لبنها وأما شائل بالياء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفقه للقاح وجمعها شول كراكم
وركم والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما معنى
القميص فذكر والناق الناقة المسنة والنصف بفتح الحين المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة
الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطابق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس (قوله وحب)
قديقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديدية) أي بك
ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله
منها تواتر) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تاء وهو المفهوم من التسهيل الآن يريد
بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذي الخ) لكن سوغه ان في الذي وذا
وفروعهما شذها باللاماء المتمكنة بكونها توصف بوصفها وتذكر وتؤنث وتجمع فاستبدح تصغيرها
لكن على وجه خواف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذي وذا أو ضم كاذي وعوض
من الضم المجتبى للتصغير ألف من ياء في آخر غير المثني ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثلاثة ساكنة
بعد فتحة فليل اللذان واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لاهما لغة
كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تنزيهما اللذان واللتيان بالانواع وضم
عن الضم لطلو لهما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناء اللذين في الرفع وتصغيره بفتح الدال وكسر الياء المدغم
فيها عند سيبويه وكذا على لغة الاعراب في غير الرفع ويقال في الرفع اللذين بفتح الدال وضم الياء
وقالوا في جميع التي اللتيا بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع وفي

تصغير اللاتي اللواتي بقلب الالف واوا وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللواتي لزم كونه سداسيا بالف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللاتي انلو يادغام ياء التصغير في الياء الاخيرة بعد حذف الهزمة كافي المارضي (قوله ذباوتيا) أي بفتح الذال وشد الياء وأصله ذباوتيا بثلاث يا آت الاولى عين السكامة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الاولى والثالثة اثلاثا يلم فتح ياء التصغير لمساواة الالف وهي لا تحرك لشبهها بالالف التفسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثمانية بكونه معضدا لما قصدوا من مخالفته للمتكمين وقالوا في تشنية ديان وتيان وفي أولى بالقصر أليا بضم الهزمة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفي أولاء بلدا أليثا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التي كانت قبل الهزمة حذفت لما قيل في اللواتي لم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماء سيمويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثة زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابها اليها وأفاده المصنف بقوله ياء كياء الكرمي الى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسما للملم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسما للنسب اليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله كياء الكرمي) أفاد ان ياءه ليست للنسب لان المشبهة غير المشبهة والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يحل بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرمي يصير اللفظ لامعني له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين خلفتها ولم تلحق الالف اثلا يصير الاعراب تقدير يا ولا الواو اثلا عليها وشدت الياء لئلا تلبس بياء المتكلم وتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب عطفا على تالانه مفعول مقدم اثبتنا بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ماهية والمراد بمدته أي التأنيث الالف المقصورة فقط وسين كرحم الممدودة بقوله وهمز ذي مداخ (قوله وان تسكن) أي مدة التأنيث فقط وتربع مضارع ربعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أو لا فأفاد ان الوجوب في غير الاربعة بقيدها (قوله حسن) الارجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أي جائز ليكون منها على ربحان الحذف قال سم ويشعر به أيضا فهو قوله وللأصل قلب يعتمى لانه بيان لمخالفة الأصل لها اه وفيه ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كعدى فسبأني حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة نوال أربع يا آت ويظهر أن ذلك فيما إذا سمي بنحو نحائي وكرامى بشد الياء جمع بنحى وكرمى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف المنتهى الجمع تبعالما قبل التسمية لكون الياء من بنية السكامة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الالف عن احدى ياء النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانها بمنزلة الياء بن قلت لا كما نص عليه أبو علي لانفصالهما والثقل انما هو في اجتماع الياء آت لافي وجودها منفصلة نسكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشوا ولئلا يجتمع علامتا تأنيث لو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي بقياسه خلفي كما سبأني وقول المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتي اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح بقياسه ذوري بحذف

ذوات ذباوتيا (ص)

(النسب)

ياء كياء الكرمي زادوا بالنسب وكل ما تليسه كسر موجب (ش) اذا أر يداضافة شيء الى بلدا وقبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في النسب الى دمشق دمشقي وإلى أجدى أجدى (ص)

ومثله ما حواه حذف وتا تأنيث أومدته لا تثبتا وان تسكن تربع داثان سكن فقلها واوا وحذفها حسن

(ش) يعني انه اذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرمي في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا رجب حذفها وجعل ياء النسب موضعها فيقال في النسب الى الشافعي شافعي وفي النسب الى مرمي مرمي وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء التأنيث رجب حذفها للنسب فيقال في النسب الى مكبة مكبي ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة اذا كانت خامسة فصاعدا كجباري وجباري أو رابعة

بحر كائن ما هي فيه كجزى وان كانت رابعة سا كئنانا ما هي فيه كجلى جاز فيه وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فتقول
 حبلى والثاني فليها واو فتقول حبلاوى (ص) (١٧٠) اشبهها الملحق والاصل ما * لها والاصل قلب يعتمى

والالف الجائر أربعا أزل
 كذلك بالمنقوص خامسا
 عزل

والحذف في الياء رابعا أحق
 من

قلب وحتم قلب ثالث يعن
 (ش) يعني ان ألف اللاحق
 المقصورة كالف التانيث
 في وجوب الحذف ان كانت
 خامسة كحبرى وحبرى
 وجواز الحذف والقلب ان
 كانت رابعة كعلقى وعلقى
 وعلقوى لكن المختار هنا
 القلب عكس ألف التانيث
 واما الالف الاصلية فان
 كانت ثالثة قلبت واو اكصا
 وعصوى وفقى وفتوى وان
 كانت رابعة قلبت أيضا واو
 كاهوى وربما حذفت
 كلهي والاول هو المختار
 واليه أشار بقوله

* وللاصل قلب يعتمى *
 أى يختار يقال اعتميت
 الشئ أى اخترته وان كانت
 خامسة فصاعدا وجب
 الحذف كصطفى في مصطفى
 وإلى ذلك أشار بقوله

* والالف الجائر أربعا أزل *
 وأشار بقوله كذلك
 بالمنقوص الى آخره الى انه
 اذا نسب الى المنقوص
 فان كانت ياءه ثالثة قلبت
 واو او فتج ماقبلها نحو
 شجوى في شجى وان كانت

التاء وقلب ألفه واو او رد لانه المحذوفة (قوله بحر كائن ما هي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس
 في الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجزى) بفتح الجيم والميم والزى وصف بمعنى سريع
 يقال جاز جزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحبلاوى
 (قوله لشبهها) أى في كونها رابعة ذى ثنائى ساكن لانه لا تقع رابعة ذى ثنائى محرك الألف التانيث
 كالحى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أى حيث كانت
 رابعة ذى ثنائى ساكن أمامها خامسة في البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الخ ليس مراعى فيه
 ترتيب اليبات (قوله والالف الجائر الخ) بالجيم أى الذى جاز رابعة فصار خامسا أو سادسا سواء
 كانت لللاحق أو بدل أصل أما ألف التانيث فتقدمت في عموم قوله أو مدته لا تثبتا (قوله وحتم) خبر
 مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور
 كان أو ياء منقوص أما ألف التانيث واللاحق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبرى)
 بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراد وألفه لللاحق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم
 نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا
 في حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واو)
 أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت تقييل والالف لا تقبل
 الحركة (قوله يقال اعتميت الشئ) أى كاصطفيته وزنا ومعنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره
 يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المقشدد
 (قوله كصطفى) أى فقول العامة مصطفى ومصطفى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى
 آخر البيت بعده حكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف في الياء والخامسة
 من كذلك الخ فلم يرب في شرح اليبات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ماقبلها) هذا مأخوذ من
 البيت الآتى (قوله في شجى) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعلى كقاض فان جعلته بوزن فعيل
 من شجاء الحزن فهو مشجوق فتشجى بشدة الياء تكلى وسيأتى في قوله وألفه قوامه لى لام الخ (قوله
 قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراده وذكرك غيرهما انه من شواذ النسب عند سيديويه قيل ولم يسمع الا في قوله
 فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الخانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجر حانية ونسب اليه بقلب الياء واو امن قولهم حنوت عليه أى عطفت فساكنها نحو على
 ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلاياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي
 بثلاث ياء كزكى اسم فاعل من حي كزكى فتحذف ياءه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند
 المبرد فيقال محي يباء من مشددتين كما يقال في النسبة الى أمية أمي وفيه وجه آخر وهو ان تحذف ياءه الاولى
 لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد في السكون فتقلب الثانية ألتا تحركها وانفتاح ماقبلها ثم تحذف الاخيرة
 للنسب فتقلب الالف واو او فيصير محوى يباء واحدة مشددة كاموى ويرجع هذا عدم نوالى الياء آت والاول
 انه ليس فيه الاحذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب
 نالبا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا
 مفعوله الثانى أو ذا بمعنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحا والاول أظهر لنصه على

رابعة حذفت نحو قاضى في قاض وقد قلب واو ان نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعتدى
 في معتدى مستعلى في مستعل والحبرى القراد والائى حبركة والعلى نبت واحدة هلقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل
 تاخر

وفعل عينهما افتتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واو اوجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقه بحرف واحد وجب التخفيف بحمل الكسرة فتحة فيقال في غير مرمى وفي دال دؤلى وفي ابل ابلى (ص) وقيل في المرمى مرمى * واختير في استعماله مرمى (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في

(١٧١)

الشافى شافى وفي مرمى مرمى وأشار هنا الى أنه اذا كانت إحدى الياءين أصلاً والآخرى زائدة فن العرب من يكتب في حذف الزائدة منهما ويبقى الأصلية ويقبلها واو اقول في المرمى مرمى وهي لغة قليلة والختار اللغة الأولى وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافى شافى وفي مرمى مرمى (ص)

ونحو شى فتح ثانيه يجب وارده واو ان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقه بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شئ بل يفتح ثانيه ويقب ثلثه واو ان كان ثالثه ليس بدلاً من واو لم يغير وان كان بدلاً من واو قلب واو فتقول في شى حيوى لانه من حيث وفي طى طوى لانه من طوى (ص)

وهل التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره ان الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم ففتح عينه كما تفتح في غير الآتى فتقلب اللام ألفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واو للنسب وكذا يقال في قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة بكسرتين حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمعة للجوز أم رباعى تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو ففتحها وفتح النون وكسر الدال لجمع الحجاره وكذا ان سكن ثانيه على الأوجه كتقلب وقد سمع الكسر والفتح في فعلبي ويحصى ويثربى والفتح عند الخليل وسيدويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة وهذا ان كانت مكسورة في دتل (قوله ابلى) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسر هاءى ابل (قوله وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف واحله آخره عنه لارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قيسلة) في الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقه بحرفين في قوله وألحقوا مع لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الأولى في حى قلبت الثانية ألفا فتحر كها وانفتح ما قبلها فصار كفتى فقلب الالف واو للنسب وكذا يقال في طى الا أن ياء الأولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الوارل زوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنه مع الياء في أصله وهو طوى فيصير طوى بلادغام لوجوب فتح ثانيه كما في المتن ولان اجتماع المثليين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واو مشددة قبل النسب كدو للفلاة الواصلة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه لان مع تحريكها وانفتح ما قبلها لان حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى في قوله

* من واو اوى يتحرك أصل * الخ كيف وياء النسب تقتضى قلب الالف واو لوجوب كسر ما قبلها (قوله انشية) أى المثنى وما ألحق به كاذنين فيرد الى واحده المقدور يقال انى ببقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه أى المحذوفة ويجوز نوى بلا همز لرد اللام اذا أصله نون كما سيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر بته بالالف) فان أعر بته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره والجار متعلق بحذف والمسوغ لا ابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة عن واو كبيت أو زائدة كغز بل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميني وغز بل بسكون الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع في طبيب لا قيداً للرابعة كما ذكر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطبيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طي) بياء مشددة فهمزة وقوله طبيب بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا بالمتحركة فلو قيل يحذف الساكنة وقلب المتحركة الغال كان قياساً

(ش) يحذف من المذنوب اليه ما فيه من علامة تنذية أوجع تصحيح فاذا سميت رجلاً زيدان وأعر بته بالالف فواو الياء جوا ونصب اقلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعر بته بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هندى (ص) وثالث من نحو طبيب حذف * وشذائى مقولاً بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول في طبيب وطيب وقياس النسب الى طي طبيى لكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفا

لو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيبخى في هيبخ والهيبيخ الغلام الممتلئ والاني هيبخه (ص) وفعل في فعيلة التزم
فعل في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعل يفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في
حنينة حنني ويقال في النسب الى فعيلة فعل يحذف الياء ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) والحقوا معسل لام عربيا *
من المثالبين بما التاوليا (ش) يعني أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بالياء وكان معتل اللام حكمه حكم ما فيه

لأنه في وجوب حذف يائه
وفتح عينه فتقول في
عدى عدري وفي قصي
قصوى كما تقول في أمية
أموى فان كان فعيل
وفعيل صحبجي اللام لم
يحذف منهما شيء فتقول
في عقيل عقيلي وفي عقيل
عقبلي (ص)

وعموما ما كان كالطويله *
وهكذا ما كان كالجليله
(ش) يعني أن ما كان على
فعيلة وكان معتل العين
أو مضاعفا لا تحذف ياءه
في النسب فتقول في طويلة
طويلي وفي جليله جليلي
وكذلك أيضا ما كان على
فعيلة وكان مضاعفا فتقول
في فليله فليلي (ص)

وهمز ذي مد يثاق في النسب
ما كان في ثنية له انقلب
(ش) حكم همزة الممدود
في النسب حكمها في
التثنية فان كانت زائدة
للتأنيث فثبت واوا نحو
جرأوى في جرأ أو زائدة
للإخاق كعلاء أو بدل من
أصل نحو كساء فوجهان
المصحح نحو علبائي
ربكسائي والقلب نحو

اسقاطي (قوله ولو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغم فيها نحو فعيل يضم
الميم وسكون العين المحجمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهي نوطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال معيلى
(قوله هيبخ) بفتح الهاء والموحدة وشدة التحنية المفتوحة آخره مججمة (قوله وفعل في فعيلة) بفتح
فأهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة
(قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكر والمؤنث كحميفي وشريفي في حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء
تحذف للنسب فتدبرها الياء والحذف بأنس مثله ثم فتحت عينه للتأنيث والى كسر تان كما صر في نمرودا بقاء
الياء في الفاظ نهو ايم على الاصل المرفوض كقوله

واست بنحوى يولك اسانه * ولكن سلبق أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلق (قوله عربيا) أى خلا من التاء ومن المثالبين حال من ضمير
عربى (قوله في وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واوا
امارجوعا لاصلها كقصى وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولى فيقال ولوى وتفتح عينه كما صر (قوله لم
تحذف منهما شيء) أى قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كسفي وقرشي وهذا
في ثقيف وقريش وهذا (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قليلة
تطلق على اماء كالجرة وعلى أعلى الشيء كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام
مثله ماء فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه
جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما في الاشمونى ومثل ماء شاء (قوله
فوجهان) أى والاحسن فى ألف الاخاق القلب وفى المنقلبة عن أصل التصحيح كما صر (قوله لصدر جملة)
أى مسمى بها لصدر ماركب من جأى أى ولو عدد يافتقول خمسى فى خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام
الفارضى ومثل ذلك مسمى به من نحو حيثما وأينما ولولا ما من المركبات فتقول حيثى ولوى بالتخفيف
لا يهيس من الثنائى الآتى فى قوله ومضاعف الثانى الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على
لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفته وإضافة مفعول ثلما (قوله أواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله)
عطف على ابن أى أو مبدوءة بماله الخ وعطفه على ثلما مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل
ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبع الابن الناظم وورده أن عطف العام لا يكون الا بالواو
وأيا فرادهم بالماض الذى ينسب لصدوره فقط أو عجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم
كغلام زيد فلا ينسب مما هذا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد
وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف
وبالمصدر باين أو أب شئ واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر باين أو
أب ما كان كشيء من الاعلام الوضعية كآبى بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى
كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بشانية ثم غلب عليه دون

سائر

علبأوى ركسأوى أو أصلا فالصحيح لا غير نحو قرأتى فى قراء (ص)

وانسب لصدر جملة وصدرا * ركب من جأ ولشان ثلما
فما سوى هذا النسب للاول * ما لم يخف لبس كعبد الاشهل (ش) اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبا تركيب سجلة
أو تركيب من ج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول فى تأبط شرا تأبطى

سائر أخواته فصارت تعرف بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كاسرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غاي كائن عمولا كنية فالخاصل أن المركب الإضافي ان كان علما بالوضع غير كنية نسب المصدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتخيل الشارح بعلام زيدا لا يصح حمله على المجهول علما لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الآن يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما في ابن عمر اه ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالخلاص مما مر أن يراد بقوله بان أوأب ما يعي الكنية والعلم الغلبى المصدريهما وبالعرف بالثاني العلم الغلبى غير المصدريهما كعلام زيد اذا غلب فالتأم كلام الشارح بالثمن وندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايرا فتدبر (قوله وفي بعليك الخ) أى رى معديكرب معدى ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصا كقماض فيجى فيه ماسر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أو علما غلبيا وقوله أو كان معرفا الخ أى بان كان علما غلبيا غير مصدر كعلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علما بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخرج كاسرى (قوله اسرى) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال مسرى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المظهر عند سيديويه لانه المسموع تصرح (قوله مامنه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أى اجبر الاسم الذى حذف لانه ردها اليه وقوله جواز أى جبر اذا جواز أو جازا (قوله فى جمى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكور مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندى) أى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى جبر فى النسب وجوبا (قوله جازلك الخ) أى بشرط صحة العين والاوجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمع على شياء حذف لامها وهى الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتدلا ما فى النسب ويقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه بأصله السكون وعند سيديويه والجمهور شاهى لان المجهور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الذال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتح حين عندهما كما مر فى باب الاعراب فتدلا ما وتقلب ألفا ثم الالف واوا لاجل الياء كفتى قاله الدمامينى اه صبان ورد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنانا لكن ينظر لم تقلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوى كشاهى وليس فيه تولى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طورى المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعها الاصلها و بفتحها عند سيديويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذا ردت لانه فى النسب وجواز الرد وعدمه فى ذلك اه هو عندهم يقول فى تثنية يدان ودمان امامن يقول يدان بارد فلا يجوز ضيره (قوله بنوى) أى بخنثى همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وانى بانبات همزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لانه عوض عنها همزة كامم واست (قوله علما المذكور) قيد لصحة جمعه بالواو والنون وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

والحق عجزه ياء النسب فتقول فى ابن الزبير زبير وفى أبى بكر بكبرى وفى غلام زيد زبدي فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى اسرى القيس اسرى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص) واجبر برد اللام مامنه حذف

جواز ان لم يك رده ألف فى جمى التصحيح أوفى التثنية وحق مجبور بهندى توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لانه مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جازلك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوى وبنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علمان كر يدون وان كانت مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأخ أختا وابن بنتا * ألحق ويونس أبي حذف التا (ش) مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى إلحاق أخت و بنت في النسب
 بإخ وابن في حذف منهما تاء التأنيث (١٧٤) ويرد إليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك بإخ وابن

ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما فتقول أختي و بنتي (ص)
 وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذولين كالولائي (ش) إذا نسب إلى ثنائي لآثاله فلا يخالو الثاني من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معطلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم ككي وككي وان كان حرفا معطلا بالواو وجب تضعيفه فتقول في لولوى وان كان الحرف الثاني ألفا وضعت وأبدت الثانية همزة فتقول في رجل اسمه لالائي ويجوز قاب الهمزة واوا فتقول لاوى (ص)
 وان يكن كشية ما لفاعدم * خبره وفتح عينه التزم (ش) إذا نسب إلى اسم محذوف الغاء فلا يخالو ما أن يكون صحيح اللام أو معطلا فان كان صحيحها لم يرد إليه المحذوف فتقول في عدة وصفة عدى وصفي وان كان معطلا وجب الرد ويجب أيضا عند سيبويه فتح عينه فتقول في شية رشوى (ص)
 والواحد ذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله ألحق) أى في ثبوت الجبر برد اللام بالنظر لجوبه وجوازه فلا يثنى وجوبه في بنت كاخت دون ما ألحق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف يونس (قوله ويونس) يقرأ غير مصروف على أصله إذا حاجة بالوزن إلى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان المذهب منها واو وخضبت بذلك دون أخ لأجل التاء اللازمة لها وصلوا وقفا كالامم الثلاثي صحاح (قوله أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب إلى أخ وابن لأنهم لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس إلخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبهه ما جبت وسعت في سكنون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية السكامة و برده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كالولائي) أى كما يقال لائي بمدة فهمزة فياء مشددة في النسب إلى لا (قوله إلى ثنائي) أى وضعه عارفاً من الثنائي لا بالوضع في قوله واجبر إلخ (قوله فتقول في لواخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة إليه أو قصدت نسبة شخص إلى لفظها لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجودود وأما نحو كى وفي فتقول فيه كيوى وفيوى بالادغام كحيوى في حى لعدم اجتماع المثليين إذا لاء الزادة تغلب واللفظ وانما يدغم طوى لى لى (قوله ويجوز قاب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل في نحو كساء كندافى التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الألف الزائدة للتضعيف لآعن أصل فالاولى ان تشبهه بالمقلبة عن ألف الإلحاق في نحو علماء الآن يقال لما كان التضعيف هنا لتصيير السكامة ثلاثية كان بمنزلة الأصل فتدبر (قوله وان يكن كشية إلخ) شروع في بيان محذوف الغاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيبويه) أى لانه يفتح عين المجبور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله في شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها ونى بكسر فسكون كورع في عدة نقلت كسرة الواو لما بعده وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيبويه والواو الاولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لآمه وهى الياء ألغائتم والياء النسب ككافى فتى وأما الاخفش فيقول وشى يسكون الشين وكسر ياء السكامة لأجل ياء النسب وانما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية سيبويه يقول ودوى والاخفش ودبى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله هو علم التثنية أحذف للنسب * إلخ مع انه يدخل في الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه ككافى التثنية لاسم الجنس الجمى كمنل قال الدمامينى ولا يعلم أين نسب اليه أم إلى مفردة الاله تعالى استقوط التاء في النسب البتة صبان (قوله حى بمواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب إلى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا إلى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاختصاص الأعراب بسكان البوادرى وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الغاء والراء لان واحد الفرائض فريضة * وفعل في فميلة التزم * وفروهم فرائضى خطأ كقوهم كتبى وآفاقى وفلاسى في النسب إلى كتب وآفاق وفلاسى والفياس كتابى وآفاقى وفلاسى بالرد إلى الواحد فتعذف الواو من فلاسوة على قاعدة النسب إلى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالم كناصر فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله)

(ش) إذا نسب إلى جمع باقى على جمعته حى بواحدة ونسب اليه كقوله لك

النسب إلى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجرى مجراه كانصارا نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصارى وكذا ان كان عالما فتقول في أنمار أنمارى (ص)
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن الياف قبل (ش) يستغنى غالباً (١٧٥) النسب عن يائه بيناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو و تاصر
ولان أى صاحب تمر
وصاحب لبن وبينائه على
فعال في الحرف غالباً
كبقال وبزاز وقد يكون
فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد أى بذى
ظلم وقد يستغنى عن ياء
النسب أيضاً بفعل بمعنى
صاحب وكذا نحو رجل طم
ولبس أى صاحب طعام
ولباس وأنشد سيبويه رحمه
الله تعالى

لست بلبلى ولسكنى نهر
لا أدج الليل ولسكنى أنشكر
أى ولسكنى نهارى أى يامل
بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقرراً *
على الذى ينقل منه اقتصرنا
(ش) أى ما جاء من المنسوب
مخالف ما سبق تقريره فهو
من شواذ النسب التى تحفظ
ولا يقاس عليها كقولهم
في النسب الى البصرة

بصرى والى الدهر دهرى
والى سرور سرورى (ص)

الوقف
تنويناً اثر فتح اجعل ألفاً
وقفاً ولو غير فتح احذف
(ش) أى اذا وقف على
الاسم المنون فان كان
التنوين واقعا بعد فتحة
أبدل ألفاً ويشمل ذلك

(قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كأمارة و كلاب أو بالقلبة كأنصار وفرائض للاسم المخصوص واسم
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعباديد فسكها ينسب الى لفظها (قوله)
ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعبة في الحكم فقط وهذه الصيغة
غير مقبولة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه و برار لبيع الدقيق والفا كهة والبرقياس على
ما سمع من نحو عطار و يقال والمريد يقبسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل
ان الثانى يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وأوجب أيضاً بان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع
قيد وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى ولا تشقيع بطاع اذ المقصود نفي الشقيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم
الفاعل وعادل عنه تعريضاً بان ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع كثرته فغنى عن مقابله بالكثرة
(قوله الى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل ان بصرة
العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويتمنع الضم لثلاث التمس بالنسب الى
بصرى كجبلى بلد بالشام اذ ان نسب اليها بحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر
(قوله دهرى) بضم الدال الشيع الكبير والقياس فتحها والله أعلم (الوقف)

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختارى بالمشناة بالتحية بان فصل لداته أو اضطرارى بان قطع
النفس عنده أو اختبأرى بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتى
وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فان امانى الاخير ليست
هى الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الاسبجد و افعل قراءة السكاسى
بتخفيف ألفهى حرف استفتاح وبالتنبيه أو المنادى محذوف واسجد و افعل أمر فيوقف على ياء مفصولة
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصلا في المصحف العثمانى فصار بصورة المضارع لفظاً
وخطاً وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهى أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولذا سقطت نون
المضارع والمصدر المنسبك مفعول يمتدون بحذف الخافض أى لا يمتدون الى السجود فيوقف على أن
عند قطع النفس أو على لا دون يالانها جزم كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع
من التغيير غالباً مجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضى وحبل (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة
قبلها (قوله رفقا) أى في الوقف أو لاجله أو واقفاً (قوله أبدل ألفاً) أى وجوباً في غير لغة ربيعة
وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المقصور كرايت فتى فالله في النسب
بدل من التنوين وفي غيره لام السكامة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من
التنوين مطلقاً فيسرا عرابه على الالف المحذوفة وقيل لام السكامة مطلقاً فيقدر عليها بدليل اما انها وكتبتها
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أى في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا
بعد الضمة وباء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أى أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف
لن (قوله على هاء الضمير) أى المتصل بخلاف هو وهى فلا يحذف منهما شئ لتعاضدهما بالحركة

ما فتحته للاعراب نحو رأيت زيدا وما فتحته لغير الاعراب كقولك في ايها وريها وريها وان كان التنوين واقعا بعد ضمة أو كسرة حذف
وسكن كقولك في جاء زيد وممرت بز يدعاز بدو ممرت بز يد (ص) واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار
وأشبهت اذن منونا صاحب * فالله في الوقف نونها قلب (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيت زيدا ومكسورة نحو ممرت به

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الالف الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هندرايتها ووقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالنصب والمنون فابدلوا نونها ألفا في الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلموا وغير ذي التنوين بالعكس وفي * نحو مصر لزوم رد الباء اقننى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا (١٧٦) فاختار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتي فتقول

(قوله حذفت صلتها) أى حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الالف الضرورة) أى فتشبت صلة الفتحة وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أرجؤه * كأن لون أرضه مياؤه

بأثبت الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أى الجهور ونونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولان وأما رسمها فقل بالالف كالصنف وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لثمة من عن اذا الشريطة وان أهملت فبالالف كفى المنفى وينبئ تفرج القولين الاولين على الوقف فن وقف بالنون أو الالف رسمها ما ولا وجه لرسمها بالنون عندهم يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فتقول مستقل غيره فرغ على غيره ومحل الخلاف فى غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجاعا كفى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أى فثبت يائه ما لم ينصب اولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقبليه فمكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل فى كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا اولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أى حذف الباء كما تحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه من الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس اعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدويتها الياء والكسرة وانما قلنا علمنا لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ لا عوض كجوار لانه غير مصروف للعامة ووزن الفعل (قوله هذا مصرى) أى باسكان الياء وأصله مصرى بهمزة بعد الراء كسكرم ثقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعمل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لآل كما مثله أولمغ الصرف كرايت جوارى أولمغ كقاض أولمغ كقاض مكة أما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثانى فتشبت ياء المنصوب منه وجوبوا ياء ييره رجحنا كفى الجمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمثون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالنون الالف للنصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الا أن يقال لماعاد اليه التنوين كان داخل فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لالف قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كثناء اقتربت وذال بومثله فيجب تسكينه كاسا كن الاصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمنعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لحقتها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم فى المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الافياح حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصاله والمسكن للوقف وكذا الروم الا ان

هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه بآيات الياء كقراءة ابن كثير والكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كمراسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علمنا لم يوقف عليه الا بآيات الياء فتقول هذا مصرى وهذا بفتح واليه أشار بقوله وفى * نحو مصر لزوم رد الباء اقننى وان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضى وان كان مصرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجدد نحو هذا القاضى وممرت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيث من محرك سكنه أو وقف رائم التحرك أو اشمم الضمة أو وقف مضعفا مالىس همزا أو هليلا ان قفا

محركا وحركات انقلابا لساكن تحريكه ان يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها

فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيث فى الوقف عليه حسبة أو وجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الافياح حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

الفرق

ان لا يكون الآخر همزة مكشوفة ولا معتلا كفتى وأن بلى حركة كاجل فتقول في الوقف عليه اجل بتشديد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كذا امتنع التضعيف كاجل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذي قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كافا بلا حركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محررا لم يوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان سا كذا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * براه بصري وكوف نقلا (ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة سواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب في الوقف على الضرب وهذا الرد ورأيت الرد وممرت بالرد في الوقف على الرد ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحة الا اذا كان الآخر مهموزا فيجوز عندهم رأيت الرد وممرت بالضرب ومذهب الكوفيين أولى لانهم نقلوه عن العرب (ص)

والنقل ان يعدم نظير ممتنع وذلك في المهموز ليس يمتنع (ش) يعني انه قد أدى النقل الى ان يصير السكامة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك الان كان الآخر همزة فيجوز فعلى هذا يمتنع هذا العلم في الوقف على العلم لان فعلا مفقود في كلامهم ويجوز هذا الرد لان الآخر همزة (ص) في الوقف تا تأ ثبت الاسم

ها جعل ان لم يكن بسا كن صح وصل

وقل ذاتي جمع تصحيح وما

الفرق به اتم لانه يدركه الاعشى والبصير لما فيه من الصوت الخفي والاشهاد لا يدركه الا البصير (قوله ان لا يكون الآخر همزة) أي لثقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف نقلا (قوله كفتى) لا ولي حذفه لان الكلام في تحريك الآخر يمثل رأيت القاضي وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الصاد أي صار قاضيا (قوله وان بلى حركة) أي لثلاث يمتنع ثلاث سواء كن المدغم وهو المزيدي للتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الاصل ولما يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بنهاية فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أي الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة والتخلص من السكونين ونعم يجب لان التقاء الساكنين جائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غير ولغة نظم النقل اليه أيضا كقوله من ياتر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سبب فتحها (قوله كالالف) أي وأختبها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الالف والمدغم ونعسر هافي الباقي بشرط أيضا صحة المنقول منه فلا تنقل في دلو وظي وأن لا يؤدي الى عدم النظير كما سيأتي (قوله على الرد) أي بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أي المدين في المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله معي ردا يصدق في أمال الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التثنية في المنون وحمل غير عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لم يعل عليه ما ذكر تسهلا للنطق بها فيجوز رأيت ردا بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا افتتاح المهموز وأما فتح غير عند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أي بكسر فضم مفقود أي اتفاقا أو ما عكسه فنادر في الاسماء وقيل مفقود فلا نقل في أثبت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الرد) أي بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله في الوقف) يتعلق بمجعل الواقع خبرا عن تاو هاف فعوله الثاني والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أي بان كان متحركا كفاطمة أو سا كذا معتلا وهو خصوص الالف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أي توصل الى بقاء الحركة وفقا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استفهامية والمبنى على حركة لازمة وكها في المثنى (قوله بحذف آخر) أي فقط كاعط أو مع حذف الفاء كأمير (قوله بحزوما) حال من يع وأصله يوعى حذف لانه للحجازم وقاؤه وهي الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذف الياء للبناء والواو جلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها ماؤه ولم يفه من الوفاء واه بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(٢٢٠ - خضري) ثاني ضاهي وغير ذين بالعكس انتمى (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كان فعلا وقف عليه بالتاء نحو هند قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخلو ما ان يكون ما قبلها سا كذا صحيحا أو لا فان كان ما قبلها سا كذا صحيحا وقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو فاطمة وحزرة وفتاة وان كان جعلا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هندات وهيئات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمت وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو هنداء وهيها (ص) وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل وليس حتما في سوى ما كره أو * كيع بحزوما فراع ما رعو (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد
أو حرفين أحدهما زائد
فالأول كقولك في ع وق
عموقه والثاني كقولك في
لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه
(ص)

ومافي الاستفهام ان جوت
حذف
ألفها وأوطأها ان تقف
وليس حتما في سـ وى
ما التحفضا
باسم كقولك اقتضاء
م اقتضى

(ش) اذا دخل على
ما الاستفهامية جار وجب
حذف ألفها نحو عم تسأل
وبم جئت واقتضاء م اقتضى
زيد واذا وقف عليها بهـ
دخول الجار فاما أن يكون
الجار لها حرفا أو اسما فان
كان حرفا جاز الحاق هاء
السكت نحو عمه وفيه وان
كان اسما وجب الحاقها نحو
اقتضاءه ونحو عمه (ص)
ووصل ذى الهاء أجز بكل ما
حرك تحريك بناء لزم

ووصلها بغير تحريك بنا
أدب شد في المدام استحسننا
(ش) يجوز الوقف بهاء
السكت على كل متحرك
بحركة بناء لازمة لا تشبه
حركة اعراب كقولك في
كيف كيفه ولا يوقف بها
على ما حركته اعرابية نحو
جاء زيد ولا على ما حركته

مشبهة بالحركة الاعرابية كحركة الفعل الماضى ولا على ما حركته البنائية غير لازمة

حذفت فاؤه ولا هو بقيت عينه وأما ما ربه فالباقى منه الفاء فقط وأصله أراى ولم يراى كيرعى حذفت الهجزة
بعد نقل حركتها للراء حذفت همزة الوصل للاختباء عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء
وهي الراء وفي السامى على المغنى ان نحو هذه الافعال مما سبق على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
لكن لا ينطق بها الا في الوقف خلفها وصلا عما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف
هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أى فتجب فيه الهاء
لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجاء المساعين على ترك الهاء في الوقف على لم أك
ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سبغة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنمعه لا يقال كلام
المصنف المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح
انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فريد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في
ما المجزورة بحرف لصيرورته كجزئها كاسيأتى وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضا
بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أى وليس ايلأوها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من
أوطأ لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع
جرها بالاسم ونقله عن سيبويه وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عماليق ساءلون وقول حسان
على ما قام يشتمنى ائيم * تكثر يرتفع في رماذ

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجوز بالاضافته لواجب التصدير واقتضى
الثاني فعل ماض أى اقتضى أى اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أى فرقا بينها وبين الشرطية والموصولة
ولم يعكس لان كلام من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفها وسطا والحذف بالا واسم أليق وشرط
الحذف أن لا تترك مع ذاوا الامتنع نحو لماذا نأومنى كفى الاشمونى أى يصير ورتهما كلمة واحدة للاستفهام
فما جزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذازائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف
لان ألفها حينئذ آخر كما في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذال اشارة مبتدأ مؤخر او ما خبرا
مقدم ما حذف ألفها الماذ كرفق تدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أى لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على
حرفين جاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة
وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستقل بمعناه فهمي
معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها
بغير الخ) في نسخ الاقتضاء على هذا البيت وعليها شرح الاشمونى وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو
ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزم

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أدب) يصدق بتحريك البناء غير
الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أولا اعرابا ولا بناء
كنون المثني والجمع فقتضاء ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه
أصلا والثالث تلحقه بلاشك وذا كالزيدانه والزيدونه كفى الهمع وبجاء بان سيبويه حكى أعطى أيضه
بالحق الهاء للعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم
فتدبر وان سلب النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أدب لم يصدق الا بالاول وانه قال ووصلها
بتحريك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسننا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أى المدام
غير الشبيهة بالاعراب فخرج الماضى فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته
وان كانت بناء لازمة تشبه اعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصل وخبر او حالا كما صر
والهاء تمنع في المعرب لان عامله يفنى عنها في الدلالة على الحركة فكذلك في شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميرا

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها خمسة عشر (قوله من علمه) أي في قوله

يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من علمه

أي لا أظلم فيه وأرمض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرضاء وهي الأرض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالسكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفة اه ذكروا فيه أن رمض وضحي بهذا المعنى لازم فكيف ينبغي أن للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا ولا مصدرا فالظاهر بناؤه ما للفاعل صبان ولو بنى الأول للجھول على معنى بحر فقي حوال الشمس لكان له وجه فضة على بناء عارضة كقبول وبعد كما مر في الإضافة ولحقته الهاء شذوذا (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وإن لا ما هو أوفلاصل يتسنو قلبت الواو ألفا وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفا وأجرى الوصل مجراه وكذا على أنه من الحاء المسنون وأصله يتسن ثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا ففعال التوالى الامثال كتظني وتقضي في تظان وتقضض أي سقط أما على قول الجواز بين إن لام السنة هاء فيتنسنة مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنباً وشرابه عصيرا أولينا ولما انتبه بعد المائة سنة وجدته على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر إشارة إلى أن القلة انما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقا (قوله مثل الحر يق الخ) في نسخ قبله لقد خشيت أن أرى جديا يشاء الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر أن شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوبا بمنونا فلا يصح شاهد اوله اذ حذف في نسخ والجذب ضد الخصب وجلة وفق القصب احال من الحر يق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم ﴿الامالة﴾

تسمى الكسرة والبطح والاضجاع لانها اصطلحوا بحمل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الباء كما في الشرح فكانت بطحتها أي رميتها وأضعفتها الياء والغرض الأصلي منها تناسب الاصوات وتقايرها لان النطق بالياء والكسرة مستقل منعذروا بالفتحة والالف متصعد مستعمل وبالإمالة نصير من نط واحسد في التسفل والانحدار وقد تردد للتنبيه على أصل أو غير موحد حكمها الجواز فكل محال يجوز ترك امالته والاسباب الآتية انما هي للجواز ومحملها الاسماء المتمكنة والافعال غالبا كما سيأتي وأصحابها تيم ومن جاورهم وأما الجوازون فلا يملون الا في مواضع قليلة وسببها الغلظ ومعنوي فالاول الباء والكسرة الظاهران والثاني الدلالة على باء كجاء ورمى وكسرة تخاف وسيأتي موانعها وموانع موانعها وجملة ما ذكره المتن من أسباب امالة الالف ستة انقلابا عن الياء وجوعها الياء وكونها تبدل عين ما يؤل إلى فلت ووقوع بقاء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين (قوله في طرف) أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كدان أميت أو عين اسم كذاب وعاب لم تحمل عند سيبويه كاسيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمال مطلقا وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على انه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء ما) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبر ما تليه والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الإمالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى الخ) اعترض بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالاول قول الاشموني فيما لا ين هشام هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالف الالف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار اليه بقول الاشموني ان كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الامر انه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم لان امالة

نحو قبل وبعد والمنادي المفرد نحو يازيد ويارجل واسم لا التي لنفي الجنس نحو لارجل وشذ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة كقوله ولم في من علم من علمه واستحسن الحاقها بما حركته دائما لازمة (ص) وربما أهمل لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما (ش) قد يعطى الوصل حكم الوقف وذلك كثير في النظم قليل في النثر ومنه في النثر قوله تعالى لم يتسنه وانظر ومن النظم قوله

مثل الحر يق وافق القصبها
فضعف الباء وهي موصولة
بحرف الاطلاق وهو الالف (ص)

﴿الامالة﴾

الالف المبدل من ياقى طرفي
أمل كذا الواقع منه الياء
خلف

دون من يد أو شذوذ ولما
تليه ها التانيث ما الهاء ما
(ش) الإمالة عبارة عن
أن ينحى بالفتحة نحو
الكسرة وبالف نحو الياء
وتعال الالف اذا كانت طرفا

بدلامن باء أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالقوي ومسمى والثاني كالف مسمى فانها تصير باء في التثنية نحو ملهيمان واحترم بقوله دون مزيد أو شذوذ بمبا تصير باء (١٨٠) بسبب زيادة ياء التصغير نحو قفي أو في لغة شاذة كقول خذيل في قفا

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قفي وأشار بقوله «والماتلمية» ها التثنية ما لها عندما إلى أن الألف التي وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التثنية كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى فلت كقاضى خف ودن

(ش) أى كمال الألف المتطرفة كالمسبق تمال الألف الواقعة بدلامن عين فعل يصير عند اسناده إلى ناء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واول تخاف أو ياء كباع ودان فيجوز امالتها كقولك خفت ودنت وبعث فانت كان الفعل يصير عند اسناده إلى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلا تملا كقولك قلت وجالت (ص) كذلك تالى الياء والفصل اغتفر

بحرف أو مع ها كجيبها أدر

(ش) أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء

نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما هاء امتنعت الامالة بعد الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)

كذلك ما يليه كسر أدلى * تالى كسر أو سكون قدولى

الألف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلامن ياء) سبب أول وصيرورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قد فى الثانى فقط (قوله كالف مسمى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيت مقصورة كجلى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفي) بضم ففتح وأصله قفيو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيره قفي بكسرتين وأصله قفو وكفولس قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة توالى واو بن فانت قلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للانباع نصريح (قوله قفي) بفتح حتين مع شد الياء وأصله قفأى بتشخيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلب الألف ياء وأدغمت كما مر فى قوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * * * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصام من الاسم الثلاثى الواوى لا يعال لان ألفه لا تعود للياء الا فى شذوذ أو بزيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف ألف مسمى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنهما زيادة فى تقدير الانفصال وشذوذا لالة الكسب بالكسر وهى الكناسة من كبوت البيت أى كنسته ولا يقال هى لأجل الكسر لانه لا يؤثر فى المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الرباع انه واوى من رباير بواى زاد قياسية لأجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافعية لان كسر الراء له قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثانى (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع محذور بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيويو به سواء كانت بدلا عن واو كسج وقاع وباب ودار وان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة أو عن ياء كتاب من العيب وناب بالنون وجعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل قياساً (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل ناء الضمير وأصل دنت ديت بالفتح فالما أن بقدر نحو ياء إلى باب فعل بالكسر ويفعل مامر كما هو مذهب كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفاً لالتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويحذف كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قلت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على أن العين واو فظهر مامر والحاصل ان الألف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميات بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يائى العين الا فى هياوى حسنت هيتته (قوله كذلك تالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أو مع ها) عطف على مقدر اى بحرف واحد أو مع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتشخيف الياء أو أقوى منه امالة كمال ويباع بشدها لتكرار السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخوت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويتهاك وهو الظاهر لما سيأتى ان فصل الهاء كلافصل فشويتهاك مسا لشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهنأجيبها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهنأشويتهنا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة الحجم فالجواب انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الألف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذلك مالخ) أى كالسابق فى جواز الامالة ما أى الألف التى يليها كسر أو تلى هى سوفاتلا كسرا فالضمير فى يليه وبلى راجع

كسر أو فصل الحاء كالألف بعد * فدرهماك من يلهل يصد (ش) أي كذا كمال الالف اذا وليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد سخر في كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شمال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما نحو يريد أن يضر بها وكذا يمال ما فصل فيه الحاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو طمسا ساكن نحو هذان درهماك والله أعلم (ص)
وحرف الاستعلاء يكف مظهرا * من كسر أو ياء وكذا انكفرا (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل *

و بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم ينكسر
أو يسكن اثر الكسر
كالطواع مر

(ش) حروف الاستعلاء
سبعة وهي الخاء والصاد
والضاد والطاء والظاء والغين
والقاف وكل واحد منها
يمنع الامالة اذا كان سببها
كسرة ظاهرة أو ياء
موجودة ووقع بعد الالف
متصلها كساخط وحاصل
أو مقصولا بحرف كنافع
وناعق أو حرفين كمشايط
وموايسق وحكم حرف
الاستعلاء في منع الامالة
يعطى للسراء التي ليست
مكسورة وهي المضمومة
نحو هذا عذار والمفتوحة
نحو هذان عذار بخلاف
المكسورة على ما سيأتي
ان شاء الله تعالى وأشار
بقوله كذا اذا قدم البيت
الى أن حرف الاستعلاء
المتقدم يكف سبب الامالة
مالم يكن مكسورا أو ساكنا
اثر كسرة فلا يمال نحو صالح
وظالم وقال ويمال نحو طاب
وغلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضمير ولي فلستكون وهذا سبب خامس (قوله كذا فصل) أي خلفها فلم تعد حاجزا (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتمحركين اه تصریح (قوله بعد حرف يلى كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها الى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبدا (قوله شمال) بكسر المجهمة النافقة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أي غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحو ويضر بها كما مر مثله في الياء ويظهر هنا أيضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يذهبنا (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع يذكر مواضعها وانما أخذ ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه صديقه (قوله يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكره لا يفتي ما يدل عليه فتجوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاض بشد المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقوف أو الادغام وفي نحو خاف وطاب وبني مما سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا انكفرا) تكف مضارع كفورا بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجهور وبعضهم يعيل ولا يلتفت اليها كافي اطمع اما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنيًا للفاعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف الممالة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره غيره أي أنا به بالطعام ومنه قوله تعالى ونير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقا قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره في التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف في الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصيادور يان ونحو بياض وهذه ابيبارك مما تقدم فيه المانع وتأخر (قوله يعطى للراء) أي لانها حرف تكرر فاشبهت المستعلية في استعلاء النطق بها الى الحذف فتمنع امالة الالف للنسابة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أي وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة في نحو راشد لاني نحو رجال لكسرهما ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبنيًا خبره يشكفورا بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتي كمنع في الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرر يرف كانه بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كشاله لاني نحو طارق اتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعمل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا يمال الالف للياء في رأيت يدى سابور لانفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاونا في نحو

وكف مستعمل وراينكف * بكسر را كغارا لا اجفو (ش) يعني انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأمليت الالف لاجلها فيمال نحو على أبصارهم ودارالقرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف عمال لاجل الراء المكسورة مع وجود مقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة فمالتهم مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى (ص)
(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر ولا عمل لسبب متصل * والكف قد يوجب ما يتصل

بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يقال أي قاسم بخلاف أي أحد (ص) وقد بدأ مالوا التناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا (ش) فعدم الالف الخالية من سبب الامالة المناسبة ألف قبلها مشتتة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عمادا المناسبة الالف للمالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص)

ولا عمل مالم ينفصل تمكنا دون إسماع غيرها وغيرنا (ش) الامالة من خواص الائمة المتكينة فلا يقال غير المتكينة الاسماع الاهاونا فانها بما لا نقياسا طردا نحوي يريد أن يضربها وصرنا (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأيسر مل تكف السكف كذا الذي تليها التأنيث في

وقف اذا ما كان غير ألف (ش) أي تمام الفتح قبل الراء المكسورة وصلا ووقف نحو بشررو لا يسرمل وكذا يقال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعمة (ص)

(التصريف) حرف وشبهه من الصرف يرى

وماسواهما بتصريف حوى (ش) التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام

أدر جيبها وصر بنا ولم يضربها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتمثيله فيما صر بادر جيبها وقال ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل في صار اليه بادر في سبب (قوله أي قاسم) بالمشنة فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظره ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أي عن الياء فلا يؤثر فيه الممانع ولومع اتصاله والمثال الجيد ككتاب قاسم (قوله بخلاف أي أحد) أي فيما لا اتصال سببه وهو الالف المبديل من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحد الا ببيان فاعل الفعل ولا توقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كلتها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخرة كيتاحي فان ألفه الاولى أميت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلا لم تلل المناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لا نقلاهما عن الياء للما قبلها وهو ضحاها لانه واو ومقتضى ذلك ان تلا ليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بمالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا لجوعها الياء في البناء للجهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجاعة من أن امالة نحو دعالغ غير التناسب قبيحة (قوله المتكينة) أي ولوفى الاصل كاسم لا والمنادي وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبذبا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما صر (قوله الاسماع) منهذا الاشارية ومتى واني ومن الحروف بي وبأ في النداء ولا في قولهم امالا وكذا الجوارية عن قطرب ولا يقال غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كحكي لانها تكون ألفا رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصير ورتها بعد التسمية من الواو ليكونه أكثر فتثنى على الوان بالواو واما المالة ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا بابا ونامن حروف التهجي فليسبب آخر غير ما سبق زاده به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعها ونصبها في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جو كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائية لاني للتثنية (قوله في طرف) صفة لا وليس قياسا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة ففتح الطاء في رأيت خيط رياح وذكرا غير امالة ففتح العين في العرد والراء فيها ليست طرعا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طاع (قوله كالأيسرمل) أي مل لا امر الايسر (قوله كذا الذي تليها هالخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحه لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالعني كذا أمل الفتح الذي تليها هالتأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يقال لا الحرف الذي قبل الاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليها الاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الاء كالفتحه ولو قال عطفا على ما قبلها وقبلها التأنيث أيضا ان تقف * ولا عمل لهذه الاء الالف

اسكان أحسن (قوله تمام الفتحه الخ) أي سواء كانت في مستعمل كن البقر أو راء كترى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر ولا يسرلكن بشرط أن لا تكون على ياء كن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا عمل الفتحه بعدها نحو موم وظهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور او ساكن غير ياء فتمام فتحه الهمزة والعين في صررت باشر وعمر و بخلاف فتحه الجيم في بجير كائن عليه سيبويه والله أعلم (التصريف)

بنية السكامة العربية والمخروطة هما من اصل الفوز بزيادة وصحة واصلال وشبه ذلك ولا يتعلق الا بالاسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا يتعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * (١٨٣) قابل نصر يف سوى ما غيرها

(ش) يعني انه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين الا ان كان محذوفاً منه فأقل ما تبني عليه الاسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل دم الله وقز زيدا (ص) ومتتهى اسم خمس ان تجردا وان يزدفيه فما سبعة اعداد (ش) الاسم قسمان مزيد فيه ومجرد عن الزيادة فلزيد فيه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يبالغ الامم بالزيادة سبعة أحرف نحو احر نجم واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع وهو اما ثلاثي كفسلس واما رباعي كجعفر واما خامسي وهو غايته كسفرجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتتح وضع واكسر وزد نسكين ثانيه نعم (ش) العبرة في وزن السكامة بماءدا الحرف الاخير منها وحيفئذ فالاسم الثلاثي اما أن يكون مضموم الاول أو مكسوره أو مفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون

أصله تصريف براءين لأن فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لأن نقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريرهم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيتين الاول تحويل السكامة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وسرت عادتهم يذكر هذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير السكامة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالالحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزي ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وماءدا ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية السكامة) أي صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو آخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالعربية الجمعية فلا يدخلها تصريف (قوله وما لخر وفيها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية السكامة (قوله وشبه ذلك) قبل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصحة الا أن تخص الصحة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر عن الشافية (قوله والأفعال) أي المتصرفه فقط وهو فيها بطريق الاصل لكثرة تميزها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنيية والأفعال الجامدة كعسى وليس فانها تشبه الحرف في الجود (قوله فلا يتعلق لعلم التصريف بها) أي بعنونه السابقين وأما تغيير ذوا الذي وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال اهل فساد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحاً لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضما خاص بالحرف وشبهه والاولى وليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجعله يرى بالبناء لا جهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الغاء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي لمبتدأ بحرف وبوقف على آخره يفصل بينهما ما خول كراهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً ولا يتكفي الفصل بزيادة لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعديم (قوله الله) أي عند من يجعله مختصراً من أبين الله في القسم (قوله من يد فيه) هو اسم مفعول لله كحرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمال ذلك بتقديره وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السمعاني في شرح العزمية (قوله احر نجم) مصدر احر نجمت الاول اذا اجتمعت وهذا رباعي الاصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمجتمعة فهاء فتحية فوحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشبهة يبايض غلب على السواد وهذا ثلاثي الاصول من شهب شهبية زيد فيه الألفان والياء التحتية واحدى الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة اتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن السكامة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بماءدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحته وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره اما مع فتحته فبدأ بسكون الثاني ثم فتحته ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد جرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة ودوية كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنة يخرج من هذه اثنا عشر بناءً حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنف ودئل وصرد ونحو علم

وحبك وإبل وعنب ونحو فليس وفرس وعندوكبد (ص) وفعل أهمل والعكس بقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بناءً من أحدهما مهمل والآخرون قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا ابتداء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كبذل وانما قل في الامماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل الم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومثلها أربع ان جردا * وان يزد فيه فاستاعدا (ش) لفعل ينقسم الى مجرد والى من يذ فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وثلاثي (١٨٤) المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتالي لفعل الفاعل فعل

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تكون الفاء في المبني للفاعل المفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني لفعل الثاني مثلثا وسكت عن الأول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة ككافئ أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدحرج أو على ستة كاحترج (ص)

لأنهم أمما بوزنه غيره واستدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الهززة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمين جمع حبك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق التجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحبك وعلى درج الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان ألب بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذهى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الانباع في نحو ان الحكم وقول الروح بخلاف قل انظر واوان احكم والقول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القاري بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كافي شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب السكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيديويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المسالوم وهو الاظهر قليلين للثلاثي المجرد الثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كمنصر ينصر فيخير بينهما ما اذالم يشتر أحدهما وشذ الفتح في أبي يابى وسلي يسلى الا اذا كان حاقا العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في بائي أحدهما كباع يبيع ويرى يرى والضم في واو يد كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يقى (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت باي العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أى لشغل الضم على الباء وانظر لم تقل الباء ألفا كما قلت الواو طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أى لوجوب نحو بكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدا البناء على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة ثلاثا لتيق ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقالوا بفتح عن أصله للخفضة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كاضرب وانصر واعلم أن اقصاعها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعه السكوفيين والاختفاء في زيادة الأخير منها (قوله زرج) بزى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الاحمر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فثلاثة لامثناة كما صوبه يسن فنون وهو اسم لحلب الاسد (قوله عز بر) بهاء فزاي فوحدة فراء من أسماء الاسد (قوله جندب يحيم فحجمة فمهمة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

ومع فعل فعل وان علا * فع فعل حوى فعلا كذا فعل وفعل وما * غير للزيد والنقص انتمى (ش) لاسم الرباعي البناء المجرد له ستة أوزان الأول فاعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زرج الثالث فعل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرج الرابع فعل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هنر السادس فعل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جندب وأشار بقوله وان علا الى الأبنية الخماسية وهي أربعة الأول فاعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفر جل الثاني فاعل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

بجمرش الثالث فعل بالضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل الرابع فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما من يد فيه فالأول كيدودم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل ناحتدى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصل والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول في وزن وزن وزائد بلغة ككتفي وضاعف اللام إذا أصل بقي كراء جعفر وقاف فستق (ش) إذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالغاء والعين واللام فيقابل أولها بالقاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فإذا قيل ما وزن ضرب فقل فعل وما وزن زيد فقل فعل وما وزن جعفر فقل فعل وما وزن فستق فقل فعل وتكرر اللام على حسب الأصول فإن كان في الكلمة زائد عبر عنه بلغة فإذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعول وما وزن مستخرج فقل مستعمل هذا إن لم يكن الزائد ضعفا حرف أصلي فإن كان ضعفا عبر عنه بما عبر به عن ذلك الأصلي وهو المراد بقوله (ص)

البناء السادس فرج عن فعل بالضم فتح تخفيفا أصلي كما عند الكوفيين (قوله بجمرش) بجمع فهملة فيم فراء فججمة هي العجوز المسنة والعظيمة من الاماعي (قوله فندعمل) بقاف فندال مججمة معين مهملة هو الضخم من الأبل وانقلد عمله من الذئب الفصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين نحو عدة هو الشيء الخثير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعدي ياء وما لا يسقط أصلا لوجود كلمته وهو زائد كسكون قر نفل لتوسطها بين أربعة أصول رواو كوكب لصاحبته أكثر من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس جامعا ولأمانا وأجيب بأن الاصل الساقط لعله تصر بغيره كالثابت والزائد إذا لزم له كالجود كان مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقا وتقدبرا (قوله احتدى) ماض مجهول من احتدى به أي اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتدى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) أي كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرباً ومن فرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير الكلمة كياء ابطل في اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتدى في حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لأنه إما أن يكرر أصل للحاق كسين أفندس لاحاقه بأسر نجم أو لغيره كئادال قدس ولا يجب في هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة في أمان وتسهيل وإما أن يكرر أصل وهذا لا يكون إلا منها كتاء احتدى وقد تكون هي أصول كتاءات وهمزة كل وجه مكان (قوله بضمن فعل) أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لأن المقصود مادته دون هيئته لأن الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل ينبغ ما يستحقه الموزن قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتحين وفي مرد ومقال مفعول وإذا وقع في الموزن قلب أو حذف فعمل مثله في الميزان فتقول في آدر وأصع عدا همزة وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه اعقل لأن أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على القاء وقلبت ألفا وتقول في ناء بالموزن فلع لأنه من النأي أي اليمد فاصله نأي قدمت لاه وهي الياء على الهمزة ثم قلبت ألفا لتعزكها وانفتاح ما قبلها وفي قاض وزنه قاع وفي عدة علة نعم إذا أريد بيان الأصل قيل أصله كئاد ثم أعل بالغائب وغيره وانما اختاروا للوزن مادة فعمل لانها تم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدودن) بغير مججمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر إذا طال والذبت إذا اخضرحتي يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أي خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه بلغة الاشياء المكرر وقد علمته والمبدل من ناء الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء فوزن اصطراف عمل ولا ينطق بالطاء لزال مقتضيا (قوله سمس) بكسر المهملتين للحجب المعروف وفتحهما للشمب واسم وضع والحكم فيهما واحد كما في الغارضي (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لأنه أمر من لم الشيء ضم بعضه إلى بعض وحرك بالكسر للردى ولا يصح كونه ماضيا لأنه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أي لأن أصالة أحد المكررين واجبة تكميلا لأصول الثلاثة وليس أحدهما أولهما من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه سيوطي

(٢٤ - خضري) ثاني (ك) كما عبرت بها عن الدال الأولى لأن الثانية ضعفا وتقول في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلغة فلا تقول في وزن اغدودن افعدول ولا في وزن قتل فعتل ولا في وزن كرم فعمل (ص) واحكم بتأصيل حروف سمس * ونحوه والخلف في كلم (ش) المراد بسمس الرباعي الذي تكرر فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول

فان صلح أحد المكرر بن للسقوط في الحكم (١٨٦) عليه بالزيادة خلاف وذلك نحو لم من لم أو كف كفاً

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلان تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعل بالامين وهذا مذهب البصريين الازجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعقل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي اما على انه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقاً فوزن كف فكف فمكف بكاف فلام ووزن لم فعل بالامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف اليمين فالأصل لم وكف بشد الميم والفاء الاولى فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعل بشد العين (قوله فأنف الخ) شريع في بيان ما تدرز زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته وأ كثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيد كراهمة (قوله حكم زيادتها) أي وان لم تسقط أصلاً بان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فعمل عليه ما سواه وما ذكر انما هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة أما في الميفيات والحروف فلا يحكم زيادتها مع أكثر من أصليين كحي ومهما ولا بادلها من غيرها مع الأقل كالي ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المحجمة مع القصر مؤث غضبان أو بالهملة مع المد وهي المشقوقة الاذن من باقة أو شاة والضاد محجمة في السكل وناق رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضاء وليست مشقوقة الاذن والسكل صحيح (قوله اما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو أو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحي وعصا واعلم ان الألف لا تزداد الا في غير الأول لتعذر الابتداء بها كما كنه (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم زيادتها مع أكثر من أصليين لكن الواو لا تزداد أو لا عند الجهور مطلقاً لثقلها والياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيمع أو أربعة في خصوص المضارع كيد حرج أما في غيره كيدستور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح القوقية وضم المهملة آخره اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعلا لول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبتا أصليين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل بقعوما كافة لكاف عن العمل أو نعت لمخزوف ومما صدرية أي وقوعاً كوقوعهما في يؤ يؤ بضم الياء وسكون الهمزة الأري وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه ياكى كساجد ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فالدال يخفض أو هو فعل قصداً فمفعول الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن أوى فان أرى يدها كان مفعولاً معه لا عطفاً على يؤ يؤ الا كان يجب جوه بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناء هذا مع أنه علم مما في سمس ان كل ثنائي مكرراً يحكم زيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملاً باطلاقة هنا (قوله كصيرف) هو المختار المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمت على ثلاثة) خرج ما اذا توسطت أو تأخرت فلا يحكم زيادتها الا بدليل كسقوطها في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمال وحبطة في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبطة بطنه حبطة كفرح فرح اذا انتفخ من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أي اراق وميم زرقم لشدي لون الزرق وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكثير السهم أي الحيز ودلهم للجوز والناقاة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصليين حكم باصالتها) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كما صطل

وهكذا همز وسيم سبقا * ثلاثة ناصيها تحقفا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا ومرزجوش على ثلاثة أحرف أصول كاجد ومكرم فان سبقتا أصليين حكم باصالتها كما بل

(ش) أى كذلك بحكم

على الهمزة بالزيادة إذا
وقعت آخر بعد ألف
تقدمها أ كثر من حرفين
نحو حراء وعاشوراء
وقاصعاء فان تقدم ألف
حرفان فالهمزة غير زائدة
نحو كساء ورداء فالهمزة
في الاول بدل من واو وفي
الثاني بدل من ياء وكذلك
إذا تقدم على الألف حرف
واحد كما ورداء (ص)

والنون في الآخر كالهمز في
نحو غضنفر أصالة كفي
(ش) النون إذا وقعت
آخر بعد ألف تقدمها
أ كثر من حرفين حكم
عليها بالزيادة كما حكم
على الهمز حين وقعت
كذلك وذلك نحو زعفران
وسكران فان لم يسبقها
ثلاثة فهي أصلية نحو
مكان وزمان ويحكم أيضا
على النون بالزيادة إذا
وقعت بعد حرفين وبعدها
حرفان كغضنفر (ص)
والتاء في التأنيث والمضارعة
ونحو الاستفعال والمطارعة

(ش) تزداد التاء إذا كانت
للتأنيث كقائمة والمضارعة
نحوأت تفعل أو مع السين
في الاستفعال وفروعه
نحو استخرج ومستخرج
واستخرج أولفطاة فعل
نحو علمته فتعلم أو فعمل
كاستخرج (ص)

(ش) تزداد الهاء في الوقف

ومر زجوش لبست طيب الرائحة ويقال فيه مر زجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وفياس
ابراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وان كانا معجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق
على مهد الصبي وجمعه مهاده كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله
آخر) نعت لهمز وبعده نعت ثان له وأ كثر من فعل ردف الواقع خبرا عن لفظها ووجه المبتدأ والخبر نعت لالف
ولو قال أ كثر من أصلين لسكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدهما زائدا حكم
بأصالة الهمزة كحواء الذي يعانى الحيات لأنه من الحواية فنضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه
على أحواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهي مؤث أحوى وخرج
بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر لا عدألف كحسبنا فلا يحكمز يادنها الابدليل مما مر
(قوله أ كثر من حرفين) الأولى أصلين كما مر في الهمزة ليخرج نحو موهوان فان نونه أصلية لأنه من
الطوان مع ان قبلها أ كثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى إذا كان
قبلها حرف مشدد أولين كحسان وعقيان فتحتمل الزيادة والأصالة على حسب سواء كالهمزة في حواء فلا يبنى
أحدهما الابدليل كافي التسهيل والسكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون
التضعيف أصلها (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها
وعدم ادغامها كها في غضنفر وحبسنا فخرجت الواقعة أولا كنهشل للذائب وثانيا كقنطار والمتحركة
كغزنيق وخزوب فانها في ذلك أصلية الابدليل وأما المدخمة في نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم
فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزه فعل راق من مواضع زيادة
النون أول المضارع والمطارع كانه كسر وباب الافعال كالأحجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق
فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء في التأنيث) أى في مفرد كأمثلة وأجمع كسمات (قوله والمضارعة)
قال ابن هشام لم يعمد من حروف المضارعة إلا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال)
خصه بالتدوين الافتعال مثلا للإشارة الى ما تزداد فيه السين ولا يرد عليه اه ما إذا لا تزداد يادتها في
غير هذا بل تحذف فقط كسين قدموس لاحاقه بعصفور لأنه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسين
المتقدم في قومه - تصريح وادخل بضحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقنادر
وفروعه وكذا باب التفعّل والتفعّل كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردذفانها بالياء (قوله
كقائمة) أى لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هذا لان القصد بيان أجزاء الكلمة كقائمة
وطنا بحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طامحة ومسألة بل الهاء فيه
بدل التاء لا مريدة استقلال (قوله كلة) ألفز فيه بعضهم بقوله

ياقارنا ألفيسسة ابن مالك * وسالكفى أحسن المسالك * فى أى بيت جاء فى كلامه
لفظ بديع الشكل فى نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلة * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) اما فاعل محذوف على حذف مضاف كما أشار له الشارح بقوله واطردز يادة اللام أو نائب
فاعل محذوف أى وتزداد اللام فى الإشارة كما قدره الشارح فى التاء فى التأنيث والهاء وقفا أو هى مبتدأ
وفى الإشارة صفته واخبر محذوف أى واللام الكائنة فى الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه
فالمشتهرة اما صفة اللام احتراز من الشاذة فى نحو عبل وزيد كانه السيوطى عن ابن هشام أو صفة لازمة
للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالإشارة فان جعل فى الإشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة
والهاء وقفا كلة ولم تره * واللام فى الإشارة المشتهرة

نحوه ولم يره وقد سبق في باب الوقف بيان ما زاد فيه وهو الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوؤه والمجزوم نحو لم يره وكل مبنى على حركة نحو كفه الأما قطع عن الإضافة كقبل وبعد واسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يازيد والفعل الماضي نحو ضربوا طردياً أيضاً زيادة اللام في (١٨٨) أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنعز زيادة بلا قيد ثبت

ان لم تبين حجة كحظت (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها فسو لك سألقونها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالة الا ان قام على زيادته حجة يينة كسقوط همزة شمأل في قولهم شملت الريح شمولاً اذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في الملك (ص)

فصل في زيادة همزة الوصل
للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستنبتوا (ش) لا يبتدأ بسا كن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة سا كننا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالسا كن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الرفع نحو استنبتوا أمر للجماعة بالاستنبات (ص) وهو لفعل ماضى احتوى على

صفة للام لا تمنع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطي المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره والجملة خبر اللام أى واللام زيايتها المشتهرة كائنة في الإشارة فيفيد انها تزداد في غير الإشارة لكن غير مشهورة (قوله نحوه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى منها معنى وهو بيان حركة وألف في نحوه ويازيداه وللإمكان في نحوه وعه فهي بكاء الجر مما ليس جزءاً وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كثناء التأنيث وتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبين حذف التاء من فحجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظت) بالطاء المشالة من باب فرح (قوله سألقونها) وكذا هم يقسماء لون وقد جعلها المصنف في بيت أربع مرات فقال هناء وتسليم ثلاثاً نسي يومه * نهاية مسئول أمان وتسهيلاً (قوله في قولهم شملت الريح) أى تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار واعترض بأنه يحتتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف فلاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهى شمأل ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقندال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم (فصل في زيادة همزة الوصل)

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسى كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الريا بسكون الياء (قوله كاستنبتوا) بفتح التاء وكسر الواو وحده أمر للجماعة أو بفتحها ماضى معلوم أو بضم التاء وكسر الواو وحده ماضى مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أى مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلاف كان حقه أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لو وصل المتكلم بها الى النطق بالسا كن وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل لا الوصل ومماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الرفع) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوزا الاثنين مرفاته * بيت وتكثير الوشاة قين (قوله على أكثر من أربعة) أى اماها كتحلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرابعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفا على فعل (قوله فكل فعل ماضى الخ) في هذه السكبة نظر فان من الخماسى ما لا تدخله ولا مصدره كتحلم وتقاتل وتدرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى (قوله في أمر الثلاثى) أى الذى يسكن ثانياً مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانياً مضارعه لفظاً لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقدراً كقم من يقوم فاصله أقوم كالنصر فقاتل ضمها الواو الى القاف وحذف للسا كنين وكعبور ومن وعديه وورد يرد فاصلهما أريد

أكثر من أربعة نحو تحلى والامر والمصدر منه وكذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفدا (ش) وأورد لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة جى * أوله سا كننا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماضى احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان في أوله بهمزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخرج وانطلق وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

وارد حذف واوهما على حذفهما من المضارع المبني بالياء لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة
 فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحريك أوها وهذا الشرط عام في أمر غير الرابح مطلقا ليخرج نحو تعلم
 وتدرج فلا تداخل الهمزة بالحرك ثاني مضارعه وأما الرابح فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا تحركا
 فيستغنى عن الهمزة كدسج وقائل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدسج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع
 مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة وإنما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أكرم وحل
 الباقي عليه كما يأتي ولم تحذف من الأمر لزال مقتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف واوعد فتدبر ويستغنى من
 أمر الثلاثي حذف وكل وصر فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا كما أخذ وبأكل وبأمر مع أن الاكثر فيها
 الاستغناء عن الهمزة بحذف فانها الساكنة والاصل أخذهم من نين حذف الثانية لكثرة الاستعمال تحذف
 الأولى للاستغناء عنها وفي شرح العزبة أن الحذف من كل وحذف واجب ومن مر جائز لأنهما أكثر منه
 قاعدة إذا كان أول المضارع مفتوحا كيكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيكرم
 ويعطى فقطع ولا يضم إلا الرابح لا غير مجردا كان أو مزيدا كيدسج ويكرم ولا تحذف همزة القطع
 الاضطرررة (قوله وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنث) بالجر عطف على اسم
 وجلة تبع البناء للفاعل صفة أي وسمع الهمز في تأنث أي مؤنث تابع لما ذكره وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع
 مذكرة في ذلك (قوله وإيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء
 فلا يجوز ولا يصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها لحن ونخل بالوزن (قوله همز آل) مبتدأ خبره
 كذا أي لا وصل سماعا قياسا ومثلها أم في لغة جبر (تنبيه) علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل
 المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والرابع ولا أسماء غير مصدر الخماسي والسادسي والأسماء
 العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الأسماء اثنا عشر لا غير وأما إيمن فالتان في إيمن
 ولذا تركها المصنف وإنما ذكر إيمن مع أنه لغة في ابن لانهم يزيد الميم تغير معناه بأفادته المبالغة وحكمه بالتابع
 ما قبل الميم لها في حركات الإعراب ولا كذلك إيم (قوله ويبدل) أي همز آل ومثله همزة إيمن لما
 سيأتي (قوله لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة
 لأنه لما كان الفعل أصلا في التصريف استأثر بأمر منها يكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فعمل
 مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الأسماء فحذف حركة أوله لكن شلت هذه الأسماء العشرة عن القياس
 لتكوين الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو
 بكسر السين أو ضمها من سمو وهو العلو وحذف لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل
 أصله ومم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته
 كفرس يقال سته سته كتبها إذا كبرت يحيزنه ثم سمووا المجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية
 فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينها وأل إعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا
 سين الثاني واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله
 سته بفتح السين فتحها في سه وست افتتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فأنه جمع على استه لأن
 فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى أنها فتحة خفتها على أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير
 كاسته وسهية (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وفتح العين لجمعه على أبناء
 كاذ كوفي است قيل ولامه وأل قو لهم بنوة ويرده أن لام الفتى باء لجمعه على فتیان مع قولهم فتوة فقلت فيها
 الياء أو المناسبة الضم والواو قبلها إذا أصلها فتوبة فكأن يقال في بنوة وقيل لأنه عوض عنها التاء في بنت
 وأبدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لأنه من قولهم بنى بامر أنه بنى بها إذا دخل عليها (قوله

(ص)

وفي اسم است ابن إيمن سمع
 واثنين وأمرى وتأنث تبع
 وإيمن همز ال كذا ويبدل
 مدافى الاستفهام أو يسهل
 (ش) لم تحفظ همزة الوصل
 في الأسماء التي ليست مصادر
 لفعل زائد على أربعة الألف
 عشرة أسماء اسم واست
 وابن

وابنهم) هو ابن زيادة الميم للمبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله ثنين بفتح ثين لقولهم في النسب اليه ثنوي كذلك ولا ميم لانه من ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامري) هو اسم تام لم تحذف منه شيء لان أصله صر كغلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حذفتها مع ال فيقال المر جعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنتان فكمنه كراتها (قوله وابن في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع بين وهمزته قطع اتفاقا وأما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من البنين وهو البركة وهمزته وصل خلافا للكونيين فيها والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض اغانه كمايم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كافي امري وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وفتحها وايم وأم بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم فيها وم ومن بثلاث الميم فيها ويجب اضافة السك للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف انظر أي أيمن الله قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كافي المغنى (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة ومثلها أم في لغة حبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتدغم الاسماء العشرة والمصدر تباعا عشرين (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل وفتحها على الكسر في أيمن وابم وفتح كسر هاء على غيره في لفظ اسم ويجب كسر هاء في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجوب بان ضم ثالثه ضما أصليا ظاهرا كاسكن وكافطاق مجهولاً ومقدرا كغزى ياءه إذا أصله اغزى بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجع لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كامل أو كسر كضرب ولو بحسب الاصل كما مشوا فان أصله أمشيوا بالكسر قال ابن الجزري

وابدأ بهمز الوصل من فعل يضم * ان كان ثالثا من الفعل يضم

واكسر محال الفتح والكسوف * الاسماء غير الادم كسرها في

(قوله لم يحز حذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت درجافوجبالبدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان الة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز في البيت المدلل لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف مجازي أي أي الحق طير ان قلبك وان شرطية ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة وشبه المثناة فوق انقطع والله اعلم

(الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما انغير في الموضع الا ان القلب خاص بحروف الة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعميم فانه كافي الاشمو في يكون في غير الموضع كتاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كاذ كرو عن حركة كسين اسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيديويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وصبر المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم انه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أهم منهما لامباينا ويؤيده ما صر في التصغير في قوله * وجأز تعويضي يا قبل الطرف * من ان ياء فريزيق وفراز يق عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر اثر الخ) قيل آخر اثر طرف متعلق بمحذوف صفة لواو وياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخرا لأن يراد به ما قبل الاول فيكون من ظرفية الجز في الكل والاولى كونه اسما غير ظرف حالانها وان كانا نكرتين أي حال كون كل منهما آخر أو ما اثر فظرف بمعنى عقب حال ثائية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل طرفا لان كلا منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

والنقل

وابنهم واثنين وامري
وامرأة وابنة وابنتين
وابن في القسم ولم تحذف في
الحروف الا في أل ولما
كانت الهمزة مع أل مفتوحة
وكانت همزة الاستفهام
مفتوحة لم يحز حذف همزة
الاستفهام لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر بل وجب
ابدال همزة الوصل ألفا
نحو ألامير قائم أو تسهيلها
ومنه قوله

أ الحسنى ان دار الرباب

تباعدت

أو انبت جبل ان قلبك طائر

(ص) (الابدال)

أحرف الابدال هاءات

موطيا

فأبدل الهمزة من وادويا

آخر اثر الف زيد وفي

فاعل ما عمل عينا إذا افتق

(ش) هذا الباب عقده

المصنف لبيان الحروف

التي تبدل من غيرها

والنقل والحذف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شائعاً) أى قياسياً يضطر إليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول وأعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للإدغام شيوعاً وهو جميع الحروف الألف اللينة وما يبدل لغيره فلما اندورا وهو كافي الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك (قد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غياً) وذلك كقوله لم خراذل بالآل المعجمة في خراذل بالمهملة أى مقطع وقرأ الاعمش فشرذهم بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جني ولما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن أولاً يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه محجة قضاعة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله (خالى عوبف وابوعليج) أى على (المطعمان اللحم في العشيح) أى العشى وكذا من الخففة كقوله (لاهم ان كنت قببات حجةج) أى حجي (ولا يزال شاحج يأتيك حج) أى بي والشاحج البغل وكذا عنمنة نيم (كظمت عنك قائم) أى انك وكشكشتهم بالمعجمة في خطاب المؤنث نحو (مالذي جاء بش) وقرئ (قد جعل ر بش تحش سر يا) والسكسة بالمهملة في لغة بكر كقوله للثوثة (أبوس وأمس) أى أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطرأ من التاء وفقاً كرحمة وهو من كور في بابه وعددها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهدت الشئ وهياك في لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرجل) أى يسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطياً بوزن فاعل أى مهاد الياء مستوي (قوله الطبع الخ) أى بابدال اللام من الصاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان اقرب مخرجهما في قوله رقت فيها أصيلاً لأسافلها * أعيت جواباً لما بالربع من أحد وأصيلان امانتاً غراً أصيلان جمع أصيل كبير وبعران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذاً كما قاله الجوهري أو تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كغيره بان في مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الألف فان جراء أصلها كسرى زيدت قبل الفها ألف للاد ككتاب فأبدلت الثانية الفاً فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * من يد ابدال همزة كما اصف.

(قوله تطرفت) أى حقيقة كما مثله أو حكماً بان كان بعد هاتان أثبتت أو علامة تثنية عارضان كبناء و بناء بشد النون من البناء وكرداءين وكساءين وخروج بالعارضين ما ثبتت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعدارة وكقوله عقلته بثنايين وهما طرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا الخ) انما لم يسم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو وطى لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف علة زائدة فوجوده كالعدم فكأن الواو والياء ملياً فتحة فقلبا الفاً كباب وعصاور حتى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حناق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية ورأية) أصلهما عند الخليل آية ورية كسمكة قلبت الياء الأولى ألفاً على غير قياس اذا لقيت قلب الثانية كما سيأتي وقيل أصل راية رأيته بالهمز ترك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله ما لو تطرفت لا بد من كدلو وطى (قوله عين اسم فاعل) أى ولو مؤنثاً ومثنى أو مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كجائز للبستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما مجموزاى ويجوز تخفيف الهمزة بنسبها لهما بينهما وبين الياء ولذا ان كتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو فلان وأوائل عاسياني * حكى أن أباعلى الفارسي دخل على بعض التسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبوعلى هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شائعاً وهي تسعة احرف جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله هدأت موطياً ومعنى هدأت سكنت وموطياً اسم فاعل من أوطأت الرجل اذا جعلته وطياً ولكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها وأما غير هذه الحروف فابدالها من غير هاء شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقوله لم في اضطلع الطبع وفي أصيلان أصيلان فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصصل دعاء وبناء فلو كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية ورأية وكذلك ان لم تطرف الياء أو الواو كتباًين وتعاون وأشار بقوله وفي فاعل ما أهل عينا اذا اتقى * الى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً متبعاً اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلنت في فعله نحو قائل

وبائع وأصله ما قال وبائع لكن اعلاوا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلوبوا العين ألفا قالوا قائل وبائع فقلوبوا عين اسم الفاعل همزة فان لم تعمل العين في الفعل صحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمزيد ثالثا في الواحد

همز ابرى في مثل كالفلا ند
(ش) يبدل الهمز ايضا
ولي ألف الجمع الذي على
مثال مفاعل ان كان مدة
مزيدة في الواحد نحو فلاة
وقلائد وصحيفة وصحائف
ومجوز ومجائز فلو كان غير
مدة لم تبدل نحو قسورة
وقساور وهكذا ان كانت
مدة غير زائدة نحو مفازة
ومقاور ومعيشة ومعاش
الافيا سمع فيحفظ ولا
يقاس عليه نحو مصيبة
ومصائب (ص)
كذلك ثاني لينين اكتبنا
مد مفاعل كجمع نيفا
(ش) أي كذلك تبدل
الهمزة من ثاني حرفين
لينين توسط بينهما مدة
مفاعل كما لو سميت رجلا
بنيف ثم كسرت فذلك تقول
نياف ببدال الباء الواقعة
بعد ألف الجمع همزة ومثله
أول وأوائل فلو توسط
بينهما مدة مفاعل امتنع
قلب الثاني منهما همزة
كطوا ويس ولهذا قيل
المصنف رحمه الله تعالى
ذلك بمد مفاعل (ص)
وافتح ورد الهمز يافيا عمل
لأما وفي مثل هراوة جعل
واو همزا أول الواو ين رد
في بدء غير شبه وفي الأشد

الى صاحبه وقال قد أضاعنا خطأ وتنا في زيادة مثله وخرج من ساعته * ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له
سؤال تعنت ومن جملة لفظ صفاير بنقط الياء فقال في ضمن جوابه ميكتا * وما نقطكم الياء من الصغار *
وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما
قارل وبائع) ظاهره كالمصنف ابدا الهمزة من أول الأمر كقيل به وقال حذاق الصرفيين أبدال ألفا
ثم لألف همزة الأمر في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت ألف
فاعل قبل ألف قال وباع فركت الثانية للساكنين ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله
والمد) أي حرفه واو كان أو ألفا أو ياء وجهه يزبد حال من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال
من ضمير زيد في معنى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز
وكاف كالفلا ند زائدة (قوله ان كان مدة) أي لا جناح تلك لمدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن
حذفها الفوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو لهما مكسورا ليكون
كمفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لأنها الأصل لها في الحركة كذا قال الخليل وإنما اشترط كون المد
ثالثا لأنه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ نخرج نحو حائض ومفتاح وفنديل ومكوك فلا يبدل مد همزة بل واو
في حوائض ويا فيا بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الخيض لأنه فاعل ما عمل عينا
(قوله غير مد) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بالياء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير
زائدة) أي لأن حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القلب فأصل مفازة
مفوزة كمدفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلها منارة من النور وأصل
معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر
كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدل الصواب والصوب حق المد في ذلك تصحيحه في
الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعاش كاصح في مفاز وقيد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب
ومناثر شذوذا وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله اكتبنا) أي أحاطا والألف ضمير اللينين
فاعله ومد مفعوله والجملة صفة للينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفا ببدال الياء مفعوله وفاعله
مخنوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نيمات فصيح التمثيل به لمفاعل بهذا
التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافع ينيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من نافع ينوف
فأصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلا الخ) لاحاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل)
فأصله أول وأول يجعل ألف الجمع بين واو أول أبدأت الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل واول بثلاث
واوات كان أصل أول وول أبدأت الأولى همزة لما سيأتي قريبا ووزنهم نحو أوائل ونيف بمفاعل إنما هو
وزن عروضي أما الصر في فوزن نيات فيأصل بزيادة الياء وأوائل ففاعل ووزن زوايا فواصل وهراوا
ففاعل لما سيأتي (قوله وافتح ورد) تنازع في الهمز أي افتتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالأستاذك
على قوله همز ابرى في مثل كالفلا ند * وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد ثاني اللينين إنما يبدل لان
همزة في الجمع وتبقى محالها في صحيح اللام والافقت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى ماسيأتي فألف الهمزة
للعهد الذي كرى أي الهمز المبدل كما علمت نخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرأة ومراء بكسر
الهمزة منونة كجوار لفظا واعلا وأصل مرأة مرأة بفتح الياء من الرؤية فقلبت الفاو شذرا يا كهذا
سألو كالأصل مسلك المعارض كما شذ عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل)
أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله زهمزا) مفعول ثان لدو أول الواو بن مفعوله الأول

والأشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا

وقعت بعد الباء الجمع نحو صحيفة وصحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نيف ونيمات وذكروا أنه

إذا اعتلت لام أحد هذين

النوعين فإنه يخفف ببدال
كسر الهمزة فتحة ثم بدها
ياء فمثال الأول قضية وقضايا
وأصله قضائي ببدال سدة
الواحد همزة كالفعل في
صحيفة وصحائف فابدلوا
كسرة الهمزة فتحة فحينئذ
تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فاقبلت ألفا فصارت
قضايا فابدت الهمزة ياء
فصارت قضايا ومثال الثاني
زاوية وزوايا وأصله زواي
ببدال الواو الواقعة بعد
ألف الجمع همزة كنيف
ونيايف فقلبوا كسرة
الهمزة فتحة فحينئذ قلبت
الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت زوايا
ثم قلبوا الهمزة ياء فصارت
زوايا وأشار بقوله وفي مثل
هراوة جعل واو إلى أنه
انما تبدل الهمزة ياء إذا لم
تسكن اللام وأواسمت في
المفرد كما تبدل فإن كانت
اللام وأواسمت في المفرد
لم تقبل الهمزة ياء بل تقبل
واو والبشاكل الجمع واحده
وذلك حيث وقعت الواو
رابعة بعد ألف وذلك
نحو قولهم هريرة وهراري
وأصلها هرائر كصحائف
فقلبوا كسرة الهمزة
فتحة وقلبوا الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار هراري ثم قلبوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثمانين عشرة سنة إلى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى إذا
بالغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليتيم إلا بالتي هي
أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار سجدته لأنه عبارة عن شدة الإنسان وقوته
واشتعال حرارته ولهذا يكون من البلوغ إلى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد
كأنك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المتأب وقيل اسم جمع لا واحده من لفظه وقيل جمع شاة
كنعمته وأنعم أو شد بالكسر كسر وأصر أو شد ككأب أو كب اه من البيضاوي وغيره (قوله إذا
اعتلت لام الخ) بأن كانت ياء أو واو أو همزة لأن المصنف أدرجها في حروف العلة أمال شبهها بالواو كونها
منها عند الفارسي فاللام همزة من النوع الأول كخطيئة وخطايا وكذا يرثية وبريال لأنه من برأ بمعنى
خلق إلا أن الهمزة بر يثة أبدلت ياء وأدخمت في الياء تخفيفا أو لانه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا ولامه
وأول تسل في المفرد كطمية ومطايلا لأنه من المطا وهو الظاهر فاصلها مطبوعة فعل بها كسيد والسالمه كهراوة
وهراوى وأما النوع الثاني فلم يملوه إلا بلامه ياء كزاية وزوايا فاصل خطايا خطائي بياء مكسورة هي ياء
خطيئة ثم همزة هي لامها فابدت الياء همزة كصحائف فصارت خطائي بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها
أثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتي ما لم يكن لفظا ثم الخ ثم فتحت الأولى تخفيفا فاقبلت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء الهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف لقرب خرجها وهو أقصى الخلق من الجوف
مخرج الألف فابدت الهمزة ياء كزاية توالي ثلاث ألفات وانفصل بين الألفين فصارت خطايا بعد خمسة أعمال
ومثلها سواها برأيا وأصل مطايا مطايو بياء هي ياء فعيلة ووار هي لامها فابت الواو ياء لتطرفها أركسرة كما
في الغازي والغازي فصارت مطايي بياء بين أبدلت الأولى همزة كصحائف إلى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا
وأما في قضايا وهدايا فربعة فقط بينها الشرح لأن لامه ياء لا تحتاج إلا قلبها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة
الهمزة فتحة) أي تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة
(قوله فصارت قضايا) أي بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زواي) أي أصله الثاني كما يفيد قوله ببدال الخ
وأصله الأول زواوي بواو من الأولى بدل ألف زاء يلمس في قوله ببدال الثاني المزيج بواو
والثانية هي واو زواوية بينهما ألف التفسير فقلب الثانية همزة على حد نياف فصارت كافى الشرح (قوله
فصارت زوايا) بهمزة بين ألفين (قوله إذا لم تسكن اللام الخ) أي بأن كانت ياء أو همزة أو واو لم تسكن في
المفرد وقد عادت أمثلها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله
وأصلها هراوات الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه أن الواو تقبل ألفا
من أول الأمر لكن مقتضى القياس قلبها أول ياء لتطرفها أركسرة ثم فتحت الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ
ففيه خمسة أعمال كطاييا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو من الخ) اعلم أن الهمزة تبدل
من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي نظرهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما عمل عينا
وفي جمع مائتة مدزائد وجمع مائتة وثلثه ليمان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء
وأنعام يقدمها على قوله واقتصر رد الخ الذي هو في ببدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة
و بقی عما تبدل منه الهمزة وجوباً بالألف في نحو جراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضمها
لازما مصدرية كانت كاجوة في وجوه أو لا كادور همزة بعد اللال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط
تصدرها كاشاح ورافادة وإسادة في رشاح ووفادة ووسادة وقرى من اعاء أخبسه ولا تبدل من المفتوحة
الاشد وإذا كاسماء علمها أصله وسما من الوسامة وكاحد في العدد أصله واحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا
في نحو رائي وغائي نسبة إلى راية وغاية أصله راي وغاي بثلاث ياء تخفف ببدال الأولى همزة وأما بدها

وإذا فصارت هراوي وأشار بقوله وهمز أول الواو من رد إلى أنه يجب رد أول الواو من

الاولى فاء الكلمة والثانية

بدل من ألف فاعلة فان

كانت الثانية بدلا من ألف

فاعل لم يجب الا بدال نحو

ووفى ووورى أصله وافي

ووارى فلم يثنى للفعل

احتيج الى ضم ما قبل

الالف فأبدت الالف

واوا (ص)

ومدا ابدل ثاني الهمزين

من

كلمة ان يسكن كاسم وان

ان يفتح اترضم ارفتح

قاب

واوا ياء اثر كسر ينقلب

ذوالكسر مطلقا كذا

وما يضم

واوا أصرم مالم يكن لفظا ثم

فذاك ياء مطلقا جارا ثم

ونحوه وجهين في ثانيه أم

(ش) اذا اجتمع في كلمة

همزتان وجب التخفيف

ان لم يكونا في موضع العين

نحو وسا كل ورأس ثم ان

تحركت أولا هما وسكنت

ثانيتهما وما وجب ابدال

الثانية مدة نجاس حركة

الاولى فان كانت حركتها

فتحة أبدلت الثانية ألفا

نحو آثرت وان كانت ضمة

أبدلت واوا لنحو أوثر

وان كانت كسرة أبدلت

ياء نحو ايثار وهذا هو

المراد بقوله ومدا ابدل

البيت وان تحركت

ثانيتهما فان كانت حركتها

فتحة حركتها ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أو آدم جمع آدم

من غير ذلك فشاذ أو قاسل (قوله المتصدرين) خرج هووى ونووى نسبة الى هووى ونوى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الوار الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من شئ كاولى أنى الاول أصلها ولى بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كواصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواوين أو سكنت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الا بدال أمام المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوفى ووورى فيجوز أوفى وأورى بالهمز أو من همزة كوفى مخففة الوولى بضم الوار وسكون الهمزة وهى أنى الاول من وال اذا رجع فيجوز أوفى أو من غيرهما كما فصله الاشمونى ادا علمت ذلك ففي قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبع الظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووفى ثانيه مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافى ووارى (قوله والاصل وواصل) أى بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حانض في حوائض فهى وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الالولى همزة ومثله في ذلك أراق جمع وأقية فاصله وراق (قوله لم يجز الا بدال) في نسخ لم يجب وهو الصواب الذى في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبصرح الاشمونى في كل مامدته عارضة ولا يراد أن المتن بوجه عدم الجواز في شبهه ووفى لانه لا يوهم ذلك الا ان جعل رد في كلامه مجهولا فان جعل أمرا والاصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب في شبهه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله واثنان) أى عند الا بتداء به لان همزته لا وصل فتسقط درجاء وهو بفتح الفوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قبل لرسم بالواو بضم همزته ونشاربذ كره الى أن همزة الوصل كالقسطح (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثانى الهمزين مطلقا وكذا الضمير في قلب وينقلب السكون بعد تقييده بالفتح وقوله والاكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أى سواء كان اترفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل وواراه مفعوله الثانى (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثانى الهمزين في البيت الاول وجلة أتم خبرها ولفظا مفعول أتم (قوله فذاك) أى ثانى الهمزين الذى أتم لفظا جاياء مطلقا أى سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكوف وجا بالفصر على لغة (قوله وأوم) ممتدأ خبره جملة أم معنى اقصد وجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أى انما يجب ابدال ثانى الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اترضم الخ في غير نحو أوم مما أول همزته للضارعة اما هو ففقيه الوجهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الا بدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان الهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا أو ساكنهما معا فتندرفان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا في موضع العين أدغم كسا آل صيغة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذكروا المصنف هذا لانه لا بدال فيه أوفى موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركتا معا فيه كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربع الاول في ثلاثة الثانية وان تحركتا معا في غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلث الاول في ثلث الثانية ذكرها بقوله أن يفتح الخ فتبدل واوا في خمسة وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء في الاربعة الباقية وهى المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أى وجوبا ولو كانت الاولى

للمضارعة نحو أو كل وآمن رسمه نول * نشة رضى الله تعالى عنها كان رسوا * الله صلى الله عليه وسلم بأمرنى
 إذا حضرت أن أترى ثم يهشرنى وعوام المحذنين يحرفونه فيشدون التاء بالمد وبعضهم يحقق الهمزتين
 وكلاهما الحن لانه مضارع من الأزار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة
 ولا يجوز إبدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزحشصرى عن العرب أنزرا بالادغام فيكون
 سماعيا كاسمى أى في قوله * وشدى ذى الهمزة نحو استكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله والأصل
 أ آدم) أى أصل الجمع آدم همزتين فالف التكمير إبدلت الثانية أو والفتحة عنها أترفتح وليست الواو بدلا
 من الف المفرد خلافا للمازنى لأن الف لم توجد في الجمع إذ الفتحة لقلب همزة المفرد الفاء وهو سكونها اثر
 فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت أفعال التفضيل من أن قلت ز بدأون من عمر وأصله ان
 كما كرم نقلت فتحة النون للهمزة وأدغم ثم قلبت الهمزة واو أعند الجمهور والممازنى يقلبها ياء (قوله نحو
 أو يمر) في نسخة أو بضم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهى لون السمرة لاسم الذى
 أبى البشر لآن الأسماء المدظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كفى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق
 برداليه في التصغير لكن قال في المفصل انه عرى على وزن أفعول من الأدمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة
 وفتح الياء وشده الميم (قوله مثارا أصبح) بكسر الهمزة وفتح الباء إحدى لغات العشرة من ضرب ثلثيت
 همزته في ثلثيت باؤه والعشرة كعصفور (قوله من أم) أى صار أمما أو بمعنى قصد (قوله وأصله أثم)
 همزتين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الأولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى لية يمكن من ادماغها في
 الثانية (قوله فصار أم) أى بكسر ففتح وشده الميم (قوله وأصله أن) أى بفتح فكسر فشد النون وأصله
 الأول ان كاضرب نقلت كسره النون الأولى الى الهمزة وأدغم وقوله وقد تحققت بقافين أى لانه من نحو
 أو أم الآتى (قوله الاي أمة) أى جمع امام وأصله أمة كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا
 للادغام فصارت أمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل الفاء من
 جنس حركة ما قبلها كما فعل با كيسة جمع اناء لوجود المائتين المتفرقين للادغام بعدها هنا فنقل حركة
 أولاهما للهمزة توصلا لاراعتناهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أن أن وأثم (قوله فانها
 جاءت بالابدال التصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجب إلى إبدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءة ابن
 عامر والكوفيين أمة بالنحقيق فما بوقف عنده ولا يتجاوز اه فتبت (قوله والثاني) أى ما كسرت
 همزته الثانية مع كسر الأولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشده الميم وقوله مثال أصبح أى بكسر نين (قوله
 والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الأولى (قوله والأصل أو أن) أى همزة مضمومة فسا كنة
 فنونين أولاهما مكسورة وأصله الأول أو أن بثلاث همزات الأولى للمضارعة مضمومة لان ما ضير باعى
 متعديا للهمزة كما كرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة أكرم والثالثة
 فاء الكلمة سا كنة فحذف الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كاسمى أى في قوله وحذف همز أفعول
 استمر الخ فصار أو أن بالضم كما كرم (قوله مضارع آنته) أى بوزن أكرمه همزة مفتوحة فالهمزة نقلية
 عن همزة سا كنة فنونين بالادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت
 الفاء لولم تنصل به التاء لوجب ان يقال ان الأصل ان كرم فتعقل فتحة النون الأولى الى الهمزة السا كنة
 لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو الفتحة عنها بفتح مفتوحة (قوله فدخله) أى المضارع (قوله نحو ارب)
 بفتح الهمزة وضم الواو وشده الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشده الموحدة وهو المرعى وقيل الفاء كنة
 من جنس حركتها فصارت ايم وأشار بقوله وما يضم واو أو أم الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو اسواء افتتحت الأولى
 أو انكسرت أو انضمت فلاول نحو أو بجمع أب وهو المرعى أصله أ أب

لأنه أفعال فنقلت حركة عينه الى فائه ثم أدغم فصار أب ثم خففت ثانية الهمزة بين ياء والها واو من جنس حركتها فصار اوب والثاني نحو اودم مثال اصبع من أم والثالث نحو اودم مثال (١٩٦) ابل من ام وأشار بقوله ما لم يكن لفظا ثم فذلك ياء طلقا جالى ان الهمزة الثانية

المضمومة بما تصير واو اذا لم تكن طسرفا فان كانت طسرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من قرأ ثم قلب الهمزة ياء فيصير قرأ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم قلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول في مثال برن من قرأ قرؤ ثم قلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرؤيا مثل المولى وأشار بقوله وأم

«ونحوه وجهين في الثانية» الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الاولى للتركيب جاز لك في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أوم مضارع أم فان شئت أبدلت فقلت أوم وان شئت حققت فقلت أوم وكذا ما كان نحو أوم في كونه أولى همزتيه للتركيب وكسرت ثانيتهما يجوز في الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أن مضارع أن فان شئت أبدلت فقلت

أين وأن شئت حققت فقلت إن (ص)

وياه قلب ألفا كسرانلا * اوباء تصغير بواوذا افعلنا في آخر أوقبل ثاء التأنيث أو * زيادنى فعلان

الياسية (قوله لانه افعال) أى يوزن افعال كالفلس من جوع الفعلة (قوله والثاني اوم) أى بكسر الهمزة وضم الواو وشذ الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصلا ثم فعل به ماسر (قوله مثال ابل) أى بضم الهمزة واللام وسكون الواو وهو خوص المقل أى شجر الدوم (قوله الى ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالبكسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزين كما سر للامايضم والأمثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصالح للكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الراء هو الذهب والزينة كما سر (قوله كالمنقوص) أى فيبدل كقاض (قوله برن) بضم فسكون فضم (قوله ثم قلب الضمة الخ) أى لناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف للساكنين (قوله مثل المولى) أى بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئ الذى على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهوان تبنى من قرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما سر فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فيياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأ همزتين ساكنة فتتحركا بدلت الثانية ياء وسكنت لسكون ما قبلها فكلمات أمثلة الهمزة المتطرفة وهى اثنا عشر كما سر باعتبار حركات الاعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أى تشبيه الهمزة المتسككة همزة الاستعظام في نحو ائت وأهذرتهم بحاجم الدلالة على معنى زائد على اصل السكامة وإيضافا فى احرف المضارعة يجوز فى الهمزة بعدها وجهان كافى يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واو اسأ كنة فى الاول مفتوحة فى الثانى فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقاءين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما ادخلت نحو ال مضارع اللت اسنانه اذا فسدت ونحو اؤمن مضارع من التأمين ولم ار من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني راقم ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فغضى ذلك جواز تحقيقها وابدالها واو لقوله ان يفتح اؤضم او فتح قلب واو فيقال أول وأومن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكركم الموضع ولا الأسموني فتدبر (قوله وياه) مفعول ثان لاقاب وألفا مفعول أول وكسر المفعول تلا الواقع صفة لافلا وهذا شروع فى ابدال الياء من أخبتها الألف والواو فتبدل من الالف فى مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو فى عشرة مسائل كما فى التوضيح منه فى قوله بواوذا افعلنا الى قوله كالعطيان الخ أربعة وفى قوله بالعكس جاعلام فعلى وصفا واحدة وفى قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفى قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجمله تسع وترك واحدة وهى ان تلى كسرة وهى ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت فى ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء فى أوجر وادل جوى جرر ودولفليس زاندا على ما ذكر بل يشمله قوله فى آخر لان أصلهما أوجر وودلو كفافس قلبت اضممة قبلهما كسرة لانه ليس فى العربية اسم معرب بالحركات آخره واربها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلب ياء فان قلت لم لم قلب الضمة فتحة تواملا الى قلب الواو الفاقات والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواوذا) أى القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفى آخر صفاتواو فصل بينهما بالابتداء للضرورة أو ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله أوقبل الخ عطف على محل فى آخر وز يادنى فعلان عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة فى الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرًا

ذا أنصاراً. وفي مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالباً نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار مصباح ودينار وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزير وفي قذال قذير وأشار بقوله

بواو اذا فعل في آخر الى آخر

البيت الى أن الواو تقاب

أيضاً ياء اذا نظرت بعد

كسرة أو بعد ياء تصغير أو

وقعت قبلي تاء التانيث أو

قبل ز ياد في فعلان مكسورا

ما قبلها فالاول نحو ورضى

وقوى وأصلها مارضو وقوى

لانهما من الرضوان

والقوة فقلبت الواو ياء

والثاني نحو جرى تصغير

جر وأصله جري فوافجة معت

الواو والياء وسبقت

احدهما بالسكون فقلبت

الواو ياء وأدغمت الياء في

الياء وأثالث نحو شجيرة

وهي اسم فاعل للؤث

وكذا شجيرة مصغراً وأصله

شجيرة من الشجور الرابع

نحو غزبان وهو مثال

ضربان من الغزو وأشار

بقوله ذا أنصاراً في مصدر

المعتل عينا الى أن الواو

تقلب بعد الكسرة ياء

في مصدر كل فعل اعتلت

عينه نحو صام صياماً وقام

قياماً والاصل صوام وقوام

فاعلت الواو في المصدر

جلاله على فعله فلو صحت

الواو في الفعل لم تعتل في

المصدر نحو لاد لاداً وجار

جواراً وكذلك تصح

التركسة وقوله في مصدر المعتل مسألة ثانية وقوله وجع ذي عين الخ ثالثة وقوله والواو لا مالخ رابعة (قوله
 شاذ) أي قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها رأوه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى الماعل ليفيد اشتراط
 تفسير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسرة وفتح منه
 أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صحيح غالباً (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل
 في المأثرة استطراداً والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو
 قال بانزيا التصغير أو كسر ألف * تقابل الواو ان كسر اردف

في آخره قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أي لان كلا من التاء
 وز ياد في فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهما في نية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص
 هذه الهيئة فان الواو لا تقبل ياء في فعلان سا كن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كلمة الشارح
 وانما هو تيسيل لموضع الز يادتين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدين (قوله مكسورا ما قبلها)
 أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والالف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء
 التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة مصغرة ومثال الثاني ما لو صغر غزبان
 فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كافي ميزان
 لما صر وهي بالتأخير متمرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصل لتوقع السكون ومن ثم لم
 تمانر بكسرة ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلاطافي
 فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيما وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل
 معلوم كالمثله ارجع هو كفي ودعي ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما صر في
 أدل (قوله تصغير جرو) بثلث الجيم والكسرة أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقاً
 (قوله والثالث شجيرة) أي بفتح فكسرة ياء مخففة وأصله شجيرة من الشجور وهو الهم والحزن (قوله
 غزبان) أي بفتح فكسرة والالف والنون زائدان كافي قطران لا للتثنية اه صبان (قوله مثال
 ضربان) أي بفتح المجهمة وكسر الراء ففتحية مثنى ضري وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا
 العرق يضرب وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حيثئذ يكون بشد الياء كغرده وأصله
 ضربوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء سا كنه لالكسرة ما قبلها فالظاهر انه بالوحدة مع
 الظاء المشالة وهو الحظيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي جلالة على
 فعله ووجه الشرط أربعة المصادر ياء وكسرة ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها
 ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقبل في
 ذلك وان أعل الفعل لعدم جله عليه في الاول وعدم كسرة ما قبلها في الثاني ومخترز الباقيين في الشارح (قوله
 اعتلت) الاولى أعلت لما صر (قوله نحو صام صياماً) أي وانقاد انقياداً واعتاد اعتياداً والاصل
 انقواد واعتواد فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافاً لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا)
 بكسر اللام مصدر لاد والقوم ملاوذة ولو اذا أي لاذبعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ)
 أي غالباً كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قياماً وارضوهم وابن عامر في المائة
 قياماً للناس والاصل قوماً فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها مع اعلاطافي الفعل (قوله فاحكم) الغاء في جواب
 أمامقبرة أي وأما جمع الخ كما في بر بك فكسبر أو هي زائدة وجع امام مبتدأ خبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا (ص) وجع ذي عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن
 (ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

واعلمت في واحدة أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوباب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسر ما قبلها وبجيء الالف بعدها مع كونها في الواحد مائة كدارا وشبيهة بالمعتل في كونها حرف لين (١٩٨)

ساكننا كثوب (ص) وصححوها فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالخيل (ش) اذ اوقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعتلت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو عود وعود وكوز وكوزة وشذوثر وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو قامة وقيم ودبة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا ما بعد فتح ياء انقلب كالعطيان برضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كوقن بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طارفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطاي عطا اذا تناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطى كما جعل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك برضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان

لخندوف يفسره احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفره الا كل (قوله واعتلت في واحدة) فيه ما سطره وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماء فعلة * وان اعزاء الرجال طياها * والقماء بالمبالغة القصير قيل ومن الشداد الصافات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسى لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعلة به كسيد (قوله ان انكسر ما قبلها) خرج أسواط وأحواض وأثواب (قوله ووقع بعدها ألف) جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقاب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت لكسرة عليها كخيلة وحيول وديعة وديم وشذ حاجة وحوج خلافاً للمساكنة في أمالسا ككنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القريبة من الياء لانها ليست في الضعف كالمعتلة كسوط وسياط وحوض وحياض فلم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضاً كافي التسهيل صحة اللام لئلا يتوالى اعلاها مع اعلاز العين ولذا صححت الواو في رداء وجواء بوزن عطاش جوى ريان وجووا الاصل رداى وجواو قلبت اللام همزة تنطرفها اثر ألف زائدة فسامت العين وأصل ريان رويان فتلخص أن الشرط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقاً أو سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله وكان على فعلة) لم يعلل لها الا بالساكنة في المفرد (قوله وجب تصحيحها) أى لانها لم تعد الالف قل عمل اللسان فخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخفيفها بيهدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد علم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يعللوا بالياء في المفرد فكان أولى بالاعلال كما قاله المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شذ تصحيح ختم أن يعمل * لوفى بالمراد أشموني (قوله وثيرة) بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث جموا الاول على ثورة وقيل أصله ثيرة كحجارة فقلب الواو قياسى لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيهاً على الاصل (قوله نحو حاجة وحوج) قد علمت أنه شاذ قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد (قوله والواو) مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به وياء مفعوله ولا ما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالعطيان اي فبدأ اشتراط كونها رابعة فصاعداً أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كمطوت وزكوت (قوله وجب الخ) شروع في ابدال الواو من اختيها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله ويا) مبتدأ وكوقن صفته على حذف مضاف وجلة اعترف خبره أى ويا كائنة كياء موقن التي كانت فيه في انهما مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كخيض والمتحركة كهيام فلا قلبان لتحصنها ما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع خلفتها والتي في الجمع كاسيا في البيت بعده (قوله جلا على المضارع) أى فان الواو تنقلب في مضارع الرابعى ياء لنظرها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فعمل عليه ما غيرهما جلا للفرع على أصله وقال سيبويه يوماً للخليل لم أعل تغازينا وتداغينا وأصله تغازونا وتداغونا مع أن مضارعه وهو تغازى وتداغى لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازى وتداغى المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحبه مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء جلا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو برضيان وقوله وجب ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله معناه انه يجب ان يبدل من الالف واو اذا وقعت بعد ضمة كقوله في باع بوبع وفي ضارب ضورب وقوله ويا كوقن بذالها اعترف * معناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلو

تحركت الياء لم تقل نحو
هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما
يقال هيم عند جمع أهيا

(ش) يجمع فعلاؤه وأفعلا
على فعل بضم الفاء وسكون

العين كما سبق في التفسير
كحمراء وحجروا وحجروا

فإذا اعتلت عين هذا النوع
من الجمع بالياء قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء نحو هباء
هيم وبيضاء وبيض ولم

تقلب الياء واوا كما فعلوا في
المفرد كموقن استغفالا

لذلك في الجمع (ص)
وواوا اثر الضم رد الياء في

ألفي لام فعل أو من قبل تا
كتاء بان من رمى كقصره

كذا اذا كسبعان صيره
(ش) اذا وقعت الياء لام

فعل أو من قبل تاء التانيث
أوز يادتي فعلاان وانضم

ما قبلها في الاصول الثلاثة
وجب قلبها واوا فالاول

كقصور الرجل والثاني كما اذا
بنيت من رمى اسماء على

وزن مقدرة فانك تقول
مرسوة والثالث كما اذا

بنيت من رمى اسماء كسبعان
فانك تقول رموان وهو

فتقلب الياء واوا في هذه
المواضع الثلاثة لانضمام

ما قبلها (ص)
وان تكن عين الفعل وصفا

(قوله اذا سكنت) أي وكانت ضمير مدغم كسر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده (قوله نحو هباء) بالمدح كمرأ أنتي أهي (قوله استغفالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهوا اتفاقا أو عيننا كأن يبنى من اليماض اسم مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجعل فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في مبيع فان أصله مبيعوع نقلت ضمة الياء للياء وحذفت واو ومفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتي ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل مفعلة مفعلة بالضم أو بالكسر فيهما وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل درك ومعوشة (قوله وواوا اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله ويا كموقن وسيأتي واحدة في قوله وان تكن عين الخ وواحدة في قوله من لام اسم من قبل تاء التانيث ووز يادتي فعلاان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيء لانه لو تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لم يكن آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسماء كعضد لا تقل فيه رمولذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشيخ لانه مقوص أمامع التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتسكون لازمة كما يفيد قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكور فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال ما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتوا في توافية فان أصله توافيا بضم النون كتسكاسلا كسرت النون لما سر واستصحبت ذلك مع الهاء لمروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقبيد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى كلمة كقدرته بفتح الميم وضم الدال واذ صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة اسم موضع ونونه امام فتوحة على لغة من يجري المثني المسمى به كسبعان في منعه العصرف للعامة والزيادة أو كسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله كقصور الرجل) أي عند التجب من قضاء ما قلني ما قضاء وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسماء كسبعان) أي اسماء مفردا موازنا لذلك فتقول رموا واوا أصله رميان فقلبت الياء واوا الضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف من التاء اللازمة في تحصيلين الواو من الطرف حتى لا يلحقها الالال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها ما أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كاسم فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عيننا الصفة الخ اعلم ان فعلي بالضم ان كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمه قبلها فالاول كطوبى مصدره اطاب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيب لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة والراء اسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس وأخير فاصلها طيب وخيرى وكيسى من الكيس بفتح تين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعال التفضيل يجمع على أفعال كالاسم المحض فيقال أفضل وأفضل كما يقال في أفكلك اسم الرعدة أفاكل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقعدرا وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيرى أي جائرة ومشية حكي

فذلك بالوجهين عنهم بلني (ش) اذا وقعت الياء عيننا الصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيسى والضوق والكوسى وهما تانيث الاضيق والاكيس (ص)



وشد معطى غير ما في رسما
(ش) اذا اجتمعت الواو
والياء في كلمة واحدة
احداهما بالسكون وكان
سكونها أصليا أبدت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء
وذلك نحو سيد وميت
والاصل سيود وميوت
فاجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون
فقلت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء فصار سيد
وميت فان كانت الياء
والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك
نحو يعطى وقد وكذا ان
عرضت الياء الواو للسكون
كقولك في رؤية روبة وفي
قوى وشدة القوى
في فوهم يوم أبوم وشدة
أيضا ابدال الياء واوا في
قوهم عوى السكب عوة
(ص)

من ياء اووا بتشريك
أصل
ألفا بدل بعد ففتح متصل
ان سرك العالي وان سكن
كف
اعلال غير اللام وهي
لا يكف
اعلالها ساكن غير ألف
أويا التشديد فيها ألفا
(ش) اذا وقعت الواو والياء
محركة بعد فتحة قلت ألفا
نحو قال وباع أصلهما قول
وبيع فقلت ألفا فتحركها

الاسم دون الصفة ويجعلون خزوي شاذوا هذا لدليل عليه (قوله خزوي) بضم المهملة فزاي موضع
بالجواز عنه والرمة بقوله

أدارا بخزوي هجت للعين عبرة * فباء الهوى يرفض أو يترفرق

وانما انصب دار الوصفه بخزوي قبل النداء فاشبهه المضاف على حد ما عظميا برجي لاسكل عظيم ويرفض بفتح
الفاء وشذاضا للمجعة أي يسيل بعضه في أثر بعض و يترفرق براءين وقافين أي يبقى في العين متحجرا يحس
ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله واتصال) أي بان لم يفصل بينهما فاصل وكان من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كسأني
فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أو لارجاع ضمير عري لسكون السابق
ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان
كما في التوضيح وبدل عليه كلام الشرح في المحترزات وعلى كل فالعري بالاطلاق وقضية ما ذكر ان
الذاني منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفي وخامس الشروط في هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله
أبدلت الواو ياء) أي تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى ولما صدر
طويت ولو يت وكسأني والأصل طوى ولوى ومسأوى فعل به ما ذكر وقلت ضمة الميم في مسأوى كسرة
لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أي من سادسود ومات يموت فوزنهما فيعمل بكسر العين
عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيفهم يصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل
بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديما في فيه ما ليس في
الصحيح كقوله بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورمادة دون الصحيح فسمع سيد وميت بالكسر دليل على
انه أصلاهما ولا حاجة للتحويل بل على انه يقال ليس المكسور موجودا في الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل
وزنهما فاعمل بتقديم العين لانه غير موجود في كلامهم ووجد من الاول ضيفهم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله
لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء الواو) أي عرض السابق منهما
للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدت واواضم ما قبلها وكذا نحو بويج واوه بدل من ألف
بائع وباء ديوان بدل من الواو الاولى في وان بالتشديد وأعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون
الواو مخففا من كسرهما كما تخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا ابدال في ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل
وغيور (قوله يوم أبوم) أي كثر الشدة ومثله ضيئون للسنور الذكر وعوى السكب كرمى عوبة فهذه
صح مع استيفائها الشروط شذوذا وقياسها أهم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذوا ابدال مع فقد
بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كنتم للرب ياتعون بشد الياء وأصلها بالهمز كما في بادت واواثم ياءوكا
شذوا ابدال الياء واوا في قوهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المعرب بالبناء للجھول واختار الصبان
ضبطه ككرم مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال رأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تلحين المصنف وهو وان كان
يلزم عليه عيب السناد أولى لان لم نجد في القاموس ولا غيره فعلا متبعيا من هذا المعنى حتى يبنى للفعول اه
ولك ان نفر من بشاعة القافية حينئذ يجعله اسم فاعل بوزن حذرو أصله فاعيل حذف ياؤه للضرورة أو
تجربه على مذهب من يجوز بناء اللازم للجھول (قوله ألفا ابدال) بنقل حركة همزة أبدال الى تنوين
ألفا لانها همزة قطع وهذا شروع في ابدال الالف من أخميم الواو والياء ولهذا ابدال عشرة شروط كلها في
المتن منها في هذه الايات حجة كما ستهلعه (قوله ان حرك التالي) أي الحرف الذي يتلو الواو والياء
(قوله كف) أي منع اعلال غير اللام أي اعلال الواو والياء الواقعين غير لام الكلمة أي لام ثانية بان
يقع عينا أو لا أولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع عمال

كجبل وتوم وأصلها ماجيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصارجيلا وتوما فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا وعوى وذلك نحو يخشون أصله يخشون فقلبت الياء ألفا لتحركها (٢٠٣) وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل
ذا أفعل كاغيد وأحولا
(ش) كل فعل كان اسم
الفاعل منه على وزن أفعل
فانه يلزم عينه التصحيح
نحو عور فهو عور وهيف
فهو أهيف وغيد فهو أغيد
وحول فهو أحول وحل
المصدر على فعله نحو هيف
وعور وحول وغيد (ص)
وان بين تفاعل من افتعل
والعين واوسامت ولم تمل
(ش) اذا كان افتعل معتل
العين فحقه ان تبدل عينه ألفا
نحو اعتاد وارتاد لتحركها
وانفتاح ما قبلها فان أبان
افتعل معنى تفاعل وهو
الاشتراك في الفاعلية
والمفعولية جعل عليه في
التصحيح ان كان واويا
نحو اشتورا فان كانت
العين ياء وجب اعلاها نحو
اشتاعوا واستافوا أي
تضاربوا بالسيوف (ص)
وان الحرفين ذا الاعلال
استحق

يتحرك وبالثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مالم يفتح فيه ما قبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصلها رابع كما في المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكوناني كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو ان جدد وجد يز يد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكن ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله كجبل) يفتح الجيم والياء من أسماء الضمغ وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحسن التوأمين وهما اللذان في بطن وأصلها ماجيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر يهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الابدال لعروض الحركة نحو تلبون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرع على محذوف أي محمل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله رجب التصحيح) أي لئلا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كميان أو غيرها كطويل وغبور وخورني (قوله كرميا الخ) مثال للمنى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما تصحح ذلك لئلا يجتمع ألفان في رمية وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في عوى تقتضى ابدال الالف واوا ككسر فكيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أي سكن ما بعده اللام الذي لا يمنع اعلاها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين وفعل بفتح فكسر وذا أفعل حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عين الفعل وصفه على أفعول ولا عين المصدر (قوله كاغيد) من القيد كالفرح وهو نومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعول) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلق أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيد فهو أسود وأعور وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعناه وهو افعول بشد اللام كعور وأحول لان عينه صحت لسكون ما قبلها وما بعده الخمل هذا عليه وحل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الموحدة مضارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسامت فان كانت ياء أعانت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أي طلب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أي محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حل عليه) أي لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بعينه حل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله ح فاعلة) أي واوان أو يا آن أو مختلفان (قوله لئلا يتوالى اعلالان) أي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمامع الفاصل فجاء نحو يفون اذا صله يوفون ولا يردتوا اليهما في ماء وشاء وتري من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد في شرح الكافية منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد اما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق منهما بالاعلال الثاني) أي لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيل) أي بالقصر وهو المظروك والواو بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع في المذموم أما الممدود منها فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما

بالاعلال الثاني نحو الحيا والواو والاصل حي وهو فوجد في كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به في اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لئلا يكتسب كنهها والحياء مثال لاجتماع ياءين لانه من حيث والهو لى والياء لانه من هويت ومثال الوار ين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم فى تشيته حووان وفى جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله واو ين من القوة (قوله نحو غاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها ضمنية ورية وايه قلبت الياء الأولى ألفا شذوذ اذا القياس قلب الثانية لكن سهل كونه كون الثانية غير طرف قال فى التسهيل وهذا أسهل الوجوه فى آية وقيل أعلت الثانية فصار آية كنهوا ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتح الحاء وقيل أصلها آية بضم الاو كسمة وقيل آية كنية فاعلاها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعل أو آية بشاء الياء وكما مر دودة كفى التصريح (قوله ما آخره) بالنصب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله والحالة صالحة الأولى وان يسلم فاعل بواجب الواقع خبر عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد فى آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا عشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما فى آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يحول وهما مصدرهما بهم وانما سلمت عينهما لان زيادة الالف والنون فى آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذى هو الأصل فى الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتح الحاء مهملة وجاز حيدى بوزنه أى يحيد عن ظله انشطه وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كالاتمعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت بالحقاقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل وبائع والأصل قولوه بيعه ككسمة وشذوذ تصحيح حوكة وخونة جى حائل وخائن (قوله وشذوذ ما هان وداران) وقياسهما موهان ودوران لان أصلهما تشنية ماء ودار وفى نسخ هانان بتقديم الهاء وقياسه هيان لكن قيل ان هانان وداران أحججيان فلا يحسن عددهما فيما شذوذ (قوله وقبل بالخ) هذا البيت دخيل فى هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكر مع التاء والطاء والدال لاتفاق السكلى فى انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهزة وحروف العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكروا فى الفصل الآتى ابدالها للمتوقف على النقل ثم بين باقى حروف الابدال فى فصل ذواللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميم) مفعول ثانى لقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الآن يقال لاحظ اصطلاح القراء فى تسوية هذا العمل اقلا (قوله المنفصلة) أى عن الياء بان كانتا من كلمتين ودخل فى النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذ كنهوهم فى البنان أى الاصابع البنان والله أعلم

(فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ (فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة ومالا فاعال الخ وبعد النقل فى المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جالس الحركة المنقولة كمثل الشارح من نحو يبين ويقوم والارجب قلبه من جنسها كخيف ويخيف أصلها ما يخوف كينذهب ويخوف كيكرم فقلت فتحة الأول وكسرة ثانى الى الخاء ثم قلبت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء فى الثانى لسكونها الترسرة (قوله من ذى لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما المبدل فهو الساكن بعد حركة مجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهزة (قوله وجب نقل حركة العين الخ) أى لنقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان ساكن ما قبلها للزومها بخلافها فى دلوطى

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيدما
يخص الاسم واجب أن
يسلم
(ش) اذا كان عين الكلمة
واو متحركة مفتوحا
ما قبلها أو ياء متحركة
مفتوحا ما قبلها وكان فى
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يحز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيان وشذوذ ما هان
وداران (ص)
وقيل بالقلب جم النون اذا
كان مسكنا كمن بت انبدا
(ش) لما كان النطق
بالنون الساكنة قبل الياء
عسرا وجب قلب النون
سما ولا فرق فى ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجوزهما
قوله من بت انبدا أى من
قطعك فألقه عن بالاك
واطرحة وألف انبدا بدل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)
(فصل فى لسا كن صح
انقل التحريك من
ذى لين أعين فعل كآين
(ش) اذا كان عين الفعل
ياء أو واو متحركة وكان
ما قبلها ساكنا صحسبها
وجب نقل حركة العين
الى الساكن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء رضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكف ذلك

عل في ابن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام علاد (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح بله اذا لم يكن الفعل للتعجب ومضاعفا أو معتلا لادم فان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهاه مضارع وفيه رسم (ش) يعني انه يشبه للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يشبه للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحلي بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل مقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزيادة فاما أن يكون منقولاً من فعل والا فان كان منقولاً منه أعلى كيزيد

لأنها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة في معديكرب دون قاض لازومه مع كون المركب ثقيلا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يبين) اما بفتح الياء مضارع بان أي أظهر فاصله كيضرب أو بضاه مضارع بان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله أ يبين كما كرم نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأيس كيكرم مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها بالحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضارعين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفا لتحركه وفتح ما قبله فيلحق ساكنان فان حذف الأول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة بأخرى فترك أ ما على ان الثاني من المضارعين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح ونبيه الخواشي وفيه أن المنقول اليه عروض حركته لا يصلح لتعليقه ألفا كما علم من قوله بتحركك أصل القياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الاصل وانفتح ما قبله الآن فيصير بيان وعوق وهو أ يضاه ليس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام علاد) أي حكم بان لاه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل ماسيا أي فكندا شبهه وحل أ فعل به صليبه (قوله ونحو أبيض وأسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفأنه لوجب قلبها ألفا لتحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالفتحة فيلتبس باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة ومن السد تصریح (قوله ونحو أهوى) أي لا يتوالى فيه اعلالا في اللام والعين (قوله وفيه رسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أ والقول اسماء على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد عام فتنقل بعد اعلاله كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحلي) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا تحييل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأوله أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلي بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهزمة يطاق على قشر الاديم والجلد مما يلي مذبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذا من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحلي من القول قلت تعجيل بكسر تين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه رسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تعجلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعل يضمها فيعمل ماواز نهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعل المبني للفاعل أو يضمها فاصله كالمنبي للفعل وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالسكون فيعمل كل ذلك لامتيازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فاعل لا مفعول (قوله أعلا كزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعول وهذا مختار قوله ضاهي مضارع على ماسيا أي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغز بيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء للالا وبسة

والاصح كايض وأسود (ص) ومفعول صح كالفعال * وألف الافعال واستفعال (قوله) أزلها الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعول غير مشبه للفعل استحق التصحيح كسحر الك

وحمل مفعل عليه لمشابهته له في المعنى فصحيح كما صحيح مفعول كقول ومقول وأشار بقوله وألف الأفعال واستفعال أنزل إلى آخره إلى أن المصدر إذا كان على وزن أفعال واستفعال وكان معتل العين فإن ألفه تحذف للالتقاء (٣٠٥) ساكنة مع الألف المبذلة من عين المصدر وذلك نحو إقامة

وإستقامة وأصله اقوام وإستقوام فنقلت حركة العين إلى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان حذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيث فصار إقامته وإستقامته وقد تحذف هذه التاء كقولهم إجاب إجاباً ومنه قوله تعالى وإقام الصلاة (ص)

وما للأفعال من النقل ومن حذف ففعل به أيضاً فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذى الواو في ذى الياشهر

(ش) إذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في أفعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والأصل مبيوع ومقول فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول حذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيوع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصحيح الياء ونذر التصحيح فيما عینه وأقوالا

(قوله وحمل مفعول الخ) أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وأبناه أن مفعول يستحق الإعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط أذ هو كعلم عذ من يكسر حرف المضارعة لكنه جل على مفعول في التصحيح أشبهه به لفظاً إذ لا فرق بينهما إلا بالألف ومعنى لأن كلا اسم آلة كخيط ومخيط أو صيغة مبالغة كقول ومقول ولم يعكس لأصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحلى ممن البيع أشبهه بتعسب أو تضرب في تلك اللغة وزناز بادة وهو ممنوع والظاهر أن تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلاً إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه أولاً لأنه مقصور من مفعول كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو لأنه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الإعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فإن ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل أن الحذف هو الألف الثانية وهو الصحيح لزبانها وقر بهما من الطرف وحصول النقل بها وهو مذهب الخليل وسببويه والمصنف ولذا قال وألف الأفعال الخ وقيل هي بدل العين لأن بدلهما تحذف كثيراً في غير هذا ولأن تعويض التاء لم يعمد في غير الأصول (قوله وقلبت الواو ألفاً الخ) لا برد أن شرط قلب العين ألفاً أن لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وإن سكن كفال الخ لأن محل ذلك فيما أسلله بالأصالة أما الأفعال والاستفعال فبالحل على الفعل (تنبيه) قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أغول وأغولاً وأغيمت السماء أغيماً واستغوا واستغوا واستغيل الصبي استغياً إلا أي شرب الغيل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤثي أو وهي حامل وهذا إذا عند النجاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أي دون التحويل بالتاء (قوله ففعل) أي فاعلم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقسم أي حقيق (قوله حذفت واو مفعول) أي عند سببويه وقال الأخفش عين السكامة لأن واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولأن المعهود حذف أول الساكنين كقول ربع وقاض لا الثاني وأجيب عن الأول بأن الواو كانت علامة اسم المفعول لوجبت في الزائد على الثلاثة كما تنظر وانما العلامة الميم وحى بالواو لرفعهم مفعلاً بالضم في السكامة إلا في مكرم ومعون ومهلك ومالك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بأن محل ما ذكر فيه إذا كان ثاني الساكنين صحيحاً كما مثله وهما هنامتان تصرح وقد يقال في الجواب الأول تسليم أنها جى مع المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلحق حذفها القوت ما جى بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سببويه مفعول بانه ثابت أصوله كلها وهو مرفوض وعند الأخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرته الخلاف في نحو مسوء بالهمزة إذا خفف فعند الأخفش يقال مسوء بشد الواو لأن الهمزة إذا وقعت أثراً وزائدة لغير الحاق خففت بقلبها واو أو ادغامها فيها وعند سببويه مسوء بنقل حركة الهمزة إلى الواو لكونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الأول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف * والحق من أنه يجب قلب الياء واو بالضم ما قبلها كقوف في ميقن إذا وقعت عين جمع فان الضمة تغلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم وصر أيضاً ن سببويه يجعل الياء الواقعة عيناً المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الأخفش بقلبها في المفرد مطلقاً سواء كانت فاء أو عيناً ويبقى الضمة قبلها فقد جرى سببويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة

نوب مصوون والقياس مصون لغة تميم تصحيح ما عینه ياء فيقولون مبيوع ومخيط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح ذى الواو في ذى الياشهر (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا * وأعمال ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذا بنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها في لام السكامة نحو موسى والاصل موسى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فلا جود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من هذا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعمل نحو معدى وان كان الواوى على فعل فالتصحيح الاعلال نحو مرضى من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرضو (ص) كذلك ذا وجهين جا الفعل من

ذى الواو لام جمع ارفرد ين (ش) اذا بنى اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيسه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى في جمع عصا ودلو ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجود من التصحيح في الجمع فان كان مفرد اجاز فيه وجهان

كسرة لتصح الياء لانها عين مفردا ما على رأى الاخفش من أن الحذف العين فيصير بعد النقل والحذف مبعوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لئلا يتوهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كانوا هم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار به والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل واما ذوات الياء كجميع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصلها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يائى اللام مطلقا واو بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما ضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما ذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جلا على فعل اما على لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو معدى) أصله معدو وبواو ين الاولى واو مفعول والثانية لام السكامة فقلبت الثانية ياء جلا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها ان كسرة كدعاهم الاولى لاجتماعها مع الياء ساكنة ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرضى) أصله مرضو وبواو ين قلبت الثانية ياء جلا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والاثنتين الاعلال كقوى فهو مقبوى والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واو بها اختيار فيه الاعلال أو واو بها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذلك اما حال من الفعل بضميتين أو صفة مصدر محذوف أى جاء الفعل بحيثما مثل ذلك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجماعة ضمينة معنى أخذوا لام جمع حال من الواو وظاهر المتن النسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في السكاكية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما قفى وأطلق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاوجب الاعلال كفى المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصى وودلو بضميتين ثم واو ين قلبت الثانية ياء لثقل الواو ين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء الفاء اتباعا لها وقد لا تسكر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حباهم وعصيمهم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وايت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك في المفعول المنار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التبهيل والتوضيح وكذلك الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفلوس فادغم والنحو اما بالجيم وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الجهة حكى سيبويه انكم تطيرون في نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى في التوضيح وغيره أنه واجب خلفه المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراذه وان كان التصحيح أكثر على الا ل وهذا ناسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقوعها في الجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نى)

الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو علاوا وعنا عواو يقل الاعلال نحو قسا قسي أى قسوة (ص) أى وشاع نحوهم في نوم * ونحو نيام شذوذ نى (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واوجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك في جمع

أى نسب للعلاء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم أبدلت الواو همزة لما صر وكذا قائم وجائع
(قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واو ين وضمة مع نقل الجمع تخفف بقلبهما ياءين لانهما أخف
نصريح (قوله وجب التصحيح) أى تخفته ولبعد الواو هن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف
وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاور وغار لا يتوالى اعلالان ويجوز
فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرها والضم أولى والله أعلم

(فصل فى ابدال فاء الافتعال وتاءه) (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة ابدلا وفالحال من نائب فاعله
العائد لذى اللين وهو فاعله الاول وتام فاعله الثانى وكل من فارتا بالقصر وتقدم للشاطي أن ما قصر من
أسماء هذه الحروف ممنون على حد شر بت ما و صوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء
(قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذا لالف لاتقع فاء مطلقا ولا عيننا ولا لا ما بطريق
الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما
ومتفاوتة صفتهم ما لان حرف اللين مجهور والتاء مهملة وسواء لواء أو فاء لولا فاءه لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون
ياء بعد الكسرة والفاء بعد الفتحة وواو بعد الضمة فابدلوا منه حرفا يلزم وجه واحد أو خصوا التاء لتدغم
فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل
يا اتصل فهو موصل وحكى الجرمي ابدالها همزة كأصل ياتصل فهو موصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى
الح) مثال للواو ومثال للياء اتسار واتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وميتسر قال فى المصباح الميسر
كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه
يورث اليسار (قوله والاصل وأصل الح) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل
أولا ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليهما ثم
تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقبلا
للعمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لوقبلى ياء لا متنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة
عن الهمزة فى نحو اتسار كجماع عدم الاصلة الآن يجاب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع
ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا
ابدالها من بدلها وأيضا كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة)
أى الثانية الساكنة وهى فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قو لهم انزr)
لما فعل ماضى معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزى أو أمر فبكسر الزاى ولا يصح ماضيا مجهولا
الا اذا كان أصله أو ترزr بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل ان ترزr همزة مكسورة للوصل فساكنة هى
فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حوكة ما قبلها ثم الياء تاء فصارت انزr بالادغام فهذا
الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازة
البعاد ديون كما حكاها الزخشرى وعلى قو لهم يتخرج ادغام عوام المتحدثين انزr فى حديث عائشة المتقدم
وقول الشارح كالاشموني وشذ قو لهم انزr صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسار الذى
فى المتن تبعاً لابن المصنف فى انه لم يسمع فراده بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لافى شخصه ونقل
المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح فى قول التوضيح وشذ قو لهم اتسار ومن المسموع أيضاً اتن من الامانة
وقياسه أو تن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو اتن بالياء ان كان معلوما وأما اتن فالتصحيح انه من اتن
يتخذ اتنا كمن يتعب يتعب تعباً بمعنى اتن كما ان اتن من تبع فتأخذ الاولى أصلية لا تبدل عن همزة أخذ كما هم

صائم صوم وصيم وفى جمع
نائم نوم ونيم فان كان قبل
اللام أنف وجب التصحيح
والاعلال شاذ نحو صوام
ونوام ومن الاعلال قوله
فما أرتق النيام الا كلامها

(ص)

(فصل)

ذو اللين فانما فى افتعال
أبدلا

وشذنى ذى الهمز نحو
ايتسكا

(ش) اذا بنى افتعال

وفروعه من كلمة فاؤها حرف

لين وجب ابدال حرف

اللين تاء نحو اتصال واتصل

ومتصل والاصل فيسه

او اتصال وواتصل

فان كان حرف اللين بدلا

من همزة لم يجز ابداله تاء

فتقول فى افتعال من الاكل

اتسار ثم تبدل الهمزة ياء

فتقول اتسار ولا يجوز

ابدال الياء تاء وشذ قوله

انزr باربدال الياء تاء (ص)

طائنا افتعال رداثر مطبق
في اذان وازدد واذ كر دالا
بقي

(ش) اذا وقعت ناء الافتعال
بعد حرف من حروف
الاطباق وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء وجب ابداله
طاء ككوكاك اصطر
واضطر جمع واطعنوا واطلموا
والاصل اصطر واطنم جمع
واطنم واطنموا واطنموا
من ناء الافتعال طاء وان
وقعت ناء الافتعال بعد
الذال والزاي والذال قلبت
دالا نحو اذان وازدد واذكر
والاصل اذان وازداد
واذ تكرر فاستثقلت الناء
بعد هذه الاحرف فابدت
دالا وادغمت الذال في
الذال (ص)

(فصل) فاعمر او مضارع
من كوعد

احذف وفي كعدة ذلك
اطرد

وحذف حمزا فاعل استمر في
مضارع وبنيتي متصف
(ش) اذا كان الفعل
الماضي معتل الفاء كوعد
وجب حذف الفاء في الامر
والمضارع والمصدر اذا
كان بالناء وذلك نحو وعد
و بعد وعدة فان لم يكن
المصدر بالناء لم يحذف
الفاء نحو وعد وكعدة

فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية ناء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالاولفة في اخذ فاصله اوخذ
ابدات الواو ناء على القياس ونخرج على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طائنا
الح) تامبدا أخبر مرد ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تناوذا فاعوله الثاني
فان جعل ردا مراً كان ناء فاعوله الاول لامبدا لاحتياجه الى تقدير الابط (قوله وجب ابداله طاء الح)
أى لثقل الناء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ الناء مهموسة مستغلة والمطبق
مجهور مستعمل كما يفسر النطق بهما بعد الدال والذال والزاي لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل
النطق الى ابدال الناء حرفا يوافقها في المخارج ايشمر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا
أبدلت طاء بعد الطاء أو ذال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهر واطحن واذان أو طاء بعد
الصاد والضاد واذال بعد الزاي جاز الفك كاصطر واطنم وازدد والادغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصطر
واضطر وازجر ويمتنع العكس كاطهر واطنم واذجر لا يفوت صغير الصاد والزاي واستطالة الضاد ما
الطاء بعد الطاء المشالة والذال بعد الدال المحجمة فيجوز فيه ما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذي يعطيك نائله * عنوا ويظلم أحيانا فيظلم

هكذا بالفك ويظلم بشد المحجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهملة
ومدكر بشد المحجمة وهي شاذة فتدبر والله أعلم

(فصل في الاعلال بالحذف) هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة
أنواع ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد
ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت (قوله وبنيتي متصف) أى صيغتي شخص متصف أى
الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل
والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضي) أى المفتوح العين نخرج مضمومها فلا تحذف فاعضارعه
كوضو يوضو ووشم يوشم وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتى (قوله معتل الفاء) أى بخصوص
الواو كما يفيد تخصيصها بالحذف في المثال أما الياء فلا تحذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعد بعد
ويش يسر والاصل يسر وييسر (قوله بعد) أصله يوعد فنقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحل على المبدوء بالياء أخواته كاعد واعد وكذا الامر نحو وعد
فاحذف او نعد وحذف الواو وحل على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهمزة بتحرك ما بعدها وكذا جعل عليه
المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعدان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
الواو من يوعد بالضم سواء فتمت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولان في لغة وبكسر عين
الفعل فلا تحذف في مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا في مضمومها كوضو يوضو وشذ قول بعضهم
وجديجد بالضم وهي لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلا يكسر المقدر
لانها تكون ماضيا فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه أو
لامه حرفا حلقيا فكان الكسر مقدر فيه وأما سيع ففتحته قياسا لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه
اثبات الواو فقبل حذف شذوا وقيل لانه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كومي يمي ووثق
يشق وورث يريث فحذف ووسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق (قوله
وعدة) أفاد التمثيل به ان حذف الفاء شرطين كونها في مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير اهيئة
فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولله صفة بمعنى ترب وهو المساوى
في العمر ولا ما قصد به اهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الحذف

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٣٠٩) قولك في أكرم بكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم
والأصل مؤكرم ومؤكرم
فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول
(ص)

ظلت وظلت في ظلت
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقلا

(ش) اذا أسند الفعل
الماضي المضاعف المكسور

العين الى ناء الضمير أرنونه
جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها

اتمامه نحو ظلت أفع في
كنا اذا عملته بالنهار

والثاني حذف لامه ونقل
حركة العين الى العاء نحو

ظلت والثالث حذف لامه
وابقاء فائه على حركتها

نحو وظلت وأشار بقوله
وقرن في اقررن الى أن

الفعل المضارع المضاعف
الذي على وزن يفعل اذا

اتصل بنون الاناث جاز
تخفيفه بحذف عينه بعد

نقل حركتها الى الفاء وكذا
الأمر منه وذلك نحو

قولك في يقرن يقرن وفي
اقررن قرن وأشار بقوله

وقرن نقلا الى قراءة نافع
وعاصم وقرن في يوتكن

بفتح القاف وأصله اقررن
من قرلم قر بالمكان يقر

بمعنى يقر حكاة ابن القطاع
ثم خفف بالحذف بعد نقل

الحركة وهو نادر لأن هذا
التخفيف انما هو للمكسور العين

كعدة وصلة وثقة وقمة فاصلا وعدو وصل ووثق ووثق بكسر فسكون حذفت فاؤه جلا على مضارعها
كأمر وتقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح
ويكسران في لغة وهم اقرب شاذ ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذ الضم في صلة ثم أتى بالناء عوضا عن
الفاء فحذفها شاذ خلا للفرع أو ما قوله * وأخلفوك عدلا الأمر الذي وعدوا * فخرج على أن عداجع عدوة
بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي
لاشذوذ في وجهه لانهم اسم المكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه أنه مصدر
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الجمل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
راتبه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهه (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائد على
أصول الثلاثي لتصيرها بعيا كهمزة أكرم وأمن بالمداد أصلها كرم كظرف وأمن كفرح أما الهمزة
الاصلية في نحو كل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب ألفا في نحو كل وراوا في نحو وأمن أو تحقق
كأعلم عامر وأما همزة فاعل فلز يادتها تحذف في المضارع المبدوء بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان في كلمة
وجل على المبدوء بالهمزة أخواته وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي يوزن يدرج
لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها وكذا مؤكرم يوزن مدرج فحذفت الهمزة عامرا
ويجوز اثباتها الا في ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو ندر كقولهم أرض مؤرنية بكسر
النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤرنا اذا خلط صوفه ببر الارانب والقياس مرنية ككريمة بناء على
أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (نقبيته) لو أبدلت همزة
أفعل هاء كهراق في أراق أو عيننا كعنهول الابل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق
بهرق فهو مهران ومهران بفتح الهاء في السكل وعنهول بعنهول الخ (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني
بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فألفه للثنائية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
حذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعماله أو هو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن الثاني
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للإطلاق هذا ما يفيد صنيع الشارح كالأشعوني (قوله اذا أسند الفعل
الماضي) أي الثلاثي أما الزائدة عليها فيتم عين اتمامه نحو أقررت وشذأ حسنت في أحسنت وخرج بالماضي
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الاولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي
ما عينه ولا من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج بفتوحا فيتم عين اتمامه لعدم نقله نحو حالات
رشذهمت في همت (قوله والثاني حذف لامه) هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى أن
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي جري في كل محل على قول
من قول المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الاولى ويقرن
بكسر القاف منقولاهما من الراء وكذا اقرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلهما اجتماع مثالان
أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقيس هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن
وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أي استقر كلم يعلم فاصله
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث
وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطردها كما أشار له الشارح
بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطردها وهو مفاد المتن وصرح في الكافية وظاهر التسهيل
عدم طرده بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في ظلت كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وأنه لم يرد

الافى لفظين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست وإلى الاطراد ذهب
الشوليين وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم **(الادغام)**
هو بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت
الليجاء في فم الغرس ودغمت بالشد بدأى ادخلته واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن ومتحرك من تخرج
واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه
داخل فيه وتخرج بالخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفي ليس ممن يخرج ما بعده والادغام يكون في
المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع ومراعاة يدخل جميع الحروف ما عدا الألف
الليننة واقتصر النباظم على ادغام المتماثلين في كلمة لانه لا يلاقى بالتصريف وأما اللاتقي بالقراءة فهو أعم **(قوله)**
أول مثلين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين
كلمة بسكون اللام للوزن **(قوله لا كمثل)** عطاف على محذوف أى في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ
(قوله صقف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالسقيفة **(قوله وذال)**
بضمين جمع ذلول بالمجعة ضد الصعوبة **(قوله وكال)** بكسر ففتح جمع كاة بكسر فتشديد ستر رقيق يخاط
كالبيت ويسمى في عرفنا بالناموسية تصرح **(قوله وللب)** بفتحتين وموحدين موضع القلادة من
الصدر و يطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الجار لينزع الرجل بالمهمة من التأخر وعلى ما استدل من
الرمال **(قوله كجس)** بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذ لمسه بيده أو من
جس الخبر اذ اخص عنه وهو الجاسوس **(قوله كاخصص)** فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبى مفعوله
مضاف الياء المتكلم لكن نقلت فتحها الهزلة إلى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد
أفاح فن أوقى **(قوله كهيال)** فعل ماض زيدت فيه الياء للاحاقه بدسجج ومصدره هيلة كدسجج
ويقال فيه هال نهيليا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسملة **(قوله اذ انحرك المثان)**
أى كل منهما نخرج ما اذا سكن ثانيهما فيمتنع الادغام كظلمات أقول الحق لان شرط الادغام تحريك المدغم
فيه وكذا ان عرض تحريكه كجاس أى في اخصص أبى أما اذا سكن أول المثليين فيجب ادغامه الا اذا كان
هاء سكت لان الوقف عليها منوى ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ما ليه هلك أو كان هزلة مفصولة من فاء
الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردى بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسا كل ورأس بوزن فعال
مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس وكان مدة في الآخر فلا بدغم لثلاثيها المديكية على الأمر ويسعو
واقف بخلاف اللين غير المدغم كخشوا واقدا وكذا المدي في غير الآخر كغز وأصله مغزور واغترز زوال مده
لقوة الادغام فيه **(قوله في كلمة)** خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن
لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردى كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان
خذ السغو وأمر الشمس سر اجافان ادغام ذلك ممنوع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على
غير حده وضلوق ربه أبو عمرو فقل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة قلوبا ولم يمتد تواتره فنقل
القراء أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقلا **(قوله ان لا يتصدرا)** اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر
المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة إلى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدير فك كره
الشارح **(قوله على وزن فعل)** بضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحتين على ترتيب
قوله صقف الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه
فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) **(الادغام)**
أول مثلين محركين في
كلمة ادغم لا كمثل صقف
وذلل وكل لب
ولا كجس ولا كاخصص
أبى
ولا كهيال وشد في أل
ونحوه فك ينقل فقبل
(ش) اذ انحرك المثان في
كلمة ادغم أو لم يكن ثانيهما
ان لم يتصدرا ولم يكن ما هما
فيه اسما على وزن فعل أو
على وزن فعل أو فعل أو
فعل ولم يتصل أول المثليين
بمدغم ولم تكن حركة
الثاني منهما عارضة ولا
ماهما فيه ملحقا بغيره فان
نصدرا فلا ادغام

كسدين وكندا ان وجدوا أحدهما سبق ذكره فالاول كصفة ودردر والثاني كندل (٢١١) وجدوا الثالث ككامل ولم والرابع

للفعل لكن لم يدغم خفته وللتنبية على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبب من الافعال كدردون الاسماء (تنبيه) مران اوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثنية العاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودردر فليسكون أول المثليين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يتنوع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلمته مع انه لم يسمع مضاعفا يتبقى ثلاثة وهي مثال كتف وعضدودن بضم فكسره فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كلب فلذا ادغم الجمهور اولها وادغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في السكك لكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من اوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله كسدين) بدلين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كفتي ودكسهم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثليين فيتعدى الابداء به وهمزة الوصل لا يجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كان المثليان تاءين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودردر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضم تين جمع جديد اما جدد كصفة فجمع جادة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والقشيد وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن تصريح بعبارة المصباح الشعر بلم بالفتحة أي يقرب (قوله كطلل) هو ما شحخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكك لثلاثي في فيه ساكنان (قوله والسادس) أي ما حركة ثاني مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكك ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المثليين كما مر (قوله والسابع) أي الملحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثليين كياء هيال لالحاقه بدحرج أو بأحد المثليين كأحد مثلي جلب لالحاقه بدحرج وفردد للكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجمع غفر وانما وجب فكك لذلك لثلاثي فبوت ما فصد من الالحاق (قوله وضن) بالهجمة والنون من بابي نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضن كتعب ولبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشداخ) هذا ناسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كالألفك غيره قياسا عليه (قوله أل السقاء الخ) بوزن فريح وكندا ألث اسنانه اذا فسد منبها والاذن اذا زقت والسقاء بالكسر والماء ما يوضع فيه الماء واللبن والذي لخصوص الماء قر به وخصوص اللبن وطب وللسمن نحى كما في المصباح (قوله ولحنت) بمهملتين كدحرج اما بالخاء المعجمة فادغم كما في المصباح والمصباح يقال لحنت عينه كثر دمعها واذكره الاشموئي فككوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا النصقت بالرمص) قال الجوهري الوسخ المجتمع في الموق ان سال فهو غصص بنين معجمة أو جدد فرمص بفتح تين فيهما ما بقي مما سمع فكك قو لم دب الانسان كضرب وقيل كدحرج اذا نبت الشعر في جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوبه وضربت الارض كدحرج اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان معروف وقطط الشعر كدحرج اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومشتت الدابة كدحرج اذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلبة العظم وعززت الناقة ككسرت كما في الغاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر فككوكا من غير هاء من الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلى الاجل * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم شذوذا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان المصنف لا يراه في المفعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أي لا تخش بأسا في واحد منهما والورد ههما (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى انهما شلان في كلمة وحركة ثانيهما أصلية

كطلل ولبب وكجسس جمع جاسر والسادس كخصص ابى فنقلت حركة الهجمة الى الصاد وحذفت الهجمة والسابع والخامس كهبال أي كثر من قول لاله الا الله ونحو فردد ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك وجب الادغام نحو دودب ودردر أي بخول لب والاصل ردد وضن ولبب وأشار بقوله وشدا في أل ونحوه فكك بنقل فقبل الى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الادغام بفعل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو الل السقاء اذا تغيرت رائحته ولحنت عينه اذا النصقت بالرمص (ص) وحي افكك وادغم دون حذر كذا ك نحو تتجلى واستنر (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بجي ما كان المثليان فيه ياءين لازما تحرك يهما نحوحي وعي فيجوز الادغام نحو حي وعي فلو كانت حركة أحد المثليين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو حي وعي فلو وأشار بقوله كذا ك نحو تتجلى واستنر الى ان الفعل

المبتدأ بتاءين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظرا الى ان المثليين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف (قوله والمصباح) سبق فلم فانه لا وجود له فيه

وكذلك قياس ناعى استتر
يجوز فيه الفك لسكون
ما قبل المثلين ويجوز
الادغام فيه بعد نقل حركة
أول المثلين إلى الساكن
نحو ستر يستتر استارا (ص)
وما يتأين ابتدى قد
يقتصر

على ناكتمين العبر
(ر) في تعلم وتنزل
وتبين وحوها تعلم ونزل
وتبين بحذف إحدى
التاءين وإبقاء الأخرى
وهو كثير جدا ومنه قوله
تعالى نزل الملائكة والروح
فيها (ص)

وفك حيث ما دغم فيه
سكن
لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حالات ما حدث وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في
(ش) اذا اتصل بالفعل
المدغم عينه في لامة ضمير
رفع سكن أخوه فيجب
حينئذ الفك نحو حالات
وحالات الهندات حلان فاذا
دخل عليه جازم جاز الفك
نحو لم يحل ومنه قوله تعالى
ومن يحل عليه غضبي ومن
يرتد منكم عن دينه
والفك لغة أهل الحجاز
الادغام نحو لم يحل ومنه قوله
تعالى ومن يشاق الله في سورة
الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكن الآخر
في الأمر نحو احل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا إلى أن حركة الثاني كالعارض لوجودها في الماضي
دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن يحى ورأيت محييا لعروض الحركة بالعامل
وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر ولكن الفك أجود وأعمل المصنف أشار لذلك بقدمه (قوله فيقول
انجلي الخ) تتبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تتجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا
والذي ذكره النجاة أن الفعل المفتوح يتأين إن كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتماع
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال أتبع أتبع اتباعا بشد التاء والباء في السك والتابع يتابع
اتباعا بشد التاء فقط وإن كان مضارعا كمتذ كر لم يجز ادغامه إلا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا تجموا
تسك كاتميزا لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك
لتصريحه باجتماع الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي لا سند كسماع
أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك عن قال طالع صحاح الجوهري كاه فلم أستفد منه إلا ثلاث
مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لأنه ثقة لكن قال يس نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاختفاء
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الباء والسين وشدة التاء مكسورة وأصله يستر كيف تعمل نقلت فتحة
التاء الأولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشدة التاء وأصله استقارا
كافتعالا نقلت كسرة التاء الأولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي يوزن فعمل مضاعف
العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستر كسكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف
والأفوهو كثير جدا في القرآن وغيره كإلى الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم - ملة فيهما كسيرة
وسدر بمعنى الاعتاض والتذكير نصريح (قوله بحذف إحدى التاءين) أي أثقل اجتماع المثلين ولا سبيل
إلى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف أحدهما وهي الثانية عند سيبويه
والبصر بين حصول الثقل بهما الأولى عند السكوفيين وهشام لأن الثانية لمعنى كالمطوعة وحذفها يخل به
ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي
أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لا يكونه على السكون وقوله بمضمر الرفع أي
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله أن لا يعرض سكون ثاني المثلين إما لاتصاله
بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما وأما
المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة في الكسرة أو بمعنى نزل البلاد مثلا فلا يضم وكذا بمعنى فككت العقدة
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه في الوجهين وبهما قرئ فيجعل عليكم غضبي ومن يحل (قوله فيجب
حينئذ الفك) أي لتعذر الادغام بسكون ثاني المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله
والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو وان تمسكم الغصص من صوتك ولا تأمن
فراد المنن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لافى الفصاحة وأما جاز الادغام مع سكون ثاني المثلين نظرا
إلى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وخل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي
بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكى الكسائي إثباتها عن عبد الغيس فيقول ارد واغض وحل
التخيير إذا لم يتصل بالفعل وأرجع كردوا أو ياء مخاطبة كرى أونون تأكيد كردن والأوجب الادغام
عند السك لا بقاء الفعل على هذه العلامات فتأني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك (تنبيه)
إذا اتصل بآخر الفعل المنضم من الجزم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردّها أو هاء الغائب
وجب ضمه كرده ولم يردّه لأن الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف والواو وحكى ثعلب التثنية

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش مدحه وغطه وحكى
الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل سا كن فأكثرهم يكسره كد القوم بالكسر
لانها حركة لا لتقاء الساكنين وبنوا أسد فتحة تخفيفا وحكى ابن جني ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير
ففض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة
مطلقا أي في مضوم الفاء كرد ومكسورها كفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر
مطلقا على أصل التخاص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفرفر بالكسر وعض بالفتح وهذا
أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعول) أي بكسر العين في قولك أفعول به بخلاف ما أفعوله فيجب ادغامه لدخوله
في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد عمرو (قوله لما ذكر ان فعل الأمر الخ) أي فهذا البيت استدراك
على قوله وفي شبه الجزم تخيير السكت استثناء أفعول انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض
على صورة الأمر كما مر واستثناءه لم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع
البارزة كلها وعلوها الخ أما على لغة الخجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى
أقبل أو احضر فلزم لفظا واحدا للفرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هم شهداءكم
والقائلين لاخوانهم هم البينا (قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجباغ العرب
فانه لم يسمع غيرهما الا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزوا ادغامه) أي باجاء أيضا كافي
شرح الكافية فلم يقل فيه هاهم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند
البصريين من ها التنييه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شبهة أي جمعه كانه قيل اجع نفسك البينا
خففت الالف من ها تخفيفا وقال الخليل ركبت هاهم الم أصله قبل ادغامه خففت همزته للوصل وألف
هالسا كنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر
وأمعني أقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هم ومذهب البصريين أقرب للصواب
وخففوه أيضا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هاهم ولا يضم تبعها وكذا ان اتصل به سا كن كهم
الرجل وحكى الجرعي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عندهم حركت
بما يناسبها كهم اوهاه واهمى بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هاهم بالفك
وزعم الفراء ان الصواب هاهم بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حذفا لفتح ميمه وحكى عن أبي
عمر انه سمع هاهم يان بوزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لما سبقتها
والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعه) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على
الالفاظ بدليل قوله نظما ولك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره
الضمير باعتبار لفظ ما أولتا ويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كما من
كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب
بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن الفاعل
والبديل المطابق من مخترعاته فلا حسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا وباعتبار
الاجلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من
الافعال الخمسة اللازمة بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فرفعها فاعل لا نائبه على الراجح
كما مر في بنية المصادر وانما يلزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبناءه حيثما لفاعل لغة قليلة
فيقال عني يعني كرمي برمي عناية ما عني عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)
وفك أفعول في التجب التزم
والتزم الادغام أيضا في لم
(ش) لما ذكر ان فعل
الأمر يجوز فيه وجهان
نحو احلل وحل استثنى
من ذلك مسألتيين احدهما
أفعول في التجب فانه يجب
فك نحو أحب بزيد
وأشدد ببياض وجهه
والثانية لم فانهم التزموا
ادغامه والله سبحانه وتعالى
أعلم (ص)
(وما يجمعه عنيت)

الصبيان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويرتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كهناؤ بالكسر والمد الغنى بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كفى الفارضى أى كإقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به نوههم تخال الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يحجمه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فتمد قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاسواز أجور ذلك وبعنه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خيرينى) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيلا (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبه به آل آل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض فى كل فيكون نلميحاً لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية ونسكن مصدراً واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذاً لان المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسميه الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبي أرسله

وآله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيره

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى
 الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان يشأ عنه ويترب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر
 والقصر الاستغناء كما همار بالكسر والمد التثنية بالاحسان وبالفتح والمد النفع و يصح هذا هنا أيضا كفى
 الفارضى أى كفاقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تحلل
 الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر
 وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يجمع معه الخ أى بسبب
 كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة
 على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجرا أن أجز ذلك وبنه في البدء والختام
 (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنة ما سلف في الخطبة (قوله خير نبى) بدل من محمد
 لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو
 ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الابيض الجبهة من
 الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام طلق الشرف والرفعة أو مطلق
 البياض فى كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء
 والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر
 الخاء المعجمة وفتح التختية ونسكن مصدرا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم
 افراد أى المختارين فدكره بعد المنتخبين تأكيذا لان المقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء
 على انه جمع خير بالتشديد حكى الغراء قوم خيرة برة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى
 على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر
 من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبى أرسلنا

وآله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيرة

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ اعمال المصدر
١٢٦	٢٤ اعمال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
١٣٥	المشبهة بها
١٤٠	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٢	٣٨ التعجب
١٤٤	٤١ نعم وبئس وما جرى مجراهما
١٤٨	٤٦ أفعال التفضيل
١٥٠	٥٠ النعت
١٥٣	٥٦ التوكيد
١٦٣	٥٩ الدخا
١٦٩	٦٠ عطف النسق
١٧٥	٦٨ البدل
١٧٩	٧٩ النداء
١٨٢	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
١٨٨	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
٢٠٠	٨٠ الاستغاثة
٢٠١	٨١ الندبة
٢٠٣	٨٣ الترخيم
٢٠٧	٨٦ الاختصاص
٢٠٨	٨٧ التعدير والاغراء
٢١٠	٨٩ أسماء الافعال والاصوات
	٩٢ نونا التوكيد